


KÖPRÜLÜ K
638
M. ASIM BY.

عجائب المخلوقات



شرح عزّی غاية الامانی

شرح علي العزي مفصل كجنكي زاده افندي
متأخر عنه م

سنه صحيه شعرا
١٣١٤

يا ايها النحوي فينا افتنا ۝ واند عنا بفتياك العنا ۝ كيف اعرب نحاة النحو في
انا انت الضاربي انت انا ۝ الجواب ۝ اما انت الضاربي مبتدا ۝
فاعرب يا اما عندنا ۝ انت بعد الضاربي فاعله ۝ وانا المخبر عنه بلغتنا ۝
ثم انت الضاربي انت انا ۝ خبر عن انت ما فيه اثنا ۝ وانا الجملة عنه خبر ۝
وهي من انت الى انت انا ۝ قوله سيما الولد بمعنى المثل يقال هما
سيان اي مثلان ومعنى لا سيما اي لا مثل ... او موصولة او موصوفة هذا
اصله ثم استعمل بمعنى التخصيص وقد يحذف لا ... النحاة
من كلمات الاستثناء وتحقيقه انه ... الحكم المتقدم ليحكم عليه على وجه اتم بحكم من
جنس السابق وفيما بعده ثلثة اوجه الرفع على كونه خبر مبتدا محذوف والجملة
صلة ما او صفته والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة وكلمة ما على الاخير من زائدة
وقد روي على الاوجه الثلثة قول امرء اي كون لشيء مضاف اليه قول امرء القيس
ولا سيما يوم بدارة جلجل تهذيب من عينه

ش ٦٤٦



هذا ما نقل من خط المولانا الفاضل العالم العامر شارح التوضيح ومحشي شرح الشذور الشيخ ابي بكر بن سمعيل الشنواني اسعده الله تع بفوز الاماني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صرف نحو محو كل من تقفع الشان ومن راقبه حفظه من كل عائب وشان • على كلمته العليا واسمائه الحسنى • وافعاله المعربة بوجوده لا بسبب وكان • وكلامه المبني على الصدق لا بواسطة ادوات • له الامر النافذ في الماضي والحال والمال • ومننه لا تضارع بكل حال • والصلوة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الاصيل • وعلى اله واصحابه الممدوحين في التنزيل • فقد وقفت على هذا الكتاب الرفيع الشان البديع في المعاني والبيان فوجدته جامعا الغرر اصول فنه وقواعده حاويا النكت في مسائله وفوائده • محتويا على حقايق هي لبنات اراء المقدمين منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين • ما ثلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز • لا يخفى عليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز • فلقد روى بما روى غليلا واشفى عليلا • بحيث لا يجد الطاعن سبيلا • رزق الله مؤلفه في الدنيا ثناء جميلا وفي الاخرة ثوابا جزيلا • انه ولي الهداية والتوفيق والهادي الى سواء الطريق • وهو حسبي ونعم الوكيل • ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم • قال ذلك وكتبه افقر عبيده الى الفاضل جوده ابو بكر بن اسمعيل الشنواني اسعده الله تع بفوز الاماني • وغفر له ولذريته ولوالديه واحسن اليهم

هذا ما نقل من خط العالم العامل الفاضل الكامل شارح الجامع الصغير والقاموس مولانا الشيخ عبد الرؤوف المناوي اسعده الله تع بفوز الاماني

اليهم واليه • حامدا ومصليا لما بحق قلا مسلما ثم التقريظ هذا ما نقل من المولى المشار اليه وهو شارح التوضيح ومحشي شرح الشذور

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد المنشرح بايدي قدرته صدور من نظر في وجوه تصريفه • وبفتح ابواب الوصول • لمن كان قصده صحيحا وفعله مجردا لما من شوائب نقصه وتضعيفه • وشكر اله على مزيد انعامه الذي ليس له مثال • وافعاله الظاهر المستمر فلا يعتريه • ادغام ولا ابدال • واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الذي باتت ذاته الان تكون منزهة • وجلت صفته عن ان تكون مشبهة شهادة عبده من لفيف مقرون بالهداية • مفروقا من جملة الناقصين بتغيير الفواية • واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي علم بن لام من مبتدا مخبر محفوظا من عوامل خفض الحق والتبديل المشرف على كل قبيل • بافعل التفضيل • وعلى اله المنصوب على كمالهم على المدح • واصحابه الجازمين من الله تع بالفتح اما بعد فقد تشرف خاطري وقر ناظري بهذا التاليف الشريف والشرح الفائق اللطيف المشتمل من هذا الفن على دقايقه والموفق لطالبيه على حقايقه والموضح بغرر فوائده معالي تلك القواعد والموشح بدرر فرائده محاسن تلك الفوائد فشكر الله تعالى سعي مؤلفه بقلم تحريره ومرصع جواهر تحبيره فهذا الامام الهمام العالم العلم الفهام مدير مناطق النواطق القدسية على هيا كل السنة الكامل ومن رافق

اقلاك المطالع الانسية بانوار البها والجمال • لا زالت زواخر بحار العلوم
تنفجر من ارقام اقلامه • وازاهر انواع الفنون تنفتح في رياض الفهوم بنفثات
كلامه • ولا زال هذا الدهر الاخير يسمح بوجوده ويجعل الافاضل من طلابه • ووفوده
حتى يدوم شعار هذه العلوم الدينية • وتعلو كلمة الحق باظهار المسالك
الاسلامية • والمامول من الطالب نفحة الفقير بدعواته فالرب كريم • وبعباده روفا
رحيم • وكتبه منصور سبط الشيخ الطبلاوي الشافعي غفر الله له ولذريته ولوالديه
واحسن اليهم والسلام

هذا ما تعلق من خط العلم العامل الفاضل الكامل من شارح
الجامع الصغير والقاموس مولانا الشيخ عبد الرؤوف
المناوي رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه الامين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منح من شاء من اهل العرفان مملكة تصريف الاقضية في الاكوان
واسبغ ظلال الامنة على من اختار حتى شكره لسان كل انسان والصلوة والسلام
على العجز بحسن شرحه من يفتخر بيوم من تاخر ومن تقدم • واقر بعظيم فضله كل معاند
وطلع حتى رجع الى الحق واذعن الى الصدق وصلى الله عليه وسلم • وبعد فقد وقفت
على هذا الكتاب فرايت ما يدهش من بهجة الالباب وكررت النظر في لطايف
فرايد فوائده فدخل على السرور من كل باب • ووصل الى غاية ليس وراءها غاية
وسبق الى نهاية بالهام نهاية ابدى افهام المعاني ظاهرة الانوار وابان من مباحثه
الشريفة ابكار الفوائد ساطعة سطوع سلطان الشمس في رابعة النهار • ومن تحقيقاته
ما لم ينسج له على منوال • ولا حاك في الصدر ان يسمح الدهر له بمثال فلو اجمال اهل

اهل العربية ابن مالك لما فتح على قريحته الاستيفا في هذه المسالك او بحار بردي
الاعظم الافخم لقال الحريا امام العصر تقدم او صاحب المراح لاقصر من قوله واهمل تاليفه
والمراح او مطلع شموس المعاني محقق الدنيا التفتازاني لسلم له الامامة • وترك
في تصنيف التصريف كلامه • وكيف لا ومؤلفه هو مقتضي ابكار هذه العلوم ومالك
ازمة منطوقها والمفهوم • وقد تجرا هذا العبد الحقير القائم على قدم القصور
والتقصير على تقريظه طوعا للاوامر محترمه • وامتثالا للاشارة مبدعه وقرع زناده
زهنه الفريح فما قدح وللتشار معشر انشائه فما ثار بل كدح فصلى خلف هذا السابق
ولشا وجنانه بالاقرار بالعجز ناطق لكنه لم يمكنه عصيان مرسوم هذا العلامة لانه
مما لزم ووجب وامتثال الاوامر معدود من سلوك الادب فيا واجب الوجود
ويا مفيض الجود على كل موجود • اطل بقاء مؤلفه يحيي موات هذه العلوم
ويجني من رياض جنانها بديع المنطوق والمفهوم • واجعل تصانيفه الشريفة
لمنهاج العلوم منارا واقم بطول حياته لدين الاسلام شعارا وابرز من سواد
مداده للطالبين نجوما واقمارا • واجعل اللهم نفع تاليفه عاما في الافاق
سائرا في جميع الاقطار على الاطلاق • قال ذلك بفمه وكتبه بقلمه افقر الورى
خويدم الفقراء محمد المدعو عبد الرؤوف ابن تاج العارفين ابن زين العابدين
المناوي الشافعي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه والحمد لله وحده وصلى الله على
من لا نبي بعده لا اله الا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد فهذا تاليف
وتصنيف لطيف لا يفرى فريه وضيع بديع لا يبارى عبقرية من وقف على حسن
ملحواه وعثر على دقايق فحواه سجل على جامعه بفضيلة فضله وحكم له بجلالة
رتبته جلى والحاصل شعر وعلى العذ دوا صفيه لجنه يفنى الزمان وفيه ما لم يوصف
قال ذلك وكتبه الفقير الى الله تع عبد الباقى بن طورسون القاضى بمصر القاهرة عفى عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى من يحسن التصريف ونيل المقصود على من اختاره للرقى فى مراتب
الكمال والصعود والصلوة والسلام على صاحب المقام المحمود والحوض المورود
وعلى آله المنصوب علم كماله على المدح واصحابه المجازيين من الله تع بالفتح ما تقابلت
الاسماء والافعال وتداولت حروف المستقبل والحال اما بعد فقد سر ناظرى
وانشرح خاطرى بالوقوف على هذا التاليف الاليف والتصنيف اللطيف
واعدت نظرى فيه مرة بعد مرة فاذا تحت كل ذرة درة وهو عديم النظير فى باب
كيف لا وقد اتى فيه بنفيس البحث ولبابه وينفرد على اغصان سطوره الموزونة حمايم
الصحة والسداد ويتلألأ فى بروج درج المصون دراري الهداية والهيارة فحق
على كل منصف كان من اهل السلامة فى الجنة دام الحزن يكتب على انسان العين بماء العين اللهم
اجعل نفعه علماء الافاق سائرة فى جميع الافضل على الاطلاق قال ذلك بلسانه وكتبه

وكتبه بالبنان اضعف عبادى البارى احمد بن روح الانصارى القاضى بمصر القاهرة
عفى عنهما بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى صرف الانسان الى ابنية مختلفة لتصير مصادر الافعال منحا الفقر ومؤتلفة
وشرح بيد قدرته صدر من نظر فى وجوه تصريفه وفتح ابواب الوصول
لمن كان قصده صحيحا وفعله مجردا سالما من شوائب نقصه وتضعيفه حمدا
لا ينقطع عدده ولا ينصرف مدده على مجلات نعمه الكافية وموجبات منته
الشافية وشرايف الصلوات ولطايف التسليمات على مفتاح كل معتل
ومصباح كل ديجور سيدنا محمد المنصوب لكل متنزع على الايات البينات المضموم
الى علو مرتبة شرايف المعراج والمقامات المفتوح عليه ابواب الهداية والدرايات
المكسور بظهور دينه ظهور الكفرة والعصاة وعلى آله المنصوب علم كمالهم
على المدح وعلى اصحابه المجازيين من الله بالفتح ما تحركت الحروف وانقلبت او
سقطت الحركات وانسلبت اما بعد فيقول العبد الضعيف الذليل حسين
بن ابراهيم بن حمزة بن خليل وفقه الله الملك الجليل لمراضيه وجعل حاله فى
المستقبل خيرا من ماضيه لما رأيت المختصر الذى صنفه الامام الهمام الفاضل
القمقام زبدة الفضلاء قدوة الكلام عز الملة والدين زين الاسلام وبقوة
اللسان فى النصر والمسلمين ابو الفضائل عبد الوهاب بن ابراهيم الزنجانى المعدها
الله تع بغفرانه فى التصريف مشتملا جامعا الفوائد المشهورة حاويا

ومحتويا اي جامعا وقادرة

لفرائده المعتبرة • بعبارات معجبة فائقة • والفاظ مونقة رائقة فصار كمشكاة
فيها مصباح • بل كافق يظهر منه الصباح • سألني جمع كثير من الاصحاب • وجم غفير
من الطلاب • ان اكتب عليه شرحا ينطوي على زبدة افكار المتقدمين ومحتويا
على عمدة انظار المتاخرين • مع زوايد فوائد اقتنصتها بسهام النظر الصائب • و
قلائد من فرائد نظمتها ايدي الفكر الثاقب • فقلت لهم اني مشغول بما هو اهم
وما الفائدة فيه ثم • والعمر اقل من القليل • ونودي الرحيل الرحيل • ولما اردت
رد سؤالهم وعدم اجابة قولهم • ناداني سري الم تر انهم ايتام سائلون
والى العلم والتعليم محتاجون • الم يجدك ربك يتيما فاواك • الم يجدك ضالا عن
سنن الحق فهداك • فاما اليتيم فلا تقهر بالاعراض • واما السائل الصادق
فلا تنهر بالاعراض • واما بنعمة ربك فحدث شكرا • وما اعطيته فاظهره فعل
ذكرا واما العلم فلا تكتمه عمن هداك • وورثه بعدك وشرعته بتراكم العوائق
وامواج همومها • وتلاطم العلائق وافواج غمومها • وبمقاساة الاحزان و
معاداة الزمان • فبحمد الله كنز امور فونا من جواهر الزوائد • وبحر امشحونا بنفائس
الفرائد • فانشاء الله يجعل افئدة من الناس تهوي اليه • ويرزقهم من ثمراته خاضعين
اعناقهم لديه • وان يشاء يختم على قلوبهم وابصارهم غشوة • فهي كالحجارة او اشد
قسوة • فلا يكادون يفقهون حديثا • وان تلوت عليهم اية وحديثا • فالله
الملك الغفار يفعل ما يشاء ويختار • وسميته غاية الاماني في شرح تصريف الزنجاني

والمرجو المامول من الطاف العلماء العظام • والمتوقع والمسؤول
من اعطاف الفضلاء الفخام • اذا وقفوا على العثرة والخلل • وعلى الهفوة والزلل
ان يصلحوا ما يرون من الخطاء والخطل • وان يحضروا قلوبهم ان الجواد
قد يكبوا • وان الصارم قد ينبوا • والنار قد تخبوا وان الانسان محل النسيان
• والحال ان ذلك كلام من حزنه الدهر بالبؤس والباساء • وجو عن سلاقة
الهموم ساكا • وما اصدق ابن عبد الكريم الرومي حيث قال ولا المرء يبدي
بالهموم فضيلة • ولا الشمس تبدو اذ يحول غمام • والى الله اتضرع في ان ينفع
به المحصلين • الذين هم للحق طالبون • وعن طريق العناد ناكبون • وعن تعصبهم
الحق المبين • لا انصر الباطل بصورة اليقين • وان يشتغلوني بصالح الدعاء
• ويشكروا لما عاينت في هذا التاليف من الكد والعناء • ولئن فاتني من
الناس الثناء الجميل في العاجل • فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الاجل • وما
توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب اعلم ان المؤلف الفاضل والمصنف الكامل
تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه قد كتب • بسم الله الرحمن الرحيم
ابتداء اقتداء باسلوب كتاب رب العالمين • وعملا بقول رسول الامين
اول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم • فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها اوله
وهي مفتاح كل كتاب انزله وما احسن قول الشاعر بيت لان كانت الاجساد
منا تباعدت وشطت بنا الايام من منزل القرب فانت بقلبي اينما كنت

حاضر الكاتب بسم الله في اول الكتب . وقال ابو الليث السمرقندي في
تفسيره كان النبي عليه السلام يكتب باسمك اللهم فلما نزلت سورة هود بسم الله
مجريها ومرسيها كتب بسم الله فلما نزلت سورة بني اسرائيل قل ادعوا الله او
ادعوا الرحمن كتب بسم الله الرحمن الرحيم فلما نزلت سورة النمل انه من سليمان وانه
بسم الله الرحمن الرحيم كتب بسم الله الرحمن الرحيم . واختلف في كتابتها في
امام الشعر في كتاب الدراية في معرفة الرواية قال بعضهم لا تكتب البسملة
في اول دواوين الشعر وتبرك بقوله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم .
مفتاح كل كتاب انزل واذا اراد الطالب كتابة ما لم يسمع بداء فكتب بسم الله
وقال ابن رجب الاظهر كتابتها اذا كان الشعر حسنا او مباحا فان الشعر
كما قالت عائشة رض كلام فحسنه حسن وقبيحه قبيح فاما تقرير قول بسم الله
فابتدائي في هذا التاليف كائن او كان بسم الله وهذا عند البصريين . و
قال الكوفيون تقريره بدأت وابتدأ في بسم الله كما ان المسافر اذا ارتحل
بقول بسم الله كان المعنى بسم الله ارتحالي او ارتحل وكذلك الذابح والاكل
وكل فاعل يبدأ في فعله بسم الله كان مضمرا ما يجعل التسمية مبدا له ذكره
الفاضل اللمعي قال مولانا ددوه وهو اعني قول الكوفيين المشهور في التفاسير
والاحاديث ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه يقدر الفعل متاخرا ومناسبا
لما جعلت التسمية مبدا له فيقدر بسم الله اقرا بسم الله اقرأ او بسم الله ارتحل ويؤيده الحديث

الحديث باسمك وضعت جنبي واصله باسم الله بالالف ولكن حذف الالف من الخط
لكثرة الاستعمال قال ابن طولون ولحذفها شروط وهي ان يضاف الاسم في بسم الله فان اضيف
الاسم في اسماء الله تع غيره كقولك باسم الرب وباسم الرحمن وان يكون الجار
الباء فان اتيت بجرف سواها كقولك لاسم الله حلاوة وفي القلب وليس اسم كاسم الله
وان يكون المتعلق به محذوفا فان برز كقولك ابتداء باسم الله او ابتدائي
باسم الله كاتبا ثبتت الالف فيهن ذكر الشرط الاول النووي الثاني ابن خالويه
والثالث الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص وسببه في ذلك قلة الاستعمال
في هذه المواضع الثلثة انتهى اقول الامر كما ذكر والشان على ما نظر الكل في التركيب
فيه رد على ابن طولون منه
ركاكة تعرف بالتامل فان قلت فلم حذفت في بسم الله دون الله والرحمن الرحيم وان
لم يكتب في القران الا بها مع في الجميع همزة وصل فالجواب ان خطين لا يقاسان
خط المصحف وخط العروضيين قال عبد الله ابن درستويه وطولت
البا لتكون كالعوض عن الالف وقيل لتكون افتتاح كتاب الله بحرف معظم
وكان عمر بن عبد العزيز رض يقول لكتابه طولوا البا واظهروا السين وفرجوا بينهما و
دوروا الميم تعظيما لكتاب الله تعالى ثم كتبت في غيره كذلك تاسيا بذكره في ابتدا
الهدي في بيان الحمد قال الهمداني في شرح الفصوص قيل لرسول الله عليه السلام ابن
ذهبت الف الرحمن قال سرقها الشيطان وامر بتطويل باء بسم الله تعويضا
عن الف فيها اشارة الى احتجاب الهوية الالهية في الرحمة الانتشارية وظهورها

في الصورة الانسانية بحيث لا يعرفها الا اهل ولهذا نكرت في الوضع وقد ورد
في الحديث ان الله خلق آدم على صورته فالذات محجوبة بالصفات والصفات بالافعال
والافعال بالاكوان والآثار قال الفاضل الفرائي في شرح التوضيح قيل معنى قوله
بسم الله يعني بدأت بعون الله تعالى وتوفيقه وبركاته فان قلت كيف اضيف
الاسم الى الله وهو الاسم لان الاسم والمسمى واحد عند اهل السنة والجماعة قلت قيل
الاسم هنا بمعنى التسمية هي التلفظ بالاسم فيكون تقديره بذكر الله ابتدائي
وقيل انه زائدة كما في قول القائل داع ينادية باسم الماء اي بالماء فيكون تقديره
ح بالله ابتدائي انتهى وانما قال باسم الله ولم يقل بالله لان التبرك والاستعانة
بذكر اسمه او للفرق بين اليمين والتيمن قال الفاضل البيضاوي والاسم عند اصحابنا
البصريين من الاسماء التي حذفت اعجازها لكثرة الاستعمال وبنيت اوائلها على
السكون مبتدأ بها همزة الوصل لان من دابهم ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا
على الساكن ويشهد له تصريفه على اسماء واسامي وسمي وسميت ومجيء وسمي
كهدي لغة فيه قال الشاعر والله اسماك سمي مباركا اثرك الله به ايثاركا والقلب
بعيد غير مطرد واشتقاقه من السمو لانه رفعة للمسمى وشعار له ومن السمة
عند الكوفيين واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل
ليقل اعلاله ورد بان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في
كلامهم اعلم انه في اشتقاق الاسم على كلا التقديرين اشارة لطيفة لذوي الحقائق

(هامش: ولان التبرك والاستعانة بذكر اسمه — فرق بين الاستعانة والقسم — عوامل — اي اواخرها — ومن السمة عند الكوفيين — التقديرين بيان)

الحقائق وذلك ان السائرين الى الله على قسمين مراده قائم ومريد قائم فاما المريد
القائم فكل اسم يقوم به لزم من الوصف به ظاهرا او باطنا فيكون الاسم في حقه وسما
لانه لهم مقامه فيكون ذلك ماخوذا من وسم يسم وان كان واوا فيرتقي درجة
المراد فان الاسماء ترقية فهو ساكن للاستغراق في مشاهدة التجلي من معالي الاسماء
فيسمو عن السلوك بالاسماء فيكون الاسم في حقه سموا ماخوذا من سما يسمو اذا
علا كذا في شرح الاسماء الحسنى للامام البوني قال الفاضل البيضاوي ومن لغاته سم
وسم قال بسم الله الذي في كل سورة سمه وقال بعض الافاضل فيه عشر لغات اسم بتثليث
الهمزة وسم وسما بتثليث السين فيهما والعاشر سماء بفتح السين والمد والله قال
مولانا صدر الدين القبالي في تفسير الفاتحة اعلم ان اسماء الله تعالى كلها مشتقة بالاتفاق
الا لفظ الله فانه مختلفة فيها فعند الخليل واحمد وتابعيه وعند اكثر الاصوليين
والفقهاء انها علم للذات واجب الوجود وليس بمشتق لانه لو كان مشتقا لكان كليا
فلا يكون قولنا لا اله الا الله مفيدا للتوحيد فيلزم ان لا يدخل الكافر في الاسلام
بقوله لا اله الا الله كما لا يدخل في الاسلام باتفاق اهل الحل والعقد بقوله
لا اله الا الله الرحمن وهو خلاف الاتفاق ولانه ورد في القرآن هل تعلم له سميا
فان هذا الاستفهام للانكار اي لا يطلق اسم على احد غيره وليس المراد من الاسم ههنا
اسم الصفة والا لزم الكذب فيكون المراد به اسم العلم وليس ذلك الا لفظة
الله لانه يعرف جميع اسمائه تعالى به وهو لا يعرف باسم من اسمائه مثلا يقال الرحمن الرحيم

الملك القدوس السلام المؤمن من اسماء الله تعالى ولا يقال الله اسم رحمن او اسم رحيم ولانه
يوصف ولا يوصف به واما قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذى له ملك السموات
وما فى الارض على تقدير قراءة الجر لاسم الله فلانه عطف بيان لا انه صفة مثل قولك
مررت بالعالم الفاضل الكامل زيد ولانه لا بد من اسم يجرى عليه صفاته ولا يصلح له مما
يطلق عليه سواه ولانه مقتضى الترتيب العقلى ان يذكر اولا الذات ثم يجرى عليه
الصفات مثل زيد الفقيه الاصولى النحوى وعند بعضهم ان لفظة الله وصف
مشتق ليس بعلم لكنه لما غلبت عليه بحيث لا يستعمل فى غيره فصار كالعلم مثل
الثريا والصعق اجرى مجراه فى اجراء الوصوف عليه وامتناع الوصف به وعدم
تطرق احتمال الشركة فيه واحتج هذا البعض على ما ادعاه بوجوه الاول قوله
تعالى وهو الله فى السموات فان قوله فى السموات متعلق بقوله الله فلو لم يكن صفة
لما صح تعلق الجار به والثانى ان وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعلقه وحينئذ بعلم
حقيقته تعالى لم يتصور ذلك والثالث ان العلم قائم مقام الاشارة والاشارة
فى حقه تعالى ممتنعة فالعلم فى حقه ممتنع والرابع ان العلم انما يصار اليه ليتميز به
شخص عن شخص اخرى يشبهه فى الحقيقة ولما كان هذا فى حق الله تعالى ممتنعا
كان العلم فى حقه محالا والخامس ان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين
مشاركا للاخر فى المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة
فى بيان الاشتقاق واجيب عن الاول بان قولنا الله كالعلم للذات المتصف بصفات

صعو اسم كسمك

[illegible]

بصفات الكمال فكان فيه معنى هذه الصفات فيتعلق الجار بهذا الاعتبار وعن الثانى
بانه لا امتناع فى وقوع تعلقه بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية
على قدر ما يظهر منها بالفيض الالهى وانما الممتنع تعلقه بكنه حقيقته وذاته وعن
لا نزم فى وضع العلم على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا
الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق فعلم
غيره بالالهام او الوحى فلا وعن الثالث انه لا حاجة فى العلم الى كون المسمى مشارا اليه
بالحس لا لافهام مقام الاشارة ليس بهذا الاعتبار وعن الرابع بمنع قوله
ان العلم انما يصار اليه ليتميز آه مسندا بان هذا ليس بشرط فى العلم وعن الخامس
بان وجود مصحح اعتبار الشئ لا يستلزم اعتبار ذلك الشئ تامل فيه ثم ان القائلين
بان لفظ الله اسم مشتق اختلفوا فى اشتقاقه فقال بعضهم انه مشتق من اله الالاهة
بمعنى عبد عبادة قال فى الصحاح اله بالفتح الالاهة اى عبد عبادة لانه هو المعبود
على الاطلاق وكل من سواه يعبده بقدر استحقاقه بقوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده
ولكن لا تفقهون تسبيحهم وقوله وان كل من فى السموات والارض الا اتى الرحمن
عبدا وقال بعضهم من اله اليه فلان اى سكنت اليه لان الارواح تسكن الى معرفته
والقلوب تطمئن بذكره الا بذكر الله تطمئن القلوب وقال بعضهم من وله فى الشئ
اذا تحير فيه ويحفظ عقله لان العقول تتحير فى معرفته لان كل ما يتخيل الانسان
ويتصوره فهو بخلافه فعلى هذا اذا كان اصله ولاه فقلبت الواو همزة كاشتغال

[illegible]

الكسر عليها لاستثقال الضم في وجوه فقيل اله كاشاح ووشاح وبرده الجمع على
آلهة دون اولهة قال بعضهم من اله اذا فزع من نزل عليه واله غيره اى اجاره
فان العبد يفزع اليه من كل المضار وهو يجير ولا يجار عليه وقال بعضهم من اله
الفصيل اذا ولع بامه اى فرمامه فان العباد مولهون مولعون بالتضرع اليه
في الشدايد كقوله تعالى واذا مس الانسان ضر دعوا ربهم منيبين اليه بل في كل
الاحوال لان الخير والراحة مطلوبان وهما لا يوجدان الا من الله فهم مولعون بما
بالتضرع اليه وانما التحصيل الخير والراحة وقال بعضهم من لاه يلوه اى احتجب
ومعنى كونه محتجبا انه بكنه صمديته محتجب عن العقول ولا يجوز ان يقال انه تعالى محجوب
لان المحجوب مقهور ذا المقهورية حال العبد واما الحق فقاهر وجميع الاحتجاب
صفة القهر فالحق محتجب والخلق محجوبون وقال بعضهم من لاه اى ارتفع فانه تعالى
مرتفع عن مشابهة الممكنات ومناسبة المحدثات لان الواجب لذاته ليس للكل هو شئ
انهم اختلفوا في كيفية الاشتقاق هذه اللفظة بحسب اللغة قال الكوفيون اصل
هذه الكلمة اله فادخلت الالف واللام عليها للتعظيم فصار الالاه فحذفت
الهمزة بين اللامين لاستثقال الكثرة جريانها على الالسنة فاجتمع لامان فادغمت
الاولى في الثانية فقيل الله وقال البصريون اصلها لاه فالحق بها الالف واللام
فقيل الله واما القائلون بانها علم للذات فقد تخلصوا عن هذه المباحث قال
المحقق التفتازاني في حاشية الكشاف اعلم انه كما تحيرت الاوهام في ذاته وصفاته

فان الخالق كلهم في الحاجة الى الله ويتذللون ويتضرعون اليه ظ خالق الخلق بارئ البرية والابرار منهاج
لانه لا يحتجب عن الخلق ... فالعبد
وقال بعضهم من اشتقاقه من اله بمعنى ... ومن اعتقده ومعنى
الذي يفزع عند حاجاته بالله وليلتجئ عنده
وصفة الله لا يفزع في النوائب وليلتجئ قلبه
لا يصلح المصاحب ... العالمين
بالمخلوق قلبه ... منهاج
وقال بعضهم وله يوله توليها فالعبد ... بوله قلبه
مما يلزم حفظه اى اله والله هو المولد الذي يوله قلبه
العباد الى النعم حتى احتجوا ان شاءوا
منهاج

وصفاته فكذا في اللفظ الدال عليه انه اسم او صفة مشتق او غير مشتق علم او غير
علم الى غير ذلك واعلم انهم اتفقوا على ان لفظ الله مختص بالله تعالى لا يطلق على غيره
وكذلك الاله مختص به تعالى وبعضهم يطلقون اسم الاله على غيره تعالى اذا كان مضافا
او نكرة اما المضاف فكقوله تعالى وانظر الى الهك الذي ظلت عليه عاكفا واما النكرة
فكقوله تعالى حكاية عن موسى اجعل لنا الها كما لهم الهة الرحمن الرحيم قال الفاضل
الدواني هما فعلان وفعيل من رحم كغضبان من غضب فان قيل الرحمن صفة مشبهة
فلا يشتق الا من فعل لازم فكيف اشتق من رحم وهو متعد وكذا نقول
في رب حيث عن صفة مشبهة واما الرحيم فان جعل صيغة مبالغة كما نص
عليه سيبويه في قولهم هو رحيم فلانا فلا اشكال فيه وان جعل صفة مشبهة
توجه عليه السؤال قلنا الفعل المتعدي قد يجعل لازما بمنزلة الغرايز فينقل
الى فعُل بضم العين ثم يشتق منه الصفة المشبهة وهذا مطرد في باب المدح
والذم نص عليه في تعريف المفتاح والفايق وقال الفاضل القرماني في التوضيح
هما صفتان مشبهتان من الرحمة واختلفوا فيهما هل هما بمعنى واحد او بينهما
فرق فقيل هما بمعنى واحد مثل ندمان ونديم ومعناه ذو الرحمة ذكر احدهما
بعد الآخر تطميعا لقلوب الراغبين قال المبرد هو انعام بعد انعام وتفضل
بعد تفضل وقيل بينهما فرق فالرحمن بمعنى العموم فان معناه العاطف على
جميع خلقه بالرزق لهم في الدنيا الا نرى في رزق النبي الاجل انعام ولا ينقص

عبر عنهما بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب
والعليم من علم والرحمة في اللغة رقة القلب
والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء
تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطّع
كبار وكبّار شرح عوامل

رزق الفاجر لاجل فجوره والرحيم بمعنى المعانى فى الاخرة مختص بالمؤمنين
ولذا قيل فى الدعاء يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة كذا فى معالم التنزيل وقال
فى الكشاف وفى الرحمن من المبالغة ما ليس فى الرحيم ولذلك قالوا رحمان الدنيا والآخرة
ورحيم الدنيا فعلى ما ذكره فى الكشاف يكون عموم الرحمن باعتبار عدم اختصاصه
باحدى الدارين من الدنيا والاخرة وخصوص الرحيم باعتبار اختصاصه بالدنيا
بخلاف ما ذكره فى معالم التنزيل فان عموم الرحمن فيه يكون باعتبار عدم اختصاصه
ببعض الخلق وفيه هم المؤمنون خاصة وهو من الصفات الغالبة كالدبران
والعيوق والصعق لم يستعمل فى غير الله عز وجل كما ان الله من الاسماء الغالبة ولما
قول بنى حنيفة فى مسيلمة الكذاب رحمان اليمامة وقول شاعرهم وانت غيث الورى
لا زلت رحمانا فمن باب تعنتهم فى كفرهم ذكره العلامة فى الكشاف والفاضل الفنارى
فى فتح العلام ومولانا صدر الدين القبالى فى تفسيرهما الفاتحة ومولانا دده
فى حاشيته لشرح التفتازانى والفاضل القرامانى فى التوضيح فقد شيخ الاسلام عز الدين
عبد السلام ان المنع عن اطلاق رحمن على غير الله تعالى بعد ظهور الاسلام بخلاف
الله فانه لم يتجرأ عليه احد قبله ولا بعده اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قال مولانا
خسرو فى الدرر والغرر هما للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم
والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ومختص به تعالى
لا لانه من الصفات الغالبة لانه يقتضى جواز استعماله فى غيره تعالى بحسب الوضع وليس كذلك

[illegible]

فيه رد على مولانا خسرو وصاحب الدرر والغرر منه

كذلك بل لان معناه المنعم الحقيقى البالغ فى الرحمة غايتها وتعقيبه بالرحيم
من قبيل التتميم فانه لما دل على جلائل النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج
منها انتهى وما فيما قال ابن الجماعة فى درج المعالى ان اختصاصه به تعالى اذا كان
معرفا بالالف واللام دون غيره وايضا ما قال محمد الانصارى ان بعض اهل
الضلال المتعمق فى الكفر والضلال كسمى بالله لولده فاحترق لوقته فكلام ليس بمعتد
به ما وجدناه فى المختصرات ولا فى المطولات وقد قال الله تعالى هل تعلم له سميا قال
ابن خالويه اى هل تعلم له فى السهل والجبل والبحر والبر والمشرق والمغرب احدا اسمه
الله غير الله فائدة قال الكرمانى نقلا عن ثعلب الرحمن اسم عجمى ولهذا انكره
العرب على ما جاء فى القرآن من قوله عز وجل واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا
وما الرحمن قال هو بالسريانية رحمن بالخاء المعجمة من فوق والصحيح انه عربى
لوضوح الاشتقاق والسماع خلافا للرازى قال ابن القشيرى انما انكرته العرب
لا لجهلهم بمعنى اللفظ بل لجهلهم بوصف فانهم كانوا يعرفون اللفظ قبل نزول
القرآن ثم اعلم ان الرحمن يكتب بالالف وانما حذفت فى البسملة لكثرة الاستعمال
ودخول لام التعريف فحذفهم الالف فى كل موطن خطأ كما صرح به الجوهرى فى
درة الغواص فى اوهام الخواص حيث قال وكذلك تكتبون الرحمن بحذف
الالف فى كل موطن وانما حذفت الالف عند دخول لام التعريف واما اذا تجرد عنها
كقولك يا رحمان الدنيا والاخرة فتثبت الالف فيه الحمد لله افتتح بعد التيمن

فيه رد على ابن جماعة منه

فيه رد على محمد الانصارى منه

فيه رد على القهستانى منه

فيه رد على القهستانى منه

بالتحميد اقتداء بالقرآن المجيد وامتثالا للسنة واقتفاء الائمة قال
استاذنا الفاضل الانصاري في شرح ملتقى الابحر فان قلت الامتثال بحديثي
الابتداء يحصل بمجرد ذكر البسملة والحمدلة كيفما كان ولا دخل فيه لتقديم
احديهما على الآخر قلت الظاهر ان عطف كل واحدة من العلل المذكورة على الآخر مقدم
على الحكم كانه قيل في افتتاح الكتاب على الوجه المذبور يوجد مجموع العلل المذكورة
بخلاف افتتاحه بتقديم الحمد على التسمية لانه وان وجد فيه الامتثال بالحديثين
المذكورين لكن لا يوجد فيه الاقتفاء بكتاب الله المجيد ولا يوجد الاقتفاء بالائمة
ايضا فان قلت لا يمكن الامتثال بحديثي الابتداء لان الابتداء بالشيء لا يكون
الا في آن واحد غير متجزئ فكيف يمكن الامتثال بالحديثين في ابتداء امر ذي بال
قلت ورود هذا الاعتراض مبني على شيئين احدهما ان يجعل الباء في الحديثين
لمجرد الصلة لقوله عليه السلام لم يبدأ وثانيهما ان يراد بالابتداء الحقيقي
غير المتجزئ اما اذا جعل الباء للملابسة والظرف المستقر حالا من ضمير يبدأ كما
كما في دخلت عليه بثياب السفر او جعلت للاستعانة والظرف لغوا كما في كتبت بالقلم
اي في احد الحديثين
او حمل الابتداء في الحديثين على الابتداء العرفي الممتد او حمل في احدهما على
اي في الحديث الآخر منه
العرفي الممتد وفي الآخر على الاطلاق او حمل في احدهما على الحقيقي وفي الآخر على
الاضافي فلا يرد الاعتراض بعدم امكان الامتثال بالحديثين فان قلت
الابتداء بالاستعانة باسم الله لا يكون الا في زمان التلفظ بالحمدلة ولا يخفى انه

انه لا يمكن اجتماعهما في زمان واحد فكيف يمكن الامتثال على تقدير الباء للاستعانة
وكذا الابتداء بملابسة البسملة لا يكون الا بذكر البسملة على وجه [illegible] باول المقصود
بحيث لا [illegible] اخر اصلا ولا يخفى انه لا يمكن ملابسة المقصود بهما في زمان
واحد فكيف يمكن الامتثال بحديثي الابتداء على تقدير كون الباء للملابسة قلت
هذا الاعتراض انما يرد اذا كان متعلق الابتداء نفس البسملة والحمدلة واما اذا كان
متعلق الابتداء هو المقصود وهو امر ذو بال كما هو مقتضى كون الباء للاستعانة
فلا يرد اذ لا يتصور المدافعة والتنافي بين الامور المستعان بها مثلا اذا اراد انسان
ان يبتدئ بشيء يجوز ان يستعين بالفتح ثم يبتدئ بالمقصود في آن واحد
بعد حصول تلك الاشياء وان كان في ازمنة كثيرة هذا على تقدير ان يكون
الباء للاستعانة واما اذا كان الباء للملابسة يمكن الامتثال ايضا بان يجعل احدهما
جزءا من المقصود والآخر خارجا عنه فيكون آن الابتداء آن التلبس بان يكون
آن الابتداء آنا ملابسا بالبسملة والحمدلة بان يكون هذا الآن آخر البسملة
واول الحمدلة هذا على تقدير كون الحمدلة جزءا من المقصود وكون البسملة خارجا
عنه واما اذا كان بالعكس بان يكون البسملة جزءا من المقصود والحمدلة خارجا عنه
يكون وقت الابتداء ملابسا لآخر الحمدلة وملابسا لاول الحمدلة لكن الاولى هو
الاول كما لا يخفى على المتدرب ثم هذا الاعتراض على تقدير كون الباء للملابسة
مبني على شيئين احدهما ان يكون المراد من الملابسة ملابسة الابتداء على الفاعل

المبتدی اذ لا شبهة فی انه یمکن ان یلابس الفاعل المبتدی کلا من التسمیة والحمدلة اولا ثم
یبتدی المقصود وثانیهما ان یکون الملابسة بمعنی المصاحبة والمقارنة لا بمعنی الاتصال
اذ لو کانت بمعنی الاتصال یمکن العمل بالحدیثین معا ولو احمل الملابسة علی ملابسة الابتداء
او علی ملابسة الفاعل المبتدی او علی هذا المعنی یکون وقت وقوع الابتداء وقت ذکر
الحمد لله بل وقت ذکر الهمزة منه فیصدق علی ذلک الابتداء الواقع فی ذلک الان انه ملابس
بالحمدلة وهو ظ وبالبسملة بمعنی انها ذکرت قبیل الحمدلة بلا فصل بینهما واما ذکر
هما علی وجه المصاحبة والمقارنة فغیر ممکن فلیتامل قال الفاضل مولانا عوض
المنادی سعد الله بعون الامانی فی حاشیة شرح العقاید یمکن العمل بالحدیثین بان یکون
احدهما بالجنان والاخر باللسان او بالکتابة او یکونان بالجنان لجواز احضار الشیئین
معا اقول فیه کلام لا یخفی علی المتامل المنصف المجتنب عن التعسف ولنا جواب المولی
الشهیر بخصم علی چلبی عن تعارض الحدیثین بانه انما صدر عن النبی ع م احد الحدیثین
والاخر عن شک الراوی فکلام ناش عن عدم الاطلاع علی الاحادیث الشریفة المرویة
عن سید الکونین رسول الثقلین قال النبی علیه السلام کل امر ذی بال لا یبدأ فیه بحمد
لله فهو اجذم اخرجه ابو داود وابن ماجة فی سننهما والنسائی فی عمل الیوم
واللیلة وروی من طریق وبلفظ کل امر ذی بال لا یبدأ فیه بحمد الله فهو اقطع
اخرجه ابن حبان وابو عوانة فی صحیحهما والدارقطنی والبیهقی فی سننهما ومن
طریق اخر بلفظ کل امر ذی بال لا یفتح بذکر الله فهو ابتر او قال اقطع اخرجه

[illegible]

احمد فی مسنده هکذا علی التردد ومن طریق اخر رابعة بلفظ کل امر ذی بال
لا یبدأ ببسم الله الرحمن الرحیم اقطع اوردها الخطیب فی جامعه ویروی بالحمد
فقط ویحمل کلام بدأ امر او عنهما مع قبلهما من الروایات الاربع الحافظ عبد القاهر
الرهاوی فی اربعین من حدیث ابی هریرة رض وروی عن ابن عباس کل امر ذی بال
لم یبدأ ببسم الله فهو مقلوب ای ذکرها الجعبری فی کنز المعانی حسن هذا الحدیث
ابو عمرو وابن الصلاح والنووی فی فتاواه وروی مرسلا عن ابن شهاب الزهری و
متصلا عن غیره ویحکم للاتصال علی الاصح فی الاقوال لانها زیادة من ثقة فقبلت
اعلم ان البداءة المذکورة بمعنی التقدیم قال فی المغرب بداء بالشیء اذا قدمه فمعنی
الحدیثین فی کل امر ذی بال لم یقدم علیه بسم الله فهو ابتر وکل امر ذی بال لم یقدم
علیه الحمد لله فهو اقطع واجذم فلا وجه لتوهم المتعارض بینهما اذ من الظاهر
ان لا استحالة فی تقدیم الشیئین او الاشیاء علی امر واحد فلا حاجة الی ما تکلفوا به
فی دفع التعارض اعلم انه وجها اخر وهو انه یحتمل ان یقدر فی حدیث الحمدلة
قید ویقال لم یبدأ بعد بسم الله بالحمد لله فهو اجذم کما یقدر علی احد الوجوه
فی قوله علیه السلام مثل امتی کمثل المطر لا یدری اوله خیر ام اخره هذا القید اعنی
بعد القرون الثلثة التی ذکرها النبی علیه السلام فی قوله خیر القرون قرنی ثم
الذین یلونهم ثم الذین یلونهم ثم یفشو الکذب ویشیر الی ذلک الوجه
الاخر الذی ذکره الامام التوربشتی وهو انه لا شک ان القرون الثلثة هم المفضلون

فی روایة ابی بکر

على سائر القرون بلا نزد وانما المراد نفعهم في بث الشريعة والمطر ينسب النزع في الاول ثم يربيه عند التسوية على سوقه في الاخر فلا يدري نفعه في الاول اجدى ام في الاخر فكذلك هذه الامة اقام الدين منهم الاولون ومهد قواعده الاخرون واما الوجه الثالث فهو ان القرون الثلاثة خير منكم في قرب العهد بالنبي عليه السلام ولزوم سيرة العدل والصدق واجتناب المعاصي ونحو ذلك مما اشار اليه قوله عليه السلام ثم يفشو الكذب واما باعتبار كثرة الثواب ونيل الدرجات في الاخرة فلا يدري ان الاول خير لكثرة طاعته وقلة معصيته ام الاخر لايمانه بالغيب وقلت هذا مخالف لما اجمع عليه اهل السنة ان ابا بكر افضل من جميع الامة وان العشرة المبشرة مفضلون على سائر الامة وان اصحاب بدر واصحاب بيعة الرضوان مفضلون على سائر الناس وان الكون عن مطاعن الصحابة واجب فان احدا من سائر الناس لو انفق مثل احد ذهبا ما بلغ مد احدهم ولا نصيفه فاذا كانوا في ثواب الانفاق ومفضلين كانوا في ثواب سائر الطاعات كذلك لان افضل الطاعات النوافل الانفاق ولنرجع الى ما فيه فانا قد نرى كثيرا من الامور يبدا فيه بالحمد لله مع انه لا يتم وبالعكس يتم والمراد من الحديث قلت المراد منه ان لا يكون معتبرا في الشرع الا يرى ان الامر الذي ابتدا فيه بغير الحمد لله غير معتبر شرعا وان كان تاما حسا ثم الحمد لله الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل سواء تعلق بالنعمة او لا والمراد بالجميل الاختياري لانه صفة للفعل وهو بالاحسان كذا ذكره المحقق

تنبيه وعلى الامام النوربشتي منه

كما هو المسطور في الكتب الفقهية منه

المحقق التفتازاني في حاشية الكشاف الكريم ومنع على كلام المقدمين والمدح نعم الاختياري وغيره يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وقيل المدح ايضا مخصوص بالاختياري ومثل اللؤلؤ مصنوع وقيل الحمد يعم الاختياري وغيره كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا بخلاف الممدوح عليه فانه اعم اورد عليه انه يستلزم ان لا يكون ثناء الله تعالى على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة وغيرها حمدا مع انه قطعا وذلك لان الاختياري ما صدر بالاختيار وتلك الصفات ليست باختيارية والا لكانت حادثة ضرورة ان ما كان مسبوقا بالقصد والاختيار كان حادثا على ما تقرر في علم الكلام واجيب بان المراد بالاختياري ههنا اعم من ان يكون حقيقة او بمنزلة الاختياري والصفات المذكورة بمنزلة الافعال الاختيارية كاستقلال الذات فيها وعدم احتياجه فيها الى امر خارج كما هو شان بعض الافعال الاختيارية وفيه ان بعض الصفات ليست الذات مستقلا فيها بل يحتاج الى صفة اخرى الا ان يقال المراد من الخارج الخارج من الذات والصفات ويمكن ان يجاب بان الاختياري كما يجيء بمعنى ما صدر بالاختيار يجيء بمعنى ما صدر من المختار والمراد من الاختياري ههنا المعنى الاعم المشترك بين القادر والموجب وهو ان شاء فعل وان لم يشا لم يفعل ولا شك ان صفاته تعالى عند الاشاعرة صادرة عن الفاعل المختار الذي هو ذاته تعالى وان لم يصدر عنه بالاختيار وايضا هي صادرة بالاختيار بالمعنى الاعم واجاب الخطائي ايضا بانا لا نسلم عدم كون الصفات المذكورة

صادرة بالاختيار بالمعنى الاخص ايضا لجواز ان يكون سبق الاختيار اليها سبقا
ذاتيا كسبق الوجوب على الوجود لا سبقا زمانيا حتى يلزم حدوثها وفيه انهم
قالوا بان اثر الفاعل المختار حادث قطعا بلا خلاف وانما اعترض عليه الآمدي بانه يجوز
ان يكون سبق الاختيار عليه ذاتيا لا زمانيا حتى يلزم الحدوث والشكر فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان
او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة
وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد
باعتبار المتعلق اعم واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هاهنا تحقق
تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط
على الوصف العلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان
كذا في شرح التلخيص ونقيض الحمد الذم ونقيض المدح الهجاء ونقيض الشكر الكفران قال
الامام في تفسير سورة الانعام في بيان الفرق بين الحمد والمدح والشكر ان المدح اعم
من الحمد والحمد اعم من الشكر اما ان المدح اعم من الحمد فلان المدح يحصل للعاقل
ولغير العاقل الا ترى انه كما يحسن مدح الرجل على انواع فضائله فكذلك قد يمدح اللؤلؤ
لحسن شكله ولطافة خلقته واما الحمد فلا يحصل الا للفاعل المختار على ما يصدر
منه من الانعام والاحسان فثبت ان المدح اعم من الحمد واما بيان ان الحمد اعم من الشكر فلان
الحمد عبارة عن تعظيم الفاعل لاجل ما صدر عنه من الانعام سواء كان ذلك الانعام و

واصل اليك او الى غيرك واما الشكر فهو عبارة عن تعظيمه لاجل انعام وصل
اليك وحصل عندك فثبت بما ذكرنا ان المدح اعم من الحمد والحمد اعم من الشكر
ثم قال اذا عرفت هذا فنقول انما لم يقل المدح لله لانا بينا ان المدح كما يحصل
للفاعل المختار فقد يحصل لغيره واما الحمد فانه لا يحصل الا للفاعل المختار
فكان قوله الحمد لله تصريحا بان المؤثر في وجود العالم فاعل مختار لا موجب
كما يقوله الفلاسفة وكانت ان هذه الفائدة عظيمة في الدين وانما لم يقل
الشكر لله لما بينا ان الشكر عبارة عن تعظيم المنعم بسبب انعام صدر عنه و
وصل اليك وهذا يشعر بان العبد انما ذكر تعظيمه بسبب ما وصل اليه من النعمة
فح يكون المطلوب الاصلي وصول النعمة اليه وهذه درجة حقيرة واما اذا
قال الحمد فهذا يدل على ان العبد حمده لاجل كونه مستحقا للحمد لا لخصوص انه
نفع وصل النعمة اليه فيكون الاخلاص اكمل واستغراق القلب في مشاهدة نور
جلال الله اتم وانقطاعه عما سوى الله اقوى واثبت والله اعلم وانما قال الحمد لله
ولم يقل احمد الله لوجوه احدها انه لو قال احمد الله افاد كون القائل
حامدا فقط اما لو قال الحمد لله افاد كونه تعالى محمودا او ابدا بحمده القديم
سواء حمدوا او لم يحمدوا وثانيها ان قولنا الحمد لله معناه ان الحمد حقه وملكه
لسبب كثرة اياديه وانواع آلائه على العباد ولم يدل احمد الله على كونه مستحقا
للحمد لذاته ومن المعلوم ان الاول اولى من الثاني وثالثها انه لو قال الحمد لله

لكان قد حمده لكن لا احمد ابلغ به اما اذا قال الحمد لله فكانه قال من انا حتى احمده
لكنه محمود بجميع حمد الحامدين ورابعها ان الحمد عبارة عن صفة القلب
وهو اعتقاد كون المحمود منعما معظما مستحقا للتعظيم والاجلال فاذا تلفظ
باللسان بقوله احمد الله مع انه كان قلبه غافلا عن معنى التعظيم اللائق بجلال الله
تع كان كاذبا لانه اخبر عن نفسه بكونه حامدا مع انه ليس كذلك وخامسها انه تعالى
اوحى الى داود عليه السلام بامره فقال داود يا رب كيف احمدك وحمدي
بك لا يحصل الا بان توفقني بحمدك وذلك التوفيق نعمة زائدة وانها توجب
الحمد ايضا وذلك يجر الى ما لا نهاية له فاوحى الله تع الى داود عليه السلام
لما عرفت عجزك عن حمدي فقد حمدتني اذا عرفت هذا فنقول لو قال العبد
احمد الله كان داعيا بكونه آتيا بالحمد فيتوجه عليه السؤال اما لو قال الحمد لله
فليس منه ادعاء ان العبد آت بالحمد وسادسها انه لو قال احمد الله كان
ذاكرا حمد نفسه ولم يذكر حمد غيره اما اذا قال الحمد لله فقد دخل فيه حمده
وحمد غيره من اول العالم الى اخره بل ما لا نهاية له لان عالم الاخرة والبقاء
غير متناه فكان هذا القول اكمل وافضل بهذه الوجوه المذكورة كذا
حقق الفاضل صدر الدين القباني في تفسير الفاتحة اذا عرفت هذا التفصيل
فقد ظهر لك ما فيما قال التفتازاني في شرح الوافية عند قول صاحب الوافية
احمد الله فان قيل الصيغة التي نطق بها التنزيل وافتتح بها الجمهور في

تصانيفهم انما هي الحمد لله فلم خالف الامر وغير الترتيب وجعل الجملة فعلية
قلنا الوجه وهو ان الجملة الفعلية اصل في كونه حامدا لله تع من قول الحمد لله فانه
اخبار بان الحمد ثابت ومستحق لله تعالى ولا يلزم منه كون المخبر كونه حامدا الا تعالى
رب العالمين قال العلامة في الكشاف الرب المالك ومنه قول صفوان لابي
سفيان لان يربني رجل من قريش احب الي من ان يربني رجل من هوازن تقول ربه يربه
فهو رب كما تقول نم عليه ينم فهو نميم ويجوز ان يكون وصفا بالمصدر للمبالغة كما
وصف بالعدل انتهى قال الدواني الرب المالك او المصلح او الدائم او القائم وعلى كل التقادير
صفة مشبهة اما على الاخيرين فظ واما على الاولين فلما قرر وقيل رب وصف بالمصدر
للمبالغة كما وصف بالعدل وعلى القولين الاضافة حقيقية اما على الثاني فظاهر
واما على الاول فلانها اضافة الصفة المشبهة الى غير معمولها لا يقال ما اضيف
اليه مفعول به في المعنى فيكون الاضافة لفظية لانا نقول الصفة المشبهة لا
تعمل النصب ابدا ولم يطلقوا الرب معرفا على العبد الا مع التقييد بالاضافة كقولهم
رب الدار ورب الناقة وكقوله تع ارجع الى ربك وقوله انه ربي احسن مثواي
وقال مولانا صدر الدين في تفسير الفاتحة العالم مشتق من العلم لكنه لذوي العلم
من الملائكة والثقلين او لكل جنس يعلم به الصانع سواء كان من ذوي العلم اولا كا
الطابع لما يطبع به والخاتم لما يختم به يقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وكذا
عالم الافلاك وعالم العناصر وعالم النبات وعالم الحيوانات وليس اسما للمجموع ما سوى الله

بحيث لا يكون له افراد بل اجزاء فيمتنع جمعه بل له افراد كثيرة لا تعد ولا تحصى كما قال
الله تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو وقال وهب ثمانية عشر الف عالم وقال ابو سعيد
الخدري اربعون الفا وقال مقاتل ابن حيان ثمانون الفا وقال الضحاك ثلثمائة
وستون عالما ثلثمائة عراة حفاة لا يعرفون خالقهم وستون الفا يلبسون الثياب
ويعرفون خالقهم وقال مقاتل بن سليمان لو فسرت العالمين لاحتجت الى الف
جلد كل جلد الف ورقة والحق ان اصناف المخلوقات وانواعها واصنافها خارجة
عن عادة العادين وحصر الحاصرين فان الله تعالى خلق من مبدأ عالم الارواح الى عالم
الاجسام عوالم مختلفة من الدنيا والآخرة والملك والملكوت وفي كل منها انواعا
مختلفة من المخلوقات بعضها روحانية وبعضها جسمانية وفي كل نوع منها اصنافا
متفرقة فان في جنس الملائكة مثل انواعا لا يكاد يحصى مثل الكراميين والروحانيين
والسفرة والبررة والموكلين على كل من السحاب والمطر والرعد والبرق والرياح و
البر والبحر واهل الليل والنهار والمجالس وحلق الذكر والارحام والقاء الخواطر
في باطن الانسان ودفع الشياطين منه وحفظ الاطفال والسؤال في القبر والبشارة
والعذاب والموت والحيوة ومن جملة اصناف الملائكة الملائكة الذين في اقطار الارض و
والجبال في ايديهم وخزنة الجنة ورضوانها وخدامها وخزنة النار والزبانية
مالك النار والموكلين على طبقات جهنم والموكلين على عذابها والملائكة الذين يسمون
بالروح فانهم في الكثرة بحيث يكونون في صف وباقي الملائكة في صف آخر ومنهم

من لا يعلم الا الله فاذا كان في نوع واحد من انواع المخلوقات وهو نوع الملائكة فما
ظنك بباقي المخلوقات من الانس والجن وسائر الاجسام البرية والبحرية والشياطين
والابالسة والمردة والغيلان والنسناس واهل جابلقا وجابلسا ويأجوج ومأ
جوج والاجناس المختلفة من الافلاك والكواكب والعناصر والنباتات والجمادات
والمعادن وسائر الاجسام الكثيفة واللطيفة والمفردة والمركبة والنور والظلمة
من الجواهر والاعراض مما لا يحيط بغير علام الغيوب وابو هريرة اطنب في ذكر
العالمين ثم قال ومنهم مائة جزء في بلاد الهند منهم سلطوخ رؤسهم مثل رؤس
الكلاب ومالوخ فهم الذين اعينهم على صدورهم ومكلوخ وهم الذين آذانهم كآذان
الفيل ومالوف هم الذين لا يطاوعهم ارجلهم يسمون دوال باي ومصيرهم كلهم
الى النار وقال الضحاك اي ذو القرنين امتين بينهما طول الارض كلها امة عند مغرب
الشمس يقال لها ناسك وامة عند مطلعها يقال لها منسك وامتين بينهما عرض
الارض امة في الايمن يقال لها هاويل وامة في الايسر يقال لها تاويل وقال وهب
اسمهما ناوس ومادرس او ثمانون وسط الارض منهم الانس والجن ويأجوج
ومأجوج قال العلامة في الكشاف فان قلت لم جمع بالواو والنون قلت ليشمل كل جنس مما
سمي فان قلت فهو اسم غير صفة وانما يجمع بالواو والنون صفات العقلاء او ما
في حكمها من الاعلام قلت ساغ ذلك لمعنى الوصفية فيه وهي الدلالة على معنى العلم
وقع في بعض النسخ بعد العالمين والعاقبة للمتقين اي العاقبة المحمودة

للذين يتقون عقاب الله باداء اوامره واجتناب معاصيه وقال قتادة الجنة
للمتقين واصل الكلمة من الوقاية وهي الحفظ التقوى في التحفظ والاتقاء
الاحتفاظ اى الاحتراز ثم التقوى قسمان اصل وفرع فالاصل الايمان وهو
اتقاء الكفر والفرع هو الاتقاء الذنوب بعد تمام الايمان فبالاول يحصل
النجاة من العذاب المؤبد وبالثاني النجاة من العذاب الموقت ولا عدوان
الا على الظالمين اى ولا سبيل الا على الظالمين ويدل عليه قوله تعالى حكاية عن قول
موسى لشعيب عليه السلام ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على اى فلا سبيل
على قال اهل المعاني العدوان الظلم فيكون تسمية جزاء الظالمين ظلما على سبيل
المشاكلة والمقابلة كما في قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها موضعها فان قيل ما المناسبة
في ذكر قوله والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين عقيب الحمد لله رب
العالمين الى ان تقديمه على الصلوة على الرسول مخل للواجب وهو قران ذكر
الرسول بذكر الله تعالى في الخطبة قلت المناسبة انه اعني قوله تعالى والعاقبة للمتقين
ولا عدوان الا على الظالمين بشارة بان الخاتمة المحمودة للمتقين وانه لا مواخذة
عليهم فيكون ذكره تحريضا على الاشتغال بكل سبب من اسباب التقوى والثناء
على الله تعالى من جملة اسباب التقوى فكان هذا في قوة قوله الحمد لله جعل العاقبة
للمتقين ولا يؤخذ الا على الظالمين فحينئذ ذكره بيان السبب كما في قوله الحمد لله
على نواله والحمد لله على ما انعم والحمد لله على عظمة جلاله واشباه ذلك فكان وا

بحث التقوى

واقعا في محزه فلا يكون ذكره مخلا لا قران ذكر الرسول بذكر الله تعالى في تلك
الصورة والصلوة والسلام اعلم ان مواظب الصلوة والسلام سلمك الله تعالى في دار
السلام ان الصلوة من الله تعالى الرحمة ومن الانس والجن الدعاء ومن الملائكة الاستغفار
قال الفاضل الغفار المراد بالسلام هنا سلام الله والملائكة والمؤمنين او
سلامة من الآفات وسميت الجنة دار السلام لهذا وسمي الله السلام للتنزيه فمن قصر على
الوجه الثاني فقد قصر واختار المرجوح وظهر لك ما فيما قال الجلال الدواني
من ان السلام الدعاء بالسلامة لصاحبه من آفات الدنيا ومن عذاب الآخرة لكنه
وضعه الشارح موضع التحية والبشرى بالسلامة كذا ذكره الامام التوربشتي فيكون
معنى السلام اخص من معنى الصلوة فلفظ الصلوة اما ان يكون منقولا من
احد معانيه المذكورة الى الاخر او حقيقة في احدها مجازا في الاخر او مشتركا بينها
اشتراكا لفظيا او معنويا او مجازا عن معنى واحد عام يشمل الجميع على طريق عموم
المجاز لا سبيل الى الاول لانه يشترط في المنقول ان يترك المعنى الاول وههنا ليس
كذلك ولا سبيل الى الثاني ايضا لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبي وهو غير جائز عند الجمهور من الاصوليين
ولا سبيل الى الثالث ايضا لانه لا يصح ان يراد بالمشترك في استعمال واحد كل
واحد من معنييه او معانيه فان قيل قد جمع معنيا المشترك في قوله تعالى يصلون
على النبي فصح ان يراد بالمشترك اكثر من معنى واحد كما نقل عن الشافعي قلنا لما

فاخره الفاضل الغرامانه منه

فيه رد على من مسلم

فيه رد على الدواني والسيد الشريف

لكمال اشتراك لفظ الان بسياق الاية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله وملائكته
في الصلوة على النبي عليه السلام فلابد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع لانه لو
قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له يا ايها الذين امنوا ادعوا له
لكان هذا الكلام في غاية الركاكة لان ايجاب الاقتداء انما هو بالتحريض على ما صدر
عن المقتدي به فعلم انه لابد من اتحاد معنى الصلوة سواء كان معنى حقيقيا
او معنى مجازيا اما الحقيقي وهو المسمى بالاشتراك المعنوي فكالدعاء فالمراد ان الله
اعلم انه تع يدعوا ذاته بايصال الخير الى النبي عليه السلام ثم من لوازم هذا الدعاء
الرحمة فالذي قال ان الصلوة من الله رحمة فقد اراد هذا المعنى لا ان الصلوة
وضعت للرحمة واما المجازي وهو المسمى بعموم المجاز فكارادة الخير ونحوها

كارادة المنة والتشريف منه

مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا باس
به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع وبيانه ان اختلاف المعنى باعتبار
اختلاف المسند اليه مشعر بانه معناه واحد لكنه مختلف بحسب الموصوف لا بان
معناه مختلف وضعا وهذا جواب تفرد به صدر الشريعة واعترض عليه
التفتازاني بان تلك الركاكة انما تلزم اذا لم يكن بينهما امر مشترك هو المقصود
بالايجاب للقطع بانه لا ركاكة في قولنا ان السلطان قد اطلق زيدا والامير
كد خلع عليه فاحمدوه وعظموه ايها الرعايا فكذا الامر هنا ان الله
يرحم النبي ويوصل اليه من الخير ما يليق بعظمته وكبريائه والملائكة يعظمونه

نه بما في وسعهم فانتوا ايها المؤمنون بما يليق بحالكم من الدعاء والثناء عليه انتهى
كلامه فكانه فهم من قوله فلابد من اتحاد معنى الصلوة الحقيقي فاعترض عليه
بما اعترض وانت خبير بان مراده ليس ذلك بقرينة قوله فعلم انه لابد من اتحاد
معنى الصلوة سواء كان معنا حقيقيا او مجازيا حيث عطف قوله او معنى مجازيا
على قوله معنى حقيقيا فتامل يظهر لك زيادة تحقيق في معناه فانه هنا
محض فضل من الله وهذا كله بين المعاني اللغوية واما بين هذه المعاني
وبين المعنى الاصطلاحي اعني الاركان المخصوصة فقد تخلل النقل على ما بين
في موضعه اعلم ان الصلوة بوزن الفعلة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وكتبت الالف على صورة الواو على لغة من يميل الالف الى الواو وكذلك
الحيوة والزكوة والربوا ذكره صاحب الكشاف فيه والحواشي يقال مثل ذلك يكتب
بالواو اقتداء بنقلته وفي غيره بالالف قال التفتازاني في بحث اللفيف المقرون
في شرحه على هذا الكتاب تحقيق المقام وتوضيح المرام ما قاله مولانا داده في
البحث المذكور من انه قال صاحب الغاية وانما كتبت بالواو للاشعار بالاصل
كهدى وسرى بالياء وما قال صاحب الكشاف والقاضي كتب بالواو على لفظ
المفخم ليس بشيء اذ لم يقرأ به احد فكيف يوضع الرسم باتفاق الفضلاء عليه
لا وجود له والتغليظ وتشديد اللام ليس لامالة الالف نحو مخرج الواو بل لان
الصاد من الحروف المستعلية فغلظ اللام لتقارب الصاد كما في ظلموا

فيه رد على جار الله العلامة والقاضي البيضاوي منه

وطالو وكذا ما قالوا الضعفوا بالواو وقبل الهمزة على لفظ من يفخم الالف
قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره علموا بني اسرائيل ليس بشيء لما ذكر
بل رسمت فيهما وفي نظايرهما لما قال ابو عمرو الداني صاحب التيسير في المقنع
وهو كتاب في علم الرسم من انه على مراد الايصال والتسهيل يعني ان قياس تخفيفها
في الوصل التسهيل والوقف بالروم كالواو فرسمت عليه ثم قال ووجه كتب الالف
بعدها ما قال ابو عمرو ولما انطرفت الواو شبهت بواو الجمع في قالوا فالحقت
بها وفيه نظر ثم التفخيم يطلق على ضد الترقيق وهو التغليظ وعلى ما يقابل
الامالة وعلى امالة الالف نحو مخرج الواو وهو المراد هنا وانه خفي على الفاضل
الامدي قال الكرماني الربا مقصور من ربا يربو اذا زاد فيكتب بالالف و
اجاز الكوفيون كتبه بالياء بسبب الكسرة في اوله وقد يكتب في المصحف بالواو
وقال الفراء انما كتبوه بالواو لان اهل الحجاز تعلموا الخط من اهل الحيرة و
لغتهم الربو فعلموهم صورة الخط على لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلثة وزيدت
الالف بعد الواو تشبيها بواو الجمع ذكره في الكشاف في سورة البقرة في قوله تعالى
الذين ياكلون الربوا ويحتمل ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال
المضارعة المفردة مرفوعة كانت او منصوبة في كلام القرآن من نحو تبلوا ويتلوا
ويتلوا ويدعوا ولتبلوا وان اتلوا القرآن او يعفوا الذي ثم اعلم ان كتابة المصحف
مشتملة بخط واحد على الاحرف السبعة وهي تنقسم الى ما يوافق القياس والى

فيه رد على ابي عمرو ومن تبعه
فيه رد على الامدي ومن تبعه

والى ما يوافقه بل يتلقى بالقبول لانها سنة ولجة الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت
رضي امين رسول الله عليه السلام وكاتب وحيه علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره و
ما خالفه انما خالف لحكم بليغة ومعرفة خفية وقد حكم مالك بحرمة المخالفة
وهكذا نقل عن كثير من السلف فيما يقصد به البقاء كالمصاحف واما ما لا يقصد
الا التفهيم كالواح الصبيان وما يجري مجريها فيجوز ان يكتب على قانون الخط و
وقد اتفقت في خط المصحف اشياء خارجة عن العادات التي يبنى عليها علم الخط
والهجاء قال ابن درستويه في كتاب الكتاب خطان لا يقاسان خط المصحف لانه
سنة وخط العروضيين لانه يثبت فيه ما اثبته اللفظ ويسقط عنه ما اسقطه وعن
الكشاف وغيره انهم قالوا في رؤس الآي وخط المصحف عجايب وغرايب تحيرت
فيها عقول العقلاء وعجزت عنها اراء البلغاء وقال صاحب الايضاح المقرئ الاندلسي
ومن طعن في شيء من هجائه فهو كالطاعن في تلاوته ومن الاشياء الخارجة عن قياس الخط
كتب ولا اوضعوا بزيادة الالف ووجهه الزمخشري وبان الفتحة كانت تكتب
الفا قبل الخط العربي والخط العربي اخترع قريبا في نزول القرآن وقد بقي من
ذلك الالف اثر في الطباع فكتبوا صورة الهمزة الفا وفتحها الفا اخرى ونحوه
اولاذبحنه ثم اختلف في وجوب التواتر في محل القرآن ووضعه وترتيبه منهم من
قال بكفاية نقل الاحاد فيها والاصح عند المحققين من اهل السنة وجوبه ومن
الامكان ان يقع في خط القرآن لحن بناء على عدم تواتر صورة الكتابة والصحيح

انه لا يجوز لانه ايضا متواتر وما روى عن عثمان وعائشة رضى الله عنهما قالا ان فى
المصحف لحنا وستقيمه العرب بالسنتها فهما على تقدير صحة الرواية يحمل على اللحن
فى الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره التفتازانى وفيه نظر لانه على تقدير الصحة
لا تؤثر فيما ثبت بالتواتر بقيت هنا فائدة مهمة وهو ان كتبهم الصلوة واخواتها
بالواو عند الاضافة ومع التثنية خطا كما صرح به الامام الحريرى فى درة الغواص
فى اوهام الخواص حيث قال ومما يوهمون كتبهم الحيوة والصلوة والزكوة و
بالواو فى كل موطن ولين فى ذلك على عمى لعن وجوب اثبات الالف فيها عند الاضافة
ومع التثنية كقولك حياتك وصلاتك وزكاتك وحياتان وزكاتان
وانما فعل ذلك لان الاضافة والتثنية تشرعان على المفرد وقد يجوز فى الاصل ما لا يجوز
فى الفرع ثم اعلم انه انما علق الصلوة بالصفة حيث قال على نبيه دون العلم حيث
لم يقل على محمد تنبيها على الاستحقاق هنا وصونا بخلاف الحمد فان الاستحقاق هناك
ذاتى مخصوص به تعالى واضاف النبى الى الضمير الراجع الى الله تعالى للتشريف كما فى بيت
وناقة واختار النبى على الرسول مع ان العكس اولى بالقبول اشعارا بانه عليه
السلام يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه لها بمرتبة الرسالة
بالطريق الاولى قال المولانا ده لا يقال الدعاء انما يستعمل بكلمة على يكون للمضرة
لانا نقول ذلك لا يقتضى ان يكون لفظ الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة للمضرة
وقد قال النبى عليه السلام اللهم صل على ال ابى اوفى انتهى فسقط ما قيل من

فيه رد على التفتازانى منه

فيه رد على القوم منه

فائدة جيدة للتاج والاملاء

فيه رد عليهما وعلى من جعلها احدهما منه

فيه رد على البطليوسى والمولى الشهير بيحيى منه

من ان المناسبة للمقام ان تذكر الصلوة والسلام باللام لانه دعاء له عليه السلام
انتهى ولا ضرورة الى ما قاله البطليوسى والمولى الشهير بيحيى من ان
استعمال لفظ الصلوة والسلام بكلمة على انما هو بملاحظة معنى النزول فى الكلام
بقرينة الحال ومعونة المقام اى انعام الله الملك العلام وسلام الله القدوس
السلام نازلان من علو جنابه على نبيه عليه السلام فافهم هذا المرام فانه موافق
للمعقول والمنقول ومقبول عند اولى الالباب من الفحول فان قيل ان النبى
عليه السلام مغفور ومعصوم فما الفائدة فى الصلوة عليه قلنا فيها فائدتان
احديهما راجعة الى المصلى كما يدل عليه قوله عليه السلام من صلى على مرة صلى الله
عليه عشر مرات والثانية راجعة الى النبى عليه السلام فان الدرجات غير متناهية
فيزيد درجته ثم قال الفاضل القرانى الصلوة على غير الانبياء جائزة على
سبيل التبع واما على سبيل الاصالة فمكروهة والقياس جواز ذلك على كل
مؤمن لقوله تعالى هو الذى يصلى عليكم وملائكته وقوله عليه السلام اللهم
صل على ال ابى اوفى لكن العلماء اكرهوا افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك
صار شعار الانبياء ولانه يؤدى الى اتهامهم بالرفض وقال عليه السلام من كان
يؤمن بالله واليوم الاخر فلا يقفن مواقف التهم وجملة القول فيه ان
لفظ الصلوة فى لسان السلف مخصوص بالانبياء فلا يفرد به غيرهم فلا يقال ابو
بكر او على صلى الله عليه السلام وان كان معناه صحيحا كما ان قولنا عز وجل مخصوص

بالله تع فلا يقال محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا واما السلام فقيل
هذا بمعنى الصلوة فلا يستعمل في الغائب فلا يفرد به غير الانبيا فلا يقال
علي عليه السلام والاحيا والاموات فيه سوا غير ان الحاضر يخاطب به فيقال السلام
عليكم ويستحب الترضي للصحابة والترحم التابعين ومن بعدهم من العلما والعباد
وساير الاخيار وهل يجوز عكسه قال بعض العلما لا يجوز بل الرضى مخصوص
بالصحابة ويقال لغيرهم رحمه الله تع وقال النووي هذا غير صحيح بل الصحيح
الذي عليه الجمهور استحبابه ودلايله اكثر من ان يحصى واما اذا ذكر من اختلف
في نبوته كذي القرنين ولقمان فقال بعض العلما كلاما يفهم منه ان يقال صلى
الله على الانبيا عليه وسلم وقال النووي في الاذكار ان هذا لا باس وان الارجح
ان يقال رضي الله عنه لان هذا مرتبة غير الانبيا ولم يثبت كونه نبيا وقال
ابن طولون اعلم ان المختلف في نبوتهم اثنان من الرجال كالاسكندر الرومي صاحب
الخضر واما اليوناني صاحب ارسطو فلا خلاف في عدم نبوته ولقمان فقيل نبي
وقيل انه ولي وهو الحق واربعة من النسا مريم واسية وهاجر وسارة انتهى
اقول فيه بحث اما الاول فلان في قوله لا خلاف في عدم نبوته نظر لا يخفى على المتامل
المنصف المجتنب عن التعسف واما ثانيا فلان عده مريم من المختلف في نبوتهم
مخالف لما نقله امام الحرمين من اجماع العلما على ان مريم ليست نبية ذكره في
الارشاد وكلام الحرمين يتقدم على كلام ابن طولون اللهم الا ان يقال الانبيا منه

رد على ابن طولون منه

يقدم على النبي بقيت هنا فائدة مهمة وهي استدل بحديث كعب وغيرهما لفظ
مقتصر على لفظ الصلوة كما ذكر ذلك السخاوي في القول البديع مخرجا وغيره
ان افراد الصلوة عن التسليم لا يكره وكذا العكس لان تعليم السلام تقدم قبل
تعليم الصلوة فافرد التسليم مدة في التشهد قبل الصلوة وعلى هذا مذهب
الحنفية وقد صرح النووي في الاذكار وغيره بالكراهة واستدل بورود الامر
بهما معا في الاية قال ابن حجر وفيه نظر نعم يكره ان تفرد الصلوة والسلم اصلا اما
لو صلى في وقت وسلم في وقت اخر لانه يكون ممتثلا انتهى ثم اعلم انه اختلف في
اصل النبي فقيل همزة واشتقاقه من النبا وهو الخبر وهو فعيل بمعنى مفعل بفتح
العين لانه مخبر عن الله تع او بمعنى مفعل بالكسر لانه مخبر عن الله تع او من نبوء انا
ظهر والاصل نبيء خففت همزته بابدالها يا وادغام اليا الزائدة في اليا المبدلة
ويحتمل ان يكون من النبا وهو الطريق المستقيم سمي بذلك لكونه طريقا الى الله تع فقيل
لامه واو واشتقاقه من النبوة وهي رفعة سمي به لرفعة محله وهو المشهور فهذا القول
وقيل من النباوة ذكره ابن الانباري في الزاهر وابو شامة وابراز المعاني قال المجد
اللغوي وليس بشيء وانما الصلوة النبوة والنباوة المكان المرتفع من الارض المرتفع
النبي بالهمز عن الحق وقيل نبي قاله الزاهر والنبي في كلام العرب المرتفع اسنا العالي
الامر وطلا نبيو فلما اجتمعت الواو واليا والسابق ساكن ابدلت الواو يا وادغمت
اليا الاولى فيها والمقول الاخير اختيار الشيخ ابي الحسن لانه فعيل بمعنى المبنى اي ناه

فيه رد ابن حجر عليه منه

الله بصفاته وابن ابي جمهور له في باب المعتل يقتضي ترجيح القول الاخير قال
الجعبري في كنز المعاني وقال ابن المحقق لكثرة دوره انتهى واحتج له الاخفش بجمعه على
الانبياء قال وهذا جمع غير المهموز كخفي واصفياء ولو كان مهموزا لقيل نبئاء
ككريم وكرماء قيل وفي هذا الاحتجاج نظر اما الاول فنمنع الملازمة وسند المنع
انا نقول يجوز ان يكون نعدل به عن قياسه لشبهه صورة بالغني فعومل معاملته واما ثانيا
فلانا نقول لو انا سلمنا الملازمة فلا نسلم انه ما قيل بل قد قيل قال العباس يا خاتم النبآء
انك مرسل وقال الزمخشري هو من النبوة بمعنى الرفعة ابلغ من الهمزة لانه ليس منبأ
رفيع المحل ولهذا نهى عن الهمز واشار اليه ما يروى ان اعرابيا جاء الى النبي عليه
السلام فقال [يا نبيء صح] الله فقال لست بنبيء الله ولكني نبي الله وفي لفظ لا تغير باسمي وفي اخر
لا تنبز باسمي فانما انا نبي الله وفي آخر انا معشر قريش لا ننبر قال ابو علي الفارسي
فاما ما روي من انكار النبي عليه السلام الهمز فاظن ان من اهل التحقيق من ضعف
اسناده قال ومما يقوي تضعيفه ان من مدح النبي عليه السلام فقال يا خاتم النبآء لم
يؤثر فيه انكار عليه ولو كان في واحده نكير لكان الجمع كالواحد انتهى قال بعض
الافاضل وفيه نظر فان انكاره على الاعرابي اخرجه الحاكم في المستدرك فقال حدثني
ابو بكر بن احمد بن العباس الامام المقرئ حدثنا عبد الله بن محمد البغوي ثنا خلف
ابن هشام ثنا الكسائي ثنا الحسن الجعفي عن حمران بن اعين عن ابي الاسود الدؤلي
عن ابي ذر قال جاء اعرابي الى رسول الله عليه السلام فذكره قال الحاكم هذا حديث صحيح على

على شرط الشيخين ولم يخرجاه فلا وجه على هذا لمن ضعف اسناده قال بعض
المتاخرين بل له وجه فان حمران ضعيف ورمي بالرفض والله اعلم قيل واما
تركه الانكار في خاتم النبآء فيمكن الجواب عنه بان ذلك وقع في الشعر وهو حال اضطرار
فيجوز فيه من الاعتذار ما لا يجوز في حال الاختيار ولان النكير على الباب رد الاشياء الى
اصولها ولو كره باعتبار البدل لم يستقيم الوزن ثم في تاويل الانكار في الحديث
وجهان احدهما انه عليه السلام انما انكر النبر لانه لم يكن من لغته لان لغة قريش واهل
الحجاز ترك قال جماعة منهم ابو عبيدة انما انكر عليه الهمز لان التخفيف هو اللغة الفصحى
وقال الفاكهاني حقق الهمز في النبيء رده الى الاصل المرفوض استعماله كودع
ووذر ومن ثم كان الامر فيه التخفيف ولذلك قال سيبويه بلغنا ان قوما من اهل
الحجاز من اهل التخفيف يحققون نبيء وبريئة قال وذلك رديء انتهى اي قليل لا ردي
لثبوته سماعا قال الفارسي وانما استرداه لان الغالب في مثل التخفيف على وجه البدل
من الهمزة وذلك الاصل كالمرفوض فضعيف عندهم كاستعمالهم فيه الاصل الذي قد
تركه سائرهم لان الهمزة فيه غير الاصل انتهى الوجه الثاني قال الجوهري انما نهى عن
ذلك لانه يقال نبأت من ارض الى اخرى اذا خرجت منها الى اخرى وهذا المعنى اراده
الاعرابي بقوله يا نبيء الله اي يا من يخرج من مكة الى المدينة وسبقه الى ذلك ابو زيد
فقال نبأت من ارض الى اخرى خرجت منها لاحتماله باطريد كلفظة راس ويمكن
وجه ثالث للنهي وهو ان لفظة النبي بالتخفيف صارت بالغلبة كالعلم له عليه السلام

والاعلام لا تغير وان خولف فيها القياس وصفا نحو حيوة ومريم ومحبب اذ
كان القياس ان يقال حية ومرام ومحب فكيف اذا كانت على القياس فلعل نهاه
كذلك ويعضده قوله عليه السلام لا تغير اسمي واما تحقيق من حقق في القران
فعلى ارادة الصفة بحسب اصله قال ابن سيدة انكر عليه السلام الهمز في اسمه فرده
على قائله بانه لم يدر ما كلماه فاحق ان يمسك عن ذلك وفيه شي يتعلق بالشرع
فيكون بالامساك عنه مسيء او خاطر مباح والجمع انبيا ونبيون ونبا وانبا
فائدة في معنى النبي والرسول اما معناهما لغة فالنبوة اصطفا الله تعالى
العبد وتخليصه من الكدورات البشرية والرسالة سفارة بين العبد وبين ربه
واصطلاحا فقيل هما بمعنى واحد قال الاشبطي اما حقيقة النبوة والرسالة
شرعا فلا يترجم عن رسم كل منهما الا من اطلع على ذلك ومن ثم غلط واخطاء
من فضل النبوة على الرسالة انتهى قال التفتازاني في شرح العقايد والرسول
انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ الاحكام وقد يشترط فيه الكتاب بخلاف
النبي فانه اعم قال ابن الشريف في حاشية عليه فيه تنبيه على ان المبعوث الى الخلق
لا يكون الا انسانا وقد عرف الشارح في شرح المقاصد النبي بانه انسان بعثه
الله تعالى لتبليغ ما اوحي اليه قال وكذلك الرسول وهو يبني على اختيار
القول بترادفهما ويشير اليه قوله وقد يشترط فيه الكتاب بخلاف النبي فانه
اعم اذ الرسول على هذا من بعث لتبليغ الاحكام وله كتاب انتهى والى نحو هذا

هذا ذهب الزمخشري حيث قال الرسول من الانبيا من جمع الى المعجزة الكتاب
المنزل عليه والنبي غير الرسول من لم ينزل عليه كتاب وانما امر ان يدعو الى شريعة
من قبله وقد اورد على التعريف المذكور في شرح العقايد امران من بعث
لتقرير شرع من قبله كيوشع فانه لم يبعث لتبليغ الاحكام مع انه نبي رسول
واجيب بانه بعث لتبليغ شريعة موسى لمن بعد موسى عليه السلام والثاني تخصيص
الرسول بمن له كتاب لا يلائم حديث ابي ذر الذي اخرجه ابن حبان في صحيحه
مرفوعا من ان عدد الانبيا مائة الف واربعة وعشرون الف الرسل منهم
ثلثمائة وثلثة عشر وان عدد الكتب مائة واربعة وانها نزلت على من سماه من
الانبيا وهم سبعة وبهذا ضعف السماوي قول الزمخشري واجيب بان الانزال
عليه ليس بشرط بل الشرط ان يكون مامورا باتباع كتاب انتهى والصواب المشهور
التعلم ترك التشعب المقالة في الاختلاف والنزاع فيه تغايرهما والمشهور في
التمييز بينهما ما قاله ابو عبد الله الحليمي وغيره ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا
اذ النبي من اوحي اليه فان انضاف الى ذلك الامر بالتبليغ كان رسولا نبيا والا كان
نبيا لا رسولا فان النبي رجل من بني آدم اوحي اليه بالعمل واما امر بالتبليغ اولا
والرسول رجل من بني آدم بعثه الله بالعمل والتبليغ فالنبي اعم فكل نبي رسول
ولا عكس وذكر النووي في شرح مسلم ما يقتضي ان بينهما عموما من وجه فانه
قال الرسول يكون من البشر والملك وفي التنزيل الله يصطفي من الملائكة رسلا

ومن الكرسي والنبي لا يكون الا من البشر قال الاشيطي فعلى هذا الرسول باعتبار
الملائكة اعم من النبي وباعتبار البشر اخص وجواب القائل ايما اخص الرسول
او النبي او عكس فيه بنحو هذا التفصيل والا فهو اطلاق في محل التقييد وهو
خطا وكذا كل مسئلة ذات تفصيل ومن ثم جاء من عكم بالفتوى كمن عكم الى
النار انتهى قال الخطيب في الكفاية النبي امدح والرسول ولكل واحد منهما موضع
فان الرسول يقع على كل احد من حيث الاصل والنبي خاصا بالانبيا وانما فضل المرسلين
على الانبيا لانهم جمعوا النبوة والرسالة انتهى وقيل المرسل هو الذي
ينزل عليه الملائكة بالوحي ويبعث الى امة والنبي هو المحدث الذي لا يبعث
بل يوحى اليه في نومه او الهاما قاله قطرب وحكى القاضي عياض قولا انهما مفترقان
من وجه اذا اجتمعا في النبوة التي هي الاطلاع على الغيب والاعلام بخواص
النبوة او الرفعة بمعرفة ذلك وجوز درجتها وافترقا في زيادة الرسالة
التي للرسل وهو الامر بالانذار والاعلام قال وذهب بعضهم الى ان الرسول
من جاء بشرع مبتدا ومن لم يات به نبي غير الرسول وان امر بالابلاغ والانذار
وقيل الرسول من كان صاحب معجزة وصاحب كتاب في نسخ شرع من قبله ومن
لم يكن مجتمعة فيه هذه الخصال فهو نبي غير مرسل حكى هذه الاقوال الثلثة المجد
اللغوي قال وانا لا اذكر في ذلك ان شا الله تعالى الاقوال من جراه التحقيق والتبيين
وديدنه ازاحة القناع عن وجوه الدقايق بالكشف المبين ووقع في بعض

بعض النسخ بدل قوله نبيه خير البرية اي سيد الخلق قال الفاضل القرامانى
اما خيريته عليه السلام من سائر بني آدم فمما لا شك فيه مسلم قال عليه السلام انا سيد
ولد آدم يوم القيمة ولا فخر وقال عليه السلام وانا اكرم الاولين والاخرين
على الله ولا فخر والحديثان في المصابيح واما خيريته عليه السلام من الملائكة فمسلمة
ايضا عند اهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة فانهم يفضلون الملائكة على البشر
مطلقا واتفق اهل السنة والجماعة على ان خواص بني ادم وهم الانبيا والرسل
عليهم السلام افضل من جملة الملائكة واختلفوا في حق عوامهم قال بعضهم جملة
البشر افضل من جملة الملائكة والمذهب المرضي ان عوام بني ادم وهم الاتقيا
افضل من عوام الملائكة وخواصهم افضل من عوام بني ادم كذا في فتاوى
قاضيخان اقول تفضيل خواص بني آدم على جميع الملائكة ليس بمتفق عليه
بل مختلف فيه عند اهل السنة والجماعة كما صرح به العلامة كمال پاشازاده رحمه
الله تعالى بالحسنى وزيادة في الفرايد حيث قال مسئلة تفضيل البشر على الملك مختلف
فيها عند اهل السنة والجماعة فمنهم من ذهب الى تفضيل الملائكة وهو مذهب
ابن عباس واختيار الزجاج على ما نقله في التعريب ومنهم من فضل فقال ان الكمل
من البشر افضل مطلقا ثم الرسل من الملائكة على من سواهم من البشر والملائكة
ثم عموم الملائكة على عموم البشر وهذا ما عليه اصحاب ابي حنيفة وكثير من الشافعية
والاشعرية ومنهم من فضل الكمل من نوع الانسان نبيا كان او وليا ومنهم من

من فضل الكروبيين من الملائكة مطلقا ثم الرسل من البشر ثم الكمل منهم ثم عموم الملائكة على عموم البشر وهذا ما قال الامام فخر الدين الرازي ويشعر كلام الغزالي في مواضع عديدة من كتبه والتحقيق الحقيق بالقبول عند العلماء الفحول ما قاله الفاضل السيوطي نقلا عن القواعد الصغرى من انه وقد احسن الله تعالى الى النبيين والمرسلين وافاضل المؤمنين بالمعارف والطاعات والاحوال والاذعان ونعيم الجنان ذلك ورضى الرحمن والنظر الى الديان مع سماع تسليمه وكلامه وتبشيره بتأبيد الرضوان ولم يثبت للملائكة ولا شك ان اجساد الملائكة افضل من اجساد البشر واما ارواحهم فان كانت اعرف بالله واكمل احوالا من احوال البشر فهم افضل من البشر وان استوت الارواح في ذلك فقد فضلت الملائكة بالاجساد فان اجسادهم من نور واجساد البشر من لحم ودم وفضل البشر الملائكة بما ذكرناه من نعيم الجنان وقرب الديان ورضاه وتسليمه وتقريبه والنظر الى وجهه الكريم وان فضلهم البشر في المعارف والاحوال في الطاعات كانوا بذلك افضل منهم وبما ذكرناه مما وعدوا في الجنان ولا شك ان للبشر طاعات لم يثبت مثلها للملائكة كالجهاد والصبر على البلايا والمحن والرزايا والتحمل الشاق في العبادات لاجل الله تعالى وقد ثبت انهم يرون ربهم ويسلم عليهم ويبشرهم باحلال رضوانه عليهم ابدا ولم يثبت مثل ذلك للملائكة وان كانوا يسبحون الليل والنهار لا يفترون فرب عمل يسير افضل من تسبيح كثير وكم من نائم افضل من قائم وقد قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية

البرية اي خير الخليقة والملائكة من الخليقة لا يقال الملائكة من الذين امنوا وعملوا الصالحات لان هذا اللفظ مخصوص بمن امن من البشر في عرف الشرع فلا يندرج فيه الملائكة بعرف الاستعمال فان قيل لعل الملائكة يرون ربهم كما يراه الابرار قلت يمنع منه قوله تعالى لا تدركه الابصار وقد استثني منه المؤمنون فبقي على عمومه في الملائكة انتهى قال والصحيح ان الملائكة يرون ربهم نص عليه الشيخ ابو الحسن الاشعري محمد علم انه اشهر اسمائه عليه السلام وقد تكرر في القران ما كان محمد ابا احد من رجالكم ومحمد رسول الله وما محمد الا رسول وهو علم منقول من اسم مفعول من حمد بالتشديد وهو بمعنى محمود وفيه معنى المبالغة يقال المحمد كثرت خصاله الحميدة وقد اخرج البخاري في تاريخه الصغير من طريق علي ابن زيد قال كان ابو طالب يقول وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد واورده ابن حبان في صحيحه من قول حسان وذكر بنيان قبله وتبعه الواحدي في الوسيط وغيره من المتاخرين ولما طبع الله نبينا على كثرة خصاله الحميدة الهم اهله ان يسموه به فطابق الاسم المسمى وهو محمود عند الله تعالى وملائكته واخوانه من المرسلين واهل الارض كلهم وان كفر به بعضهم فان ما فيه من صفات الكمال محمودة عند كل عاقل وان كابر غفلة جحودا وعنادا وجهلا باتصافه بها وهو عليه السلام اختص من مسمى الحمد بما لم يجتمع لغيره فان اسمه محمد واحمد وامته الحمادون يحمدون الله على السراء والضراء واحمد ربه قيل ان يحمده الناس وصلاته وصلاة امته مفتتحة بالحمد وخطبة

مفتتحة بالحمد هكذا كان في اللوح المحفوظ عند الله تعالى وان خلفائه واصحابه
يكتبون المصحف مفتتحا بالحمد وبيده عليه السلام لواء الحمد يوم القيمة ولما يسجد
بين يدي ربه للشفاعة ويؤذن له فيها يحمد ربه بمحامد يفتحها عليه ح وهو
صاحب المقام المحمود الذي يغبط به الاخرون والاولون واذا قام في ذلك المقام
حمده ح اهل الموقف كلهم مسلمهم وكافرهم اولهم واخرهم فجمع له معاني الحمد و
انواعه فائدة قال القاضي عياض قد حمى الله تعالى هذين الاسمين يعني محمد واحمد
ان يسمى بهما احد قبل زمانه اما احمد الذي ذكر في الكتب وبشر به عيسى عليه السلام
فمنع الله بحكمته ان يسمى به احد غيره ولا يدعى به مدعو قبله حتى لا يدخل اللبس و
لا الشك فيه على ضعيف القلب واما محمد فلم يسم به احد من العرب ولا غيرهم الا حين
شاع قبيل مولده ان نبيا يبعث اسمه محمد فسمى قوم قليل من العرب ابناءهم بذلك
رجاء ان يكون احدهم اياه والله اعلم حيث يجعل رسالاته ثم ذكر ستة ممن سمي بذلك
وقال لا سابع لهم ثم قال مع ذلك حمى الله كل من تسمى به ان يدعي النبوة او يدعيها
احد له او يظهر عليه سبب يشكك في امره حتى تحققت السمتان له عليه السلام ولم ينازع
فيهما انتهى وذكر ابن خالويه في كتاب ليس والسهيلي في الروض انه لا يعرف في
العرب من تسمى محمد قبل النبي عليه السلام الا ثلثة قال ابن حجر وهو حصر مردود والعجب
ان السهيلي متاخر الطبقة عن عياض ولعله لم يقف على كلامه وقد جمعت اسماء من
يسمى بذلك في جزء مفرد فبلغوا نحو العشرين لكن مع تكرير في بعضهم ووهم

ووهم في بعضهم فيتلخص منهم خمسة عشر نفسا واشهرهم محمد بن عدي بن ربيعة
بن سواة بن جشم بن سعد بن زيد مناة بن تميم التميمي السعدي ومنهم محمد بن
احيحة ابن الجلاح ومحمد بن اسامة بن مالك بن حبيب العنبري ومحمد بن البر
او قيل البر بن طريف بن عتوارة بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن
كنانة البكري العتواري ومحمد بن الحارث بن حديج بن حويص ومحمد بن
حرمان بن مالك اليعمري ومحمد بن حمران بن ابي حمران ربيعة بن مالك الجعفي
المعروف بالشويعر ومحمد بن خزاعي بن علقمة بن حرابة السلمي من بني ذكوان ومحمد
بن فولي الهمداني ومحمد بن سفيان بن مجاشع ومحمد بن اليحمد الازدي ومحمد بن يزيد
بن عمرو بن ربيعة ومحمد الاسيدي ومحمد الفقيمي ولم يدركوا الاسلام الا الاول
ففي سياق خبره ما يشعر بذلك والا الرابع فهو صحابي جزما وقد رحمت عليها ض
وممن ذكر عياض محمد بن مسلمة الانصاري وليس ذكره بجيد فانه ولد بعد النبي
عليه السلام بازيد من عشرين سنة لكنه قد ذكر تلو كلامه المتقدم محمد بن يحمد
المتقدم فصار من عنده ستة لا سابع لهم وقد قمت على اسمائهم صورة ع وعلى اسماء
من ذكرهم السهيلي وهم ثلثة صورة س واسمائه عليه السلام قال ابن دحية
في تصنيف له مفرد في الاسماء النبوية قال بعضهم اسماء النبي عليه السلام عدد اسماء
الله الحسنى تسعة وتسعون اسما قال ولو بحث فيها باحث لبلغت ثلثمائة اسم وافاد
مغلطاي ان عدة ما في الكتاب المذكور قريب ثلثمائة اسم وعبر ابن دحية في
ل

مطلب اسمائه عليه السلام

التصنيف المشار اليها ماكنها من القرآن والاخبار وضبط الفاظها وشرح معانيها
ولسنطرد كعبادته لافوائد كثيرة وغالب الكلمات التى ذكرها وصف بها النبى عليه
السلام ولم يرد الكثير منها على سبيل التسمية وقد نقل ابن العربى فى شرح الترمذى
لرءم بعض الصوفية ان لله تعالى الف اسم ولرسوله الف اسم وقد جمع السخاوى منها
ما وقف عليه فى كلام القاضى عياض وابن العربى وابن سيد الناس وابى الربيع بن سبع
ومغلطاى والشرف البارزى والبرهان الحلبى وابن حجر وغيرهم ورتبها على حروف
المعجم فى كتابه القول البديع فبلغت عدتها اربعمائة وثلثين ثم قال مع انى لم اقف مصنف
ابن دحية فى ذلك لكن وقفت كراسة للقاضى ناصر الدين ابن الميلق لخصته فيها
فجمعت فيها ما وجدته من زائد والحقته وافادان لابن فارس فى ذلك تصنيفا سماه
المنبى فى اسماء النبى وجمع ابو عبد الله القرطبى ايضا فى ذلك نظم ارجوزة وشرحها
الا انى لم اقف عليها الى الآن انتهى وذكر الحسين ابن محمد الدامغانى فى كتابه شوق العروس
وانس النفوس نقلا عن كعب الاحبار انه قال اسم النبى عليه السلام عند اهل الجنة عبد
الكريم وعند النار عبد الجبار وعند اهل العرش عبد الحميد وعند سائر الملائكة
عبد المجيد وعند الانبياء عبد الوهاب وعند الشياطين عبد القهار وعند الجن
عبد الرحيم وفى الجبال عبد الخالق وفى البر عبد القادر وفى البحر عبد المهيمن وعند
الحيتان عبد الغفار وفى التورية موذ موذ وفى الانجيل طاب طاب وفى الصحف
عاقب وفى الزبور فاروق وعند الله طه ويس وعند المؤمنين محمد قال البعض (الافاضل)

الافاضل وله عليه السلام كنيتان الاولى ابو القاسم وهو مشهورة فى عدة احاديث
صحيحة لانه يقسم الجنة بين اهلها والاخرى ابو ابراهيم كما وقع فى حديث انس
رضه فى مجئ جبريل اليه عليه السلام وقوله السلام عليك يا ابا ابراهيم انتهى و
يكنى ايضا بابى الارامل فيما ذكره ابن دحية وبابى المؤمنين فيما ذكره غيره
فالقصر على الاولين قصور قال الظاهرية لا يجوز التكنى بكنية رسول الله عليه السلام
يعنى ابا القاسم سواء كان اسمه محمدا او احمد او غيرهما وقال مالك يباح التكنى به مطلقا
لان النهى كان فى زمن رسول الله عليه السلام للالتباس لما روى انه نادى رجل رجلا يا
ابا القاسم فالتفت رسول الله عليه السلام فقال يا رسول الله لم اعنك فقال عليه
السلام تسموا باسمى ولا تكنوا بكنيتى ثم نسخ ولم يبق الالتباس وقيل انما
النهى للتنزيه والادب لا للتحريم وقال جماعة من السلف النهى عن التكنى مخصوص
بمن اسمه محمد او احمد قال الكرمانى عليه رحمة البارى وهو محمد بن عبد الله بن
عبد المطلب شيبة الحمد بن هاشم ويسمى عمرو بن عبد مناف ويسمى المغيرة بن
قصى ويسمى زيد بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب بن فهر واليه جماع
قريش وما كان فوق فهر فليس بقرشى بل هو كنانى بن مالك بن النضر ويسمى
قيس ابن كنانة من خزيمة بن مدركة ويسمى عمرو ابن الياس بن مضر بن نزار بن
معد بن عدنان هذا هو النسب المتفق عليه ومن بين عدنان الى اسمعيل
فيه خلاف محله فى السير النبوية والله الموفق والصلوة على الراعلم بام

بحسب آل النبي والرسول تقبل الله عملك بحسن القبول لان الآل اسم جمع لا واحد
له من لفظه واختلف في الفه امنقلبة عن هاء وان اصله اهل قلبت الهاء همزة اصل آله اهل
ثم ابدلت الهمزة الفا كالالف التي تاتي للاستفهام وذلك في حكاية قطرب آلفعلت
بمعنى هل فعلت وذلك غريب جدا لكن ذاك اولى لانه جعل وسيلة الى الالف التي
هي اخف الحروف فام عن همزة وان اصله آل اعلال ظ ام عن واو وان اصله اول
من آل اليه الدين يؤول اذا رجع سمي بذلك من يؤول الى الشخص ويضاف اليه ففي هذه
ثلثة اقوال قال بالاول سيبويه وبالاخير الكسائي ويظهر اثر الخلاف في التصغير
فمن قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال في اصله امل قال في تصغيره أُويل ومن
قال في اصله اول قال في تصغيره أُوَيل والكل مسموع ولكن الاول اشهر واكثر ويقوى
الاخير انه لا يضاف الا الى الاشرف المعظمين يقال حملة القرآن آل الله وكذا آل
القاضي ولا يقال آل الحجام والخياط بخلاف اهل وانما قيل آل فرعون لتصوره
بصورة الاشراف ولشرفه في قومه عندهم وعند البصريين ان لفظ آل واهل بمعنى
ولا يضاف آل ايضا الى غير العاقل واختلف في جواز اضافته الى الضمير فمنعه الكسائي
والنحاس وزعم ابو بكر الزبيدي انه اضافته الى الضمير من لحن العامة والصحيح انه
من كلام العرب وقد ثبت في شعر عبد المطلب في قصة اصحاب الفيل من ابيات
وانصر على آل الصليب وعابديه يوم آلك واختلف في معناه على نيف و
خمسين قولا وها نحن نذكر اشهرها فقيل اقاربه المؤمنون من بني هاشم و

وبني المطلب ابني عبد مناف وهم الذين حرمت عليهم الصدقة وبه قال
الشافعي واختاره الجمهور وقيل بنو هاشم وهم آل علي وعباس وجعفر وعقيل
وحارث ومال اليهم وبه قال ائمتنا وقيل جميع امة الاجابة قال ابن العربي
ومال اليه مالك وقال مولانا دده وهو قول مالك واختاره الازهري وقال
الازهري وهو اقربها الى الصواب ورجحه النووي في شرح مسلم وقيده القاضي
حسين والراغب بالاتقياء منهم وعليه يحمل كلام من اطلق ويؤيده قوله تعالى
ان اولياؤه الا المتقون وفي نوادر ابي العيناء انه غض من بعض الهاشميين فقال
له اتغض مني وانت تصلي علي في كل صلوة في قولك اللهم صل على محمد وعلى آل
محمد فقال اني اريد الطيبين الطاهرين ولست منهم افاده ابن حجر وقد حكى
الخطيب قال دخل يحيى بن معاذ على علوي ببلخ او بالري زائرا له ومسلما عليه
فقال العلوي ليحيى ما تقول فينا اهل البيت فقال ما اقول في طين عجن بماء
الوحي وغرست فيه شجرة النبوة وسقيت بماء الرسالة فهل يفوح منه الا مسك
الهدى وعنبر التقى فقال العلوي ليحيى ان زرتنا فبفضلك وان زرناك
فلفضلك فلك الفضل زائرا ومزورا انتهى قال ابن حجر ويمكن ان يحمل كلام
من اطلق على ان المراد بالصلوة الرحمة المطلقة فلا يحتاج الى تقييد بالاتقياء وقد
استدل لهم بحديث انس رفعه آل محمد كل تقي اخرجه الطبراني لكن سنده واه جدا
واخرج البيهقي عن جابر نحوه من قوله بسند ضعيف وقيل اهل بيته وبه

قال احمد في حديث التشهد وعلى هذا هل يجوز ان يقال اهل عوض الرواية
عنه وقيل ذرية فاطمة خاصة حكاه النووي في شرح المهذب وقيل جميع
قريش حكاه ابن الرفعة في الكفاية وقيل ازواجه وذريته وقيل علي وخديجة
وفاطمة والحسن والحسين وقيل من اطاعه وقيل جميع الامم وقد يطلق
الفلان على نفسه وعليه وعلى من يضاف اليه جميعا وضابطه انه اذا قيل فعل ال
فلان كذا دخل هو فيهم الا بقرينة وفي بعض الشروح ان الال اخص من الصحاب
اخص من الاجناد وقال فخر الاسلام ال الرسل من اتبعهم وآمن بهم واما آل
ابراهيم المذكورون في التشهد فهم ذريته من اسمعيل واسحق كما جزم به
جماعة وان ثبت ان لابراهيم كان له اولاد من غير سارة وهاجر فهم داخلون
لا محالة ثم المراد المسلمون منهم بل المتقون فيدخل فيهم الانبياء و
الصديقون والشهداء والصالحون دون من عداهم واصحابه قال
الفاضل التفتازاني في حاشية الكشاف الاصحاب جمع صحب بالكسر فخفف
صاحب كنمر وانمار او صحب بسكون الحاء جمع كنهر وانهار لا صاحب لان فاعلا لم يثبت
جمعه على افعال انتهى هذا مخالف لما ذكر في المطول من ان الاطهار جمع
طاهر كصاحب واصحاب وانكاره لما شاع في الكتب المعتبرة قال العلامة
في القاموس الامجاد جمع شاهد كشاهد واشهاد وفي تفسير سورة الشعراء للبهائي
ان اتباعا جمع تابع كشاهد واشهاد وقال الميداني في المثاني ان فاعلا

فاعلا يجمع على الفاعلين والفعال والفعلة نحو كاتب وكاتبين وكتاب وكتبة
وعلى فعل وفعول نحو راكع وركع وركوع وعلى فعل نحو راكب وركب وصاحب وصحب
وعلى افعال نحو ناصر وانصار وصاحب واصحاب وله معنيان عرفي وهو من يكون كثير
الصحبة كما يقال زيد خادم فلان اذا كان كثير الخدمة ولغوي وهو من يكون مصاحبا
ولو ساعة ولهذا اختلف في تفسيره على اقوال فقيل هو من اقام معه سنة فاكثر وغزا معه
نظرا الى المعنى الاول وقيل هم مدركو شرف صحبة النبي عم ولو بدقيقة عاقلا و
ماتوا مؤمنين نظرا الى المعنى الثاني والمشهور بين اهل الحديث انه من راى
النبي عم في حال اسلامه قال العراقي كذا اطلقه كثير منهم ومرادهم بذلك مع زوال
المانع من الرؤية كالعمى والا فمن صحبه عليه السلام ولم يره لعارض بنظره كابن ام مكتوم
ونحوه معدودون من الصحابة بلا خلاف انتهى واحسن ما قيل فيه انه من لقي النبي
عليه السلام في حياته بعد المبعث من المسلمين فمن يعقل ثم مات مسلما فخرج بعد في حياته
من رآه بعد موته قبل الدفن او بعده فليس بصحابي على المشهور وبعد المبعث
من رآه قبل المبعث وهو على الحنيفية كزيد بن عمرو بن نفيل وقد ادخله ابن
منده وغيره في الصحابة وبقيد المسلمين من رآه ولم يسلم وبمن يعقل من رآه من
الاطفال قبل التمييز ولم يره بعده وقد ادخلهم ابن عبد البر وغيره والقيد
ثم مات مسلما من ارتد ومات كافرا كقيس بن صبابة اما من ارتد ثم اسلم فلا يخرج الا
ان اسلم في حياة النبي عليه السلام كعبد الله بن ابي السرح فثبت له الصحبة او اسلم بعد

موته عليه السلام كالأشعث بن قيس في دخوله نظر فان الردة محبطة للعمل عند
ابي حنيفة ونص عليه الشافعي في الام الا ما حكاه الرافعي عنه من ان الردة محبطة
للعمل بشرط اتصالها بالموت قيل خلف الصحبة ومن اراد استيفاء الكلام في ذلك
فعليه بشرح الفية العراقي له ونحوه اجمعين جمع اجمع بمعنى كل واجمع واحد
في معنى جمع وليس له مفرد من لفظه والمؤنث جمعاء وجمعها جمع وكان ينبغي
ان يجمع جمعاء بالالف والتاء كما جمع اجمع بالواو والنون لكن لم يوجد استعمالهم
كذلك فان قيل اذا كان اجمع بمعنى كل فلم اجتمعا في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون الا ابليس والحال ان كلمة كل تفيد الاحاطة بالجنس فيعلم انه لم يبق واحد
منهم الا وقد سجد قلنا لما دل الشرع على انهم عن آخرهم اجتمعوا في زمان واحد
على السجود كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين وفي ذلك زيادة تقريع وتو
بيخ لابليس عليه اللعنة لان الجم الغفير اذا اجتمعوا على امتثال المامور في
زمان واحد ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كان مخالفهم ابعد عن الحق
وادخل في الذم كذا ذكره اصحابنا في اصول الفقه واعترض عليه بوجهين
الاول انه يقتضي وقوع اجمعون حالا مع كونه مرفوعا ومعرفة والثاني
ان اجمعون في التاكيد بمعنى كل كما عرفت ولو كان بمعنى كل لم يفد الاجتماع في
الزمان قطعا فكيف ما هو بمعناه والجواب عن الاول ان قوله كانه قيل سجدوا
كلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى لا توجيه للاعراب وعن الثاني انه وان كان بمعنى

بمعنى كل الا ان له اصل اشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد ان يلاحظ ذلك كما
يلاحظ المعاني الاصلية في الكنى كابي الفضل وابي الخير وابي لهب الى غير ذلك اعلم
ان ذكر البسملة والحمدلة والتصلية من الواجبات التي تذكر في اوائل الكتب
فلذا ذكرها المص واما الاربعة الباقية اعني ذكر باعث التاليف وتسمية
الكتاب ومدح الفن الذي فيه التاليف وكيفية وقوع المؤلف اجمالا فمن
الجائزات فلذا تركها المص وهذا اوان وقت ان نشرع في المقصود متوكلا
على الصمد المعبود وقبل الخوض فيه لا بد من تمهيد مقدمة يسيرة تجذب
بضبعك وتجعلك على بصيرة وهي في بيان تعريف العلم وموضوعه وغايته
واما تعريفه فما قاله الامام ابن الحاجب في الشافية وهو علم باصول يعرف بها
احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب اراد بالعلم المعنى المصدري لا الملكة
ولا نفس القواعد ثم العلم يقال لادراك الكلي او المركب والمعرفة لادراك
الجزئي او البسيط ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة الادراك
المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم
بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثانيا والعلم الادراك مطلقا ولذا يقال الله تعالى
عالم ولا يقال عارف وقد يستعملان مترادفين كذا في كتب العقليات وهم قد
جروا هنا على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات حيث قالوا علم
باصول تعرف بها احوال اد واراد بالاصول القواعد مثل قولهم

اذا اجتمع الواو واليا وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت اليا
من اليا الى غير ذلك واراد بالابنية الهيئات الحاصلة للالفاظ باعتبار حروفها و
حركاتها وتقديم بعض حروفها على بعض وتاخيره عنه وبالاحوال الاحوال
الجزئية التي تنطبق عليها تلك القواعد الكلية مثل كون الابنية في المواد
المخصوصة امرا ونهيا وغيرهما فاحترز وا بالعلم بالاصول عن العلم المتعلق
بالجزئيات فانه لا يسمى صرفا وبالاحوال الابنية عن سائر اقسام علم العربية التي
هي علم يتحرز به عن الخلل في كلام العرب لفظا وكتابة فقوله التي ليست باعراب بمنزلة
الصفة الكاشفة للابنية لا للاحتراز عن علم النحو بقسميه اعني المبنيات والمعربات
لانه قد خرج بالابنية لانه ليس منها التغيير المذكور فظهر فساد ما قيل من ان
قوله ليست باعراب للاحتراز عن قسمي النحو واما موضوعه اعني ما يبحث في ذلك
العلم عن عوارضه الذاتية فهو الكلمة من حيث البنا قيدنا بالحيثية المذكورة
ليمتاز عن النحو فان الكلمة موضوعه من حيث الاعراب وبناء المبني باعتبار هيئة
حاصلة لاخر الكلمة كشبه الاعراب وقيد بعضهم موضوع الصرف بحيثية الصحة
والاعلال وهي وان كانت تميز عن النحو لكنها غير شاملة لجميع مباحث الفن
ولما كان محمولات مسائل الفن ككون الكلمة ماضيا او مضارعا او امرا
امثلا امرا عارضا للكلمة عروض الاعراض الذاتية لموضوعها كانت الكلمة من
الحيثية المذكورة موضوع الفن وقد تم تحقيقه في موضعه واما غايته فهو

فهو العصمة عن الخطا في هيئة الكلم والالفاظ وترتب هذه الغاية انما هو
على الرعاية التي هي فعل من الافعال دون العلم الذي هو الاضافة او الكيف او
الانفعال حتى يرد عليه ان العلم لا يعلل بالعلل الغائية فكفى في هذا كله على
بصيرة لئلا تتحير في بيدا الحيرة ولا تتبع كل من اجرى القلم وسل الانامل ابيع
السواد فقد حصل هذا الذي ذكرناه من التعريف والغاية في التعريف باعتبار
كونه ادراكا من مقولة الكيف او الانفعال او الاضافة واما التعريف والغاية
باعتبار كونه فعلا من الافعال الاختيارية فهما ذكره المصرح بقوله اعلم
في اللغة التغيير وفي الصناعة تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان
مقصودة لا تحصل الا بها فاندفع ما يقال ان التحويل فعل والتعريف علم والعلم
انفعال والفعل لا يكون انفعالا فلا ضرورة الى الجواب عنه بان التقدير التصريف
علم بتحويل الاصل ولما لم يكن تعريف علم من العلوم الا باعتبار متعلقه اقتصر
في التعريف عليه تعويلا على فهم الطالب ثم اعلم ان اعلم امر وخطاب لكل من يفهم
من غير تعيين احد فلا ضرورة الى ما ارتكب اليه مولانا ده ناقلا عن بعض شراح
الكتاب وهو ان اعلم خطاب في المتكلم لنفسه بطريق التجريد كانه جرد عن نفسه
شخصا وخاطبه قال الامام علاء الدين عبد العزيز البخاري في كشف الاسرار
اعلم كلمة يذكر في ابتدا الكلام تنبيها للسامع على ان ما يلقى اليه من القول
كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فيتنبه السامع له ويصغي اليه ويحضر قلبه

وفهمه ويقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام روى انه عليه السلام قال ببعثه
ايام المعاذ رضه اسمع ما اقول لك ثم حدثه بعد ذلك انتهى وفي معناه حرف
التنبيه فانه ازداد الاعتنا يوخرونه ويضمون اليه الفا تقديرا اذ تنبيها
يعني اذا تقرر هذا ووجب عليك علمه فاعلم ذلك وليكن على ما بال منك
او فتامل واعرف فانه دقيق قال الفاضل اللقاني هو من العلم الذي هو ادراك
الكليات او المركبات اي النسب التي لا تكون الا بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة
التي هي ادراك الجزئيات او البسائط اما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في
العقل فقسم للتصورات والتصديقات وبمعنى صفة يتجلى بها المذكور لمن
قامت فخاص بالتصورات والتصديقات اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم
المطابق الثابت فخاص بالتصديقات اليقينية اعلم ان أنّ انْ بفتح الهمزة مع
اسمها وخبرها سادّ مسدّ المفعولين لاعلم والتصريف علم لهذا العلم الخاص
هذا دون الصرف لان علم الصرف علم شريف وفيه تصرفات كثيرة فذكر لفظا
فيه مبالغة قال الفاضل البركلي لام مزيدة للمح معنى الوصفية وبيانه ان العلم على
ثلثة اقسام قسم يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها او الغالب بها
او المنقول بواحد من الجنس والمثنى او المجموع بالجمع المصحح وقسم يجوز
وهو ما كان في الاصل مصدرا او صفة وقسم يمتنع وهو ما عداهما والتصريف
من الثاني اقول فيه اما اولا فلان قوله للمح معنى الوصفية ليس بصواب كما لا يخفى

فيه رد على الفاضل البركلي منه

فيه رد اخر عليه منه

لا يخفى واما ثانيا فلان ادخال اللام للمح معنى الوصفية ليس بقياسي في شيء
في الاعلام بل هو امر سماعي صرح به الدماميني في شرح المغني والاخفى هنا
على صاحب المرصود قال الجيلي اليا فيه علامة المصدر التي كانت قبل النقل
واليا مبدلة من الرا لان اصل تصرف رائين احديهما اصلية والاخرى
زائدة فابدلت الثانية منهما يا لانه لو لم تبدل لا يخلو من ان تخفف او تدغم
او تترك على حالها لا سبيل الى الاول لفوات المقصود من هذا البنا وهو
المبالغة والتكثير للالتباس بالمجرد ولا الى الثاني لانه يلزم اثبات بنا لم يوجد في كلام
العرب ولانه لو ادغم لقيل تصرف فح يلتبس بالامر من باب التفعل عند الذهول
من المتحركة ولان الكسرة على الحرف المدغم ثقيلة وفيه نظر ولا الى الثالث
لان اجتماع المثلين ثقيل على ما عرف في باب الادغام فلو لم يكن هذه الامور
المذكورة ابدلت ضرورة انتهى فما قال البعض حذف التضعيف في المصدر
تخفيفا والمدة زائدة مطلقة كالمدة الزائدة في المصادر المزيدة كا
لاكرام والاستخراج لانها لو كانت مبدلة من المضاعف لكانت فجاز ان يعبر
عنها بالعين لكنه لا قائل به ليس بصواب قال الفاضل الجيلي فان قيل لم ابدلوا
الثانية باليا قلنا انما يبدلونه بجنس حركتها او بجنس حركة ما قبلها
فلما كان حركتها وحركة ما قبلها هي الكسرة ابدلوها باليا ولانه حرف
العلة وفيه نظر لانه منقوض بنحو امليت فانه قيل لم ابدلوا الثانية دون

فيه [illegible] منه

فيه رد عليه منه

الاولى قلنا لان التكبير انما حصل من الثانية فهي اولى بالابدال ولانها
اقرب الى محل التغيير انتهى اقول فيه بحث يعرف بالتأمل واللغة المنطق
الفصيح المعرب عما في الضمير يقال لكل قوم لغة اي لسان ونطق يعرفون
بها ما في ضميرهم كما يقال لكل قوم لسن بكسر اللام وسكون السين اي لغة — فيه رد على الجلبي منه
يتكلمون بها ثم هي اي اللغة عند الاطلاق تصرف الى لسان العرب فالمراد
ههنا لسان العرب اي ان التعريف في لسان العرب التغيير وهو احداث الشيء
لم يكن قبله يعني ان للتصريف معنيين احدهما اللغوي وهو ما وضع له واضع
لغة العرب من لغي بالكسر يلغى لغا اذا تكلم بالكلام واصلها لغو او لغي حذفت — وهو ماخوذ من لغي منه
الواو والياء وعوضت منها الهاء وجمعها لغى بضم اللام ولغات ايضا والنسبة
اليها لغوي بضم اللام ولا تقل بفتحها قال الصلاح الصفدي في شرح
لامية العجم قال بعض المغفلين سألت انسانا فاضلا فقال كيف تنسب
الى اللغة فقلت لغوي فقال اخطات في ضم اللام انما الصحيح ما جاء في القرآن
قال الله تعالى انك لغوي مبين والدليل على كون التصريف في اللغة بمعنى التغيير
قولهم صرفت الشيء اذا غيرته والاخر صناعي وهو ما وضع له اهل هذه
الصناعة قال الصفهندي وهي في اللغة فعالة من الصنع او من الصفة وهي — فيه رد على علاء الدين الجنبوري منه
الحرفة وفي الاصطلاح عبارة عن معرفة ما يكتسب بدوام المباشرة والتمرن
في العمل وهو المقصود هنا اي في اصطلاح اهل هذا الفن فان قيل لم

لم يقل وفي الاصطلاح قلنا لانه يستعمل غالبا في العلم الذي يحصل من تتبع
كلام العرب ومعلوم ان هذا العلم يحصل بالتتبع ثم اعلم ان الصناعة بفتح
الصاد يستعمل في المحسوسات وبالكسر في المعقولات وتحويل الاصل الواحد من قوله
ان نقول فالاضافة من اضافة المصدر المعمول لا من حمل القاصر انتقال العام
صحة حمله على التصريف فمن فسره بالتغيير فقد فسر الاخص بالاعم قال التفتازاني — فيه رد على الفاضل التفتازاني منه
الاصل ما يبتنى عليه الشيء ولو قيد بقوله من حيث يبتنى عليه لكان اولى اذ رب اصل
يكون مبنيا على غيره والمراد به المصدر قال الحلبي وانما سمي اصلا لان اصل
الشيء ما يبتنى عليه ذلك الشيء والاشياء الماخوذة مبنية عليه وواحدا لان العلة
حقها ان يكون واحدة بالنسبة الى المعلول وقال الفاضل التفتازاني والكامل
الدواني اختار الاصل الواحد على المصدر ليصح على المذهبين فان الكوفيين
يجعلون المصدر مشتقا من الفعل فالاصل الواحد عندهم الفعل والعمدة في
استدلالهم ان المصدر يعتد باعلال الفعل فهو فرع الفعل واجيب بانه لا يلزم — فيه رد على الفاضل التفتازاني والدواني منه
من الفرعية في الاعلال فرعية في الاشتقاق كما ان عدو يغد فرع يعد في الاعلال
مع انه ليس مشتقا منه وتاخير الفعل عن نفس المصدر لا ينافي كون اعلال المصدر
متاخرا عن اعلال الفعل فتامل انتهى في صحته على مذهب الكوفيين بحث — فيه رد على التفتازاني منه
اذ الفعل هو الاصل عندهم دال على الحدث والزمان فتحويله الى المصدر مثلا
تصريف ولا يصدق عليه انه تحويل الاصل الى امثال المعنى لا يحصل الا به قال التفتازاني — فيه رد على التفتازاني منه

ويجوز ان يقال اختار الاصل الواحد ليكون اعم منه وغيره فيشمل تحويل الاسم
الى المثنى والجموع والمصغر ونحو ذلك وهذا اقرب اقول لكن المص قد قصر تحقيقه
على الافعال والاسما المشتقة منها فلا يناسب ذلك الشمول قال التفتازاني اعلم ان
مرادنا بالمصدر هو المجرد لان المزيد فيه مشتق منه الموافقة اياه بحروفه ومعناه
انتهى فيه كلام لان الضمير في منه اما راجع الى الفعل والمجرد كلاهما باطل
اما الاول فلانه يلزم منه ان يكون المصدر المزيد فيه مشتقا من الفعل وهذا خلاف
وذهب اليه البصريون ولئن سلمنا ان الامر كما ذكر والثاني على ما ظن لكن التعليل
بقوله لموافقته اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه بالحروف
والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر زايد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث
فقط بخلاف معنى الفعل فان الحدث مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر المجرد
مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى به من المزيد فيه اما الثاني فان موافقة
اللفظية منتفية لا يقال المراد الموافقة في الحروف الاصول لانا نقول انه
منقوض بنحو الجلوس والغفران والنشدة والكراهية وغير ذلك وقوله
الامثلة هي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد
الشواهد فهي الجزئيات التي تستشهد في اثبات القواعد لكونها من القران والحديث
او كلام من يوثق به من العرب فهي اخص من الامثلة ذكره في المطول فجعلهما
لفظين مترادفين فقط اخطا والمراد بها هنا ابنية وصيغ وهما الكلم باعتبار

الحاجة على ابي دانيال في شرح المقصود منه
فيرد عليه منه

باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض
وتاخيرها عنه قوله المختلفة باختلاف الهيئات كضرب يضرب ونحوهما من
المشتقات قوله المعاني جمع معنى فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ذكره الفاضل الجامي في
شرح الكافية فمنع العجد وان في كونه اسم مفعول على انه ليس بمشدد مناقشة
جمال الدين انه ليس الى بان صحة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير
الميمي من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه على ما ينبغي قال
الشريف بمعنى والمحصول في اللغة عبارة عن مقصود الكلام وفي الاصطلاح
عبارة عما يستفاد من اللفظ قال المولى المشتهر بقره يحيى في حاشية شرح البردعي
اعلم ان المفهوم والمعنى متحدان بالذات متغايران بالاعتبار فان الصورة
الحاصلة في العقل انها تقصد باللفظ سميت معنى انها تقصد باللفظ ومن حيث
انها تحصل من اللفظ سميت مفهوما وقال مولانا ده اعلم ان اللفظ اذا وضع
بازاء شيء فذلك الشيء من حيث يدل عليه اللفظ يسمى مدلولا ومن حيث يقصد
باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما ومن حيث كون الموضوع
له اسما يسمى مسمى والمسمى اعم من المعنى في الاستعمال مثلا يقال الكلمة من زيد وعمرو وبكر
مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معنى له والمدلول قد يعم من المسمى لتناوله المدلول
التضمني والالتزامي دون المسمى قوله مقصوده القصد عبارة عن عزيمة القلب

فيرد على العجد وان وجمال الدين انما منه

نحو المطلوب وهي تأكيد لما علم من معاني المعنى كما مر ما يراد من اللفظان
يقصد به او المراد بها من شانها ان يقصد بلفظ الاحتياج اليها قوله لا يحصل
افادة تلك المعاني اذا تحققها الواقع غير موقوف على الامثلة وانه خفي على الفاضل
البهشتي فكان الظاهر ان يقال المستفاد الا بها ليدل على ما ذكر والضمير في بها راجع
الى الامثلة في قاله في تفسير لا يحصل اي تلك المعاني فلم يصب شارحه للنحو ان هذا الحصر
ادعائي لا حقيقي فلا يرد عليه ما اورده الفاضل للقائل من ان الضاربية المفارة
بضارب مثلا تحصل بغيره كزيد مصدر من ضرب وكذا كل مثال تحصل
به معنى على الا يحصل معناه بمثال آخر بمعناه مع ان تحويل الاصل الى امثال
حصول معنى يصدق عليه التعريف فلو حذف اداة الحصر لكان صوابا انتهى
قال الكشي في والمراد بالمعاني المقصودة معنى الماضي والمضارع والامر والنهي
وغيرها وهذه المعاني مخفية في الذهن فاذا اردت اظهارها لا يمكن الا
بتلك الامثلة مثلا اذا اردت ان تخبر عن شخص بضرب وقع او يقع لا يمكن
الا بقولك ضرب زيد او يضرب فوضع هذه الامثلة بازائها ليعبر بها
عنها عند الاحتياج والمراد بتحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة ان
تحول صيغة المصدر الى الماضي والمضارع وغيرهما اي شتق منه الماضي وغيره ليكون
كلمة اخرى انتهى فان قيل يلزم مما ذكر ان يكون اسم الفاعل والمفعول مشتقين
من المصدر لكن اهل العربية نصوا على انهما مشتقان من الافعال وكذا الامر وغيره

فيه رد عليه منه رحمه
فيه رد على الفاضل محمد
البهشتي منه رحمه
فيه رد على المصنف منه

وغيره ماخوذ من المضارع اجيب بانه مبني على قول من قال انه مشتق من
المضارع او يقال انه مشتق من المصادر بالتوسط لانها مشتقة من الفعل
وهو من المصدر فيكونان من المصدر الا انه بتوسط الفعل اعلم ان التعريف
المقبول عند العلماء الفحول ان يكون مشتملا على العلل الاربع والتعريف
الذي ذكره المصنف مشتمل عليها اعني المادية والصورية والفاعلية و
الغائية والاصل الواحد اشارة الى العلة المادية وتحويله الى امثلة مختلفة
اشارة الى العلة الصورية ولا بد للتحويل من محول وهو الفاعل والمعاني
مقصودة الا العلة الغائية انما افتتح في مبحث الكتاب بايراد تعريف التصريف
لان طالب العلم والخائض فيه لا بد وان يتصور ذلك العلم اولا لانه لو لم
يتصوره لكان طالبا للمجهول مطلقا وهو ممتنع لامتناع توجه النفس
نحو المجهول المطلق فان قيل في التعريف نظر لانه يلزم ان يكون تغيير الضمائر
نحو ت وتما وتم وهو وهما وهم وهي وهما وهن وتغيير اسماء الاشارة
نحو هذا وهذان وهؤلاء وتغيير الموصولات نحو الذي واللذان و
الذين والتي واللتان واللاتي واللواتي اللائي ان يكون من التصريف لصدق
التعريف عليه وليس منه قلنا لا يرد لانه وان كان فيه تحويل لكن ليس تحويل
الاصل الواحد الذي هو المقصود اعلم ان في التعريف نظرا وهو انه ليس
بجامع لخروج بعض المسائل التي تتعلق بتحويل الاصل الواحد كقولنا انا نحن

والجواب ليس التحويل الى امثلة مختلفة ولا المعاني
مقصودة وهما من تمام التعريف لانهما قيدان للتعريف سر

الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء و
غيرها ثم الفعل لما كان تقسيم الفعل متاخرا عن معنى التصريف ومتوقفا
عليه اتى بكلمة ثم وعطف التقسيم على ذلك المعنى عطف القصة على القصة
فالمعنى بعد معرفة معنى التصريف في اللغة والاصطلاح الفعل آه قال
التفتازاني انه بكسر الفا لانه اسم لكلمة مخصوصة واما بالفتح فمصدر فعل يفعل
وقال اللقاني كون المكسور الفا اسما لما ذكر والمفتوح الفا مصدرا انما هو
بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل وقال الشريف
في حواشي شرح المفتاح الفعل بفتح الفا وهو المصدر حقيقة وبكسرها اسم للمصدر
حقيقي للحاصل من المعنى المصدري وقال التفتازاني في المطول يستعمل فعل بكسر
الفا للفظ والحدث فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير
والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري
ايضا واجيب بان هذا لو كان المراد بالحدث وهو مدلول مصدر فعل يفعل
وانما المراد الضرب مثلا فتدبر قال العلامة كمال باشا زاده الفعل بالفتح مصدر
فعل يفعل لكن اشتهر بين الناس كسر الفا في المصدر فهذا الكسر مثل الكلمة
وشيخ لها اذا عرفت هذا التفصيل فقد ظهر لك عدم اصابة اللقاني في قوله
المذكور اعلم انه منصوب عطفا على لفظ اسم ان والتقدير ثم اعلم ان الفعل و
يجوز الرفع عطفا على محل اسم ان فان قلت العطف على محل اسم ان المفتوحة غير

غير جائز سواء كان قبل مضي الخبر او بعده قلت ان هذه مكسورة حكما وان كانت
مفتوحة لفظا لوقوعها موقع مفعولي اعلم على الاصح فلا ضرورة الى ما قاله
الفاضل الجبلي من انه عطف على مقدر تقديره الاسم اما ثلاثي واما رباعي
انتهى اللقاني المراد من ثم الترتيب الذكري لا الرتبي بقيد المهملة ولا بد منه
والمراد بالفعل الماضي فقط لان المجرد لا يمكن في المضارع ولقوله المص فيما سيأتي
واما الرباعي فهو فعلل انتهى اقول لم يصب اللقاني في قوله لان المجرد لا يمكن
في المضارع وعدم اصابته ظ لمن له يد في العلم وكذا لم يصب في قوله ولقول
المص الى آه وسيظهر لك وجهه فائدة ثم للترتيب مع التراخي وهو مختص
بعطف المفرد على المفرد دون الجملة صرح به الامام المرزوقي وقد يجيء ثم
لمجرد الاستبعاد كقوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فان الانكار
مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يجعل تغاير الجنسين والكلامين و
بمنزلة التراخي في الزمان فيستعمل له لفظة ثم ذكره في حاشية الضوء و
قد يجيء للتنبيه ان لا اتمام السامع في تحقيق ما تقدم حتى يصير على ثقة و
طمانينة ذكره في حواشي الكشاف وقد يجيء فصيحة كما قيل في قول المصباح لم
يتفرع في حالة الوصول لا فصاحها عن محذوف اي فيحصل الاتمام ثم يتفرع و
قد يجيء لمجرد الترتيب الرتبي كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل
ذلك جده فان المقصود ههنا اظهار الترقي بذكر درجات فضيلة الممدوح

من سيادة نفسه وسيادة ابيه وسيادة جده فبدأ بالاخص ثم الاخص وقد
يجيء للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب
بابن او ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب وقد يجيء لمجرد استفتاح الكلام
ذكره في شرح المشارق وقد يجيء زائدة اشبه الاخفش والكوفيون ذكره مولانا
ده ده في حاشية شرح التفتازاني الفعل اما ثلاثي واما رباعي قال التفتازاني في
لانه لا يخلو من ان يكون حروفه الاصلية ثلثة او اربعة فالاول الثلاثي والثاني
الرباعي اذ لم يبن منه الخماسي والثنائي بشهادة التتبع والاستقراء وللمحافظة
على الاعتدال لئلا يؤدي الخماسي الى الثقل والثنائي الى الضعف عن قوله ما نظر
اليه من التغيرات ولم يمنع الخماسي في الاسم حطا لرتبة الفعل عن مرتبة و
لكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل قال الشريف فانه
قيل يجوز ان يكون كل واحد من الاسم والفعل ثنائيا لانه واقع ووقوع الشيء
دليل جوازه واما وقوعه في الفعل نحو صن وبع فان كل واحد منهما فعل
امر مع انه ثنائي واما وقوعه في الاسم نحو اخ واب ودم ويد ويجاب عن الاول
بوجهين الاول ان المراد من قولنا ان الفعل لا يجوز ان يكون ثنائيا الفعل
المنجم المضارع دون الامر فان الامر يجوز ان يكون على حرف واحد نحو ق فضلا
عن ان يكون على حرفين والثاني ان اصل صن صون واصل بع بيع فحذفت
الواو من صون والياء من بيع لالتقاء الساكنين والمحذوف منهما في حكم الباقي

بناء على ان المحذوف باعلال في حكم الثابت عندهم والمراد من قولنا ان الفعل
لا يجوز ان يكون ثنائيا بحسب الوضع فلا يرد النقض وعن الثاني بان اصل اب
ابو واخ اخو ويد يدي ودم دمو فحذف من كل منها حرف علة والمراد من قولنا
ان الاسم لا يجوز ان يكون ثنائيا بحسب الوضع وكل واحد منها ليس ثنائيا في
الوضع الاصلي فلا يرد النقض انتهى كلامه اعلم ان الشريف لو قال ان اصل صن
بعد حذف حرف المضارعة صَوُن او اُصْوُن واصل بع بعد حذفها بيع او
ابيع لكان وجها وجيها قال التفتازاني لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه وغيره
لانا نقول الفعل الذي هو رد التقسيم اعم من الثلاثي والرباعي فان المراد به مطلق
الفعل من غير نظر الى كونه على ثلثة احرف او اربعة وهكذا جميع التقسيمات وقال
الجلي فان قيل كيف يصح انقسام الفعل على ضربين وقد قيل انه على سبعة اضرب
كما قال الشاعر اصول الفعل سبعة اضرب لها انا في بيت من الشعر واصف صحيح
ومهموز ومثال واجوف لفيف ومنقوص البنا ومضاعف قلنا ما ذكر
ثم من اقسام السبعة لا يخرج عن كونه ثلاثيا او رباعيا بل انما هو اقسامهما و
انواعهما فان قيل لا يصح نسبة الفعل الى الثلاثي والرباعي لانه يلزم ان يكون
الفعل غيرهما لان المنسوب غير المنسوب اليه قلنا انه نسب الفعل الى الثلثة والاربعة
لا الى ثلاث ورباع والفعل غير الثلثة والاربعة بحسب المفهوم وما صدق عليه
وانما الثلاث والرباع معدولان من الثلثة والاربعة التي هي من الاعداد

فيه رد على الشريف منه

فان قيل لو كان الثلاثي والرباعي معدولين كما ذكرتم لوجب ان يقال
ثلاثي ورباعي بفتح الثالث الاول والرابع الثاني قلنا لما غير واعني غيروا الفظا
ليدل التغيير اللفظي على التغيير المعنوي لان التغيير يونس بالتغيير فاقال
الفاضل الجاربردي انهما منسوبان الى الثلثة والاربعة على غير القياس ليس على
ماينبغي فان قيل من اي قسم من اقسام النسبة لان النسبة ثلثة اقسام اما على القبيلة
نحو هاشمي وقرشي واما على البلد نحو مكي ومدني واما على الصنعة نحو حريري
وديباجي قلنا هذه النسبة الى الاعداد والاعداد كالقبيلة لما فرغ من
تقسيم الفعل الى ثلاثي ورباعي شرع في تقسيم المجرد ومزيد فقال وكل واحد
منهما اي من الثلاثي والرباعي اما مجرد او مزيد فيه لانه اما ان يكون باقيا
على حروفه الاصلية اولا الاول المجرد والثاني المزيد فيه قوله المجرد من جردت
الشيء عن الشيء اذا قشرته عنه فهنا لما قشر الفعل عن الزيادة يسمى مجردا قوله
او مزيد فيه من زاد الشيء يزيد زيدا وزيادة اي ازداد ومن زاده غيره فهو
يتعدى ولا يتعدى ولما كان اكثر استعماله في هذا الفن لازما حيث قالوا الحرف
الزائد دون المزيد عداه بحرف الجر لما فرغ من تقسيم الفعل الى المجرد ومزيد
شرع في تقسيمه الى سالم وغيره فقال وكل واحد منها اي من هذه الاربعة
اما سالم او غير سالم قال التفتازاني لانها ان خلت اصولها من حروف العلة
والهمزة والتضعيف فسالم والا فغير سالم فصارت الاقسام ثمانية و

وفيه نظر لانه خرج العبارة اما ان يكون جميع حروفه اصلية او لا فتامل فلتدقيق

فيرد على السمانزري والسكاكي صح

والامثلة نصر وعد اكرم اوعد دخرج زلزل تدخرج تزلزل انتهى
هذا كقول السكاكي وهي المضمرات الاعلام المبهمات الى اخره ولا بد من الواو
الجامعة ولهذا اتى ابن حاجب بها حيث قال وهي المضمرات والاعلام اه وصاحب
اللباب حيث قال حروف العطف الفا والواو وقال افعال القلوب حيث
وظننت آه لانهم صرحوا فيما كان المبتدا متعددا حقيقة والخبر متعدد
لفظا نحو يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائضة بانه حكم هذا
القسم ان لا يجوز ترك العطف فيه البتة لان المبتدا في تقدير الفك
والفصل اي احدى يديك كذا والاخرى كذا وقال الرضي ونحو بما رجل
عالم وجاهل لا بد فيه من الواو لان المبتدا معكوك في التقدير امر احدهما
عالم والاخر جاهل قال البهشتي ولقائل ان يقول لو قال وكل واحد منها
اما سالم او غير سالم وكل واحد منها مجرد ومزيد فيه لكان اولى لتحقق
المزيد فيه سالم او غير سالم يتوقف على زيادة حرف من حروف اليوم تنساه
على اصله وزيادة الشيء على اصله فرع وجود الاصل برهنه عليه ان كلتا المقدمتين
غير مسلمتين اما الاولى فلان تحقق المزيد فيه سالما غير متوقف على زيادة
حرف من حروف اليوم تنساه كما في باب التفعيل والافعلال والافعيلال
نحو فرح واحمر واحمار واما الثانية فلانه يتخلف في افتقر فهو فقير
حيث لا وجود اصل اعني فقر ونعني في صناعة التصريف بالسالم

فيرد على البهشتي

قال زين العرب في شرح المصابيح اكثر استعمال لفظ الغباية في ارادة المعاني
في الالفاظ يقال فلان عني بما تكلم هذا المعنى ومثله الارادة وانما قال
هكذا لان المعتل في صناعة النحو ما في آخره حرف علة سواء كان في غيره
اولا فيكون نحو سالما عند الطائفتين ورمى غير سالم عندهما وباع
غير سالم عند التصريفيين وسالم عند النحويين وسلم سالم عند الصرفيين
وغير سالم عند النحويين قال الفاضل الجلبي انما قال يعني مع ان اعني
مفيد للمقصود ولانه يفهم منه في محل النزاع بين اهل الصرف ثم قال
وفيه نظر لان ذلك لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك انتهى وفيه
كلام قد نقل ابن كمال باشا في غير موضع في كتبه على ان المفهوم معتبر في
الروايات والقيود والخلاف انما هو في النصوص وصدر الشريعة في باب
المهر على انه لا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على النفي عما عداه
وصرح في العناية وغاية البيان في فصل الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص
يدل على النفي بالاتفاق فان قيل لم اعتبروا المفهوم في غير النصوص دونها
قلنا لان التخصيص لو لم يكن للنفي لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول
عليه السلام فانه عم اوتي جوامع الكلم فلعله قصد فائدة فلم ندركها
الا يرى ان الخلف قد يستفيد من كلامه عم احكاما وفوائد لم يبلغ اليها السلف
بخلاف امر الرواية فانه قلما يقع التفاوت كذا حقق الفاضل الاماسي

منه رد على الفاضل الجلبي منه

ما سلمت ولم يقل ما صحت ليعلم ان الصحيح ليس بمعناه لان الصحيح ما ليس
احد اصوله حرف علة وان كانت فيه الهمزة والتضعيف فيكون كل سالم
صحيحا من غير عكس ومنهم من لم يفرق بينهما فاراد بالصحيح ما اراد سالم
حروفه الاصلية وانما قيد الحروف بالاصلية ليخرج عنه نحو مست و
ظلت وقل وبع فانها غير سالم كما لا يخفى وليدخل فيه نحو اعشوشب واكرم
ولحمان فانها من السالم الخلو اصولها عما ذكر وكذا ما ابدل احد حروفه
الصحيحة حرف علة كالثاني في الثالث فالقدم يوما وهذا الثالي وانت
بالهجران لابالي وكضفادي والسادي والثعالي والاراني في الضفادع
والسادس والثعالب والارانب قيل وكقولهم تقضيت اي تقضضت
وهو خطاء في هذا المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام وسمي سالما لسلامته
عن حرف العلة والهمزة والتضعيف او عن التغييرات الكثيرة فمن فسر على
الوجه الثاني فقد قصر واختار المرجوح التي تقابل بالفاء والعين واللام
من حروف العلة وهي الواو والالف والياء وقال اللقاني لو قال الحروف التي
هي جمع قلة كان اولى انتهى وفيه كلام يظهر من كلام صاحب الترجيح وهو لا فرق
بين جمع القلة والكثرة في الاطلاق على الثلثة الى العشرة من غير قرينة
وانما الفرق في الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق
جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة

كصاحب المراح والمقصود منه

مطلب مهم وضح

فان مولانا تاج الدين زاده منهم

ورد عليه من سلم

الفاضل مولانا حسام الدين والمنطقي منهم

يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على الثلثة
الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون كل جمع القلة كان او الكثرة ثلثة
وقد اجمعوا ان العشرة داخلة في القلة فقول ابن كمال پاشا في شرح التنقيح
جمع الكثرة يراد كل عدد فوق تسعة ليس على ما ينبغي اعلم ان اقل الجمع ثلثة
عند النحويين واثنان عند الفقهاء ولكن اخطأ الفريقان على ما حكاه الشيخ
محي الدين العربي عن رسول الله صلعم في الفتوحات المكية في الباب الاحد والثلثين
ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال لما وصلت الى هذا المقام رأيت
قرابة رسول الله عليه السلام في المنام وقد سألني سائل ما اقل الجمع في العدد
فكنت اقول هو عند النحويين ثلثة وعند الفقهاء اثنان فقال عليه
السلام قد اخطأ الفريقان فقلت له يا رسول الله فكيف اقول فقال ميز العدد
ثم اخرج خمسة دراهم بيده المباركة فرمى درهمين على حدة ورمى
ثلثة على حدة وقال ينبغي لمن سئل من هذه المسئلة ان يقول السائل
عن اي عدد تسأل عن العدد المسمى شفعا او عن العدد المسمى وترا ثم وضع
يده المباركة على الدرهمين فقال هذا اقل الجمع في العدد الشفع ثم وضع
يده المباركة على الثلثة وقال هذا اقل الجمع في العدد الوتر والمهموز و
التضعيف وهو في الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد ومن الرباعي
ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية من جنس

جنس واحد نحو زلزل كما سيجيء بيانه قال الشريف والمراد بالمقابلة الموازنة
وهي ان يقابل حروف نصر ونحوه في الميزان مثل ان يقابل النون بالفاء والصاد
بالعين والراء باللام فيسمى النون فاء الفعل والصاد عين الفعل والراء
لام الفعل فقد غفل اللقاني عن هذا الاصطلاح في بحث الناقص فراجعه قال
الشريف واذا اردت ان تزيد في الموزون شيئا زدته ايضا في الزنة فتقول ينصر
على وزن يفعل بزيادة الياء في يفعل وقاتل على وزن فاعل بزيادة الالف
في فاعل واكرم على وزن افعل بزيادة الهمزة في اوله وناصر ومنصور على وزن
فاعل ومفعول بزيادة الالف والواو فيهما وكذلك تقول في الرباعي دحرج
على وزن فعلل بتكرير اللام فيسمى الدال فاء الفعل والحاء عين الفعل والراء
لام الفعل الاولى والجيم لام الفعل الثانية وعلى هذا القياس في سائر الافعال
فيعبر عن الزائد بلفظ ذلك الزائد الا المبدل من الافتعال فانه يعبر بتاء
الافتعال الذي هو المبدل فلا يقال اضطرب واطرد على وزن افطعل
بل يقال على وزن افتعل لمجيء افتعل في كلامهم وعدم مجيء افطعل لان
افتعل اخف من افطعل والمصير الى ما هو اخف اولى من العكس واذا حذفت
من الموزون حرفا اسقطت ايضا من زنته ذلك الحرف في ذلك الموضع فتقول
في وزن خذ عل بحذف الفاء وفي وزن قل فل بحذف العين وفي وزن ارم افع بحذف
اللام وحاصل انك اذا اردت ان تعرف الكلم عن غيره فقابل بالفعل فان وجدت

في حروف الاصلية حرفا من حروف العلة والهمزة والتضعيف فاحكم عليه انه
غير سالم فان لم تجد فيه شيئا منها فاحكم عليها بانه سالم مثلا اذا قابلت نصر
بفعل فنون نصر في مقابلة فاء فعل وصاده في مقابلة عينه ورائه في مقابلة
لامه فاحكم على نصر بانه سالم اذ ليس في حروف الاصلية التي تقابلها بفعل شيء
من حروف العلة والالف الهمزة والتضعيف وكذلك ضرب وقتل وجلس
واذا قابلت وعد واكل ومد فاحكم على كل واحد منها غير سالم وكذلك الكلام
في الرباعي مثلا اذا قابلت دحرج بفعلل فاحكم عليه بانه سالم واذا قابلت
بيطر فاحكم بانه غير سالم انتهى كلامه اشار بقوله تقابل بالفاء الى تفسير
الحروف الاصول لكن ينبغي ان يستثنى الزائد للتضعيف او للالحاق والى ان الميزان
هو الفاء والعين واللام لانه اعم الافعال معنى لان الكل فيه معنى الفعل وانما لم
يقل تقابل بفعل الذي هو اخصر من الفاء والعين واللام ليشمل فعل بضم
العين وفتحها وكسرها وهو اليق في فعل لخفته ولما فيه من حروف الشفة
والوسط والحلق والمجيء فعل بمعنى الخلق كقوله تع وجعل الظلمات والنور
اي خلق وبمعنى التصيير كقولك جعلت الثوب اسود اي صيرته اسود
وبمعنى التسمية كقوله تع وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا
اي سموهم اناثا وبمعنى اخذ وشرع كقولك جعلت الشيء اي اخذته وشرعته
وبمعنى اوجب كقولك جعلت العامل كذا وكذا وبمعنى القى كجعلت بعض

بعض متباعي على بعض وبمعنى بعث كقوله تع وجعلنا معه اخاه هارون
وزيرا وبمعنى قال كقوله تع وجعلوا لله اندادا وبمعنى بين كقوله تع
انا جعلناه قرانا وبمعنى ايجاد شيء من شيء وتكوينه منه كقوله تع جعل
لكم من انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم بالشيء على الشيء حقا كقوله تع وجاعلوه
من المرسلين او باطلا كقوله تع ويجعلون لله البنات وبعضهم يدرج بعض
هذه المعاني في بعض ثم الثلاثي المجرد هو الاصل لتجرده عن الزوائد وكونه على
ثلثة احرف فلهذا قدمه قال اما الثلاثي المجرد قال مولانا اد كلمة اما — الفاء جواب اما
حرف شرط وتفصيل كلام مجمل وتوكيد اما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها
لا يقال قد استغني عنه في قوله فاما القتال لا قتال لديكم لانا نقول هو ضرورة
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ولا يقال قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى
فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم لانا نقول الاصل فيقال لهم اكفرتم
فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا و
لا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن
غيره ابتداء لم يصح على التصحيح وقال بعضهم ان فاء جواب اما لا تحذف
في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل
فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول ونقلت الفاء الى المقول وما بينهما
اعتراض واما التفصيل فغالب حالها وقد يترك تكرارها استغناء بذكر

احد القسمين عن الاخر او بكلم يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول
نحو قوله تع فاما الذين امنوا واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل
اي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو قوله تع فاما الذين في
قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة اي واما غيرهم فيؤمنون به
ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنا به
كل من عند ربنا وكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون قيل والصحيح انه
لا يلزم ذكر التعدد لفظا ولا تقديرا الصحة ان يقال اما انا فعلت كذا او
فسكت ولورودها في اوائل الكتب وقد تاتي في تفصيل ما في نفس المتكلم من
المجمل واما ما في دوافع الكلولة والتوكيد المعدودة فتفصيل المجمل السابق
الا المتكلم والكلام ذكره علاء الدين البسطامي في شرح اللباب وقد تاتي لغير
تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من
احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال الفائدة اما في الكلام ان يعطيه فضل توكيد تقول
زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه منه عزيمة قلت
اما زيد فذاهب وكذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب
هذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط وفي بعض
السالم والحق عدمه لانه لو وصف الثلاثيات لوصف الرباعيات المجردة و
المزيدة كلها بالسالم لكنها لم توصف فلم يتجه وصف البعض دون البعض
ولانه

ولانه يلزم من وصفه تخصيص البحث بالسالم وفي ذكر مثال يسال
وعدمه فائدة فيذكره للتمثيل قلنا لا نسلم ذلك لعدم انحصار الحلق فيه
لوجوده في غيره نحو ذهب يذهب وانه سالم ولم يتجه ذكر الجيائي لانه ليس
منه وفي الشراح من رام الاصلاح بقوله قد لا ينافيه التمثيل بسال يسال
لان قوله ويجيء اي مضارع فعل مفتوح العين يريد به ما هو اعم من
السالم وغيره انتهى ولم يات بشيء يجدي نفعا في وقع ما ذكر ولقد احسن
من قال ولن يصلح العطار ما افسد الدهر قال التفتازاني اما الثلاثي المجرد
فلا يخلو من ان يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين او فعل مكسور العين
او فعل مضموم العين لان الفا لا يكون الا مفتوحا لتعذر الابتداء بالساكن
وكون الفتحة اخف واللام مفتوح لما سنذكره والعين لا يكون الا متحركا لئلا يلزم
التقاء الساكنين في نحو ضربت وضربن والحركات منحصرة في الفتح والضم والكسر
واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفا وكسرها مع سكون العين فمن الاصل
لضرب من الخفة والاصل فعل بكسر العين وفيه اربع لغات كسر الفا مع سكون
العين وكسرها وفتح الفا مع سكون العين وكسرها وهذه جارية في كل
اسم او فعل مكسور العين وعينه حرف حلق بكسر العين انتهى كلامه شرط جواز
اللغات الاربع في كل ما كان على فعل بكسر العين كون العين حرف حلق اذ عند انتفاء
هذا الشرط يجري الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفا للعين لعدم

خبر لعلها من لا بفعوض الغرامات من
فوائد امام الدين مولانا الفاضل الاسفلي

قوة العين لعدم كونها حرف حلق يقال علم علم ولا يقال علم بكر تين كذلك
كتف كتف ولا يقال كتف بكرتين وكل اسم على فعل مما عينه حرف حلق يجوز
سكين عينه وفتحه كشهر وشهر ونهر ونهر وشعر وشعر ونحو ونحر الا في
نحو فانه لا يجوز فتح عينه لئلا يؤدي الى اعتلال اللام فترك على سكونه فان كان
ماضيه الاضافة فيه من اضافة الاعم الى الاخص او الموصوف الى صفته اي
الماضي الذي هو الثلاثي المجرد او من الاضافة الحقيقية بناء على ان ماهيته
الثلاثي المجرد الذهنية اعم من الماضي وان كانت اياه بحسب الخارج على وزن
فعل مفتوح العين يحتمل انه يدبون نظاهر من المماثلة فهو مصدر
مضاف الى المفعول اي شكل موزون لفعل فمضارعه الضمير عائد الى الماضي
او الى الثلاثي المجرد فمن قصر على الوجه الثاني والاول فقد قصر يفعل تو كنا هنا
تقدير وزن لترك النص ما يوجبه وهو على ان المراد بفعل موازنه او يفعل
قال الفاضل الغزي هذا التنويع هو الاصل في غير واوي العين او اللام
ويائي احدهما وواوي الفا والمضاعف اما الاربعة الاول فيجب في الاولين منها
الضم وفي الاخيرين الكسر للمناسبة نحو قال يقول ودعا يدعو وباع يبيع و
رمى يرمي قال ابن عصفور وشذ طاح يطيح وتاه يتيه عند من قال ما اطوحه
وما اتوهه دون من قال ما اطيحه وما اتيهه فان قيل لعلهما من باب
حسبت اجيب بان ذلك الباب شاذ مطلقا فحملهما على ما يكون مقيسا

القاصر على الوجه الاول مولانا ابن التاج
وعلى الثاني مولانا حسام الدين شرحه

فيه رد عليهما منه

مقيسا في حال اولى منه وإلى القول بانهما كحسب ذهب الخليل نقله عنه نجم الائمة
وابو حيان واما واوي الفا فيجب في مضارعه الكسر لئلا يثبت الواو فيه لارتفاع المقتضي
للحذف وهو وقوعها بين يا وكسر فيلزم واو بعد ضمة وهو مستثقل وشذ وجد
يجد بالضم عند بني عامر وهم في غيره كغيرهم واما المضاعف فاما اللازم منه فيلزم
فيه الكسر نحو حن يحن وند يند الا ما شذ نحو شب العرس يشب بالضم والكسر
ومن نحو مر يمر وجل يجل بالضم فقط فاما المتعدي فيلزم فيه الضم نحو رد
يرد الا انه يلحقه الضمير فلو كسر واعينه لزم النقل في الكسر الى الضم وشذ جوازا
نمه وبث وشده وعله وصده وشجه وغيرها بالضم في جميعها ووجوبا
حب فلم يجيء الا بالكسر قرا ابو رجا يحبكم الله المختار عند ابن مالك وابي
حيان وغيرهما جواز الضم والكسر فيما عدم النقل فيه من مضارع هذا الباب
وعليه ائمة اللغة وعيسى الفراء وابو الفتح الكسر لانه اخف من الضم واكثر وخص
ابن عصفور مطلقا فيجوز في يضر ضم العين وفي يقتل كسرها وهو قياس
في مورد النص فلا يلتفت وقال الفاضل اللقاني اعلم ان او في قوله او يفعل
للتقسيم المقتضي ان افراد المقسم هو مضارع فعل منحصر في هذين القسمين
لا يخرج عنهما الى ثالث الصادق بجواز الضم والكسر على البدل في ذات مضارع
مخصوص ووجوب احدهما في ذات واخر في اخرى المعلوم تفصيل ذلك
في المطولات للتخيير بناء على ان قول فمضارعه في قوة مضارعه المقتضي لجواز

الوجهين على البدل في كل مضارع كما توهمه بعضهم فاحتاج الى تقييده
بقوله هذا النوع هو الاصل في غير واوي العين او اللام ويائي احدهما وكون
الفاء والمضاعف عينه على ان في قوله التنويع نظرا اذ التنويع جعل الشيء انواعا وهو
اصل في مطلقا لا في المقيد بغير الاربعة المذكورة بضم العين وكسرها
ليقع الاختلاف في بين الماضي والمضارع بحسب حركة العين كما ان بينهما اختلافا
بحسب المعنى وقدم ضم العين على كسرها لان بين الضم والفتح تمام اختلاف
لان الفتح حلقي والضم شفوي فالمنافذ بينهما منفرجة غاية الانفراج
بخلاف الكسر فانه من اوسط الفم فالمنافذ بينهما قريبة والاختلاف
بينهما ليس بتام اعلم انه اعني قوله بضم العين وكسرها اما بدل من يفعل
او يفعل بدل الكل او بعض من الكل فاو فيه للتقسيم ايضا واما حال من يفعل
او يفعل فليست للتقسيم ولا للتخيير بل بمعنى الواو الداخلة النشر واللف
عدل عنها الى او للمشاكلة العطف قبله نحو نصر ينصر وهو مثال للماضي
المفتوح العين ومضارعه بضمومها فقول التفتازاني في مثال الضم
العين ليس على ما ينبغي قال التفتازاني يقال نصره اي اعانه ونصر الغيث
الارض اي اعانها قال ابو عبيدة في قوله من كان ان لن ينصره الله ان لن
يرزقه وقال الفاضل الجلبي هو اعني قوله ونصر الغيث الارض اي اعانها
يمكن ان لا فائدة فيه والاسناد فيه الى الغيث مجازي اقول فيه فائدة لا يخفى سواء

فيه رد على الفاضل الغزي منه

فيه رد على التفتازاني منه

فيه رد على التفتازاني منه

سواء فسر النصرة بالاعانة كما وقع في بعض النسخ او بالاعانة كما وقع في
بعضها او بالاصابة كما وقع في بعضها اشار مولانا دده الى انه بالاصابة حيث
قال في حاشيته على شرح التفتازاني اعلم ان هذا اللفظ في هذا المعنى اما بالاشتراك
اللفظي واما ان يكون بالاعانة حقيقة وفي الاصابة والرزق مجازا فان
نصرة الغيث الارض يلزمها اصابته اياه وتحريك قواها الى منبتها و
احداث نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال الرزق اياه وحفظه
فارادة اللزوم في الصورتين غير معقول كما لا يخفى فاريد اللازم فيهما
وضرب يضرب مثال للماضي المفتوح العين ومضارعه المكسورها
فقول التفتازاني في مثال الكسر العين ليس على ما ينبغي ايضا يقال ضرب ضربا
وضرب في الارض يضرب ضربا ومضربا بفتح الراء اي سار لابتغاء الرزق
وضرب مثلا كذا اي وصف وبين وضرب الدرهم ضربانه ومن ضربه اي مر
مرورا وذهب بعضه واضرب عنه اعرض وضرب البر بعضه ببعض اي
خلطه ومنه الحديث ضربوا كتاب الله اي خلطوا ولم يميزوا بين المحكم و
المتشابه والناسخ والمنسوخ ونحوها وقيل اي صرفوا بعضه ببعض عن
المعنى المراد منه الى ما مال اليه اوهامهم وهذا فانه يريد صرفه دابته عن
جهة ضربها اليه واضطرب امره اختل وتضاربا واضطربا بمعنى والموج
يضطرب اي يضرب بعضها بعضا والاضطراب تحرك واضطرب خاتما

تعريف الضرب

اى امرانا بضرب له ويصاغ والضرب فى اصطلاح الحساب تضعيف احد العددين
بقدر ما فى العدد الاخر من الاحاد كذا فى جامع اللغة ويجىء مضارع فعل مع
مفتوح العين وجا يجو ما ايضا مجيئا وجيئة كصيحة وجيئة كشيعة وهما
اسم على ما فى القاموس وعلى ما فى المختصر وجامع اللغة هى اسم لا غير وكلام صاحب
القاموس يرجح على كلام صاحبيهما والاثبات مقدم على النفى وفى المصباح و
يستعمل جا لازما ومتعديا بنفسه وبالباء يقول جيئت شيئا حسنا اذا فعلته و
جيئت زيدا اذا اتيت اليه وجيئت به اذا احضرته وقد يقال جيئت اليه
على معنى ذهبت اليه وجاء الغيث اذا نزل وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد يجىء
جا بمعنى تعريز الشىء على صفة نحو قوله ما جاءت حاجتك اذا كان عين فعل
اى مضارع فعل او فعل فيه اقتصر على الوجه الاول وعلى الوجه الثانى فقد
قصر واللقانى فرق قول المص عين فعل بقوله وهو الماضى ولكنه اخطأ فى
فنه اخطائه عدم حفظه اصطلاحات الصرفيين وقال لو اسقط فعل
كان اظهر وهذا مبنى على صحة تفسيره المذكور وقد عرفت فساده والمبنى
على الفاسد فاسد او لامه اى لام فعل لا لام المضارع كما سبق اليه بعض
الاذهان ولا لام الماضى كما توهم بعض الاعيان يويد ما قلناه قول المص عين
فعل حرفا من حروف الحلق قال التفتازانى واشترط هذا لتقاوم حرف
الحلق فتحة العين فان حروف الحلق اثقل الحروف ولا يشكل ما ذكرناه مثل

مثل دخل يدخل ونحت ينحت وجا يجيء وما اشبه ذلك الا عينه او
لامه حرف حلق ولم يجئ على يفعل لانا نقول لانه يجىء على يفعل اذا وجد
هذا الشرط ومتى انتفى الشرط لا يكون على يفعل بالفتح لا انه اذا وجد
هذا يجب ان يكون على يفعل بالفتح اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط انتهى فان قلت لم يعتبروا وجود حرف الحلق فى الفا قلت
لان الفا يكون ساكنا نحو امر يامر فلا يلزم الثقل ولان الساكن كالميت
فلم يعتد له عن الاصل وهى اى حروف الحلق ستة اى كونها ستة هو ما نقل
عن الجمهور وروى عن الخليل واختاره المص وبل على عنده ابا يابى
من الشواذ ومذهب سيبويه ومن تابعه انها سبعة فزادوا الالف الاقصى
الحلق وهو عندنا ولنا حرف هوائى قال الشيخ ابو على بن سينا فى رسالته
فى مخارج الحروف وصفاتها المخرج الاول هو الجوف وهو الخلا من
الحلق ويخرج منه ثلثة احرف الالف والواو الساكنة المضموم ما قبلها
والياء الساكنة المكسور ما قبلها ويسمى هذه الحروف حروف المد واللين
والهوائية والجوفية قال المكى وزاد غير الخليل معها الهمزة لان مخرجها
من الصدر وهو يتوصل الجوف قلت الصواب اختصاص هذه الحروف
الثلثة بالجوف دون الهمزة لانها الهمزة اصوات لا تعتمد على مكان
حتى يتصل بالهواء بخلاف الهمزة فى قال وكلام المص يحتمل المذهبين

فتأمل فلم يصعب كما لا يخفى وما قال الفاضل اللقاني كونها ستة باسقاط الالف اذ
هي لا يكون الا منقلبة فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما ستنبه عليه فليس
الحصر في الستة اختيار المذهب الخليل من ان حروف الحلق مطلقا ستة
كما توهم انتهى ليس بصواب كما لا يخفى الهمزة والهاء والعين والحاء المهملتين
والغين والخاء المعجمتين نحو سأل سؤالا فالسؤال اذا كان بمعنى الالتماس
يتعدى الى مفعوليه بنفسه يقال سألته الرغيف واذا كان بمعنى الاستفسار
يتعدى الى الاول بنفسه والى الثاني بعن قال الله تعالى يسألونك عن الجبال و
سألهم عن القرية كذا في كشف البزدوي وفتح القدير قال الفاضل زكريا
المصري في حاشية تفسير القاضي نقلا عن شرف الطيبي الطلب والسؤال و
الاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة يترتب بعضها على بعض فالطلب اعمها
لانه يقال فيما تسأله من غيرك فيما تطلبه من نفسك والسؤال لا يقال الا فيما تطلبه
من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في الاستعطاء فيقال سألته
كذا وفي الاستخبار فيقال سألته عن كذا والاستخبار استدعاء الخبر وهو اخص
من السؤال فكل استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب الافهام وهو اخص
من الاستخبار فان قوله تعالى انت قلت للناس استخبار وليس باستفهام فكل استفهام
استخبار ولا عكس والاستعلام طلب العلم وهو اخص من الاستفهام اذ ليس كل ما
يفهم يعلم بل قد يظن ويخمن فكل استعلام استفهام ولا عكس ومنع يمنع ثم

قائله مولانا محمد بن قاسم الرومي
في حاشية شرح التفتازاني انه منهيه
فيه رد عليه منهيه

مطلب الطلب والسؤال

ثم اعلم ان في الترتيب خلافا للشيخ حيث قدم الحاء المهملة على العين المهملة
والمكي حيث قدم الخاء المعجمة على الغين المعجمة ولصاحب المقصود وجوه يعرف
عند المراجعة الى المقصود وانما قدم الهمزة لان مخرجها اقصى الحلق ثم الهاء
لان مخرجها اعلى من مخرج الهمزة والبواقي على هذا الترتيب اذا عرفت هذا
فما اختاره المصنف اولى كما لا يخفى وانما سميت هذه الحروف الستة حروف الحلق
لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو المكان الذي هو يخرج منه الحرف وقدمت
هذه الابواب على غيرها الفتح عين ماضيها والفتح لخفته لكونه غير محتاج الى
تحريك عضو احق بالتقديم وقدم الاول على الثاني لانه مخالف حركة عين
مضارعه لتدل على مخالفة معناه لمعنى الماضي قليل من مخالفة الثاني وهو
قبل الكثير لان الضم هو بين الفتح العلوي والكسر السفلي وجود المخالفة
الدلالة على مخالفة المعنيين في الثاني قدم على الثالث ذكره في المفتوح قال
خوارزمي في شرح المفصل هذه الابواب الثلثة اي الاول والثاني والرابع
دعائم الابواب كما فعل وفعل بفتح العين في الاول وقال تقلب اذا اشكل
عليك فعل ولم تدر من اي باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب
كلها وقال ابن جني باب فعل المتعدي ان يجيء على يفعل بكسر العين كضرب
يضرب وحبس يحبس وباب فعل غير المتعدي ان يكون على يفعل مضموم العين
كقعد يقعد وخرج يخرج وانهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا وهذا

قوله اعلى من مخرج الهمزة اي اخرج من مخرج
الهمزة وادخل من مخرج السواقي والاولى ان يقال
علة لما خرج على الهمزة والاولى فيه
تقديمها على السواقي منه

قوله ذكره في المفتوح لمصنف الوسائل في الادب وهو
ابن الشهير بغرس زاده اعلم علماء عصره
صار مدرسا ببعض المدارس وكانت له مهارة
في العلوم العربية والفنون الادبية صنف هذا
الشرح المسمى بالمفتوح وشرح الشافية فيه
لمراح الارواح في الصرف وحاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة كذا
في الشقائق منه

مطلب الشاذ

في هذا ثم لا تستمر اعتراضا بان ابى يابى جاء على يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط
فاجاب بقوله وابى يابى شاذ قيل انه بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه
حرف الحلق فحمل عليه وقيل ابى يابى مقلوب باى يباى فكان عينه حرف حلق
في الاصل المقلوب عينه وهما ليسا بقوى وحكمه في المحكم انه قوما قالوا في
الماضي ابى بكسر العين فبناء على لغتهم جار على القياس وعلى هذا يكون ابى يابى
بالفتح فيهما من الاستغناء بالمضارع فرع عن مضارع آخر كما استغنوا بيكا و
مضارع كدت بكسر الكاف عن مضارع كدت بضمها في لغة حكاها سيبويه كذا
في الحواشي الغزية قال السكاكي لا يبعد عندي ان يحمل على التداخل بواسطة
طريق الاستغناء وهو ترك شيء لوجود آخر مكانه يعني انه ترك هنا ابى بكسر
العين استغناء عنه لوجود ابى بفتح العين اعلم ان المراد بالشاذ في كلامهم
ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته وقد يفرق بين
الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن
بخالف القياس والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلا على القياس والضعيف
هو الذي لم يتصل حكمه الى الثبوت فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد
في فصيح الكلام قال الله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره قلت كونه شاذا لا
ينافي وقوعه في كلام فصيح فانهم قالوا الشاذ على ثلثة اقسام قسم مخالف
للقياس دون الاستعمال كقود وصيد وعور واعتور واستحوذ والقياس

والقياس في هذه الكلمات قلب حرف العلة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
والاستعمال بخلافه قال الله تعالى استحوذ عليهم الشيطان الآية وقسم مخالف
للاستعمال دون القياس كقول الشاعر وانما اوعالكها او اقربا والاستعمال مثل
ما الا انهم لا يدخلون كاف التشبيه على الضمير استغناء عنه بمثل والا لزمهم ادخال
الكاف على كاف الخطاب وياء المتكلم وهو مستقبح وكلاهما اعني القسمين المذكورين
مقبول لا اعتراض لسبب على قائله وقسم مخالف للقياس والاستعمال معا وهو مردود
كقول الشاعر الحمد لله العلي الاجلل القياس والاستعمال الاجل بالادغام فالاولان
مقبولان والثالث مردود وان ابى يابى من القسم الاول هذا الكلام قد جرى
على السنة الانام وبه يقطع في القراطيس الاقلام قدماء من غير نكير منكر الا ان فيه
نظر من وجوه الاول ان التقسيم فاسد لانهم فسروا الشاذ على ما ذكر الى بما يخالف
القياس لا الاستعمال او الى ما يخالفهما معا والقسم الثاني لا منها نفس المقسم على ما
فسر الشاذ به اعني ما يكون بخلاف القياس كما مر فيكون تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره
والثاني ان مورد القسمة يجب ان يكون شاملا للاقسام كلها والذي يخالف الاستعمال
دون القياس لا يندرج تحت المقسم ههنا لعدم صدق تفسيره عليه فلا يتناوله
المراد فكيف يصح جعله قسما منه والثالث ان قوله شاذ لا يدفع السؤال المذكور بل
انه انما يخص يكون عليه السؤال وذلك لان محصول السؤال ان يقال ان القياس
فيما يكون العين في الماضي والمضارع مفتوحا ان يكون عين ذلك البناء او لامه

حرف من حروف الحلق وان ابى يابى شاذ لغة لهذا القياس وخارج عنه لان عينه
في الماضي والمضارع مفتوح مع ان عينه او لامه ليس بحرف حلق والجواب بانه شاذ
اى مخالف للقياس على ما مر وانه يكون على لغة هو التأمل قال الفاضل التفتازاني
لا يقال ابى يابى لامه حرف الحلق اذ الالف من حروف الحلق فلهذا فتح لانا نقول
لا نسلم انها من حروف الحلق ولئن سلمنا انها من حروف الحلق لكن لا يجوز ان يكون
الفتح لاجلها للزوم الدور لان وجود الالف موقوف على الفتح لانه في الاصل
ياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدور
لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه وهو مفتوح العين في الاصل ولهذا لم
يذكر الالف في احرف الحلق اذ هي لا يكون ههنا الا منقلبة وعرض لى حرف
تفتح العين لاجله واما قلى يقلى فلغة عامرية والفصيح الكسر وبقى يبقى لغة
طي والاصل كسر العين في الماضي فقلبوه فتحة واللام الفا تخفيفا وهذا قياس
عندهم واما ركن يركن فمن تداخل اللغتين اعني انه جاء من باب نصر ينصر وعلم
يعلم فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني الى هنا كلامه قوله الفصيح
الكسر في المضارع على ما قاله الفاضل الغزي والحلبي وابن القاسم والامدي
والدواني والهلالي والبهنسي والفاضل القراباغي وبهشتي العجمي والعلامة
الشيرازي وشيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام وغيرهم من العلماء العظام
والفضلاء الفخام ولكن قول التفتازاني لغة عامرية مخالف لما ذكر في

افرد الضمير اما لان الالف عائد

الصحاح من انه لغة طي وان تصريح جلال الدين الدواني وحكاه ابن
مالك في شرح التسهيل عن طي وقال صاحب المنزهية قال بعضهم ان قلى
يقلى لغة في قلى يقلي وان صح هذا فحكمه حكم ركن يركن او حكم بقى يبقى على
لغة طي اذا عرفت هذا التفصيل فقد ظهر لك ما فيما قاله مولانا دده
من انه قد وقع في عامة الكتب انه من باب علم يعلم وعده بعضهم من الغلط ليس
بصحيح والصحيح انه عامرية كما ذهب اليه الامام ابن حاجب انتهى فان الامر
بالعكس فالخطأ في مقالته لابن اخت خالته ثم اعلم انه قال الجاربردي
ذكر صاحب الكشاف في قوله تع ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه
قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة ابى يابى وذكر
في حم السجدة الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء
وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك انتهى وقال الشيخ عميرة المصري في حاشية
شرح الجاربردي وما ذكره في اخر حم السجدة الاحقاف مخالف لما
عنه في سورة البقرة وقال الفاضل الغزي في حاشية شرح الجاربردي
قرأ الحسن يهلك بفتح الياء واللام ورفع الفعل والاسمين بعده هكذا
ضبطه الهروي وغيره وعن الحسن انه قرأ ايضا ويهلك مبنيا للمفعول
وفي اعراب الحلبي في اية الاحقاف ان ابن محيصن قرأ بفتح الياء وكسر اللام
مبنيا للفاعل قال وعنه ايضا فتح اللام وهي لغة والماضي بالكسر انتهى

رد على مولانا دده

اذا عرفت هذا التفصيل فقد ظهر لك ان قول العميرة مخالف لصاحب الكشاف يغني مخالف وتطبيق كلامه سهل على من وفق والى التوفيق وان كان ماضي الثلاثي المجرد على وزن فعل مكسور العين فمضارعه يفعل بفتح العين ليقع الاختلاف بينهما بحسب حركة العين نحو علم يعلم قدم هذا على الخامس لكسر عين ماضيه والكسر لكونه محتاجا الى تحريك عضو واحد وهو الحنك الاسفل خفيف من الضم لاحتياجه الى تحريك العضلتين الشفتين والتخفيف اولى بالتقديم الا ما شذ استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره يجيء مضارعه فعل مكسور العين على وزن يفعل بفتح العين في جميع المواضع الا ما شذ ولفظة ما في مثل هذا التركيب يجوز ان يكون موصولة ونكرة موصوفة والمعنى هنا الا المضارع الذي شذ والا مضارعا شذ والجملة بعدها منصوبة المحل على الثاني ولا محل لها على الاول من نحو حسب اي ظن يحسب حسبانا بكسر الحاء كذا في المغرب قوله واخواته يمكن عطفه على المضارع وجه النفير وعلى ارادة الافراد السالم من احدهما والمتعلقة من الاخر والاقرب ان يعطف على المضاف اليه ويراد بحسب يحسب واخواته الافراد الخارجية وبنحوها الافراد الذهنية قال ابن كاتم في النزهة وتبعه الفاضل الامدي وجه الشذوذ انها جاءت بكسر العين في الماضي والمضارع فانها لو جاءت على الاصل كانت بفتح العين في المضارع وفي

وفي الصحاح كل فعل كان ماضيه مكسورا فمستقبله يأتي مفتوح العين الا اربعة احرف جاءت نوادر قالوا حسب يحسب ويئس ييئس وبئس يبئس ونعم ينعم وفيه نظر انتهى اقول اصابا في ردهما ولكنهما لم يصيبا في تغييرهما عبارة الصحاح اذا وقفت النظر يتضح لك المرام بعون الله الملك العلام و عبارة هكذا يقال حسبته صالحا احسبه بالفتح محسبة وحسبانا بالكسر اي ظننته ويقال احسبه بالكسر وهو شاذ لان كل فعل كان ماضيه مكسورا فان مستقبله يأتي مفتوح العين نحو علم يعلم الا اربعة احرف جاءت نوادر قال حسب يحسب ويئس ييئس ويبس ييبس وبئس يبئس ونعم ينعم فانها جاءت بالسالم بالكسر والفتح ومن المعتل ما جاء ماضيه ومستقبله جميعا بالكسر نحو ومق يمق ووفق يفق ووثق يثق وورع يرع وورم يرم وورث يرث وورى الزند يري وولي يلي الى هنا عبارة الصحاح تحقيق المقام وتوضيح المرام ما قال الفاضل العزي وتبعه الكامل اللقاني وهو ان ما جاء من هذا الباب قسمان قسم واجب وهو ثمانية افعال ومق وومق ووثق ووفق وولي وورث وورم وورع وورى المخ اذا اكتنز من السمن وقسم جائز وهو تسعة افعال حسب ونعم ويئس اذا صار ابوس ويبس وبئس من البؤس ووغر ووحر وولة ووهل ان الشدة فيجوز في مضارعها كسر عينه وفتحها قال ابن مالك وزاد في شرح الكافية وونع الشيء اي

قد ربيع العطا ح اوابن فافهم للامدي منه

اولع وزاد ابو حيان ومن تبعه في القسم الاول وعم بنا على نصر في قولهم
عم صباحا وهو ما نقل عن يونس واعلم خلافا لابن مالك حيث عده فيما لا يتصرف
انتهى اقول قوله بنا على نصر في قولهم عم صباحا مخالف لما ذكر في مختار الصحاح
حيث قال قولهم عم صباحا كلمة تحية كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر كما يقال
كل من اكل ياكل حذف منه الالف والنون تخفيفا انتهى ولكن الوجه الوجيه
ما قاله كما لا يخفى على اهل التوجيه واما فضل يفضل ونعم ينعم ومات
يموت بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر في التداخل لانها جات من باب
علم يعلم ونصر ينصر فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني وان كان ماضيه
على وزن فعل مضموم العين فمضارعه يفعل بضم العين نحو حسن
اى صار حسنا حسن يحسن واخواته لان هذا البنا موضوع للصفات اللازمة
فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب
بين الالفاظ ومعانيها ويكون الافعال الطبايع كالحسن والقبح
والكرم ونحوها ولا يكون الا لازما وشذ قولهم رحبتك الدار والاصل
رحبت بك الدار فحذف البا اختصارا فهو غير متعد في الحقيقة فانك
لو قلت في شرفت بكذا لا يكون متعديا فشذوذه من جهة استعماله على
صورة المتعدي اذ هو ملتبس قال الخليل قال نصر بن سيار ارحبكم
الدار في طاعة الكرماني اي اوسعكم قال وهي شاذة ولم يجي في الصحيح فعل

فعل بضم العين متعديا غيره واما المعتل فقد اختلفوا فيه قال
الكسائي اصل قلت قولت وقال سيبويه لا يجوز ذلك لانه لا يتعدى
وقد قيل المتعدي اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجي في الصحيح
فعل بضم العين متعديا ثم المراد بالحسن كون الاعضا متناسبة على ما ينبغي
ان يكون ما لا يمكن اكتسابها بالزينة من صفات اللون والملمس وكذا المراد بالقبح
خلاف ذلك فهما مقتضى الطبيعة لا يختلفان باختلاف الاحوال والاوقات
قال الشيخ على الهمداني في شرح الفصوص الفرق بين الجمال المفيد هو ان
الحسن نضارة في تناسب الاعضا والجمال ملاحة في النضارة الوضاحة
الجاذبة بجذب القلب اليها حتى انه ربما لا يطمين الا بها وقد اخبر ذلك
الفرق الرسول الافصح حيث قال اخي يوسف احسن وانا املح ولهذا كان حسن
يوسف غذاء الاشباح وملاحة محمد غذاء الارواح وقد كانت الصحابة
اذا نظروا الى وجهه الوجيه يرون وجوههم من وجهه النزيه فيستنير
ظواهرهم وبواطنهم بتلك النظر البهيجة وان واحدا عشق بجماله النبيه
فصاح كثيرا من ايام الاوان فسالوه ما صار لك يا فلان فقال عشقت فقال
ان كنت عاشقا فالزم البكا حتى يطمئن قلبك من القلق والاضطراب
وملاحة الرسول كانت معجزة ونضارة يوسف معجزة ولهذا المعنى
كان يوسف يستر وجهه بالنقاب مع انه اشد العذاب على الاحباب

وكان الرسول لسمره فلم يرخ الجفا فانه كان رحمة للعالمين والاصحاب
وكثيرا ما يطلق الجحش على الجمال ولما فرغ المص من ذكر الاقسام الثلاثي المجرد
شرع في بيان الرباعي المجرد بقوله واما الرباعي المجرد قدمه على مزيد الثلاثي
المجرد فهو باب واحد اعني فعلل مقتضاه انحصار الرباعي المجرد في
فعلل ولا يصح لانه ينتقض بفعلل المبني للمفعول وفعلل امرا كدحرج
لان كلا منهما مجرد اذ يصدق عليه حد المجرد المتقدم مع ان الاول
اصل بنفسه عند سيبويه والثاني اصل ايضا بنفسه ماخوذ من المصدر
كالماضي عند البصريين وقد يقال مراده عند اكثر البصريين والثاني
مقتطع من المضارع عند الكوفيين ولو قال اما الرباعي المجرد فالموجود
من ماضيه فعلل لكان احسن كذا في حاشية اللقاني فيه كلام يعرف عند
المراجعة الى المصدر كلامه وهو اعني فعلل بسكون العين وفتح غيرها
لئلا يلزم توالي اربع حركات متواليات موجبة زيادة الثقل ولم يسكن
الفاء لتعذر الابتداء بالساكن واللام الاولى لئلا يلزم اجتماع الساكنين
لا يجوز حذف احدهما لعدم الترجيح اذا اتصل به الضمير البارز المرفوع
المتحرك بسكون اللام الثانية حملا على الساكن وكذا اللام الثانية لانها
مفتوحة او مضمومة ما لم يتصل به هذا الضمير فان قيل هذا منقوض
بنحو هدبد وغلبط وجندل قلنا الاصل هدابد وغلابط وجنادل

ج فان قيل لم ذكر المص مصدر الرباعي المجرد دون الثلاثي المجرد قلنا لان مصدر الثلاثي سماعي فلو ذكره لادى الى التطويل ١٢م

وجنادل فحذف الالف للتخفيف كدحرج اي كلفظة دحرج او كقولك
دحرج فلان الشيء اي دوره يدحرج ويجيء مصدره على فعللة وفعلالا
بكسر الفاء كقولك دحرجة ودحراجا وعلى فعلال بفتحها ان كان مضاعفا
لكن قال الفاضل الدواني وقد يجيء مصدره على وزن المفعول نحو
المصلصل بمعنى الصلصلة وهي تصوت الحديد وهذا هو القياس المطرد
في جميع المزيد من الثلاثي والرباعي اقول فيه بحث يعرف بادنى تامل قال
الفاضل اللقاني لا دخل لقوله دحرجة دحراجا في المثال فذكرهما لافادة
ان فعلل مصدره على فعللة وفعلالا والاول قياسي والثاني سماعي انتهى
فان قيل لم ذكر المصدر الرباعي المجرد دون الثلاثي قلنا لان مصدر الرباعي
المجرد قياسي كما عرفت بخلاف مصدر الثلاثي المجرد فلو ذكره لادى الى
التطويل اعلم ان الملحق من الثلاثي المزيد فيه ستة ابواب الاول ما كررت
لامه نحو جلبب الملحقة اي لبسها وشملل اي اسرع السير والثاني ما زيد فيه
ياء بعد فائه نحو طيلس اي البس الطيلسان وبيطر اي عسى والثالث
ما زيد فيه واو بعد فائه نحو جورب اي البس الجورب وحوقل اي
ضعف وهرم والرابع ما زيد فيه واو بعد عينه نحو جهور اي رفع
صوته وهرول اي مشى سريعا والخامس ما زيد فيه نون بعد عينه نحو قلنس
اي البس القلنسوة والسادس ما زيد فيه ياء بعد لامه نحو سلقاه اي القاه

على ظهره وقلي اي لبس القلنسوة وزاد العلامة الزمخشري في بعض كتبه
بابين احدهما ما زيدت فيه ياء بعد عينه نحو شريف اي قطع فضلات اوراق
الزرع وعذيط اي بال عند الجماع وثانيهما ما زيدت فيه نون بعد فائه نحو
سنبل اي اخرج الزرع سنبله واعلم ان دليل الالحاق اتحاد المصدرين فان قلت
لم لم يحكم على اخرج بانه ملحق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج
دحراجا يقال اخرج اخراجا قلت لان الاعتبار انما هو بالفعللة لاطرادها و
عمومها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه
فانهم لم يقولوا برقاشا وقحطابا وعربادا بل برقشة وقحطبة وعربدة و
لان الشرط توافق المصادر اجمع ولان حرف الالحاق لا يزيد في الاول ولان
زيادة الهمزة في اخرج المعنى من التعدية وغيرها وهو ينافي الالحاق اذ الغرض
به توافق المصدرين اعلم ان ابواب الرباعي كلها سواء كان مجردا او مزيدا فيه
حرف على الثلاثي المجرد ملحقا كان او مزيدا فيه يكون متعديا ولازما وكن على
البصيرة في موارده ثم اعلم ان فعلل قد يصاغ من كلم رباعي للعمل بمسماه كقرمص
القرموص اذا حفره وللحكاية المسمى كعقرب الشيء اذا لواه كالعقرب وللجعل
في شيء كفلفل الطعام وعصفر الثوب وللاصابة بمسماه كعقربه اذا اصابه
عرقوبه وللاصابة بمسماه كعرجنه اذا اصابه بعرجون وللاظهار مسماه كعثكلت
الشجرة اذا اخرجت عثاكيلها وللاختصار الحكاية كبسمل وحسبل وحمدل

اشتقاق الفعل من الجمل

وسبحل وحمدل وجعفل اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وحسبي الله وسبحان
الله والحمد لله وجعلني الله فداك في شرح التسهيل وحوقل وهيلل وحيعل
وطلبق ودمعز اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله وحي على الصلوة
واطال الله بقاه وادام عزه قال الفاضل الشهير بشيخ زاده في حاشية تفسير
القاضي وهذا شبيه بباب النحت في النسب فانهم يأخذون الاسمين وينحتون منهما
لفظا واحدا فينسبون اليه كقولهم حضرمي وعبقسي وعبشمي في النسبة
الى حضرموت وعبد القيس وعبد الشمس قال وتضحك مني شيخة عبشمية
كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا ويكون على خلاف القياس قال بعض اهل اللغة في
مثلها انه مولدة واكثر اهل اللغة نقلها ولم يقل انها مولدة وقال عمر و
ابن ابي ربيعة لقد بسملت ليلى غداة لقيتها فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل
اعلم ان كلا من ابواب الثلاثي المزيد فيه وابواب الرباعي المجرد والمزيد فيه يسمى
باسم مصدره فيقال باب الفعللة وباب الافعال وباب التفعيل وباب التفعل
وباب الافعلال وباب الانفعال وباب التفعلل الى غير ذلك لان اكثر مصادر
ها كتابة وابواب الثلاثي المجرد فان مصادرها سماعية فلا يسمى باسمائها بل
يقال باب فعل يفعل وباب فعل يفعل الى غير ذلك ثم لما قدم المجرد من الثلاثي
على المجرد من الرباعي قدم مزيده على طريق اللف والنشر المرتبين واما الثلاثي
المزيد فيه فهو على ثلثة اقسام لو سقط على كل اخصر واظهر وجه الحصر فيها

ان المزيد في الثلاثي اما حرف واحد او اثنان او ثلثة لانه لو زيد من ثلثة لادى
الى الثقل ولتوهم التركيب بتكثير الحروف في يمكن ان يذهب السامع الى انه كلمتان ركبت
احديهما الى الاخرى ولزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان الحروف التي تزاد
لا يكون الا من حروف سألتمونيها الا في الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما اي
حرف كان حكي ان جار الله العلامة سئل عن الزوائد فقال هويت السمان ثم سئل مرة
مرة ثانية فقال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فقال اليوم تنساه فالنظر الى فطنته
وحكى ايضا ان الاخفش سأل سيبويه عن الزوائد فقال في جوابه اتاه سليمون فقال
الاخفش ما معنى هذا الكلام المجيب سليمون لهذا السؤال فقال سألتمونيها فقال
نعم ولم يفهم معناه قال هويت السمان فقال لا اسألك عن السمان حتى اجيبك عن
محبتك السمان فلم يكن جوابك طابقا للسؤال قال اليوم تنساه فغضب الاخفش
وقال مما اجبته فنسيته ولم يفهم معناها ايضا ولهذا سمي الاخفش وحكي
ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني فقال له كيف تجمع حروف الزوائد كانشد
البيت هويت السمان فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمانا فقال اسألك
عن حروف الزوائد تنشد في بيتا فقال المازني قد اجبتك مرتين يريد به
قوله وليس المراد من كونها زوائد انها تكون زائدة ابدا لانها قد يكون الكلمة منها
وكلها اصول كقولك سأل ونام بل المراد انه اذا زيد حرف بغير الحاق وتضعيف
فلا يكون الا منها واعلم ان زيادة الحرف في كلام العرب قد لا يكون لافادة معنى

اليوم تنساه

وهو الالندق فيه زايدة ووزنه
فعلم مع عدم نظيره في كلامهم
ستتافه في الدرقة مسح

معنى زائد كهمزة النصر وللتعويض كتاء زنادقة وكتفخيم المعنى كميم زرقم
وللمد كالف حمار وواو عمود وياء قضيب وللالحاق كباء جلبب ولامكان التلفظ
كهمزة الوصل القسم الاول من اقسام الثلثة وهو اعني الاول كليم غير مسبوقا
بشيء اذا صار وقل بواوين ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها لدفع
الثقل الناشي من اجتماع المتجانسين ثم زيدت الهمزة في اوله ليمكن الابتداء
فصار اول كذا قيل قال التفتازاني في حاشية الكشاف الاول افعل اصله اوءل
او وول قلبت الهمزة واوا فادغمت الاولى في الثانية وقال الفاضل سعدي الرومي
في شرح القاموس اذا جعلته صفة منعته والا صرفته تقول لقيته عاما اولا
وعاما الاول قليل وهو من اضافة الموصوف للصفة انتهى فمن لم يجوز الوجه
الاخير فلم يصب ومن اراد زيادة التحقيق فليراجع شرحا على المقصود المسمى
بمفرح القلوب ما كان ماضيه قال اللقاني كان زائدة للفصل بين المثلين
ولو حذف ماضيه كان اخصر واظهر انتهى اقول فيه نظر لصدقه على الماضي
فقط على اربعة احرف وهو ما يكون الزائد فيه حرفا واحدا فان قلت
هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضي كما لا يخفى والجمع لابد منه
في التعريف قلت نعم لكن هذا من قبل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون
في مقام التعريف ما يفهم المبتدي بسهولة ويمكن ان يقال هذا التعريف
على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون الجمع والمنع في التعريف

فمراد مولانا بتقدير الاصل الغرابة منه

يجوزونه بالاعم والاخص بل بكل متصادق في الجملة اعلم انه يجي من هذا
القسم ثلثة ابواب بموازنة للرباعي المجرد لكنها غير ملحقة به لان مصادرها
ها مخالفة لمصدره الباب الاول ما زيد في اوله همزة كافعل نحو اكرم فان
اصله كرم فزيدت في اوله الهمزة فصار كرم يكرم بضم الياء يجي مصدره
على افعال كما اشار اليه بقوله اكراما وقول الميداني اكرمة كرامة بحذف الهمزة
وابدال الهاء منها كما في اقمة اقامة خطأ قبيح لان الحذف والتعويض في اقامة
لمقتضى الاعلال وهو مفقود في كرامة اعلم ان مصدر افعل على وزن افعال
بكسر الهمزة كما عرفت الا في اذى فان مصدره اذى واذاة واذية ولا تقل
ايذاء كذا في القاموس والاعتذار بتقييد اطلاقات المصنفين وما هو تهم
في استعمالاتهم كاستعمال قط في المضارع المنفي وادخال اللام على غير مع انهم
خرجوا بان هذا الاستعمال الخارج عن القانون ليس بعزيز اصلي ليس بوجه بل الوجه
ان يقال استعمال الثقات يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم على ما ذكره صاحب
الكشاف حين استشهد بشعر ابي تمام في مجي اظلم متعديا قاله مولانا داود واقول
فيه بحث اما اولا فلان انكاره استعمال لفظ الايذاء مخالف لما ذكره صاحب
المرموز في كتابه المسمى بجامع اللغة فانه اثبته فيه والاثبات مقدم على النفي واما
ثانيا فلان في حصره نظرا فان مصدره قد يجي على الفعال مثل الدلال بمعنى الادلال
وهو التعنج قال الفاضل الدواني قد يجي مصدره على المفعول نحو المصبح
الفيح بيانه

فيه رد على الميداني منه

اعتذار عن التاج منه

فيه رد على الفاضل مولانا داود منه

اي لجعل اللازم متعديا بان يضمن اللازم معنى التصيير بادخال الهمزة وبجعل الفاعل الفعل اللازم مفعولا لهذا الفعل كقولك
كرمهم زيد واكرمه هو الذي صيره كريما منه

والممسى وفي المعتل العين على افالة مثل اجازة والتزموا فيه حرف العلة و
تعويض التاء عنها ويجوز ترك التعويض عند الاضافة نحو قوله تع واقام
الصلوة كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا عنه اقول فيه كلام اما اولا فلان
المصبح والممسى مصدران ميميان وهو ليس بمقصود هنا واما ثانيا فلان مصدر
المعتل العين في الاصل على وزن افعال بعد الاعلال صار على وزن افالة كما
لا يخفى على المتامل المنصف المجتنب عن التعسف فان قلت لم كسر الهمزة في
المصدر قلت للفرق بينه وبين الجمع على افعال والفتح لخفة اولى بالجمع
ويجي هذا الباب للتعدية غالبا نحو اكرمته وللسلب نحو اشكيته اي ازلت
عنه الشكاية وللتعريض نحو ابعته اي عرضته للبيع وللصيرورة نحو
اغد البعير ذا غدة وللدخول في الشي نحو اصبح الرجل اذا دخل في الصباح
لبعضهم جعلوا هذا المعنى داخلا في معنى الصيرورة وقال معنى اصبح
الرجل صار ذا صبح ولكن اعتبارنا وهو ما ذهب اليه امامنا الاعظم في المقصود
اولى لان المفهوم من اصبح هو الدخول في الصباح لا الصيرورة ذا صبح
صبح وان لزم والمراد بيانا معنى المطابقي لا الالتزامي وللوجدان نحو ابخلته
اي وجدته بخيلا واحمدته اي وجدته محمودا وللحينونة نحو احصد
الزرع اي حان وقت حصاده وللكثرة نحو البن الرجل اذا كثر عنده اللبن
وغير الامام الاعظم والهمام الافخم لم يذكروا هذا المعنى ولعلهم ادخلوا في

فيه رد على الميداني منه

اي للفعل الذي هو الفعل اصل الفعل منه

بحذف المضاف

المعنى المطابقي منه

فيه رد على صاحب التاج منه

في الصيرورة ايضا لكون معنى البن الرجل صار ذا لبن كثير لكن كان الهمزة
ههنا دالة على معنى زائد على الصيرورة وهو التكثير كان اولى ان يفرد معناه
عن معنى الصيرورة الحالية عن معنى التكثير فيكون اضبط فيكون مرادنا من
الصيرورة السابقة هو الخالية من معنى التكثير بقرينة المقابلة وللتمكين نحو
اقبرته اي جعلت له قبرا بمعنى اعطيته مكانا يقبر فيه وكذلك احفرته
وللاتيان الفاعل الى مكان اصله كايمن واجبل اي اتى الى اليمن والجبل و
لاثبات الفاعل بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اتى باولاد كرام وللحمل اي
المفعول على اصله كاكذبته اي حملته على الكذب وللدعاء النافع كاشفيته
اي دعوت له بالشفاء وللحصول السؤال كاستجدني فانجدته اي سألني
من الاغاثة فاغثته وللاعانة كارعيته اي اعنته على الرعي وللتسمية كاكفرته
اي سميته كافرا استعمالهم التكفير في هذا المعنى خطأ فاحش وبمعنى
فعل نحو قلت البيع واقلته وبمعنى استفعل نحو اعظمته واستعظمته
وبمعنى وصول عدده هو اصله كاعشرت الدراهم اذا بلغ عشرة وللمطاوعة
فعل كفطرته فافطر وبشرته فابشر ذكره ابن الربيع وللمطاوعة فعل
ذكره الامام ابن جني في الخصايص وابن مالك في شرح التسهيل والواحدي
والحلبي والفناري ككببت الرجل فاكب وعرضته فاعرض والظاهر كلام
التفتازاني اثباتها حيث قال اعلم انه قد ينقل الشيء الى افعل فيصير لازما

بمعنى استفعل يجي لمعان

لازما وذلك نحو اكب واعرض يقال كبه اي القاه على وجهه فاكب وعرضه
اي اظهره فاعرض قال المرزوقي ولا ثالث لهما فيما بمعناه فاستغرب الزمخشري
وانكاره في الكشاف عند قوله تعالى افمن يمشي مكبا الاية بقوله اكب مطاوع كبه
ويقال كببته فاكب من الغرائب ونحو قشعت الريح السحاب فاقشع وما هو كذلك
ولا شيء من بناء افعل مطاوعا ولا ينتقض نحو هذا الاحلة كتاب سيبويه و
انما اكب من باب انقض والام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذلك
اقشع السحاب اذا دخل في القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع انتهى
امر غريب وشيء عجيب وانكار لما ثبت والحامل له على ذلك ان القاعدة
المستمرة انما هي اللزوم في فعل والتعدي في افعل بدخول الهمزة عليه
لا العكس وزعم ان سيبويه لم يذكر في كتابه مجيء افعل مطاوع فعل قال
ابو حيان وكم من نص في كتاب سيبويه لم يطلع به الزمخشري والتشنيع عليه بما
لا يليق ذكره سلمنا انه لم يذكر في كتاب سيبويه وهو لا يستلزم عدم استعماله
وقد عرفت انه مذكور في الكتب المعتبرة قال مولانا ده قال القرطبي
في شرح صحيح مسلم ملخصه لم يات في لسان العرب فعله ثلاثية متعد رباعيه
لازم الا في كلمات قليلة نحو كببته فاكب وقشعت الريح الغيم فاقشع ونسلت
ريش الطائر فانسل ونزفت البئر فانزفت ومريت الناقة فامرت
وسبقت البعير فاسبق وذكر بهاء الدين صاحب الدر المنظوم في التعدية

واللزوم فلعله فاقلع والكرمانى فى شرح صحيح البخارى جحمه فاجحم وابن
التمجيد فى شرح انوار التنزيل انقض والام من هذا القبيل وابن القاسم فى
النزهة نهجت الطريق فانهج وبشر بولد فابشر والباب الثانى ما ضعف
عينه مثل فعّل نحو فرّح زيد عمرا ابو فرّحه اى سرّه تغيرت جا اصل تفرّحا
لوجوب اشتمال المصدر على فعله ثم ابدلت التاء من جنس حركة ما قبلها وقد
جاء مصدره على فعّال بكسر الفاء وتشديد العين ككذّاب وكلّام بمعنى تفعيل
نحو تكرمة وتوصية وهو قياس فى الناقص وعلى مفعّل مثل فرّقناهم كل
ممزّق وعلى فعال مثل سلام وكلام واذان وودّاع وصلاة والصحيح انّ
ما جاء على وزن فعال اسماء للمصادر كما ذكره الفاضل الامدى فما قال
ابن التاج ان مصدر باب التفصيل يجىء على وزن تفعيل وتفعلة و
ما عدا ذلك ليس مصدر ليس بصواب كما لا يخفى اعلم انّ فى عدّ الفاضل الامدى
المفعّل من مصادر التفعيل نظر فانه مصدر ميمى منه وهو ليس بمراد هنا تامّل
يظهر لك الحق ولم يصب مولانا ده ده فى تبعيته للفاضل المزبور اعلم
ان شيخ الاسلام قال فى شرح الشافية واكثر ما يجىء المصدر على تفعلة
كتكرمة من الناقص نحو وصّيته توصية بل ذهب غير المصنف ابن الحاجب
الى انه لا يجىء عليها فيها الا نادرا ولا يحذف منه الهاء الا للضرورة كما يعلم
مما يلى وانما حذفت منه عادة التفصيل لان الاصل كقوله فهى تنزّى دلوها

فيه رد على ابن التاج منه
فيه رد على الفاضل الامدى منه

دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صبيا بريد تنزيه يصف ناقة بانها
تحرك اى ترفع دلوها فوق البئر كما ترفع المراة صبيها للترقيص والمراة
شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وهى اسم لها خاصة لا يتصف بها الرجل ثم
اعلم انهم اختلفوا فى الزائد فقال الاكثرون هو الثانى وقال الخليل هو الاول
وجوّز سيبويه الامرين والصحيح ان يكون الزائد هو الثانى لانا نعلم ان الدال
فى قردد انما جعلت بازاء الراء فى جعفر والدال التى بازاء جعفر هى الثانية
وان كان فى قردد كذلك كان الزائد هو الثانى فى غير قردد لانه مثله كذا فى
شرح الشافية لمولانا السيد ركن الدين وهو للتكثير فى الفعل نحو
جولت وطوفت او فى الفاعل نحو موّتت الابل او فى المفعول نحو غلّقت
الابواب وقال صاحب المطلوب انما التكثير فلا يخلو اما فى الفعل فعند ذلك
يشترك بين اللازم والمتعدى نحو جولت لتكثير الجولان وهو لازم وطوفت
لتكثير الطواف وهو متعد واما فى الفاعل فعند ذلك يكون للازم فقط
نحو موتت الابل اى كثر موتها انتهى اقول فيه كلام وهو ان قوله طوفت لتكثير
الطواف وهو متعد ليس بصحيح ومخالف لما ذكره فخر الدين الجاربردى فى
شرح الشافية حيث جعله مثالا للفعل اللازم وحكم بلزومه ومن اراد
الاطلاع فلينظر اليه وايضا يخالف لما ذكره وصرح به ركن الملة والدين
فى شرح الشافية حيث قال وان كان لازما كان التكثير فى فعلها نحو جولت و

يعنى ان كثرة الجولان والطوف والتعيين التكثير
ههنا فى الفعل باعتبار الفاعل واحد ولا فى الفعل اذ الفعل المفعول
التكثير
منه
لم يكن لازما لا التكثير ههنا فى المفعول
اى كما انت ابا التكثير فى الفعل ايضا لان كلام افراد
اذ لا وجود فى الفعل الموت منه
الابل غير من افراد الموت
فيه رد على صاحب المطلوب منه

وطوفت اى كثرت الجولان والطواف ويؤيد ما قلناه ما ذكره حافظ
الملة والدين النسفى فى كنز الدقايق فى باب الاحرام فرجح وطوف بالبيت حيث
جعل الباء صلة للطواف وايضا انه قولا اى كثر موتها فى تفسير قوله موت الابل
ليس كما يدل والصحيح انه بقول ماتت ابل كثيرة ليدل على المعنى المراد ههنا اذ المفهوم
منه تكثير الفاعل عدد او كلا ثمه ابدل على ان التكثير فى الفعل الذى هو الموت
ويجى للتعدية نحو فرح زيد عمرا اعلم انه قد ينقل الفعل المتعدى الى
مفعولين الى فعل بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو كذب وصدق
نحو كذبنى الحديث وصدقنى الخبر وهما من الغرايب ذكره الكرمانى فى شرح
صحيح البخارى وللسلب نحو فزعته اى ازلت عنه الفزع ونحو وللصيرورة
نحو عجزته اى صيرته عاجزا وللدعاء له نحو بركته اى دعوت له بالبركة وعليه كعقرته
اى دعوت عليه بالعقر ولاتيان الفاعل الى مكان اصله كيمن اى اتى الى اليمن ولنسبة
الشئ الى اصله نحو تممته اى نسبته الى تميم وللصيرورة فاعله كاصله كقوس
اى صار كالقوس وللصيرورة فاعله ذا اصله كعورق الشجر اى صار ذا
ورق وللصيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة اى صارت عجوزا قال
بل قولنا عجوزا عجوزة فلم يصب وللحينونة كظهر اى حان وقت الظهر و
للحمل كحفظ الكتاب اى حمل على الحفظ وللعمل المكرر فى مهلة اى لوجوده
شيئا فشيئا كدرجته الى كذا وبمعنى فعل نحو ذال وزيل وبمعنى تفعل نحو

اى علقت ابوابا كثيرة لا نحو
التكثير هنا فى الفاعل لكونه واحد
وفى الفعل ايضا لا فى الكل باب من
الابواب اغلاقا على الانفراد دفعة
يقال اغلقت الباب لباب واحد
الا ان يراد الاغلاقات الكثيرة فيه
منه منه

نحو ولى وتولى اذا اعرض عنه وبين الشئ بمعنى تبين والاغناء فعل كورع
القتال اذا تركه وللتوجه كشرق وغرب وكوف وللجعل كعدلته وامرته
اى جعلته عدلا واميرا وللاختصار الحكاية نحو امن واية واف وسوف
وسبح وحمد وهلل اذا قال آمين ويا ايتها واف وسبحان الله ولا اله الا الله
كذا فى شرح التسهيل وللتسمية نحو فسقته اى سميته فاسقا وعلى المقام
الشئ نحو مرضته اى قمت عليه وللرمى بالشئ نحو شجعته اى رميته بالشجاعة
ذكرها ابن عصفور قال ابو حيان وقد يأتى ايضا بمعنى فعل يقال لحى
الحديث بالتشديد نقله على جهة الفساد ونماه نقله على جهة الصلاح
والباب الثالث من القسم الاول من الاقسام الثلاثة للثلاثى المزيد فيه
ما زيد فيه الف بين الفاء والعين مثل فاعل نحو قاتل مقاتلة وقتالا
وقيتالا قال سيبويه فى قتالا كانهم حذفوا الياء التى جاء بها اهل اليمن
فى قيتالا وكذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث ان حروف الفعل
ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس الزمخشرى جعل
الياء اشباعا عن كسرة الفاء وروى ماريته مراء وقاتلته قتالا وروى
ايضا ماريته مريا اى مراء قال الامدى وهو لنسبة اصله الى احد الامرين
متعلقا بالاخر للمشاركة صريحا فيجى العكس ضمنا نحو ضاربته والوجه
الوجه ما قال جلال الدين العروانى وهو اصل الباب لنسبة مصدره الثلاثى

فيه رد على الامدى منه

الى احد الامرين متعلقا بالآخر صريحا ولنسبة الى الامر الاخر متعلقا با
الاول ضمنا نحو المثال المذكور فانه يدل صريحا على نسبة القتل بمعنى الضرب
الشديد الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبة الى عمرو ومتعلقا بزيد ويلزم
من هذا مشاركتهما في القتل فلذا قيل هذا الباب للمشاركة كذا حققه
الشريف في حاشية للمطول واما اذا كنت غالبا عليه تقول فاتلني فقتلته
وضاربني فضربته ولاجل هذا التعلق جاء اللازم المتعدى الى الفاعل
متعديا نحو كارمته فانه متعد منقول من كرم اللازم والمتعدى
الى واحد ان لم يصلح مفعوله للمشاركة في المفاعلة متعديا الى مفعولين
نحو جاذبته الثوب فالثوب لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل من
المجاذبة احتيج الى مفعول آخر مشارك له وان صلح مفعوله للمشاركة
لا يتعدى الى اثنين نحو شاتمت زيدا وقد يكون هذا الباب للتكثير نحو
ضاعفته بمعنى ضعفت وبمعنى افعل نحو عافاك الله اى اعفاك الله
ولمعنى فعلت نحو سافرت بمعنى سفرت اى خرجت للسفر يقال له فعل لا
للثلاثى من لفظه قال الامام الرازى في المختار يقال سفر اذا خرج الى
السفر وباجلس وقال في جامع اللغة يقال سفر اذا خرج الى السفر
وباجلس وفي صحاح الجوهرى سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر فانا
سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ان — فيه رد على صاحب القاموس منه

ان صاحب القاموس لم يصب في انكاره فان الاثبات مقدم على الانكار واللغويون — فيه رد على ابن الحاجب منه
قد اثبتوه وفقد ظهر لك ما في قول ابن الحاجب وليس فعل ثلاثى من لفظه فرنة — فيه رد على الزمخشرى منه
بمعناه فيمثل بمكافى شغلته واشغلته انتهى والمفهوم من كلام الزمخشرى — فيه رد على مولانا خير الدين البرسوى منه
في المفصل ان لا يكون له فعل ثلاثى من لفظه لكنه لم يصب ايضا وقد يكون
لايتاء الفاعل الى مكان اصل نحو يامن اى اتى الى اليمن فمن قال وبناء لما — فيه رد عليه منه
للمشاركة بين الاثنين فقط فقد اخطأ خطأ فاحشا والقسم الثانى — فيه رد على المص منه
من الاقسام الثلثة ما كان ماضيه على خمسة احرف وهو ما يكون الزائد
حرفين يرد عليه ما ذكرناه عن قوله ما كان ماضيه على اربعة احرف وهو — مطلب مطاوعة
نوعان والمجموع خمسة ابواب اما اولهما فالتاء مثل تفعل بزيادة التاء
وتكرير العين نحو تكسر وهو للمطاوعة فعل نحو كسرته فتكسر
والمطاوعة حصول الاثر عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله فانك
اذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر وللتكلف نحو تحلم اى تكلف الحلم وللاتخاذ
الفاعل اصل الفعل نحو توسدته اى اخذته وسادة وللدلالة على ان الفاعل
جانب الفعل نحو تهجد اى جانب الهجود وهو النوم في الليل والسهر وفي — فيه رد على ابن التاج منه
الصحاح هجد وتهجد اى نام بالليل وتهجد اى سهر وهو من الاضداد ومنه
قيل لصلاة الليل التهجد فما قاله بعض الافاضل في حاشيته على شرح التفتازانى
والاولى ان يمثل بنحو تاثم اى جانب الاثم لان تهجد انما يقال لمن قال

باللبن لا التارك القيام لبس صوابه وللعمل بعد العمل نحو تجوع اذا شرب الماجرعة
بعد جرعة وللطلب نحو تكبر اى طلب ان يكون كبيرا فان قلت ما الفرق بينه
وبين التكلف قلت هو حصول اصل الفعل صورة للتكلف دون الطلب
فان قلت ما الفرق بين التكبر والاستكبار قلنا التكبر ان يرى الرجل نفسه اكبر من
غيره والاستكبار طلب ذلك بالتشبع وللتشبيه الفاعل بالمتصف باصله كتهجر
فلان اى تشبه بالمهاجرين وفى الحديث هاجروا ولا تهجروا وللدعا كترحم
اى دعا بالرحمة وللانقلاب الى اصله كتحجر الطين اى انقلب الى الحجر فمن قال
اى انقلب حجرا فلم يصب لان الانقلاب لازم ولهذا قال فى الصحيح المنقلب بصدد
او مكانه تدبر لحصول الاصل كتعطى اى سال العطا والمصيرون كتمول
اى صار ذا مال وللمطاوعة افعل كاعقدته فتعقد وفعل كقصدته فتقصد و
يجيء بمعنى تفاعل تعهد وتعاهد وبمعنى فعل نحو تقسم وقسم وللتلبس
بمسمى ما اشتق منه كتقمص وللعمل فيما اشتق منه كتضحى وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى
ومصدره يجيء على وزن تفعل بضم العين وجا ايضا تملاق بالتشديد بدل
تردد وتلطف فالتاء وجب تملاق وجب هو القبل قال الفاضل الدوانى
فى قال فى مصدر التفعيل كذابا بالتشديد ومصدر المفاعلة فيعال باليا
قال هنا تفعال بكسر التاء والفاء وتشديد العين نحو تحمال ويجيء مصدره
على المفعول مثل المتطلب بمعنى التطلب اقول فيه لانه مصدر ميمى وماهو

قال مولانا ابن التاج وحسام رحمهما الله ... العلام منه

فرق

فيه رد عليها منه

فيه رد على الدوانى منه

وماهو المراد هنا كما لا يخفى وانما يضم العين لانه لو فتح لالتبس بالفعل لا
انهم اذا بنوا الفعل من الناقص كسر والعين منه نحو تمنى تمنيا ليسلم اليا لانه
لو ضموا العين لانقلب اليا الى واو لسكونها وانضمام ما قبلها فعدلوا
عن الضمة الى الكسرة ليسلم اليا فقولهم التمنى والترجى بالفتح خطأ فاحش
وقد يجيء على فعلة كطيرة مصدر تطير وخيرة مصدر تخير ولا ثالث لهما
ذكره شرح المشارق وهما من اسما المصادر كما صرح به الفاضل الامدى فى حاشية
على شرح التفتازانى قال استادنا الفاضل الانصارى فى شرح الجامع الصغير
قال شيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام والفرق بين الطيرة والتطير ان التطير
هو الفسق السيئ الذى فى القلب والطيرة هو الفعل المترتب على الظن السيئ
وقال البيهقى فى شعب الايمان التطير زجر الطاير وازعاجها عن اوكارها عند
ارادة الخروج للحاجة حتى اذا مرت على اليمين تفال به ومضى على وجهه و
ان مرت على الشمال تفال به وتطير وقعد وهذا من فعل اهل الجاهلية الذين
كانوا يوصون ذلك ولا يضيفون الى الله جل الذى نع وقوله عليه السلام التطير
شرك يريد على ما كان اهل الجاهلية يعتقدون بها وربما ادغموا تا تفعل
فيما يقاربها فى المخرج فسكنوا التاء فاحتاجوا الى همزة الوصل ليقع الا
بتداء بها نحو اطهر اطهر اى تطهر تطهرا وتفاعل بزيادة التاء والالف
نحو تباعد تباعدا وهو لما يصدر من اثنين فصاعدا نحو تضاربا

فيه رد على القيصرى منه

فيه رد على شارح الشارق منه

وتضاربوا فان قيل صدور الفعل على الجانبين لا يتحقق في بعض المواضع
كالتداخل لان الاكثر غير داخل في الاقل قلنا ان قبول الفعل ينزل منزلة نفس
الفعل كما في قوله تع وواعدنا موسى وفي قولهم عالج الطبيب المريض فان كان
من فاعل المتعدي الى مفعولين يكون الى مفعول واحد نحو نازعته الحديث
وتنازعته وعلى هذا القياس وذلك لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى
الفاعل المتعلق لغيره مع ان الغير ايضا فعل ذلك وتفاعل وضع لنسبته
الى المشتركين فيه من غير قصد الى ما تعلق له قال التفتازاني قال بعضهم
الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث المعنى وان اشتركا في صدور الفعل عن اثنين
ان البادي بالفعل في فاعل معلوم وفي تفاعل غير معلوم ولذلك يقال
اضارب زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب ولمطاوعة
فاعل نحو باعدته فتباعد وللتكلف نحو تجاهل اي اظهر الجهل من نفسه
والحال انه منتف عنه والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب
تفعل ان المتحلم يطلب وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل ولمطاوعة فعل
كنقدت الدراهم فتناقدت وفعل ككشف الشيء فتكاشف وبمعنى تفعل
نحو تعاهد وتعهد وبمعنى افعل نحو تخاطاه واخطاه وتساقط و
اسقط بمعنى فعل نحو توانيت وونيت ومصدره يجيء على وزن تفاعل
ولم ينص فوا في مصدره لانهم ضموا عينه للفرق بينه وبين فعل نحو

فرق

فرق

همزة القطع خمسة همزة الافعال وهمزة نفس المتكلم وهمزة نفس المتكلمة نحو ابرق وهمزة الاستفهام وهمزة اسم التفضيل ٢٢

نحو تباعد تباعدا واذا ارادوا ان يبنوا التفاعل من الناقص كسروا العين
فيه نحو تجافى تجافيا فقولهم التقاضي بالفتح ناش عن تقاضي الجهل وربما
ادغموا تاء تفاعل فيما يقاربها في المخرج فسكنوا التاء فاحتاجوا الى همزة
الاصل ليقع الابتداء نحو اثاقل اثاقلا وفي التنزيل اثاقلتم الى الارض
والنوع الثامن القسم الثاني الثلاثي المزيد فيه قوله واما اوله الهمزة
معطوف على قوله واما اوله التاء ويجيء منه ثلاثة ابواب الباب الاول ما زيد
في اوله الهمزة والنون فقول التفتازاني بزيادة الالف ليس على ما ينبغي
مثل انفعل نحو انقطع انقطاعا قال التفتازاني وهو لمطاوعة فعل
بالتخفيف نحو قطعته فانقطع ولهذا لا يكون الا لازما انتهى انما المطاوعة
كما قال الجاربردي تقتضي اللزوم وفي كل منهما نظر لاطباقهم على ان هذا
هذا انما هو في مطاوع المتعدي لواحد اما مطاوع المتعدي لاثنين
فيتعدى لواحد كعلمته الحساب فتعلمه وكسوت زيدا جبة فاكتساها
ومجيئه لمطاوعة افعل نحو اسفقته الباب اي رددته فانسفق وازعجته اي
ابعدته فانزعج من الشواذ وقد يشارك انفعل الجرد كانطفات النار
وطفئت وقد يغني عنه كانطلق بمعنى ذهب وقد يغني عن افعل كانحجز
اذا اتى الحجاز وقد يغني عنه افتعل فيما فاؤه لام كلويت الشيء فالتوى او راء
كردعته فارتدع او واو كوصلته فاتصل او نون كنقلته فانتقل او ميم

فيه رد على الغنجدواني منه

فيه لطف للغنجدواني منه

فيه رد على التفتازاني وعلى الجاربردي منه

اي فانكشف هو وتلك الجبة منه

كملأته فامتلأ ويشارك فيما ليس فاؤه شيئا منها كشويت اللحم فانشوى
واشتوى وفصلته فانفصل وافتصل ويغني افتعل عن انفعل فيما فاؤه
ليس شيئا منها كقررته فاغتر وبلته فابتل وكنيته فاكتنى اعلم
انه لا يبنى الا من افعال الجوارح المعلومة الواضحة للحس البصري ولهذا قال
في المفصل قولهم انعدم خطأ وفي شرح التسهيل وكذا قولهم فلان
شيء لا ينبصر وقال الخوارزمي في التخمير انعدم انما كان خطأ لان الانفعال له
شريطتان احديهما ان يكون مطاوع فعل والثانية ان يكون فيه علاج وتأثير
والشريطة الاولى وان كانت هنا موجودة لانه يقال عدمته لكن الشريطة
الثانية وهي العلاج والتأثير مفقودة ولذلك لو قلت فقدته فانفقد
كان خطأ وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انعدم ليس بجيد وفي
كشف البزدوي والانعدام وان كان من الالفاظ المحدثة فان اهل اللغة
لم يجوزوا اعدمته بمعنى لم اجده وحقيقته تقود الى قولك فات وليس
له مطاوع الا انه لما شاع استعماله في الكتب صار استعماله اولى من غيره لانه
اقرب الى الفهم ولهذا قيل الخطأ المستعمل اولى من الصواب النادر عند
الفقهاء وفي المضمرات شرح القدوري في كتاب الجنايات اللفظ اذا تعارف
العام صح للمتكلم ان يتكلم به كذلك وان كان فيه نوع خلل ان قصد تفهيم
العام لانه ابلغ في تحصيل المقصود وقد فعل محمد ذلك في مواضع لا نظنه

لا نظن به شبهة عليه واما قلته فانقال فكونه بتحريك اللسان ظاهر او
انما جاز نحو علمته فتعلم وان لم يكن علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعل لان
تفعل يجيء للعمل المكرر فتكرر جعل كالمحسوس وانما جاز غممته فاغتم
لان باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز ان يجيء مطاوعة لغير العلاج
والباب الثاني من النوع الثاني ما زيد في اوله الهمزة وبين فائه وعينه التاء
مثل افتعل نحو اجتمع اجتماعا وهو للمطاوعة هو جمعته فاجتمع
وحفظته فاحتفظ قال في المفصل وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة
وفي شرح الديناري يجيء لمطاوعة فعل كباب انفعل نحو جمعته فاجتمع
ولم يتعرض لغير مطاوعة فعل فكانه ذهب الى اختصاص مطاوعته بفعل
وليس كذلك فانه يطاوع ايضا فعّل بالتشديد وفي صح بر ومختار
الصحاح حيث قال تعديل الشيء تقويمه يقال عدلته تعديلا فاعتدل اي
قومته فاستقام وايضا يفهم من كلام العلامة الزمخشري عدم الاختصاص
فانه قال وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة وانفعل لا يكون مختصا
في المطاوعة بفعل ثلاثيا على ما حققه كذا قال المولى الشهير بجول زاده
في المقبول اقول انفعل على ما قاله الزمخشري مختص في المطاوعة بفعل و
ما جاء على خلاف هذا فشاذ فما اورده من قبيل شعر قد اصبحت ام الخيار
تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وللاتخاذ نحو اختبز اي اتخذ الخبز وللقبول

فاعل اصل كافتصح اي قبل النصيحة وبمعنى تفعل نحو تجمع القوم واجتمعوا
وبمعنى استفعل كارتاح واستراح وبمعنى فاعل نحو اختصموا وتخاصموا وبمعنى
المجرد كقدر واقتدر وقرء واقترء وللاغناء عنه كاستلم الحجر وللفعل الفاعل
بنفسه كارتعد من الحمى وارتعش واستاك وامتشط واكتحل وللجزء بالبحة
نحو انتخب واصطفى وللزيادة على الثلاثي نحو اعتمل اي بالغ واضطرب
في العمل والاكتساب ليس من هذا القبيل فانه بمعنى الكسب كما صرح به صاحب مختار
الصحاح حيث قال الكسب وطلب الرزق واصله الجمع وبابه ضرب وكسب
واكتسب بمعنى انتهى اذا عرفت هذا فقد تبين لك ما فيما قال ابن الحاجب
معنى الكسب تحصيل الشيء على اي وجه كان ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال
فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على
لطف الله تعالى بخلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم
عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه انتهى وظهر لك ما فيما قال
الزمخشري لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت
في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم يكن في باب الخير كذلك
لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف انتهى
ثم اعلم ان في قول ابن الحاجب ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة
واعتمال فيه مخالفة لمذهب اهل السنة والجماعة وانها لا تخفى على من له

عقل سليم وطبع مستقيم واعلم ان من هذا حذو ابن الحاجب والزمخشري
فلم كما لا يخفى والباب الثالث من النوع الثاني ما زيد في اوله الهمزة وفي
اخره اللام الاولى او الثانية مثل افعل نحو احمر احمرارا اي حمر وهو
للمبالغة ولا يكون الا لازما واختص بالالوان والعيوب قال التفتازاني
وفيه كلام اما اولا فلان تفسير احمر بقوله حمر ليس بصواب لانه لا يستعمل وان
استعمل مصدره وصفته المشبهة ولانه ليس بموافق لقوله للمبالغة كما
لا يخفى فلو قال اشتدت حمرته لكان مصيبا واما ثانيا فلانه قد يكون
بغير لون ولا عيب كانقض الحائط وابهار الليل واما ثالثا فلانه لا بد
للعيوب من قيد الحسي ليخرج العيوب الباطنة فلو قال واختص بالالوان
والعيوب الظاهرة في الاصل الغالب لكان مصيبا واعلم انما يقال
اصفر واحمر ونظايرهما عند المحققين في اللون الخالص الذي تمكن
واستقر وثبت ولهذا فقول البعض اصفر لونه من المرض واحمر خده
من الخجل خطأ فاما اذا كان اللون عرضا ليس بثابت ومعنى يحول فيقال فيه
اصفار واحمار ليفرق بين اللون الثابت واللون العارض وعلى هذا جاء
في الحديث فجعل يحمار مرة ويصفار اخرى كذا حققه الامام الحريري
في درة الغواص في اوهام الخواص اقول في كلام التفتازاني كلام غير ما
ذكرناه دقق النظر يتبين لك المرام بعون الله الملك العلام والقسم

الثالث من الاقسام الثلثة ما اى الفعل الذى كان ماضيه على ستة احرف وهو
ما يكون الزائد فيه ثلثة احرف يرد عليه ايضا ما ذكرناه عند قوله ما كان
ماضيه على اربعة احرف مثل استفعل بزيادة الهمزة والسين والتاء نحو
استخرج استخراجا وهو للطلب نحو استغفر الله اى اطلب منه المغفرة قال
بعض الافاضل اعلم ان الطلب لنسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل
المشتق هو منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته اى طلبت منه الكتابة
وقد يكون بغير صريح نحو استخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح بل
المعنى لم ازل اتحيل حتى خرج بعد زمان فنزل التحيل بقصد اخراجه منزلة
طلبه وللسؤال نحو استخبر زيدا اى سأل منه الخبر اعلم انه اخترنا ما ذهب اليه
امامنا الاعظم من انه جعل كونه للسؤال معنى مغايرا لكونه للطلب والعلامة
الزمخشرى والشيخ ابن الحاجب لم يجعلا كونه للطلب معنى آخر له بل اقتصرا
على كونه للسؤال فيكون الطلب والسؤال متحدين عندهما وقد
ذكر الفاضل الدانيالى في شرح المقصود الفرق بان الطلب عام والسؤال
خاص باعتبار المورد لان مورد السؤال اللسان ومورد الطلب اللسان
وغيره وبوجه آخر ان المقصود في الطلب حصول المطلوب وفي السؤال
الاستكشاف فالسؤال الكائن في المثال المذكور والمقصود من الاستغفار حصول
المغفرة نفسها ومن الاستخبار الاستكشاف عن الاخبار لا حصول الخبر

الفرق بين السؤال والطلب

الخبر نفسه وللاصابة نحو استعظمته اى وجدته عظيما وللصيرورة نحو استحجر
اى حان له ان يحجر وللسلب كاستعتبته اى ازلت عنه عتابه وللنسبة كا
ستنسر البغاث اى انتسب الى النسر وقيل هنا من تحول الفاعل الاصل
الفعل اى تحول الى صفة النسر وللعمل المكرر في مهلة كاستدرجته وللوجود
على الحالة التى كاستهزلته اى وجدته مهزولا وللمطاوعة فعل كوسعه
فاستوسع وافعل كاقره فاستقر واحكمه فاستحكم واكانه فاستكان ذكره
مولانا دده في حاشيته على شرح التفتازانى فما قال المولى الشهير بجول زاده
في شرح المقصود من انه اقول قال في مختصر الصحاح انخت الجمل فاستناخ
اى بركته فبرك وقد علم منه ان استفعل يكون للمطاوعة الا انه لم يذكر في
الكتب انتهى قال في حاشيته اى في كتب الصرف انكار لما ثبت قال العلامة
الزمخشرى وبمنزلة فعل نحو قر واستقر وعلا قرنه واستعلاه انتهى القرن
بالكسر قرينك في الحرب وبالفتح قرينك في السن قال صاحب المطلوب والتاسع
بمعنى فعل مشددة العين نحو استقر بمعنى قر انتهى اقول في قوله مشددة
العين نظر لان قر ثلاثى فلا يصح القول بتشديد عينه والظاهر انه سهو من
الكاتب يدل عليه كلام الزمخشرى الذى ذكرناه آنفا وبمعنى افعل كاستيقن
وايقن وبمعنى افتعل كاستعذر واعتذر والاغناء عن المجرد كاستحيى وعن
فعل كاسترجع القول اى قالوا انا لله وانا اليه راجعون والاصل فيه

رجع كما من اذا قال آمين وللتحول نحو تخلل الخمر اى انقلب الى الخل
اعلم ان امامنا الاعظم فسر قوله في المقصود تخلل الخمر بقوله انقلب الخمر خلا
قال الفاضل البركوي في شرحه هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولكنه
سهو من الناسخ والصحيح انقلبت الخمر الى الخل لان باب انفعل لازم ولذا قال
في الصحاح المنقلب مصدر ومكان تدبر انتهى وقال المولى القريمي ولا يخفى ما
في تفسير قوله نحو تخلل الخمر بقوله اى انقلب الخمر خلا من خلل فان الانقلاب مفهوم انقلب الخمر
من الزوائد فحق التعبير اى انقلب خلا خلا بكسر الخاء المهملة في الاول وفتح
الخا المعجمة في الثاني اقول هذا الرد ليس بوارد على الامام سواء كان تخلل بالحاء المهملة
او بالمعجمة اما الاول فلانه ليس فيه للطلب او الاعتقاد كلاهما ليس بمراد من هنا
اما الطلب فلما مر ذكره واما الاعتقاد فلذكره الامام بعد هذا واما
الثاني فلان الفاعل يتحول الى اصل الفعل وهو الخل هنا لا الخل فمن قال انه وارد
ان كان بالحاء المهملة فلم يصب كما لا يخفى على ذوي الافهام بعون الله الملك العلام
وبقي هنا فائدة وهي ما ذكر في بعض شروح الكشاف من ان قاعدة التصريف
ان يؤخذ ابواب المزيد فيه من الثلاثي المجرد وقد يؤخذ استفعل من افعل وهو
ان كان متعديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين يصير متعديا الى مفعولين
كاسترضع واستنجح يقال ارضعت المرأة الطفل واسترضعتها اياه وانجح الله
حاجته واستنجحته اياها قاله مولانا دده اقول هذا كلام بلا دليل من راجع

راجع كتب القوم يظهر له حقيقة الحال بعون الله الملك المتعال وافعال
بزيادة الهمزة والالف واللام نحو احمار احميرارا بقلب الالف الزائدة يا
لانكسار ما قبلها قال الفاضل التفتازاني وحكمه حكم احمر الا ان المبالغة
فيه زائدة اقول فيه كلام لانهما بمعنى واحد قال الجوهري في الصحاح احمر و
احمار بمعنى وقال ابن عصفور افعل مقصور من افعال لطول الكلمة ومعناه
كمعناه بدليل انه ما من شيء يقال بالالف الا يقال بدونها لكن قد يكثر احدهما
في لفظ ويقل الاخر لكثرة افعل كاحمر واخضر وكثرة افعال كاشهاب
وادهام انتهى وافعوعل بزيادة الهمزة والواو واحدى العينين نحو
اعشوشب الارض اى كثر عشبها قال الحافظ ابن حجر والعشب الكلاء و
الخلاء والحشيش كلها اسماء للنبات لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والخلا
مختصان بالرطب والكلاء بهمزة مقصورة وزنه كالجبل يقع على كليهما
وقيل الكلاء مختص ايضا بالرطب الا انها يتاخر نباته والبقل والعشب
ما يتقدم نباته ويكثر فمن لم يفرق بينهما لم يصب اعشيشابا اصل اعشوشابا
بالقلب للسكون والانكسار وهو للمبالغة ايضا وللصيرورة نحو
احلولى الشيء اذا صار حلوا وبمعنى استعمل فيتعدى الى مفعول به كقوله
واحلولى دما اى وجدها حلوة وكقول الشاعر لو كنت تعطي حين
تسأل سامحت لك النفس واحلولاك كل خليل وبمعنى المجرد كقولهم

فمن رد على الجوهري [illegible]

خلوقا ان يفعل كذا او احلولقا ان يفعل كذا اى كان بذلك خليقا اى لايقا و
لمطاوعة كقولهم ثنيته فاثنونى فقصر بعض الافاضل على الوجه الاول

الناصر مولانا
بهشتى الرومى رر

تقصير وظهر لك ما فيما قال ابن الحاجب المطلوب من هذا البناء لازم اللهم الا ان
يقال ان هذا حكم منه بناء على الغالب والا فقد جاء فى افعوعل لفظان متعديان
نحو احلوليته كما عرفت واعروريته اى ركبته عريانا قال الفاضل الهلالى
كثر مجى افعوعل لازما وقل مجيئه متعديا قال الجوهرى واحلولى الشىء
بمعنى حلا وعداه حميد بن ثور فقال الا ان عاما بعد انفصالى الحر و
احلولى وما ثاير و وها ولم يجى افعوعل متعديا الا فى هذا الحرف وحرف
اخر وهو اعروريت الفرس اى ركبته عريانا وفى البعض النسخ وافعول
بزيادة الهمزة والواوين وقال فى التسهيل هو بناء مقتضب قال الهلالى فى
شرح التسهيل المقتضب من الابنية هو المصوغ على مثال غير مسبوق باخص
هو له اصل او كالاصل مع الخلو من حرف زايد لمعنى او للالحاق وكذا فى الارتشاف
نحو اجلوذ اجلواذا وفى شرح الهادى ان افعول للمبالغة كافعوعل نحو
اخروط بهم السير اى امتد واجلوذ بهم السير اى دام مع السرعة واعلوط
اى لزم وفى الصحاح اعلوطنى فلان اى لزمنى وفى خلاصة الاسرار مثال من المتعدى
نحو اعلوط بعيره اعلواطا اذا تعلق بعنقه وعلاه ومن اللازم نحو
اجلوذ بهم السير اجلواذا اى دام مع السرعة وهو من سير الابل قوله فيه مخالفة

مخالفة لما ذكر فى الصحاح كما لا يخفى قوله اجلواذ بكسر الهمزة واللام و
لم يقلب الواو الاولى الساكنة ياء مع كسر ما قبلها لدفع ثقلها بالادغام مع ان
فى القلب يلزم الادغام بعد قلب الثانية ياء لاجتماعهما وسبق احديهما بالسكون
فيلزم زيادة العمل وهى مرفوضة وافعنلل بزيادة الهمزة والنون
واحدى اللامين نحو اقعنسس اقعنساسا اى تخلف ورجع قال
ابو عمرو سالت الاصمعى عنه فقال هكذا فقدم بطنه واخر ظهره وهو
للمبالغة ايضا فيكون اقعنسس ابلغ من قعس وافعنلى بزيادة
الهمزة والنون والالف نحو اسلنقى اسلنقاء بكسر الهمزة واللام وقلبت
اللام همزة لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة وهو لمطاوعة فعلى
نحو سلقيته اى رميته على قفاه فاسلنقى فمن قال فى تفسيره اى نام على ظهره
ووقع على القفا فلم يصب فان النون ليس بشرط ومذهب سيبويه ان هذا
البناء لا يتعدى وخالفه ابو عبيدة وابو الفتح لقول الراجز قد جعل
النعاس يغرندينى ومنعنى و يسرندينى وليس مصنوعا كما زعمه الزبيدى
الثعالبى
لذكر غير واحد من ائمة اللغة غيرهما كابن دريد والكراع ونقل
عن ابى عبيدة واللحيانى قاله الليلى قال فى المغنى وشذ قوله قد جعل النعاس
يغرندينى اطرده عنى ويسرندينى ولا ثالث لهما بالغين المعجمة يعلونى
ويغلبنى وبمعناه يسرندينى ولما فرغ من بناء الثلاثى المزيد فيه شرع فى

في الرباعي المزيد فيه بقوله واما الرباعي المزيد فيه فامثلته اي ابنيته بحكم
الاستقراء ثلثة وهي على نوعين خماسي وهو ما زيد فيه حرف واحد و
سداسي وهو ما زيد فيه حرفان ولا يتصور غير هذين النوعين لكون
مجرده على اربعة احرف اصول وما زيد فيه حرف واحد باب واحد وهو
باب تفعلل بزيادة التاء قبل الفاء كتدحرج اي كلفظة او كقولك
تدحرج في الماضي اصله دحرج زيدت التاء في اوله فصار تدحرج
يتدحرج في المضارع تدحرجا في المصدر بضم الراء فرقا بينه وبين
فعل وهذا البناء للمطاوعة نحو دحرجت الحجر فتدحرج اعلم انه يلحق
بتدحرج نحو تجلبب اي لبس الجلباب وتجورب اي لبس الجورب وتفيهق
اي اكثر في كلامه وترهوك اي تبختر وتمسكن اي اظهر المسكنة قال
التفتازاني وقال العزي في هذا القول اعني شاذ من قبيل الغلط على توهم
الميم اصلا واللغة الفصيحة تسكن انتهى وقال الفاضل مولانا داده قد
علمت معنى الالحاق في الرباعي المجرد وسيأتي يعلم انه تحقق الالحاق في ملحقات
تدحرج بغير التاء لانها للمطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق
كما كانت كذلك في تدحرج ولان الالحاق لا يكون في اول الكلمة لكن في تحقق
الالحاق في تمسكن اشكال ولهذا قال في شرح الهادي انه شاذ من قبيل الغلط
على توهم الميم اصلا وقيل كانهم لما اشتقوا من لفظ الاسم اعني المسكين كما

على وزن تفعل منه
انظر هنا

كما يشتقون من الجمل نحو بسمل وحوقل وهيلل وحمدل وجيعل وحسبل
وسبحل وجعفل وطلبق ومعزى في بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله
والحمد لله وحي على الصلوة وحسبنا الله وسبحان الله وجعلت فداك و
اطال الله بقاك وادام الله عزك انتهى اقول فيه بحث اما اولا فان قوله
حوقل خطأ كما صرح به الفاضل السيوطي في المزهر حيث قال الحوقلة قول
لا حول ولا قوة الا بالله ولا تقل حوقل بتقديم القاف فان الحوقلة مشية
للشيخ الضعيف واما ثانيا فلان قوله جعفل خطأ ايضا على ما صرح به
الفاضل المذكور في المزهر حيث قال الجعفدة قول جعلت فداك وقولهم
جعفل باللام فهذا المعنى خطأ قال مولانا داده وهذا شبيه بباب النحت
في النسب فانهم يأخذون كلمتين فينحتون منهما لفظا احدا فينسبون اليه
كقولهم حضرمي وعبقسي وعبشمي في نسبة حضرموت وعبد القيس
وعبد الشمس قال بعض اهل اللغة في مثلها انها لغة مولدة واكثر اهل
اللغة نقلها ولم نقل انها مولدة الى هنا كلامه وقال مولانا داده في المحل
الذي يلي التحقيق المذكور زيادة الميم للالحاق في الاول لم يعهد في كلامهم
الا في تمسكن وتمدرع وتمندل وتمنطق اي لبس المدرعة وهو قميص
صغير ضيق الكمين او لبس الدرع ومسح بيده المنديل ولبس المنطقة
قال في جامع اللغة درع الحديد مونثة وقيل يذكر ويونث ودرع المرأة

بحث لطيف

مذكر وهو قميصها وقال المطرزي هو ما تلبس المرأة فوق القميص و
قد ادرعت المرأة لبست الدرع وذرعها غيرها تذريعا البسها الدرع
والدرع والمدرعة واحد وادرع الرجل وتدرع لبس الدرع والمدرعة
ايضا وربما قالوا تمدرع اذا لبس المدرعة وهو لغة ضعيفة وما زيد
فيه حرفان بابان احدهما باب افعنلل بزيادة الهمزة كاحرنجم في الماضي اي
كلفظة احرنجم او كقولك احرنجم اصله حرجم زيدت الهمزة في اوله و
النون في وسطه وفضا احرنجم في المضارع احرنجاما في المصدر زيدت
الالف فيه قبل آخره وكسر الراء فرقا بينه وبين فعلل وهو للمطاوعة ايضا
نحو حرجمت الابل فاحرنجمت اي رددت بعضها الى بعض فازدحمت
وملحق به نحو اقعنسس واسلنقى ولا يجوز الادغام والاعلال في الملحق لانه يجب
ان يكون مثل الملحق به لفظا والفرق بين بابي اقعنسس واحرنجم انه يجب
في الاول تكرير اللام دون الثاني قال الفاضل التفتازاني اعلم انه لو قال
ولا يجوز الادغام مطلقا ولا الاعلال في غير الآخر لكان احسن لانه في
الآخر جائز ولا يبطل به الالحاق لكونه في محل التغيير وثانيهما باب افعلل
بزيادة الهمزة واللام وهو بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح البواقي
اصله افعلل نقلت فتحة اللام الاولى الى ما قبلها فادغمت كاقشعر في الماضي
اصله اقشعرر زيدت الهمزة في اوله وكرر اللام فصار اقشعر يقشعر

زيدت الالف

فرق

يقشعر في المضارع اقشعرارا في المصدر وهو بكسر الهمزة والشين
وسكون العين فرقا بينه وبين فعلل وهو للمبالغة فيكون اقشعر
ابلغ من قشعر والاقشعرار انتفاخ شعر البدن لما فرغ من تقسيم الفعل
باعتبار لفظه بانه مجرد ومزيد فيه شرع في تقسيمه باعتبار معناه بانه
متعد او لازم بقوله تنبيه قال مولانا دده وهو في اللغة مصدر
من نبهته الشيء اذا وقفته ونبهت فلانا من نومه اي ايقظته وفي الصناعة
اشارة الى شيء غفل عنه المخاطب وقيل ما يشير الى المذكور قبله بطريق
اجمال وقيل ما لو وجد النظر الى المباحث السابقة يعلم المباحث الآتية
وانما يستعمل فيما تعلق بضرب من العلم سابق او كان في حكمه كما في بديهيات
وانما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما تعلق بعلم سابق
في حكمه وقال ابن طولون عبارة عن عنوان البحث الآتي بحيث يعلم
من البحث السابق اجمالا وان لم يذكر لكنه قد يغفل عنه فيذكر لقصد
التفصيل واحترازا عن فواته وقيل التوقيف على المعنى الذي تضمنه
الكلام السابق بلا خفاء لا يعلمه الا الاذكياء وقيل هو في اللغة هي الدلالة
على ما غفل المخاطب عنه وفي الاصطلاح ما يفهم من مجمل بادنى تامل وهو
خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا تنبيه للمتعلم على ان الفعل الذي
ذكرناه في اول الكتاب اما متعد في عرفهم قيل خبر مبتدأ محذوف

فرق

ان بعده ما يتعلق به والا فهو مبني فيقرأ ساكنة كههنا التنبيه وفيه
نظر لان مقتضى البناء هنا الا عدم التركيب على ما ادعاه وهو غير مسلم
لان التركيب ههنا ان فقد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله ليس صح
شايع ذايع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه او مبتدا خبره
محذوف ويجي وجوهه في تحقيق الفعل والشراح لم يذكروا هذا الوجه
لعدم وصولهم اليه ولا يجوز ان يكون هنا منصوبا بالفعل مقدر اصل متعد
وهو انبئه لعدم تحمل رسم الكتابة وان خفي على الفاضل الجبلي قاله
صاحب القمرية ولو قال المص فرغ بدل تنبيه لكان اصوب واولى لان
تجريد النظر الى الالفاظ الثلث لا يستلزم معرفة المتعدي وغير المتعدي
وفيه نظر اعلم ان اصل متعد في عرفهم متعدي لكن الياء لثقل الضمة
والكسرة عليها فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء دون التنوين لد
لدلالته على تمكن الاسم ولا يسكن اذا كان لخفة الفتحة عليها ثم المتعدي
بمعنى المتجاوز قال في جامع اللغة عداه يعدوه وعدوا جاوزه والتعدي
مجاوزة الشيء الى غيره يقال عداه تعدية فتعدى اي تجاوز وملا
عن فلان معدى اولا تجاوز ولا قصور دونه وهو الفعل الذي
يتعدى الى اللفظ المخصوص الذي يتعدى هو بسبب تعدي مدلوله
وهو الحدث من الفاعل الى من التي هي لابتداء الغاية مع انه يتعدى

يتعدى متعد بنفسه لافادة ان الفاعل مبدأه فانه ليس له مبدأ غيره يتعدى
منه اليه ثم الى غيره كما في شان من سافر من الشام الى البصرة ثم الى الكوفة فان
المستعمل فيه تعدي البصرة الى الكوفة فقول التفتازاني اي يتجاوزه ليس
المطابق للمراد من افادة ما ذكر نعم لو كان المراد بالتعدي التاثير العملي لكان
ذكر من وحذفه متساويين الى المفعول به ينبغي ان يكون الباء للالصاق الذي
الصق الفعل به او المقابلة كما قال الرضي وان يكون المراد بالمفعول به
الجنس ليتناول المفعولين والثلثة في ظننت زيدا عالما واعلمت زيدا بكرا
قائما وفي تناول التعريف نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى
الثاني نظر اذ العلم والاعلام انما يقع على غيرهما كذا حققه الفاضل اللقاني
وفيه بحث اعلم ان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل كقولك ضربت زيدا فان
الفعل الذي هو الضرب قد تجاوز عن الفاعل اعني المتكلم وتعلق بزيد الذي هو
المفعول به فالدور مدفوع بان المراد بيتعدي معناه اللغوي وانما قيد المفعول
بقوله به لان التعدي وغيره سيان في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم
والامير السوق اجتماعا تاديبا لزيد ويسمى الفعل المتعدي قال مولانا ابن
عبد الكريم في شرح قواعد الاعراب انه يسمى من الافعال التي تتعدى الى الثاني بواسطة
حرف الجر لكن يحذف اتساعا قال الجوهري سميته فلانا وزيدا وسميته بزيد بمعنى
انتهى اقول فيه لان من الافعال التي تتعدى الى المفعولين بالاصالة وتارة بواسطة

حرف الجر فانقل عن الجوهري ليس بموافق لدعواه كما لا يخفى قال الفاضل الامدي
التسمية عندهم تطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى مخصوص بحيث لا يتناول
غيره وعلى اطلاق الشيء على الشيء ومنه يقال سمي زيدا انسانا اي يطلق على لفظ
الانسان وعلى ذكر شيء لشيء يقال سميت فلانا بكلمة اذا ذكرته به والمسمى يطلق و
يراد به المفهوم الاجمالي الحاصل في الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق
عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الى الكلام يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام و
واذا اضيف الى العلم يراد به الثاني والاضافة بيانية ايضا اي كما يسمى متعديا وكلمة ايضا
مفعول مطلق لآض بمعنى عاد ويجب حذف ناصبه قال الامام ابن هشام اعلم ان هذه
الكلمة انما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر
فلا يجوز جاء زيد ومضى عمرو ايضا لانه يتقدم ذكر شخص آخر او يدل عليه
قرينة ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا لعدم التوافق ولا اختصم زيد وعمرو ايضا
لان احدهما لا يستغني عن الآخر واقعا لوقوع الفعل على المفعول به والمراد بالوقوع هو
التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل بدون تعلق ذلك الشيء لا الامر
الحسي فلا يرد ما قيل من انه نحو قولنا ذكرت الله وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع
لانه يلزم ان يكون سبحانه وتعالى محلا للوقايع وانه لا يصدق على الافعال التي ليست
بواقعة على مفاعيلها حسا نحو علمت زيدا وذوقه وعلى نحو ما ضربت زيدا على
ان وجه التسمية والمناسبة والنكتة لا تستلزم الاطراد والانعكاس وان نحو على

على النكساري ومجاوز المجاوزة الفاعل بخلاف اللازم قوله واما غير متعد
عطف على قوله اما متعد وهو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل كقولك حسن زيد
فان الفعل الذي هو حسن لم يتجاوز زيدا بل ثبت فيه ويسمى لازما للزومه على
الفاعل وعدم انفكاكه عنه وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به اعلم ان الفعل
اربعة اقسام متعد ولازم قد مر ذكرهما وما لا يوصف بلزوم ولا تعد و
هو الناقص نحو كان وكاد واخواتهما وما يوصف بالتعدي واللزوم معا لاستعماله
بالوجهين كشكر ونصح كذا في همع الهوامع وفي كلام المصنف بحث قال الفاضل
التفتازاني وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحرف فيسمى
لازما وذلك عند تساوي الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له
والحق انه متعد واللام زائدة مطردة لان معناه باللام هو المعنى بدونها والتعدي
واللزوم بحسب المعنى انتهى اقول فيه كلام اما اولا فلانه يفهم من كلامه ان دخول اللام
لحن وجها وليس كذلك كما صرح به الثعالبي في شرح ادب ديوان الكاتب حيث قال
يتوهم كثيرا ان دخول اللام لحن وجها كما توهم ابن قتيبة ويعقوب ومن كتابه نقل
ابن قتيبة وليس كذلك لانك اذا قلت شكرت زيدا فالفعل يتعدى الى مفعول واحد
واذا قلت شكرت لزيد الحمد فالفعل يتعدى الى المفعولين بدخول اللام لان المعنى شكرت
لمحمد فعله وانما لم يذكر المفعول اختصارا ويدل على ذلك ظهور المفعول في قول الشاعر
شكرت لكم آلائكم وبلاءكم وما ضاع معروف يكافيه الشكر وذكر ابن درستويه

اعلم ان الفعل اربعة اقسام
قال مولانا الفاضل جلال الملة والدين السيوطي رحمه
الله في كتابه المسمى بهمع الهوامع [illegible]
وهو [illegible]
ذات [illegible]
الا [illegible]
هذا [illegible]
التعدي [illegible]
ولو [illegible]
باب التحقيق [illegible] هذا التوفيق [illegible]
منه [illegible] ان شاء الله
فضل الله [illegible]
على كل شيء قدير

ان نصحت زيدا ونصحت لزيد من هذا الباب وان اللام انما تدخل للتعدية الى
مفعول آخر وانهم اذا قالوا نصحت لزيد فانما يريدون نصحت لزيد الى مشورتي
فيترك ذكر المفعول الثاني كقولهم شكرت لزيد وقال السيد ركن الدين الحق ان
اللام انما دخلت للتعدية الى مفعول آخر اذ معنى شكرت له ونصحت له شكرت له صنيعه
ونصحت له رأيه فحذف توسعا وقال الثعالبي في شرح ادب ديوان الكاتب ومن
ومن هذا النوع قولهم كلت الطعام وزنت الدراهم فيعدونها الى مفعولين فيقولون
كلت الطعام لزيد ووزنت الدراهم لعمرو فانما يتركون ذكر المكيل والموزون اختصارا
وثقة بفهم السامع واما ثانيا فلان ادخال قد على يتعدى في الموضعين غير مناسب
لقوله عندما ساوي كلا الاستعمالين فالصواب حذفها كما في كلام الشيخ الرضي الذي هو اصل
واما ثالثا فلان شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له لتساوي كلا الاستعمالين لقول
الجوهري انهما باللام افصح ولما ذكر في ايفاء العهد في بيان الحمد لابن طولون يقال
شكرته وشكرت له وباللام افصح كما صرح به جماعة من اللغويين وهي اللغة الجيدة وورد
التنزيل وقال الله تعالى ان اشكر لي وقال وانصح لكم ولما ذكر في شرح الفصيح لابن خالويه
اللغة الجيدة تعدى شكر بحرف الخفض وكذا نصح وقد يجوز حذف اللام وفي شرح
اللبلي الاصل في نصحت لك ان تتعدى هكذا بحرف الجر ثم يتوسع في حذف الجر في فصل
الفعل بنفسه قال الفراء في المصادر العرب لا تكاد تقول نصحتك انما يقولون
نصحت لك ثم قال اللبلي في شكرت هل هو مثل نصحت في انه يتعدى بحرف الجر ثم

ثم يتوسع في حذفه انتهى ولكن ما ذكره ابن خالويه واللبلي والفراء مخالف لما
نقلناه عن الامام الثعالبي والسيد ركن الدين آنفا والوجه الوجيه ما نقلنا عنهما
وما ذكره ابن خالويه واللبلي والفراء فمردود بالسيد ركن الدين والثعالبي ثم اعلم
ان فيما قال الجوهري وابن طولون بحثا يعرف بالتأمل واما رابعا فلان التعدي
واللزوم ليسا بحسب المعنى كما صرح به ابن مالك في شرح التسهيل حيث قال ولا يتميز
المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين قد يتحدان معنى واحدهما
متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به وكرهته وزهدت عنه وحببته و
رغبت به واردته وهممت به وضعته وانفقت منه وكاظعته وقدرت عليه و
ورجوته وطمعت وتجنبته واعرضت عنه وانما يتميز بان يتصل به كالضمير
او هاء قد باطراد وبان يصاغ منه اسم المفعول تاما مطردا نحو صدقته وحببته
واردته ورجوته فهو مصدق ومحبوب ومراد ومرجو وبهذا علم ان
فال متعد لاطراد نحو قلته فهو مقول ولو قصد هذان الامران من ذهلت
ورغبت وطمعت واعرضت لم يستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت به
وطمعت فيه واعرضت عنه فهو مذهول عنه ومرغوب به ومطموع فيه و
معرض عنه فلا يتاتى لك صوغ المفعول تاما بل بافضاء اي مفتقر الى حرف
الجر فيعلم بذلك لزومه اعلم ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون لازما ومتعديا
بحسب الوضعين بان يكون معناه في احد الوضعين متجاوزا الى الغير وفي الوضع

لا نوع فيه بين التعدي واللازم

اللفظ الواحد يجوز ان يكون لازما ومتعديا

الاخر قاطراعنه كالنقش فانه وضع مرة للنشر واخرى للانتشار قال
العلامة الزمخشري في الاساس نفش الصوف والقطن فانتفش ونفشت الغنم
بالليل انتشرت ونفشها الراعي قال العلامة كمال باشا زاده خص الله تع بالجنة
وزيادة في الفرائد زعم الامام البيضاوي ان هلم من هذا النوع حيث قال
في تفسير قوله تع قل هلم شهداءكم اي احضروهم ويكون متعديا كما في الآية
ولازما كقوله تع هلم الينا وليس الامر كما زعمه فان هلم في المثال المذكور ايضا
متعد وكلمة الى صلة بمعنى التقريب الذي ضمنه هلم وقد اعترف بهذا ذلك
الفاضل في تفسير سورة الاحزاب بما قوله فيه لان هلم من هذا النوع كما صرح به جار
الله العلامة في المفصل حيث قال هلم على وجهين متعدية كهات وغير متعدية
بمعنى تعال واقبل قال الله تع قل هلم شهداءكم وقال الله هلم الينا وحكى الاصمعي
ان الرجل يقال له هلم فيقول لا اهلم وصرح به ايضا الشيخ الرضي في شرح الكافية
حيث قال ومما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال الله تع
هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تع هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه ركب
مع لم امر من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع
غيرك في المتعدي ولا غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر
بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم
يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف فلم يقولوا فيه الم كما هو القياس

فيه رد على العلامة كمال باشا زاده منه

القياس فيه اردد وامدد ولم يقولوا هلم كما يجوز ذلك في مد كل ذلك
لثقل التركيب قال الله تع هلم شهداءكم ولم يقولوا هلموا وصرح به ايضا
الامام ابن هشام في بعض تصانيفه حيث قال ان اجماع النحويين واللغويين
منعقد على ان لهلم معنيين احدهما تعال فتكون قاصرة كقوله تع هلم الينا
اي تعالوا الينا والثاني احضر فتكون متعدية كقوله تع هلم شهداءكم اي
احضروهم اذا عرفت هذا التفصيل فقد ظهر لك عدم اصابة الفاضل
البيضاوي فيما قاله في تفسير سورة الاحزاب كما لا يخفى على ذوي الالباب اعلم
ان الفعل الذي قد يستعمل في موضع متعديا بنفسه وفي آخر لازما كثير في كلام
العرب يبلغ الى مائة وستين مثل فاد وانار وامر واوضح واوحش و[illegible]
واظلم واثقل وخبر واجلى واحوج في طلب البواقي من الدستور من كتب اللغة
ولما فرغ من تعريف المتعدي واللازم شرع ان يبين ان الفعل باي شيء يكون
متعديا فقال وتعديته اي تعدية البعض الفعل اللازم وانما قيدنا بالبعض
لان بعض الافعال اللازمة لا يدخل عليه هذه الابواب فضلا عن التعدية بها
وبعضها لا يصير بها متعديا نحو امشى الرجل وموت الابل وبعض الافعال
المتعدية يصير بها لازما نحو اكبت الرجل فلم يصب الفاضل التفتازاني ومن
حذا حذوه في عدم التقدير به وفي بعض النسخ وتعديته اي ينقل الى باب
التفعيل وانما فسرناه به لان التضعيف في تفعل ليس من ابواب التعدية او

الكلمة في نفسه لازما ومتعديا كثير

[illegible] تعدية اللازم

أو بالهمزة أي ينقل إلى باب الإفعال لا الانفعال والافعال والافعيلال
ونحوها فإن قلت اقتصر ابن مالك في الألفية على حروف الجر والنص عليها مطلقا
وعلى الهمزة والتضعيف في الثلاثي المجرد وغيرها زاد على ذلك نقلا إلى استفعل
كاستعظمت زيدا وفاعل نحو سايرته وفعل في باب المغالبة فما وجه ذلك قلت
اعتبر ابن مالك في تعدي اللازم بقاءه على صورته وإلا فهو فعل آخر و
بقاء معناه مسندا إلى فاعله الأول ألا ترى أنك إذا قلت فرحته وأجلسته كان
معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس زيد
وإلا فهو فعل آخر بمعنى آخر والثالث اعتبر الموافقة له في أصل معناه وحروفه
الأصول إذا تقرر هذا فقد علمت أن حصر التعدية للمجرد الثلاثي صحيح واعترض
الفاضل الغزي على المص بالاصطلاح الثالث بأن قال النسخة الأولى لإفادة
الكلام الحصر على الثانية لاشتمالها على الإسناد على وجه عموم المبتدأ وخصوص
الخبر فيرد أن التعدية قد يكون بغير هذا المذكور كالسين نحو حسن زيد
واستحسنته والف المفاعلة نحو سايرته وجالسته وفتحة العين نحو حزن زيد
حزنته إذا بنيته للمبالغة والمعنى غلبته في الحزن وإنما لم يكن واحد منها مطردا
انتهى خلط كقولك فرحت زيدا مثال التضعيف ففرحت فعل ماض و
التاء فاعل وزيدا مفعول به وأصل فرح زيد فثقل حشوه واتصل به
ضمير الفاعل فتعدى الفعل بواسطة تثقيل الحشو إلى زيد فقلت فرحت زيدا

زيدا فصار ما كان الفاعل مفعولا والفاعل شيئا آخر قال الزنجاني فإن قلت
فلم زيدت الزائدة في نحو فرح الحشو قلنا لأن الزيادة الحشو هو الزيادة من
جنس حروف الكلمة فلو زيدت في الصدر يلزم الإدغام لاجتماع المثلين
والمدغم ساكن فهو يؤدي إلى البداية بالساكن وهو مرفوضة في كلامهم
فإن قلت لم زيدت في الحشو دون الطرف يعني في الآخر قلنا لأن حقه أن
يزاد في الصدر كالهمزة فلما امتنعت زيادتها في الصدر ناسب أن يزاد
فيما هو قريب من الصدر وهو الحشو دون الآخر وقال الإمام ابن هشام
في المغني النقل بالتضعيف سماعي في القاصر نحو فرحته وفي المتعدي إلى
واحد نحو علمته الحساب وفهمته المسألة ولم يسمع في المتعدي إلى اثنين
وزعم الحريري أنه يجوز في المتعدي إلى اثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة و
لا شاهد له سماعي ولا قياس وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقا وقيل قياسي
في القاصر والمتعدي إلى واحد اعلم أن ظاهر مذهب سيبويه هو الحقيق بالقبول
عند الفحول قال الفاضل التفتازاني ولا يتعدى كل فعل بالهمزة والتضعيف
فإن النقل من المجرد إلى بعض أبواب المنشعبة موكول إلى السمع لا تقول أنصرت
زيدا عمرا ولا أذهبت خالدا ونحو ذلك كذا قال بعض مذكور المحققين
والعجب أن مولانا زاده قال بعد نقل كلام الإمام ابن هشام بتمامه والحق أنه
قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه انتهى وقد عرفت أن

ان ظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا ولم يصب في قوله والحق انه قياسي في
القاصر فانه سماعي عند الاجلة واجلسته اي زيدا مثال الهمزة فاجلست
فعل ماض والتاء فاعل وزيدا مفعول به اصله جلس زيد فزيدت الهمزة في
اوله واتى بضمير الفاعل متصلا بالفعل فقلت اجلست زيدا فصار ما كان
فاعلا في الاول مفعولا في الثاني والفاعل شيء آخر اعلم ان التعدية بهمزة تطرد
اذا كان عين المجرد همزة نحو انأى زيد فتقول انأيته ولا يجوز التضعيف
وكذا سائر حروف الحلق غالبا نحو اهبته واسعدته وربما يأتي نحو وهنه
وبعده واعلم انه قد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى المتعدي لاثنين
نحو البستني زيد لباسا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى المتعدي
لثلاثة الا في راى وعلم وقاس الاخفش في اخواتهما القلبية نحو ظن وحسب
وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى
واحد والحق انه قياسي في القاصر وسماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه
كذا في المغني وتعديته وتعديته بحرف الجر في الكل من الثلاثي والرباعي و
المزيد فيه لان حروف الجر وضعت لتفضي معاني الافعال الى الاسماء اما
لفظا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ومروري بزيد حسن واما تقديرا
نحو في الدار زيد ولهذا سماها الكوفيون حروف الافضاء باعتبار معناها
كحروف النفي وحروف الاستفهام وغير ذلك وسميتها بحروف الجر اما باعتبار

سمي الحروف الجر حروف الافضاء وحروف الصفات

باعتبار انها تجر معنى الافعال الى الاسماء او باعتبار ان المراد نفس الاعراب فاذا
اضيفت الى الاعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف النصب وحروف
الجزم وبحروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء اي توصلها و
ايضا سماها الكوفيون حروف الصفات لاحداثها صفة في الاسم من ظرفية
وغيرها ولانها تقع صفات مع مجرورها لما قبلها من النكرات كذا في حاشية
كلنبجات على الضوء مثال المجرد نحو ذهبت بزيد ومثال المزيد فيه انطلقت
به اي بزيد فان ذهب وانطلق لازمان فلما قلت ذلك صار متعديين
قال الفاضل اللقاني ان قلت كيف يتصور في نحو هذين المثالين جر الذهاب
والانطلاق وايقاعهما الى زيد بواسطة الباء وقد كان اصلهما كما قررت
غير متعد ذهب زيد وانطلق فكل من المعنيين ثابت له قبل الباء ومعها قلت
المعنى الموقع بالباء على مجرورها في نحو هذين المثالين هو التصيير ولا يمكن ايقاعها
له معتبرا عنه بالذهاب والانطلاق الا بالباء وقال الدواني الذهاب
ان عدي بالباء فمعناه الاذهاب وان عدي بعلى فمعناه النسيان وان عدي
بعن فمعناه الترك وان عدي بالى فمعناه التوجه اعلم ان الحروف التي تعدي
بها الفعل سبعة الباء وهي اصل في تعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفي
ومن وعن والى وعلى وهذه السبعة تسمع ولا يقاس عليها كذا في زبدة الد
التصريف فيه كلام لان الباء المختصة بالتصيير مع قصد التعدية الصرفية

انظر فيه

فلا يصح ما نقل لا يقال المراد من التعدية هنا التعدية النحوية لانا نقول
جميع حروف الجر مشتركة في هذه التعدية كما صرح به السيد عبد الله في
شرح اللب ولكنه خفي على ابن حطولون فقال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال
واعلم ان صاحب الكشاف فرق بين ذهبت به واذهبته بان الباء فيه معنى
الاستصحاب والاستمساك وقال الطيبي ذهب الى هذا الفرق المبرد وقال
الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص نقلا عن صاحب المثل السائر
كل من ذهب بشيء فقد اذهبه وليس كل من اذهب شيئا ذهب به لان ذهب به
يفهم منه انه استصحبه معه وامسكه عن الرجوع الى الحالة الاولى وليس كذلك
اذهب وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر لان كلا اللفظين يدلان على معنى
واحد وهو التعدية فالمعنى عند التعدية بالباء كالمعنى عند التعدية بالهمزة
لكنهما غير المشتركين في تادية معنى واحد والنزاع ليس الا فيه لان الهمزة للازالة
والباء للمصاحبة وصاحب المعاني ينظر الى الفرق بينهما واستعمال الكل في مقامه لا
الى التعدية نفسها فان البحث عنها وظيفة النحوي اقول اصاب في رده ولكنه
اخطأ في قوله لان الهمزة للازالة والباء للمصاحبة لان الهمزة التي للتعدية
هنا ليست للازالة والباء التي للتعدية ليست للمصاحبة كما لا يخفى على من
تتبع كتب القوم اعلم ان المعنى عند توقف الهمزة والتضعيف واحد قال
الفاضل الغزي وهو ظاهر كلام ابن مالك والفاضل التفتازاني وذهب

وذهب الزمخشري والسهيلي ومن تبعهما الى ان التعدية بالهمزة لا تدل
على تكرار بخلاف التضعيف ولهذا جاء انا انزلناه في ليلة القدر لانه انزل
فيها الى السماء الدنيا دفعة واحدة فانه نزله على قلبك ونزلناه تنزيلا اي شيئا
بعد شيء والاول هو الصحيح لقوله لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة وقوله
وقد نزل عليكم في الكتاب لاجماع المفسرين على ان المراد واذا رأيت الذين يخوضون
الاية وهي انما نزلت مرة واحدة وقال الشيخ الرضي ولا يغير شيء من حروف الجر
معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت به بخلاف مررت به والذي
يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء
التي للتعدية عنده بمعنى مع قال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف
فمعنى ذهبت به اذهبته ويجوز المصاحبة وعدمها انتهى فمراده لا يغير حرف
من حروف الجر معنى الفعل الا الباء اذا كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم تكن للتعدية
نحو مررت بزيد فان الباء لم تغير معنى مررت بل معناه مع الباء كمعناه مع
ذلك لان معنى مررت بزيد مررت كان يقرب منه زيد على ما صرح به و
مرورك لم يتجاوز الى غيرك كما تجاوز الذهاب في ذهبت بزيد لان الباء
فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة كما هو مذهب سيبويه
فلا يكون للتعدية لان الباء التي للتعدية ينبغي ان يكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة
على المذهبين اعلم ان الفاضل التفتازاني فهم من قول الشيخ الرضي في بعض المواضع

اسباب التعدية احد عشر

ان الباء اذا كانت للتعدية تارة تغير معنى الفعل وتارة لم تغيره فاعترض عليه
بقوله والحق انه لا بد في المتعدي الذي يبحث عنه ويجعله مقابلا للازم من
تغيير الحرف معناه لما مر من انه بحسب المعنى فلا بد من معنى التغيير كما في ذهبت
به بخلاف مررت به انتهى لكنه لم يصب كما لا يخفى اعلم انهم بلغوا اسباب
التعدية الى احد عشر الثلثة ذكرت ويليه استفعل مع ما بين عليه من التاء و
الهمزة نحو خرج الشيء واستخرجه والف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسه
السادس ان يضمن الفعل معنى فعل آخر متعد كتضمينهم رحب معنى وسع
والسابع صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة فتقول
كرمت زيدا بالفتح اى غلبته في الكرم والثامن اسقاط الهمزة كما كب الرجل
وكببته انا والتاسع البناء على افعوعل مرادا به المبالغة كجلا الشيء واجلوليته
والعاشر تكرير اللام كما قيل صعر خده وصعررته والحادي عشر اسقاط
الجار توسعا نحو قوله تع ولكن لا تواعدوهن سرا اى على سر اى نكاح بقي
هنا فوائد الاولى انه كما يجعل اللازم متعديا يجعل المتعدي قال الزنجاني
اعلم انك اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق فيه ان ترده الى
انفعل والى افتعل والى فعّل والى تفعلل ان كان رباعيا نحو دحرجت الحجر
فتدحرج انتهى وفيه نظر اما اولا فلان افتعل مشترك بين المتعدي واللازم
واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المتعدي منقولا الى افعل حتى صار بسبب نقله

نقل لازما بل المنقول اليه فعل لازم بالاستقراء الثانية ان الامور التي لا يكون
الفعل معها الا قاصرا عشرون على ما قاله ابن هشام في مغني اللبيب احدها ان
كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها مما
يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يتحول الفعل المتعدي قاصرا اذا حول
وزنه الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم اى ما اضربه وافهمه
وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما ووجههما انهما
ضمنا معنى وسع وبلغ الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووصفهما
على فعيل نحو ذل وعوى الرابع كونه على افعل بمعنى صار كذا نحو اغد البعير
واحصد الزرع اذا صار ذوى غدة وحصاد الخامس كونه على افعلّ
كاقشعر واطمأن السادس كونه على افعلّ كاكوهد الفرخ اذا ارتعد السابع
كونه على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع الثامن كونه على افعنلل
بزيادة احدى اللامين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد التاسع كونه على افعنلى
كاحرنبى الديك اذا انتفش وشذ قوله قد جعل النعاس يغرندينى اطرده عني
ويسرندينى العاشر كونه على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين وقولهم
ان البغاث بارضنا تستنسر الحادي عشر كونه على وزن انفعل نحو انطلق و
انكسر الثاني عشر كونه مطاوعا للمتعدي الى واحد [illegible] كسرته فانكسر وازعجته فانزعج
فان قلت قد مر ان عد انفعل قلت نعم لكن تلك [illegible] لفظية وهذه معنوية

وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل تقول ضاعفت الحسنات فتضاعف و
علّمته فتعلّم وثلمته فتثلم واصل ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كالتجريب
فلبه واقمته فقام وزعم ابن برّي ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي
لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث و
استعطيته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي لواحد نحو استغششته فغشني
واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمناه وهو قول النحويين وما ذكره
ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان
يدل احد الفعلين على تاثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التاثير الثالث
عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن الرابع
عشر ان يكون بتضمين معنى فعل قاصر نحو قوله تع ولا تعد عيناك عنهم فليحذر
الذين يخالفون عن امره اذاعوا به واصلح لي في ذريتي لا يسّمّعون الى
الملأ الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي فانها
ضمنت معنى لا تنبو ولا يخرجون ويحدثوا ويبارك ولا يصغون وليتجاب
ويعيث والبعد الستة الباقية ان تدل على سجية كلوم وجبن وشجع او
على عرض كفرح واشر وبطر وحزن وكسل او على نظافة كطهر ووضؤ او
على دنس كنجس ورجس وخبث او على لون كاحمر وخضر وادم واحمار
واسواد او حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهذا انتهى اقول اعلم ان الثالث

عشر يغني عن الخامس والسابع لان كل منهما رباعي مزيد فيه والثالثة
ان المتعدي يجري مجرى اللازم وكذا اللازم يجري مجرى المتعدي قال المولى
الشهير بابن كمال الوزير في الفرائد من توسعات العرب اجراء كل من المتعدي
وغير المتعدي مجرى الآخر بلا تغيير في لفظه ولا تصرف في معناه اما اجراء
المتعدي مجرى غير المتعدي فلوجوه منها ان يكون المفعول متروكا ساقطا
عن حيز الاعتبار كما اذا كان الغرض اثبات الفعل المتعدي لما اسند اليه ونفيه
عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع كما في قوله تع وتركهم في ظلمات لا يبصرون قال صاحب
الكشاف والمفعول الساقط لا يبصرون من المتروك المطرح الذي لا يلتفت
الى اخطاره بالبال لا من قبيل المتعدي المنوي كانه غير متعد اصلا ومنها ان يكون
المتعدي نقيضا لغير المتعدي فان من دابهم حمل النقيض على النقيض قال صاحب
الكشاف في تفسير سورة التوبة عدي فعل الايمان بالباء لانه قصد التصديق بالله
الذي هو نقيض الكفر فعدي بالباء ومن غفل من هذا اخطأ في قوله ويبها قائلا
الباء زائدة ووقع سهو الاثير يقال اسر الحديث بلا باء قال الله تع سواء منكم من
اسر القول ولم يدر ان المخطئ مخطئ اما اجراء غير المتعدي مجرى المتعدي
فلوجوه ايضا منها طريقة الحذف والايصال وهذا لظهوره وشيوعه غني
عن ايراد المثال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فان ذلك قد يصلح
ان يكون سببا للتعدية من غير ان ينتقل اللازم من صيغة المتعدي ويتغير

معناه وهذا مما دق فيه النظر العلامة الزمخشري حيث قال في تفسير سورة
الفرقان طهورا بليغا في طهارته وعن احمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه
ومطهرا لغيره فان كان ما قاله شرحا لبلاغته في طهارته كان سديدا ويعضده
قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به والا فليس فعول من التفعيل في شيء
وقال صاحب الكشف وقوله ان كان شرحا فيه ايماء الى ان الطهارة لما لم تكن قابلة للزيادة
لانها شيء واحد رجع المبالغة فيه الى انضمام التطهير لان اللازم صار متعديا و
الرابعة ان كل ما يفعل بعضو فهو متعد وما يفعل بجميع البطون فهو
لازم كذا ذكره كمال پاشازاده في حاشية الفرائد اقول ينتقض هذا عكسا بنحو
احمر وجهي اعلم ايها الطالب الزكي والواعي الالمعي لا بد وان تلقي سمعك الى
ما حويناه وانت شهيد لانا قد كشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد
واياك وان تتخلى عن حسك المشترك وان يكون نماتو اعنه وتركت والا تبقى في
مقاصدك متحيرا وفي سبيل الرشد متفكرا وتعض نواجذك اثمار الضلال
والسقم ومثنايك انامل اللهف والندم لما فرغ المص مما هو كالمقدمة للامثلة
المختلفة شرع في بيان الامثلة المختلفة وقال فصل في امثلة تصريف هذه الافعال
المذكورة من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه واضافة الامثلة الى التصريف من
قبيل اضافة المسبب الى السبب اي امثلة حصلت بسبب تصريف هذه الافعال
واخذها من المصادر اعلم ان الفاضل الدواني فسر قول المص بالوجه المذكور

المذكور بغير تعرض الى الاضافة فقال المراد من الافعال المصادر عند البصريين
كما هو روي عن سيبويه انه يسمي المصدر فعلا فالحاصل ان هذه المصادر اما
بتغيير الهيئة او بالزيادة سواء كانت من حروف اتيناها او غيرها حصلت امثلة
كذا سمعت من الكلمة الله تعالى وانما عبر عن المصادر بالافعال ليمكن حمل الكلام على مذهب
الكوفيين ايضا انتهى ولكنه لم يصب للزوم التناقض في كلامه تامل يظهر لك
الحق اعلم يا من يريد تحقيق المقام وتوضيح المرام فاستمع ما نلقي عليك
من الكلام حتى يشير اليك بنان الانام ان الفصل في اللغة القطع وفي الاصطلاح
يقال لطائفة من الكلام مسرودة متقاربة المعاني ومتجانسها ضبطا للمبتدا
والمنتهى وقد يستعمل الفقهاء بمعنى المسألة قال جلال الدين الدواني في الخلاصة
وقال الجلبي في شرح المتوسط هو في اللغة مصدر بمعنى الفاعل هو الفارق وفي
الاصطلاح ما يفرق بين المبحثين وقال في الشرح الصغير وهو في اللغة مصدر
جعل ههنا بمعنى اسم الفاعل اعني الفاصل والفارق تقول فصلت بين الشيئين
اذا فرقت بينهما وفي الاصطلاح حاجز بين الحكمين وقال السروري هو في الاصل
مصدر ثم جعل ههنا بمعنى الفاعل لا غير اعني الفاصل والفارق وفي الاصطلاح
علامة تفرق بين المبحثين اقول الوجه الوجيه ما قال ابن طولون وهو في اللغة
الحجز ولما في الاصطلاح فيعرف بانه طائفة من المسائل الصرفية او نحوها تغير
احكامها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجم بالكتاب والباب من العصر على ان يكون

بمعنى الفاعل تقصير فانه يحتمل ان يكون بمعنى المفعول كما صرح به المولى الشهير بمسكين
في شرح الكنز حيث قال وهو مصدر يحتمل ان يكون بمعنى فاعل كرجل عدل اي
فاصل بين ما ذكر قبله او بعده ويحتمل ان يكون بمعنى المفعول والمعنى هذا مفصول
عما قبله اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قال الشارح الجبلي الذي نقلناه
عنه انفا قال الفاضل مولانا عوض المناري اسعده الله بفوز الاماني والاصح
لدى العقول والاظهر عند الممارس في الفروع والاصول والمتداول في العلم
المنقول والمعقول ان مثل الفصل والكتاب والاصل والباب ونحوها
عبارة عن الالفاظ والنقوش وما بعدها عن المعاني والمسائل فاذا كان ما قبلها
الالفاظ والنقوش مظروفات وما بعدها ظروفا كانت المعاني والمسائل ظروفا
للالفاظ والنقوش فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه فان قلت الاولى المناسب العكس اذ الالفاظ
قوالب المعاني قلت هب لكن ما جعل ظرفا في هذه الاساليب هو بيان المعاني وبيانها
اعم من نفسها اذ البيان قد يكون باللفظ وبالقصد وبالخط والاشارة ونحو ذلك
فالاعم يحيط بالاخص احاطة معنوية وهو المراد في هذا المقام وما كان
مظروفا هو نفس المعاني لا بيانها فلا يخالف لما اشتهر بين الاقوام من ان القوالب
الالفاظ دون المعاني ولقد اوضحت هذا الباب فيما علقناه على المفتاح وشرحه
بحيث طلب الاصباح المغني عن المصباح وقال استاذنا الفاضل الانصاري
سلمه الله الملك الباري الظرفية والمظروفية بين الالفاظ والمعاني مجازية فيجوز

فيجوز ان يكون كل منهما ظرفا للاخر وهذا اولى مما قاله مولانا عوض كما لا يخفى
على المسائل المنصف المجتنب عن التعسف ثم في قول مولانا عوض ان مثل
الفصل والكتاب والاصل والباب ونحوها المتداولة يعرف بالتامل وفي
قوله وما كان ظروفا هو نفس المعاني كلام كما لا يخفى قال الفاضل الامدي
اعلم ان الفصل مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره هذا فصل
وقد صرح سيبويه بذلك في ترجمة كتاب فيقول مرة هذا باب كذا ومرة
باب كذا هذا وحذف المبتدا جائز هنا والمسوغ لحذفه غرض الاختصار
للعلم به فهو كقولك لمن يستشرف الهلال والله اي هذا الهلال فقرينة الحذف
حالية فان قلت هل يجوز ان يكون المبتدا والخبر محذوفا وتقديره فصل
في امثلة تصريف هذه الافعال هذا فالجواب لا يمنع ذلك اقول بل يمتنع ذلك
فان المبتداء وان تخصص بالصفة لكن الخبر موقوف وهو ليس بجائز كما لا يخفى
واجاز ابن طولون في هذا الفصل النصب بتقدير اذكر وقال يجري ذلك
في كل كتاب وباب ونكتة وتنبيه واجاز الكرماني فيه السكون على سبيل التعداد
المفصول بصورة الوقف بلا اعراب اقول فيما قاله ابن طولون كلام لان النصب
هنا غير جائز لعدم تحمل الرسم كما لا يخفى وفيما قاله الكرماني كلام ايضا لان السكون
فيه غير جائز ايضا لوجود فان جوازه اذا لم يكن فيه كما صرح به الفاضل الفناري
والسروري حيث قال الفصل خبر مبتدا محذوف لا غير تقديره هذا فصل

مطلب القاعدة في قراءة الفصل

في حاشية المولى الشهير بعلي قوشجي على القواعد منه

والقاعدة في قراءة الفصل هي انه لا يخلو اما ان يكون فيها لفظة في اولا فان كان
الاول فانه ينون وان كان الثاني فانه لا يكون الا ساكنا لانه يستحق الاعراب ان
يكون بعد التركيب ولذا قال الفضلاء ينون مهما وصل ويسكن مهما فصل
انتهى اقول فيه كلام ايضا اما اولا فان قصرهما على كونه خبر مبتدا محذوف
تقصير لانه يجوز ان يكون مبتدا لما خص بالتنوين لكونه للوحدة نص عليه
التفتازاني في المطول حيث قال ادخال التنوين في الاثبات صور الجزئية او
بالصفة المقدرة اي فصل عظيم الجاري على ما قيل او للمجوز من المتقدمون
من تنكير المبتدا بناء على حصول الفائدة كما صرح به الفاضل التفتازاني في
المطول حيث قال والمحققون ذكر ابن الدهان جواز تنكير المبتدا اذا حصلت
الفائدة فاخبر من اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب
انقض الساعة فخبره في امثلة تصريف الى اخره ثم قال يحتمل ان يكون الفصل مخصوصا
بقوله في امثلة تصريف له فخبره محذوف اي فصل كائن في امثلة تصريف
هذه الافعال هذا فلم يصب لما ذكرناه انفا واما ثانيا فلانه لو لم يكن في جاز
ان يضاف في بعض المواضع الى ما بعده ويجوز فيه الوجوه المذكورة
ايضا وانه خفي على الفاضل الامدي وان لا يضاف فلا يجوز فيه الا الوقف
لكنه ثبت على النكاري فقال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال واما
الكلام على اضافته فنذكره في فصل المضاعف تفصيلا ان شاء الله تعالى بقيت

بقيت هنا فائدتان اما الاولى فقال الفاضل الغزي من انه كان ينبغي
ان يوصل بما بين الان المصنفين اجروه مجرى الباب فوصلوه به واما الثاني
فالمصنفون انما يكتبون في كل فن في كتبهم فصولا وابوابا وغيرهما موشحة
الصدور بالتراجم لان القاري اذا اختتم بابا من ابواب الكتب ثم اخذ باخر كان
انشط له واهز لعطفه وابعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على
الكتاب بطوله ومثله المسافر اذا علم انه قطع ميلا او طوى فرسخا او انتهى
الى بريد نفس ذلك عنه ونشط للمسير ومن ثم كان القران سورا واجزاء القراء اسباعا
وعشورا واخماسا واحزابا اما الماضي قدم على المضارع لان المزيد فيه بعد
المزيد عليه قال التفتازاني قدم الماضي لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال
ورده الدواني بان المتقدم كما قال الزجاج وصححه الرازي وغيره هو المستقبل ثم
الحال ثم الماضي وذلك لان كل حادث قبل حدوثه يكون مستقبلا واذا وجد صار
حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى والتحقيق الحقيق بالقبول عند العلماء
الفحول ان يقال هذه القبلية لا شك فيها بحسب وجود ذاتيهما الذات الزمن
الذي تحقق وانقضى متقدمة على ذات زمن الذي لم يوجد والذي هو موجود
اما بحسب الاتصاف بالمضي والحال والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده
يتصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضي فهو
الفعل الذي دل على معنى وجد هذا المعنى في الزمان الماضي فالزمان لهم لفعل

الوقت وكثيره وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان بان المدة المطلقة
امتداد حركة الفلك من مبدائها الى منتهاها والزمان مدة مقسومة
والوقت الزمان المفروض لامر ذكره في انوار التنزيل وقد يقال الوقت اكثر
ما يستعمل في الماضي ذكره في النجم الوهاج قوله الفعل الذي دل على معنى بمنزلة
الجنس وقوله وجد في الزمان الماضي كالفصل في اخراج ما سوى الماضي عن التعريف
لان هذا المعرف من الامور الاعتبارية والجنس والفصل لا يكونان الا في الاشياء
الحقيقية والمراد بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بنحو لم يضرب
وجمعه بنحو اضرب تضربن وبنحو نعم وبعت والمراد بالماضي الاول الصناعي
وبالثاني اللغوي فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه ثم اعلم ان الماضي اما مبني للفاعل
او مبني للمفعول فالمبني للفاعل منه اي من الماضي ما كان اوله مفتوحا وهو
كل فعل ماض لم يصدر بهمزة الوصل نحو نصر ودحرج واكرم وتكرم
وتدحرج قال اللقاني دخول كان مفسد للحد لصدقه على نحو ضرب مبنيا للمفعول
وعدم صدقه على نحو ضرب مبنيا للفاعل انتهى ولكنه لم يصب كما لا يخفى على المتأمل
المتصف المجتنب عن التعسف او كان اول متحرك منه مفتوحا وهو كل فعل
ماض في اوله همزة وصل نحو اجتمع فان اول متحرك منه التاء لان الجيم
ساكنة والهمزة غير معتد بها لسقوطها في الدرج وهو مفتوح ولو قال ما كان
اول متحرك منه مفتوحا لكان اخصر لتناوله عليهما لان اول متحرك من نصر

قوله لزيادة التوضيح لا للاحتياج الى اللفظ
العطف فيه ثم بحثه اوله مفتوح اسم
وقسم ثالث مفتوح كما هو غاية
الانفتاح منه

نصر هو النون كالتاء من اجتمع وانما ذكر ذلك لزيادة التوضيح وليس او في قوله
او كان مما يفسد الحد لان المراد بها التقسيم في المحدود وانما يفسد اذا كان
المراد بها الشك وفي التحقيق ان كلمة او في التحديد ان كان يؤدي الى تقسيم الحد
فهو باطل لعدم حصول المقصود وهو التعريف وان كان يؤدي الى تقسيم
المحدود فهو جائز لعدم الاخلال في التعريف ثم تناول القسمين لفظ
من الفاظ الحد كلفظة الفعل الماضي ههنا فهو تقسيم المحدود والا فهو
تقسيم الحد على ان مشايخ الكلام لا يعتبرون ما اعتبره الفلاسفة ولا يلتفتون
اليه ولا الى اصطلاحاتهم ولهذا لم يذكروا حدودهم في تصانيفهم وانما ذكروا
تعريفات يوقف بها على معنى اللفظ ويحصل بها التمييز تركا منهم للتكلف
واحترازا عما يعنيهم لحصول مقاصدهم دونها كذا في كشف البزدوي قال
اللقاني قوله او كان اول متحرك منه مفتوحا يخالف ما قدمه في قوله واما اول
الهمزة مثل انفعل ادولو قال هنا او كان اول متحرك منه مكسور الصحت
المعاندة بين القسمين وكان التقسيم محتاجا اليه وجرت الاولية في الموضعين
على سنن واحد انتهى كلامه وفيه كلام يظهر من قول المص بعد ورقة ولا يعتبر
حركات الالفاظ الى آخره وانما فتح لانه لو لم يكن مفتوحا لكان ساكنا او مضموما
او مكسورا والحال لا يخلو عنها كالسبيل الى الاول لامتناع الابتداء بالساكن
ولا الى الثاني لانه لو كان مضموما لالتبس المبني للفاعل بالمبني للمفعول

لانه لا يكون الفعل ح مكملا الفعل للفاعل
احد هذين القسمين في الواقع الا على
التعيين منه

الكلي والاصل والقاعدة والضابطة والقانون

منها لما كان ذهول السامع عن حركة عين الفعل ولا الى الثالث لان الكسرة
ثقيلة فتعين الفتح لانه اخف الحركات ثم ان الكلي والاصل والقاعدة و
الضابطة والقانون من الالفاظ المترادفة ومعناها امر يشتمل على جميع
جزئياته يتعرف احكامها منه واذا اريد ايضاحه وايصاله الى فهم المستفيد
بذجزئي من جزئياته تمثيلا له فلذلك قال مثال اى مثال للمبنى للفاعل من
الماضي قال الامدى المثال عبارة عن الهيئة الحاصلة للمركب من الفا والعين
واللام وتسمى تلك الهيئة ايضا صيغة وبناء ووزنا كما لا يقال نصر على
مثل فعل لانه مثله في الحركة والصيغة وعلى بنائه لانه مركب من ثلثة احرف
وعلى وزانه لانه موازن له وكذلك حكم الزائد كما تقول استخرج على مثال
استفعل اذا عرفت هذا فقد ظهر لك خلل في عبارة الهارونية حيث قال
وصيغة الوزان تسمى مثالا لان الوزن هو الصيغة بدليل قوله تسمى مثالا
لا اضافتها اليه اضافة الشيء الى نفسه المثال ليس بمرادف للشاهد
كما صرح به التفتازاني في صدر المطول ونقلنا عنه قول المص الى امثلة
مختلفة ولكنه خفي على ابن التاج كما خفي على ابن واينا له في شرح المفصل
ثم اعلم ان النون في نصر فاء الفعل والصاد عينه والراء لامه نصرا الالف
ضمير بارز ساكن لتثنية المذكر الغائب نصروا الواو ضمير بارز ساكن
لجمع المذكر الغائب والالف الجمع كتبت للفرق بينه وبين مفرده

مفرده في الكتابة في مثل حضر وتكلم زيد وحضروا وتكلم زيد وقد يحذف
الواو في الندرة كقوله فلوان الاطبا كان حولي وكان مع الاطباء الاساة
نصرت التاء علامة التانيث ساكنة للفرق بينه وبين الاسم ولم يعكس لثقل
الفعل لدلالته على الحدوث والزمان والفاعل نصرتا حركت التاء لعدم جواز
حذف احد الساكنين لمجي كل بمعنى والالف ضمير بارز ساكن لتثنية المونث الغائبة
نصرن النون ضمير بارز ساكن متحرك بالفتحة المخففة لجمع المونث الغائبة نصرت
التاء ضمير بارز متحرك بها للمفرد المذكر المخاطب نصرتما قيل التاء مع الالف ضمير
بارز جزؤه الاول متحرك بالضمة لكونه جزء فاعل لتثنية المذكر المخاطب وقيل
التاء ضمير بارز متحرك بها لكونها فاعلا والالف للفرق بينها وبين تثنية المذكر الغائب
ومتحرك بها لكونه فارقا الفاعل تسمى الضمير متحركا نظرا الى فارقه والميم في الاول للفرق
بينه وبين الف الاشباع نصرتم اصل نصرتموا قيل التاء مع الواو ضمير بارز جزؤه
الاول متحرك لجمع المذكر المخاطب وقيل التاء ضمير بارز متحرك والواو للفرق بينه
وبين غيره وقبل الواو ضمير بارز ساكن فارقه متحرك وهو التاء والميم لمشاكلة
التثنية والالف الجمع فلما حذف الواو ويكون الميم بمنزلة الميم مع انه لم يوجد
الميم متمكن آخره واو لم يكتب الف الجمع نصرت التاء ضمير بارز متحرك بالكسرة للفرق
بينه وبين المذكر ولم يعكس لان الاخف بالمذكر الاسبق اولى للفرق بينه وبين
المتكلم وصدمو الضمة لكونها للفاعل اولى لا يصلح للمذكر لمفردة المونث المخاطبة

نصرتما التاء والالف والميم كما مر الا ان الضمير هنا لتثنية المؤنث المخاطبة نصرتن
قيل اصله نصرتمن الميم للمشاكلة قلبت نونا فادغمت وقيل اصله نصرتن بالتخفيف
فليطرد لكون ما قبل نون جمع المؤنث زيدت النون فادغمت وقيل التاء مع النون
ضمير بارز متحرك بجزؤه الاول بالضم والثاني بالفتح لجمع المؤنث المخاطبة وقيل
التاء ضمير بارز متحرك بالكونه فاعلا والنون للفرق بينه وبين المتكلم وحده و
قيل النون ضمير بارز متحرك للمخفة والتاء للفرق بينه وبين جمع الغائبة نصرت
التاء ضمير بارز متحرك بالضم فانه فاعل النفس المتكلم وحده نصرنا قيل النون مع
الالف ضمير بارز متحرك بجزؤه الاول بالفتح والالف لنفس المتكلم مع غيره وقيل
النون ضمير بارز متحرك والالف للفرق بينه وبين جمع المؤنث الغائبة وقيل
الالف ضمير بارز متحرك ساكن فارق بينه وبين تثنية المذكر الغائب وهو النون
متحرك فسمي متحركا باعتبار فارقه وقس عطف معنى على قوله مثال لكنه بتقدير
الامر يعني مثل للمبني للفاعل ينصر نصرا آه وقس على هذا المثال قاس الجراح الجراحة
بالميل اذا قدر عمقها به ولهذا سمي الميل مقياسا فعلل مفعول قس وتفعلل
وافتعل وانفعل واستفعل فعلل وافعل وافعال وافعوعل وانما احال ذكر
البواقي على القياس اذ ليس للاحتياج اليه امكان فالفهم الذكي السليم والفطن
القويم المستقيم بدرك بنظير واحد ما لا يدركه البليد بالف شاهد ولا تعبر
انت ويجوز ان يكون مبنيا للمتكلم وفي بعض النسخ ولا يعبر بالياء مبنيا للمفعول

حركات بكسر التاء على ما في النسخة الاولى لانها مفعوله وبضمها على ما في النسخة الثانية
لنيابتها عن الفاعل الفات اي الهمزات اعلم ان الهمزات التي في اول الكلمة نوعان
همزات قطع وهمزات وصل ويطلق عليها الفات وصل والفات قطع اما حقيقة
بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورتها في بعض المواضع ولكونهما متحدين
ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان
الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف
اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا قال في الصحاح
الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة قال
الجاربردي في شرح الشافية وبهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعتهم اعلامهم
وتشييد الكلام باقلامهم بان الحروف ثمانية وعشرون والانظار بهم خلاف هذا
فانه لا يذهب عليهم الخفايا فما ظنك بالجلايا ثم اعلم ان الحركات جمع الحركة وهي في
اللغة بمعنى الاضطراب وفي الاصطلاح الفتحة او الضمة او الكسرة وسميت بها لاضطراب
اللسان عند التلفظ بها بخلاف السكون فان اللسان لا يضطرب عند التلفظ به
في الاوائل اي في اوائل انفعل وافتعل واستفعل وما اشبهها مما اوله همزة زائدة
سوى افعل فان همزته للقطع لانها لا تسقط في الدرج فنقطع بالتلفظ بها بما
قبلها عما بعدها فانها اي لان هذه الالفات زائدة لدفع الابتداء بالساكن
تثبت بالابتداء للاحتياج اليها وتسقط في الدرج اي في وسط الكلام لعدم

الوزن ٥ جمع الوانح وهو الذي يثبت بالنحيزه منه الفات

شرح لغة واصطلاحا

قيل المراد من الاشياء النظائر منه

الاحتياج اليها لحصول القطع بما قبلها فاذا لم تعتبر فالاولى ان لا تعتبر حركاتها
لانها فرعها فاثباتها في الوصل لحن الا في الضرورة كقوله كل سر جاوز الاثنين
شاع كل علم ليس في القرطاس ضاع وكقوله اذا جاوز الاثنين سر فانه بنث
وتكثير الوشاة قمين ولما فرغ المص عن بيان القسم الاول اعني المبني للفاعل من
الماضي شرع في القسم الثاني منه فقال والمبني للمفعول منه اي من الماضي اراد ان يذكر
تعريفا له باعتبار اللفظ مذكر على سبيل الاستقراء تعريفا المطلق المبني للمفعول
باعتبار المعنى فقال وهو الذي لم يسم فاعله اي حذف فاعله واقيم غير الفاعل
مقامه واعرب باعرابه للعلم به كقوله تع خلق الانسان ضعيفا او للجهل به نحو سرق
المال او لتعظيم الفاعل وتحقير المفعول نحو ضرب النوبي ولعكسه نحو ضرب
الامير او للابهام نحو قتل زيد وانت تعلم القاتل فتبهم امر الفاعل على المخاطب
او لتطهير اللسان عنه او تطهيره عن لسانك وللاختصار في الكلام بقيت
هنا فائدة مهمة يجب حفظها وهي ما قال الامام ابن هشام في مغني اللبيب ينبغي
للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب
فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وان
يقول في المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك و
لصدقه ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطي زيد دينارا
الا ترى انه مفعول لاعطي واعطي لم يسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصدق

قوله القمين الجدير جمع خراد منه
بقال بث الخبر اي نشره وجعله
شائعا منتشرا
اي المبني للمفعول مطلقا سواء كان
من الماضي او من المضارع سعد الدين
قوله ضعيفا مفعول مطلق مجازا
او حال
جعله المجهول مجهول الامر وجوه

فلا يصدق الا على المرفوع ما اي المبني للمفعول من الماضي الفعل الذي كان اوله
مضموما كفعل وفعل وفعل بتشديد العين وفوعل بقلب الالف واوا
لانضمام ما قبلها وتفعل بضم التاء والفاء ايضا لانك لو قلت تفعل بضم
التاء فقط لالتبس بمضارع فعل وتفوعل بضم التاء والفاء اذ لو اقتصر
على ضم التاء لالتبس بمضارع فاعل وقلب الالف واوا وكان اول متحرك منه
مضموما نحو افتعل بضم التاء لانه اول متحرك منه كما ذكر في المبني للفاعل
واستفعل بضم التاء وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل ولم يذكر انفعل
وافعول وافعوعل وافعنلل ونحو ذلك لانها من اللوازم وبناء المفعول
منها لا يكاد يوجد قال التفتازاني قال بعض الافاضل فيه بحث لان قوله لانها
من اللوازم لا يصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقريره
ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول به وهذه الافعال لازمة
لا يوجد لها مفاعيل بها فلا يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني
للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان به او فيه مكانا او زمانا
او مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما
قال التفتازاني وغيره ولم لا يجوز ان يسند الى غير المفعول به وهمزة الوصل
فيما اول متحرك منه مضموم تتبع هذا المضموم الذي هو اول المتحرك في الضم
لا قبلها كسرها فلو روعي لزم الخروج من كسر ثقيل الى ضم اثقل منه وهو

قبيح فوجب ضمها للاتباع وما قبل آخره اى آخر المبنى للمفعول يكون مكسورا
ابدا اى فى النوعين فى المختصر وفى مختار الصحاح الابد الدهر والجمع الاباد
كالامال وابود كفلوس والابد ايضا الدائم وفى الصحاح الابد الدهر والجمع
اباد وابود يقال ابد ابيد كما يقال دهر داهر ولا افعله ابد الابيد
وابد الابدين كما يقال دهر الداهرين وعوض العائضين والابد ايضا
الدائم وفى لب اللباب الابد الدهر المستقبل من غير آخر وجمعه ما ذكر وابده
قولهم لا افعله ابد الابيد وفى حاشية تفسير القاضى لابن تمجيد قيل الابد دوام
الشئ فى الماضى والسرمد دوام الشئ فى المستقبل ثم قال كون الابد موضوعا لدوام
الشئ فى الماضى ليس بثبت فانه فى الاستعمال للدوام الاستقبالى قال القاضى مولانا
حسين الميبدى فى شرح الهداية فى علم الحكمة الازلى ما وجد فى الازل و
هو الزمان الغير المتناهى من الجانب الماضى والابدى ما وجد فى الابد وهو الزمان الغير
المتناهى من الجانب المستقبل نحو نصر زيد اصله نصر عمرو زيدا مثلا فضم اوله
وكسر الحرف الذى قبل آخره وهو الصاد هنا وحذف الفاعل وهو عمرو ورفع
زيد الذى هو المفعول واقيم مقام الفاعل ونحو اخرج المال اصله اخرج زيد
المال مثلا ففعل به ما سمعته وكذا الحكم فى كل فعل بنى للمفعول قال التفتازانى
والسر فى ضم الاول وكسر ما قبل الآخر انه لا بد من تغييره ليفصل من المبنى للفاعل
والاصل فعل فغير وعلل افعل بضم الاول وكسر الثانى دون سائر الاوزان لبعده

عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثانى لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة
الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثى المجرد
عليه فى ضم الاول وكسر ما قبل الآخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع
المحذوف فليس بشئ لان المفعول المرفوع عوض عنه وهو كاف وجاء فى فزد بسكون
الزاى والاصل فصد فسكن وابدل وحكى فطرب ضرب بنقل كسرة الراء الى
الضاد وجاء عصر بسكون ما قبل الآخر وقرئ ردت الينا بكسر الراء وكل ذلك
مما لا يعتد به وجاء نحو جن وسل وزكم وفيد ووعك مبنية للمفعول ابدا
للعلم بفاعلها فى غالب العادة انه هو الله تعالى انتهى وقال الفاضل العزى
جاء ايضا ورد من ورد الحمى حكاه ابو حيان وغيره وهزل وفلج وغبن ودكن
ونكب ونتجت الناقة وعقمت المرأة وغم الهلال حكاها الجوهرى وثعلب وجاء
ايضا لقى من اللقوة وعنى بالحاجة واولع بها وثبت به بمثلثة ووضع فى
البيع اذا خسر وزهى اذا تكبر وثلج فؤاده اذا كان بليدا او امتقع لونه واغمى
على المريض وبهت الرجل وبحجة وطل دمه ورهصت الدابة بمهملتين
اذا اصابها داء فى قوائمها حكاها فى الفصيح فى باب فعل وفى شرحه لابن خالويه
ان معناه ان الفعل من هذا الباب لا ينطلق به الا على لفظ ما لم يسم فاعله ففى بعض
المذكورات فيه على هذا نظر والصحيح فى المقصود به كما قال اللبلى ان بعضها لم
يبن قط للفاعل وبعضها بنى له ايضا والفصيح بناؤه للمفعول كبهت وطل

بحث الابد

دمه وورهصت الدابة وعنيت بحاجتك وشغلت عنك غيرها اعلم ان
سل الذي نقلناه عن الفاضل التفتازاني بالسين المهملة في النسخ التي رايناه فما
قال الجبي من انه يقال شل يده بالشين المعجمة اذا اصاب يده ذا علة وفي التمثيل به
نظر لانه يستعمل مبنيا للفاعل ايضا يقال شلت يده يشل بالكسر في الماضي والفتح
في الغابر انتهى افترا عليه وعند التفتازاني فيه مما بني للمفعول ابدا مخالف
لافعال صاحب الكشاف حيث قال الفاد يفيد فيدا ويفود فودا وكذا عد على
منه مخالف للصحاح حيث قال وعكس الجمي من بلد وعد فهو مولود وعوك والوعك
مغث الحمي ولما فرغ المصنف من بيان الماضي شرع في بيان المضارع فقال واما المضارع
عقب الماضي بر لان الامر فرع عليه وكذا اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه فهو
ما اي الفعل يكون في اوله احدى الزوائد الاربع زائدة على الماضي بقصد المضارعة
نحو يضرب وتضرب واضرب ونضرب في غيرها وخرج نحو ليس وتركت واخذ و
نصر لعدم كونها زائدة وخرج نحو اكرم واقعنفس وتباعد لعدم ذلك القصد قوله
الزوائد جمع زائدة لا زائد كما توهم بدليل احدى الاربع والفضل المراد اي ضرح
بان الحروف تذكر وتؤنث قال السرورى مما فانه قلت في العبارة ركاكة لان الضمير
في اوله للمضارع كالضمير الذي في هو ولزم من هذا تحقق المضارع قبل دخول حرف
التي على اوله لان علامة الشيء غير ذلك الشيء ولكن في ذلك غير خفي على الفطن قلت
يمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجود احدى الزوائد الاربع في اول هذه الصيغة

انظر الى هنا

قال حسن فقطع بل
لا ينقطع مادة الشبهة
اي مادة الشارح

الصيغة التميز فتقدير الكلام يتميز المضارع من الماضي بانه يوجد في اوله احدى
الزوائد الاربع وهذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ يمكن للقائل ان يعود و
يقول يلزم منه تميز المضارع قبل دخول حروف اتين بحكم المقدمة القائلة
ان علامة الشيء غير ذلك وفيه ما غير خفي ايضا وتحقيق المقام ان الاظهر قوله
ولزم من هذا تحقق المضارع قبل دخول حروف اتين عليه لانها هي ما به التحقق
فكيف يتصور تحقق المضارع بدونه ومعنى كلام المصنف ان المضارع هو الذي
يتحقق بان يوجد في اوله حرف منها فيكون ذلك الحرف ركنا وجزءا من صيغة
المضارع فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع شتى وهي الزوائد الاربع الهمزة
والنون والتاء الفوقية والياء التحتية قال الفاضل الهلالي قدم الهمزة لانها
للمتكلم وهو مقدم لانه مبتداء النطق عنده فالنون لانها له مع غيره وللمعظم نفسه
فالتاء لانها للمخاطب ومنتهى الكلام عنده واخر الياء لانها للغائب وهو لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين واخرا ثانيا قصد المبتداء والاخر فيجمعها اي تلك الزوائد
الاربع قولك انيت او اتين او نأتي فانما زادوها فرقا بينه وبين الماضي و
لخصوا الزيادة به لانه متاخر عن الزمان الماضي والاصل عدم الزيادة فاخذ المقدم
فالهمزة للمتكلم وحده نحو انا انصر وانما خصت بالمتكلم ومع انها في مبداء
المخارج والمتكلم مبداء الكلام قال الفاضل الاشموني في شرحه على الدرة الالفية
انا قلت رايت زيدا وحده فمذهب سيبويه ان وحده حال من الفاعل واجاز المبرد

تحقق زايد

ان يكون حالا من المفعول وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول لانه اذا اراده
الفاعل يقول رأيته ذا يد وحدي وصححه مررت برجل وحده وبه مثل سيبويه
تدل على انه حال من الفاعل وايضا فهو مصدر او نائب المصدر والمصادر في الغالب
انما تجيء نحو الا من الفاعل على انه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب وحده و
التقدير زيد في موضع التفرد والنون لرأى للمتكلم اذا كان مع غيره وقع في مطلب مع
عبارة التفتازاني مع غيره قال الفاضل الآمدي فان كان غيره تابعا فالاولى
يوافق ما قالوا من ان لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جاء الامير مع الوزير
بل يقال جاء الوزير معه والثاني يخالفه كقوله تع انا الله معنا وان كان متبوعا
انعكس الامر الا ان يوزع بالاعتبار او يقال قد يقال بها مجرد المصاحبة كما ذكره
الشريف في حواشي شرح المفتاح قال مولانا ابن حسام في حواشي التلويح ان مع كثيرا
ما تدخل التابع كما في قوله تع ان الله معنا وان الله مع الصابرين اقول بينه وبين
ما قاله الآمدي مخالفة ظاهرة فلا بد من التطبيق وهو ظاهر على اهل التحقيق
والتدقيق قال الامام ابن هشام في مغني اللبيب اعلم ان مع اسم بدليل التنوين في قولك
معا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من
معي وتسكين عينه لغة بني تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسميتها
ح باقية وقول النحاس حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا
ولها ح معان ثلثة احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو الله معكم

معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادف عند وعليه قراءة
بعضهم السابقة هذا ذكر من معي وحكاية سيبويه السابقة ذهبت من معه وتستعمل مفردة فتنون
او تكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به في نحو قوله افيقوا بني حرب واهواؤنا
معا وقيل هي حال والخبر محذوف وهي في الافراد بمعنى جميعا وهو خلاف قول
ثعلب اذا قلت جاءا جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او وقتين واذا قلت جاءا
معا فالوقت واحد انتهى وفيه نظر وقد عادل بينهما من قال الكنت ويحيى
كبيدي واحد نرمي جميعا وترامي معا الى ههنا كلام من قوله من رقوق النظر في كلامهما
فيعلم ان ما قال ثعلب كلام اعز من الكبريت الاحمر والزمرد الاخضر فان استعمال
العرب مع على الوجه المذكور في ما ذكره ابن هشام عن البعض لم يخالفه لم تأمل
حق التامل نظهر لك الحق وتستعمل مع للجماعة كما تستعمل للاثنين قال ان امت الاولى
يجعن لها معا وقالت الخنساء وانني رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم
مستفزا اعلم ان مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحو هما في الدار معا او في
الزمان نحو ولدا معا او في المعنى كالمتضايفين نحو الاخ والاب معا او في الشرف
والرتبة نحو هما في العلو معا ويقتضي معنى النصرة وان المضاف اليه لفظ
مع هو المنصور نحو قوله لا تحزن ان الله معنا اي ناصرنا ذكره الامام الراغب
نحو نحن ننصر وانما خصت النون بالمتكلم مع غيره حملا على الماضي لكونها علامة
لجمع المتكلم في الماضي نحو نصرنا الكنك تقول لم خصت فيه ويمكن ان يجاب

عنه خصت له فيه ليوافق نون نحن لانه تحته نحن مضمر قال التفتازانی
وقد يستعمل للمتكلم وحده للتعظيم نحو قوله تع نحن نقص انتهى لعدمهم
المعظم كالجماعة قال في المطول ولم يجئ ذلك للمخاطب والغايب في الكلام القديم
وانما هو استعمال المولدين قيل اى في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في
القران للواحد كما قالوا في قوله فنادته الملائكة ان المنادى كان جبريل عليه السلام
وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون
مفردا في المعنى والكلام في المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدى
لا القرآن العظيم بدليل ما بعده وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل
ذلك في القران المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النسا فكيف
يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القران واردا على استعمال
المولدين او في بعض المواضع لا يلزم منه ذلك قلت هو من باب التغليب المخاطب
على الغايب اى اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم
لانه امام امته فنداؤه كنداهم اولان الكلام معه والحكم يعمهم بقي هنا بحث
وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تع فالم يستجيبوا لكم فاعلموا ان
يكون الجمع لتعظيم رسول الله عليه السلام واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر
فان شئت حرمت النسا سواكم وذكر القاضي في قوله تع ن والقلم وما يسطرون
ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي

الذي خط اللوح وفي قوله تع على خوف من فرعون وملائهم ان الضمير
لفرعون وجمع على ما هو المعتاد في ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين في القران
المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يليق بعاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره
الزمخشري في موضع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول التفتازاني
ولم يجئ ذكره مولانا حسن الفناري في حاشية المطول قول قوله والظاه
يدل على عدم وقوع على كون ذلك للقدماء وقفت للعلامة الدماميني في الحاشية
الهندية على مغني اللبيب على نسبة ذلك للعرجي وهو من المستشهد بكلامهم وذكر
البيت مفردا به البيت الذي ذكر صاحب المغني ومعتد بالعرب والبيت في المغني
قول الشاعر كم قد ذكرتك لو اجزى تذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر قال
كاف ذكرتك مكسورة لانه يخاطب امرأة فان قلت كيف يجتمع هذا مع
قوله تذكركم وهذا خطاب بجماعة مذكرين قلت هو للتعظيم ربما خوطبت المرأة
الواحدة بخطاب جماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في
سترها فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع المذكر ليبعد عن الظن لها
بمرتبتين ومنه قوله تع حكاية عن موسى عم فقال لاهله امكثوا واما ما ذكره
القاضي في تفسير سورة النساء حيث قال في قوله تع ولولا فضل الله عليكم الضمير للرسول
وجمع للتعظيم فليس بشيء اذ لم يقرأ به ههنا شيء من القران والتاء للمخاطب
مفردا لما بينهما من المناسبة ووجهها ان التاء بدل من الواو الذي في منتهى

المخارج والمخاطب ما ينتهي اليه الكلام نحو تنصر او مثنى نحو تنصران او مجموعا
نحو تنصرون مذكرا كان المخاطب في هذه الثلثة او مؤنثا وللغائبة المفردة
نحو هي تنصر ولمثناها نحو هما تنصران لئلا يلتبس بالغائب والغائبين
وح وان التبس بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل والياء للغائب المذكر
مفردا نحو ينصر ومثنى نحو ينصران ومجموعا نحو هم ينصرون لكونهما و
سطين فالياء من وسط المخارج وهو كوسط الثلث وذكر الغائب دائر بين
المتكلم والمخاطب فناسب الوسط للوسط والياء لجمع المؤنث الغائبة كما هو مناسب
للغائب ويوجد الفرق بالواو وقال العلامة التفتازاني واعترض بانه يستعمل في
الله تعالى وليس بغائب ولا مذكر تعالى عن ذلك فالاولى ان يقال والياء لما عدا ما ذكرنا
واجيب بان المراد اللفظة فاذا قلت الله يحكم فالله لفظ مذكر غائب لانه ليس
بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب انتهى قال الفاضل الحلبي واما اذا لم يرد
اللفظ فلا يجوز لانه كما لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه غائب وكون
الله تعالى غيرها ليس بمحال لان التكلم والخطاب والغيبة انما هي بالنسبة الينا او ل
سنادهم الحكم الى الله تعالى على ما قال الحجب مشكل فارتضا الحلبي لم ليس بمرضي اعلم
ان جهة تعاليه عز وجل عن الذكورة والانوثة ظاهرة لانهما من خواص الاجسام
واما جهة تعاليه عن الغيبة فغير ظاهرة اللهم الا ان يثبت انها صفة للممكن وان
الغائب يطلق على ما يكون في خبر وجهة لا يرى بساتر وحجاب وح يشكل

يشكل الامر بالمحركات قال الحلبي اعلم ان الامام فخر الدين الرازي في اسماء الله تعالى
ذكر ان مذهب اصحابنا انما هو توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل
العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به
الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر من اصحابنا واختار الشيخ الامام الغزالي ان الاسماء
موقوفة على الاذن اما الصفات فغير موقوفة فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغائب
على الله تعالى وعلى مذهب غيرهم يطلق انتهى قال الغزي وفيه نظر لان اتفاق الكل على
ان اشتراط ان لا يكون موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى فيه كلام لان اطلاق الغائب
عليه تعالى ليس موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى كما لا يخفى وعدم جواز اطلاقه عليه
تعالى لكن عندنا العدم ورود الاذن في الشرع فان قلت لم سمي هذا القسم مضارعا
قلت لان المضارعة في اللغة المشابهة والفعل سمي به لمشابهته الاسم بوجوه اما
اولا فلانه يشابه باسم الجنس من جهة العموم ومن جهة الخصوص اما من جهة
العموم فلان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال وان الاسم نحو رجل
مشترك بين زيد وعمرو وان الرجل بدون الالف واللام يصلح لان يطلق على كل
واحد من افراد الرجال واما من جهة الخصوص فلان المضارع يختص باللام
بزمان الحال ومع السين وسوف بزمان الاستقبال كما ان رجلا يختص بلام العهد
بواحد من افراده واما ثانيا فلانه ليشبه بضارب في الحركات والسكنات وفي
وقوعه موقعه عند كونه صفة للنكرة وفي دخول لام الابتداء واما ثانيا

فلانه يشابه بالعين لان العين مشتركة بين المعاني المختلفة ثم تختص
باحدى المعاني بالقرينة وكذلك المضارع يشترك ويختص على ماذكرناه
آنفا وهذا اى المضارع يصلح في الصحاح الصلاح ضد الفساد تقول صلح
الشيء يصلح صلوحا مثل دخل يدخل دخولا قال الفراء حكى اصحابنا صلح ايضا
بالضم وهذا الشيء يصلح لك اى هو من بابتك والصلاح بكسر الصاد مصدر صالحه
والاسم الصلح يذكر ويؤنث وقد اصطلحا وتصالحا واصالحا ايضا مشددة الصاد
وصلاح مثل قطام اسم مكة وقد يصرف قال الشاعر هلم الى صلاح فتكفيك
الندامة من قريش والاصلاح نقيض الافساد والمصلحة واحدة المصالح والاستصلاح ح
نقيض الاستفساد للحال وهي نهاية الماضي وبداية المستقبل والاستقبال
قال الفاضل التفتازاني والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذي
انت فيه وقال اللقاني لو قال بعد الحال لكان احسن لان الزمان انت فيه جزء
حاضر من مسمى الحال انتهى فيه كلام يعرف بالتأمل تقول يفعل الآن قال التفتا
زاني في شرح اللب ومن اللازم البناء كلمة الآن وهي للزمان يقع فيه كلام المتكلم
واما الآنف فهو الساعة التي قبل ساعتك وقد وقعت في اول الوهلة وفي
ابتداء الوضع بالالف واللام وهي علة بنائها اما على ماذكره السيرافي
وهو ان الان لشبه الحرف بلزومها في اصل الوضع وتيرة واحدة وهي
الاستعمال باللام بخلاف سائر الاسماء فانها يكون في الوضع نكرة ثم تتعرف

مطلب الآنف والآن

تتعرف فلما لم تتعرف فيه بنزع اللام شابه الحرف او على قول المبرد وهو ان
الآن بني لتضمنه لام التعريف واما اللام الظاهرة فيه فلبست للتزيين او بشرط
لام التعريف اذ يدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها
فما قاله الفاضل الشهير بمصنفك ومولانا زاده من الاصل اوان على وزن فعال
معناه حان ثم جعلوه كلمة لزمان التكلم فبقي على ما كان عليه من الفتحة ليس
بصواب كما لا يخفى ليسمى حالا وحاضرا لاختصاصه بزمان الحال والحاضر فان وجد
معه قرينة الاستقبال صار مخصوصا بزمان الاستقبال وتقول يفعل غدا ويسمى
الفعل المضارع مستقبلا لاختصاصه بزمان الاستقبال قال القرمي في شرح
راحة القلوب المستقبل بفتح الباء وهو اسم مكان فاللفظ قالب بمعناه و
جعل شراح المراح اسم المفعول بناء على انك تستقبل الفعل الآتي وان الزمان
يستقبل وقال المولى الشهير بدنقوز في شرح المراح والفاضل التفتازاني
في شرح هذا المختصر المشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس
يقتضي كسرها اسم الفاعل لانه يستقبل كما يقال الماضي ولعل الوجه الاول ان
الزمان يستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الاولى ان يقال مستقبل بكسر
الباء فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن خرازة انتهى فالقرمي لم يصب
في جعله اسم مكان وفي ارتضائه الى ماذهب اليه شراح المراح وقلدهم المولى
الشهير بعلي جلبي في حاشيته على شرح دنقوز ولكن يرد عليه ما ورد على القرمي

مطلب المستقبل

قال التفتازاني قيل ان المضارع موضوع للحال واستعماله في الاستقبال مجاز
وقيل بالعكس والصحيح انه مشترك بينهما لانه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك
افراده هذا وتبادر الفهم الى الحال عند الاطلاق من غير قرينة ينبئ عن كونه
في الحال وايضا من المناسب ان يكون لها صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل قال
مولانا دده اعترض بعضهم على قوله والصحيح انه مشترك بينهما بان الفعل في
عرفهم ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم من هذا ان يكون مشتركا
بين الحال والاستقبال ثم رحم الله لمن كشف المقال ويمكن ان يقال ان المضارع
يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الاثنين والمراد
الاقتران لا بعينه فقط ولا ان يقترن بحسب كل وضع بواحد تأمل فاذا ادخلت
انت عليه اي على المضارع السين اي مسماه او سوف قال صاحب المقاليد
وانما ذكر السين معرفا لانه يجيء للاستقبال والطلب واصابة الشيء على صفة
والتحول والوقف بعد كاف المؤنث يسمى سين الكسكسة نحو سيخرج واستجل
والاتخاذ واستنسر البغاث ولكن منكر فلا بد من ذكره معرفا بتعريف عهد
ليتعين سين الاستقبال انتهى ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة الانيقة فقد ذكره
منكرا ولم يعرف سوف لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار علما لهذا الحرف فلا يعرف
وقولهم فلان تعنيه السوف اي يعيش بالاماني ليس للدلالة ليس بعلم لسوف
الدال على الاستقبال فقلت سيفعل او سوف يفعل اختص بزمان الاستقبال

مطلب في بيان خواص الفعل

الاستقبال قال في مختار الصحاح خصه بالشيء خصوصا وخصوصية بضم الخاء
وفتحها والفتح افصح واختصه بكذا خصه به والخاصة ضد العامة و
انما اختص به قال التفتازاني لانهما حرف الاستقبال وضعا ويسميان حرفي تنفيس
ومعناه تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته
اي وسعته هذا غير مستقيم لانه يقال غائب فلا يلائم الخطاب فالصواب تقول
كذا في شرح الكافية وسيجيء بعض ما يتعلق بهذا وقال ابن هشام في مغني
اللبيب قولهم في السين وسوف حرف تنفيس الاحسن حرف استقبال لانه اوضح
فان قلت كيف دخلت على الفعل المقرون بالآن في قول الامام الشافعي فان لست
حادثكم ولكن سأسعى الآن اذ بلغت اناها قلت لانه اراد التقريب ولم يرد بالآن
الزمن الحاضر حقيقة كذا في الجنى الداني للفاضل المرادي قال التفتازاني وسوف
اكثر تنفيسا وقد يخفف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء
وقد يحذف الواو وتسكن الفاء الذي كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سف
افعل وقيل ان السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل
انتهى يريد ان الاصح انه صيغة مرتجلة ليست متفرعة عن سوف كما تفرعت
الكلمات السابقة وهو ما صححه غيره واستدل له بوجهين احدهما انها اكثر
استعمالا من سو وسف ولو كانت فرعا لكانت اقل لانها ابعد عن الاصل والاصل
وما قرب اليه احق بكثرة الاستعمال من الفرع الابعد ثانيهما ان مدة التنفيس

سوف اطول فلو كانت فرعها لتساوت مدة التسويف بهما واورد ابن
مالك على الاول انهم فرعوا نعم مع انه اكثر استعمالا ومنع الثاني لقوله تع وسوف يؤتي
الله المؤمنين اجرا عظيما مع قوله اولئك سنؤتيهم اجرا عظيما وفيه نظر لان نعم
لم يبق بمعنى نعم وانما غير لفظه ليدل على تغير معناه وكلامنا في فرع هو بمعنى
اصله كشهد وشهد ولان الايتين ليستا القوم مخصوص ولئن سلم يكون احد
الحرفين شجاعا فانه اقرب من تخطئة المحققين من اللغويين كالزمخشري
وغيره القائلين بان مدة التسويف بسوف اطول كذا في الحواشي الغزية
اعلم ان السين قد تاتي للاستمرار عند البعض كما صرح به الحافظ جلال الدين
السيوطي في الاتقان حيث قال وذكر بعضهم ان السين قد تاتي للاستمرار لا للاستقبال
كقوله تع سيجد في الاية لان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم فجاءت
السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال قال ابن هشام وهذا لا يعرفه
النحويون بل الاستمرار مستفاد من المضارع والسين باقية على الاستقبال
اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل قال وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على
فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك
ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل لدخولها على ما يفيد الوعد
او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في سورة
البقرة فقال في فسيكفيكهم معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر

وان تاخر الى حين وصرح به في سورة البقرة في قوله اولئك سيرحمهم الله
السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في
قولك سانتقم منك وتنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف
يعطيك قال ابو حيان وانما امتنع ادخال اللام على السين كراهة توالي
الحركات في لسيدحرج ثم اطرد الباب قال ابن بابشاذ والغالب في سوف استعمالها
في الوعيد والتهديد وعلى السين استعمالها في الوعد وقد يستعمل سوف في الوعد
والسين في الوعيد واعلم ان المضارع ايضا اما مبني للفاعل اى مبني للمفعول
فالمبني للفاعل منه اى من الفعل المضارع ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا
لانه لو لم يكن مفتوحا لا يخ من يكون ساكنا او مضموما او مكسورا لا سبيل
الى الاول لامتناع الابتداء بالساكن ولا الى الثالث لانه لو كان مكسورا لادى
الى الثقل لان الكسرة ثقيلة والى الثاني لانه لو كان مضموما لالتبس مبني الفاعل
من المضارع بمبني المفعول منه اذ حرف المضارعة في مبني المفعول مضموما و
يمكن ان يغفل السامع عن حركة ما قبل الآخر ولا ادى الى الثقيل كما في الكسرة و
فتعين الفتحة لخفته الا ما كان على اربعة احرف نحو دحرج واكرم و
قاتل وفرح فان حرف المضارعة منه اى مما كان ماضيه على اربعة احرف يكون
مضموما ابدا سواء كان مبنيا للفاعل او للمفعول نحو يدحرج ويكرم و
يقاتل ويفرح لان الرباعي في الافعال المجردة مقابل للثلاثي فيضم ليدل

المخالفة في اللفظ على الاستقلال بالحكم ثم حملوا الباقي عليه للموازنة بينها اياه
لانه مشتمل على اربعة احرف مثله اولانه لو لم يكن مضموما فلا يخلو من ان يكون
ساكنا او مكسورا او مفتوحا لا سبيل الى الاول لتعذر الابتداء بالساكن و
لا الى الثاني لان من جملة حروف المضارعة الياء وهي لا يحتمل الكسرة اذ الياء
وهي بمنزلة الكسرتين فاذا كسرت لادى الى اجتماع الكسرات بخلاف الضمة على
الياء فان الضمة على الياء وان كانت ثقيلة ايضا لا يبلغ الثقل مبلغ الكسرة
عليها ولا الى الثالث لئلا يلتبس بالثلاثي في مثل اجلس يجلس وحمل الباقي
عليه لاشتراكها في الرباعية فقول التفتازاني لو فتح في يكرم مثلا ويقال
يكرم لم يعلم انه مضارع المجرد هو ام المزيد فيه فليس على ما ينبغي لان المضارع
المجرد مضموم العين فلا لبس فان قلت فلم اختص الضم بهذه الاربعة و
الفتح بما عداها دون العكس قلت لانها اقل مما عداها والضم اثقل
من الفتح فاختص الضم من الاقل والفتح بالاكثر تعادلا بينهما ولقائل ان
يقول لا يدخل في هذا التعريف نحو اهراق يهريق واسطاع يسطيع بضم حرف
المضارعة والاصل اراق واطاع زيدت الهاء والسين على انهما مبنيان للفاعل
وليس حرف المضارعة منهما مفتوحا وليسا ايضا مما ماضيه على اربعة احرف
ويمكن الجواب بان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكانهما على اربعة
احرف تقديرا او بانهما من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ ونحو

ونحو خصم وقتل بالتشديد بدو الاصل اختصم واقتتل ادغمت التاء فيما بعده
وحذفت الهمزة على خمسة احرف تقديرا فلهذا يفتح حرف المضارعة ويقال
يخصم ويقتل وهنا موضع بحث كذا حقق المحقق التفتازاني قال الامدي
اصله اهراق
في حاشيته على شرح التفتازاني قال المراد الهاء ليست من حروف الزيادة فاورد
عليه اهراق وذكر ابن الحاجب في بعض كتبه انه لا جواب عنه الا دعوى الغلط
ممن قال لانه لما ابدل الهمزة في اراق توهم انه هاء فادخل عليها الهمزة ولكن
وذكر في الصحاح انه يقال اهراق الماء يهريقه بفتح الهاء اهراقة اي صبه واصله
اراقه يريقه اراقة وفيه لغة اخرى وهي اهرق الماء يهرقه اهراقا على افعل
يفعل قال سيبويه قد ابدلوا الهمزة الهاء ثم الزمت فصار كانها من نفس الكلمة
ثم ادخلت الالف على الهاء وعوضا من حذفهم العين لان اصل اهراق اريق
وفيه لغة ثالثة وهي اهراق يهريق اهراقا فهو مهريق والشيء مهراق ومهراق
ايضا بالتحريك هذا والمذكور في الشرح للتفتازاني هو هذا وذكر ابو البقاء
انهم انما زادوا السين في اسطاع يسطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من
التغيير لان اصلها اطوع يطوع وقال الفراء اصله استطاع حذفت التاء فليست
زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذفت
التاء فضارعه يسطيع بالفتح وقول التفتازاني وههنا موضع بحث يعني بعد
الجواب عنهما بانهما على اربعة احرف تقديرا وعنهما بانهما على خمسة احرف تقديرا

فى كلام المص بحث لانه قوله ما كان ماضيه على اربعة احرف لا يدل على انها عليها لفظا
او تقديرا وللماضى حرف المضارعة من هذه الاربعة كما فى المبنى للمفعول واراد بذكر
علامة كون هذه الاربعة مبنيا للفاعل فقال وعلامة بناء هذه الاربعة المذكورة
للفاعل كون الحرف الذى قبل آخره اى اخر كل واحد من هذه الاربعة حال كونه مبنيا
للفاعل مكسورا ابدا كما ان علامة بناء المبنى للمفعول منها كون الحرف الذى قبل
الاخر مفتوحا كما يجى انما قال قبل آخره ولم يقل هو عينه ليشمل مثل يدحرج اذا المكسور
فيه هو اللام الاولى دون العين مثاله اى مثال المبنى للفاعل من يفعل بضم العين
ينصر بسكون الفاء لئلا يلزم توالى الحركات وعينت الفا للسكون لان التوالى
لزم من حرف المضارعة فلما لم يمكن اسكانها اسكن الحرف القريب منها ثم اليا حرف المضارعة
والنون فاء الفعل والصاد عينه والراء لامه ينصران الالف ضمير بارز ساكن لتثنية
المذكر الغايب والنون علامة الرفع بينهما ينصرون الواو ضمير بارز ساكن لجمع
المذكر الغايب والنون علامة قال الفاضل الدوانى وفتحت النون هنا كسرت
فى التثنية للفصل بينهما وخصت الفتحة بالجمع لانها اخف على الكسرة والتثنية
اخف من الجمع فجعلوا الاخف للاثقل والاثقل للاخف لتعادل وقد يزاد الواو
لجمع الفعل كقوله تع رب ارجعون كانه قيل رب ارجعنى ارجعنى وحمله الزمخشرى
على خطاب الجمع للتعظيم كقوله فارجعونى يا آل محمد وانلم اكن اهلا فانت
له اهل تنصر تنصران الالف ضمير بارز ساكن لتثنية المؤنث الغايبة والنون

والنون علامة ينصرن النون ضمير بارز متحرك بالفتح لجمع المؤنث الغايبة
تنصر تنصران الالف ضمير بارز ساكن لتثنية المذكر المخاطب تنصرون الواو
ضمير بارز ساكن لجمع المذكر المخاطب والنون علامة تنصرين اليا ضمير بارز
ساكن لمفردة المؤنث المخاطبة او يا تانيث والنون علامة تنصران الالف
ضمير بارز ساكن لتثنية المؤنث المخاطبة والنون علامة تنصرن النون ضمير
بارز متحرك بالفتح للخفة لجمع المؤنث المخاطبة انصر ننصر وقد يستعمل لفظ
الاثنين فى المواضع للواحد كقوله فان تزجرانى يا ابن عفان انزجر وان
تدعانى احم عرضا ممنعا وقوله فقلت لصاحبى لا تحبسانا بنزع اصوله و
اجتز شيحا لتحقيق المقام وتوضيح المرام ما قاله مولانا زاده هو العلامة فيه
على ما فى حواشى المطول لان اقل قران الرجل فى ماله واهله اثنان واقل الرفقة ثلثة
فجرى كلام الرجل على حذما الف من خطابه وقال صاحب الكشاف فى تفسير سورة ق
والعرب اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على السنتهم ان يقولوا خليلى وصاحبى
قفا واسعدا حتى يخاطبوا الواحد خطاب الاثنين والبصريون ينكرون هذا
للزوم الالباس وذهب المبرد فى مثل قفا فى قول امرئ القيس قفا نبك من
ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الى ان تثنية
الفعل اعنى قف ونظايره للتوكيد والمعنى مثلا قف قف وقد وجهه
الجاربردى فى حواشى الكشاف بانه حذف الفعل الثانى ثم اتى بفاعله وفاعل

يستعمل لفظ الاثنين
فى مواضع واحد

الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول وانكره الزجاج وقال
بل خطاب لصاحبيه في الواقع وقد يقال اراد قفن بالنون فابدل الالف
من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف فان قيل
قد صرح في المطول ان المثنى نص في مدلوله ولا يطلق على الواحد وقد صرح في
الحواشي ايضا ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا
قلنا منع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلن مدفع عاقلين ايامنا
وجعلن امعز رامتين شمالا حيث اطلق عاقلين ورامتين على رجل
عاقل وامة وجعل الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل
وبقوله عليه السلام اذا سافرتما واذنتما فليؤذنكما اكبركما فانه يؤذنكما للواحد
لان احد الشخصين اذا كان اماما فالمأموم واحد ويستدل بقوله تعالى يخرج
منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح وقوله تعالى القيا في جهنم
كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين كما ذكر في التفاسير وقوله تعالى نسيا حوتهما
اذ الناسي صاحب موسى عليه السلام ذكره في شرح الوقاية نعم اذ لا يخرج الا من البحر
المالح بحديثه قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها
وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرر وان كان فوق الاثنين كما صرحوا
في قوله تعالى فارجع البصر كرتين وقس على هذا المذكور من تصريف ينصر
يضرب ويعلم ويدحرج ويقاتل ويكرم ويفرح ويتكسر ويتباعد وينقطع

وينقطع ويجتمع ويحمر ويحمار ويستخرج ويعشوشب ويقعنسس
ويسلنقي ويتدحرج ويحرنجم ويقشعر يعني صرف كل من الافعال المذكورة
الى اربعة عشر مثالا كما صرفت ينصر اليها والمبني للمفعول منه اي من المضارع
ما اي المضارع الذي كان حرف المضارعة منه مضموما حملا على الماضي وكان
قبل آخره مفتوحا فان كان مفتوحا في الاصل ابقي عليه الا في الفتح والا لم يكتف
على الضم لئلا يلتبس معروف نحو يكرم بمجهوله وعلى الفتح لئلا يلتبس ما في نحو
يعلم نحو ينصر ينصران الى آخره وينصر على قياس المبني للفاعل وكذا يدحرج
ويكرم ويقاتل ويفرح ويستخرج وغيرها لا يخفى تصريفها واعلم ان الضمير
الثاني يدخل على الفعل المضارع ما ولا النافيتان معنى الفعل عن الفاعل
وفيه تسامح لان النافي في الحقيقة هو المتكلم بواسطتهما وكذا في اطلاق النفي
على الفعل المنفي بهما فلا تغير ان صيغته اي هيئة المضارع يعني لا تعملان
في المضارع بحذف الحركات والنونات قال التفتازاني وقد سمع من العرب الجزم
بلا النافية اذا صلح ما قبلها كي نحو جئت لا يكن له علي حجة وقال الرضي و
لا منع من ان يجعل لا في مثله للنهي والفرق بينهما انهما اذا دخلا الاسماء فما
لنفي المعارف كثيرا والنكرات قليلا تشبيها بليس ولا لنفي النكرات كثيرا والمعارف
قليلا مع تكرير لا واذا دخلا الافعال فما لنفي الحال عند الجمهور واعترض
عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي ولا يجب

النفي بما ولا

بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ولا للنفي المستقبل عند الاكثرين
قال في مغني اللبيب ويخلص المضارع بلا للاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن
مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية
لا تصدر بدليل الاستقبال فان قيل الفرق بين لا للنفي ولا للنهي قلنا الفرق والفرق بين اللائين
بينهما من وجهين احدهما ان لا للنهي لا يكون الا جازمة بخلاف لا للنفي فانها
لا يكون جازمة اذ لا عمل لها في الفعل من حيث اللفظ كقوله تع وما لكم لا تؤمنون
الله تعالى والثاني ان لا للنفي لا طلب فيها بل هو لمجرد الاخبار عن ترك الفعل بخلاف
لا للنهي فان فيها طلب ترك الفعل تقول لا ينصر لا ينصران لا ينصرون آه و
كذلك ما ينصر ما ينصران ما ينصرون آه واعلم انه يدخل على الفعل المضارع
الجازم يجمعه قول الشاعر الجازم ما خمس يا غلام ان لم ولما ولا واللام اعلم
ان الجزم هو القطع وسميت هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركته تسمية الجوازم
او بعض حروفه اما جزم لم ولما فلاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح
في قسم النحو ان كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وعينه غالب بشهادة
الاستقراء وتعليل الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص ولئلا يعمل
حرف التعريف وحرف الاستقبال الجر بانهما بمجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج
فكانهما غير خارجة عن حقيقته واما في لا النهي واللام في الامر فلانهما يشبهان
لان الشرطية في النقل واما ان الشرطية فلاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم

في لم ولما فيحذف حركة الفعل الواحد نحو لم ينصر بسكون الراء وحكى
عن ابن السراج انه شبه الجوازم بالدواء والحركة بالفضلة التي يخرجها الدواء
كما ان الدواء ان صادف فضلة في الجسم اخرجها والا فمن نفس الجسم فكذلك
الجوازم اذا دخلت على الفعل وان وجدت حركة حذفها والا فمن نفس الفعل كما في
نفس الناقص وقال بعض العلماء هذا الحرف بالوهم المعلول فلا يجد شيئا فيأخذ
الحصير فان الجازم لما لم يجد الحركة اخذ الحرف واراد بفعل الواحد الفعل الذي
لم يتصل باخره علامة التثنية والجمع والواحدة المخاطبة من الالف والواو
والياء فيتناول من اربعة عشر خمسة امثلة اعني المفرد المذكر الغايب نحو لم
ينصر والواحدة الغايبة نحو لم تنصر والمفرد المذكر المخاطب نحو تنصر والمتكلم
وحده نحو لم انصر والمتكلم مع الغير نحو لم ننصر ويحذف نونا التثنية
نحو لم ينصرا ويحذف نون جمع المذكر نحو لم ينصروا ويحذف نون الواحدة
المخاطبة نحو لم تنصري قال التفتازاني لان النون في هذه الامثلة علامة
الرفع كالضم في الواحد فلما يحذف حركة الواحد كذا يحذف النون وانما
جعلت علامة الاعراب كالحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة
والاعراب انما يكون في اخر الكلمة وكان اواخر هذه الافعال ساكنة وهي
الضماير لانها اتصلت بالافعال صارت كاجزاء منها ولم يمكن اجراء الاعراب
عليها فوجب زيادة الاعراب ولم يمكن زيادة حروف المد واللين فزادوا

النون لمناسبتها اياها كما سبق ولا يحذف بالجازم نون جماعة المؤنث فلا يقال
لم ينصرن لان الجازم يسقط حركة الاعراب ونونه ليس بنون الاعراب فانه
اى لان نون جماعة المؤنث قال الدواني وتذكير الضمير باعتبار المذكور كما هو
المشهور ولكن التحقيق ان التانيث انما يجب مراعاة حقه اذا كان مرتبا على
المذكر بزيادة حرف على صيغة التذكير كناصر وناصرة او بصيغة غير صيغة
التذكير كجمل وناقة واذا لم يكن مرتبا كلفظة المعرفة والنكرة مثلا سقط
المراعاة واستوى التذكير والتانيث كذا في كشف البزدوى فلما لم يكن تانيث
النون مرتبا بل بعضهم استعملوا الحرف منه مذكرا سقط المراعاة ضمير اى فاعل
كالواو في جمع المذكر وهو فاعل فلا يحذف وانما كان نون جماعة المؤنث ضميرا
لانه اذا اتصل بالمضارع صار مبنيا لان معربيته كانت بسبب المشابهة للاسم بهذا
الاتصال زال المشابهة لان هذا النون يختص اتصاله بالفعل فلما زالت
المشابهة ترجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك
والاصل في الافعال البناء فثبت على كل حال سواء دخل عليه الجازم او لا او سواء
دخل النصب او الجزم والا قلا ولكن لا يخفى ومن ذكر الوجه الثاني وترك الاول
فقد اختار المرجوح وترك الراجح وانما لم يحذف في جمع المذكر لانه ضمير الفاعل
ومن المحال ان يحذف العامل الفاعل وما هو ضمير الفاعل قيل فيه نظر لان
الواو هذه قد يحذف في نحو اغزن وارمن فلا تثبت على كل حال واجيب

فائدة المحشى الكسارى منه
المجيب مولانا شاه الفنارى في حاشية على شرح التفتازاني منه
مبحث النهى

واجيب بان ضم ما قبلها دال عليها وكانها لم تحذف في ذلك ان تقول كاف التشبيه
لا عموم لها كلفظ نحو بخلاف لفظة مثل فانه توجيه روى عن ابى حنيفة انه قال
اقول ايمانى كايمان جبرائيل عليه السلام ولا اقول مثل ايمانه لاقتضائه العموم ذكره
في المسايرة ابن هشام وقال القشيرى في قوله عليه السلام من توضأ نحو وضوئى
لفظة نحو لا يقتضى العموم بخلاف لفظة مثل وفي النجم الوهاج في حديث
اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول الى آه ان لفظة مثل لا يقتضى المساواة
من كل وجه وفي شرح المنار لو صدف رجل رجلا بالزنا فقال الآخر كما قلت يحد
الآخر لان كاف التشبيه يوجب العموم في محل يقبل كما قال على رضه في حق اهل
الذمة دماءهم كدمائنا وفي شرح البديع للاصفهاني الحديث بهذه العبارة
لم يصح كذا في حواشى الفاضل اللاهورى على شرح التفتازاني اشار الى الامثلة بقوله
تقول لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا لم تنصر لم تنصرا لم ينصرن لم تنصر لم تنصرا
لم تنصروا لم تنصرى لم تنصرا لم تنصرن لم انصر لم ننصر وجاء لم في الضرورة
غير جازمة وهو في الناقص اكثر قول الشاعر هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وجاء ايضا مفصولا بينها وبين المجزوم
كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل
قال ابن عصفور وهو قبيح الضرائر فلا يقاس عليه في شعر ولا في غيره وجاء
حذف المجزوم بعده ايضا كقوله احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعارب

قال الغوري الغفر هو الخال والرسوم
الآثار المغاني المنازل وصعيد الشمال من المغاني
اى المنازل او فاعل قفارا وهو جم
اضحى او حال من المغاني والجر كان لم توهل
منه
وجاء لم بغير جازم

قال الغزي الاعارز بموحدة ومهملة ثم معجمة او بالعكس بمعنى الباعد منه

ان وصلت والنل اى وان لم تصل ثم اعلم ان اللحياني زعم ان بعض العرب ينصب
بها كقراءة بعضهم الم نشرح وخرج على ان الاصل نشرحن حذفت نون التاكيد
الخفيفة وبقيت الفتحة عليها دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي
بلم وحذف النون وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله
ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء الفه غير واهب واعلم انه يدخل عليه

نواصب

اى على الفعل المضارع الناصب يجمعها قول الشاعر الناصبات اربعة اى
يس ان لن كى اذن معتبر والاصل ان والبواقي فرع عليها لان ان مشابهة
بان التي هي الحروف المشبهة بالفعل في اللفظ ومصير الجملة التي بعدها في تاويل
المصدر واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها كلها تستعمل كان ان
للاستقبال وحكي عن الخليل ان الحرف الناصب هو ان فحسب والبواقي لا تنصب
الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه كذا في شرح المائة قال الدواني
اعلم ان تميما يحولون همزة ان عينا فينشدون بيت ذى الرمة هو ان
ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم ويقولون
اعن ترسمت ويسمى اللغة بعنعنة تميم وبعض العرب يرفع الفعل بعد ان
تشبيها لها بما المصدرية كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما منى السلام و
ان لا تشعرا احدا وعن مجاهد ان يتم الرضاعة برفع الفعل فيبدل من الفتحة ضمة
كما هو مقتضى الناصب فان النصب يكون بالفتحة كما ان الرفع يكون بالضمة و

مطلب حركة اعرابية وبنائية

والجزم بالسكون فان قيل كان الواجب ان يقول من الرفع والنصب لانه معرب والضم
والفتح انما استعملا في المبنيات فالجواب ان الغرض منها بيان الحركة دون التعرض للاعراب
والبناء والحركة من حيث هي حركة الضم والفتح والكسر لا الرفع والنصب والجر
فان هذا امر زائد فليتامل ذكره الفاضل التفتازاني قال مولانا داده اعلم ان
الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية
بخلاف المجردة عن التاء فانها القاب البناء عند البصريين واما الكوفيون فيطلقون
القاب البناء على الاعراب وبالعكس والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها البصريون
الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى ما في قول التفتازاني فان قيل آه وقوله الضم
والفتح من عدم الورود وعدم استقامة الحصر ثم اعلم ان الابدال والتبديل
اذا استعملا بالباء لا تدخل الباء الا على المتروك فاذا قيل ابدل او تبدل الخبيث
بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب ذكره في الاول سراج الوهاج

مطلب التبديل

وشرح الوجيز للمحلي والثاني في حاشية تفسير القاضي لابن التمجيد والتبديل مثلهما
على ما ذكر في الينابيع وشرح الكشاف للتفتازاني وشرح مختصر الوقاية لابي
المكارم وعلى ما ذكره ابن التمجيد لا تدخل الباء فيه الا على الماخوذ وفي الابدال
الخلاف على العكس وقال المحلي في قول الوجيز ابدلها كان عربيا واوضح ادخل الباء
على الماخوذ موافقة على الاستعمال العرفي وان كان خلاف المعروف لغة وقال

مطلب التبديل

وقال الدميري في قول المنهاج ولو تبدل ضاد بظاء لم يصح صواب بالعكس
لان البا تدخل على المتروك ثم قال وحكى الواحدي عن ثعلب عن الفراء في قوله
تع بدلناهم جلودا غيرها ما يدل على صحة عبارة المص ويشهد لذلك قول
الطفيل بن عمرو لما اسلم في وصف النبي عليه السلام وبدل طالعي نحسي بسعدي
وقال التفتازاني في شرح الكشاف وللتبديل استعمال آخر يتعدى الى مفعولين
بنفسه نحو اذ لك يبدل الله سيئاتهم حسنات فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا
بمعنى يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما بدله كالهما خيرا منه وآخر يتعدى
الى مفعولين بنفسه الى المذهوب به المبدل منه بالباء ومنه قوله تع وبدلنا
هم بجنتيهم جنتين وآخر يتعدى الى مفعول واحد مثل بدلت الشيء غيرته
ومنه فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه الآية ويناسبه ما ذكره الدميري في الفرق
بين والابدال من ان التبديل عبارة عن تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال
رفع الشيء ووضع غيرها مكانه ويسقط الجازم النونات لانها علامة الرفع
عند الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات دليل الاعراب المقدر قبل
هذه الحروف فعلى هذا لا يكون الاعراب بالحروف بل بالحركة والسكون المقدر بين
وقال الفارسي هذه الافعال معربة والاحرف اعرابها اما النون فلسقوطها
بالعامل واما الحروف فلان كلا منهما فاعل واما اللام فلشغلها بحركة ما
بعدها وليست فيها عنده شيء معتقد وهو مما يعجب السامع واثبات

واثبات النون مع الناصب لغة قليلة جاءت في الاحاديث الصحيحة ذكره
في شرح المشارق سوى نون جمع المؤنث لما ذكر من انه ضمير لا علامة للاعراب
لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما حمل النصب على الجر في الاسماء في التثنية
والجمع فكذا ههنا حمل النصب على الجزم وحذفت النونات المحذوفة حال
الجزم كذا في شرح التفتازاني قال الامام ابن هشام في مغني اللبيب سواء بمعنى
مستوي فيقصر نحو قوله مكانا سوى ويمد مع الفتح نحو قوله تع في سواء الجحيم
وقولك هذا درهم سواء بمعنى مكان او غيره على خلاف في ذلك فيمد مع الفتح
ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع صفة واستثناء كغير وهو
عند الزجاج وابن مالك كغير في المعنى والتصرف تقول جاءني سواك بالرفع
على الفاعلية ورأيت سواك على المفعولية وما جاء احد سواك بالنصب والرفع و
هو الارجح وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن
ذلك الا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين ورد
على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك واجيب بان تقديره
سواء خبر لهو محذوفا او حال الثبت مضمرا ولا يمنع الخبرية قولهم سواك
بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبني كما في غير فتقول
لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا الى آخره قال الحافظ السيوطي في الاتقان لن حرف
نصب ونفي استقبال والنفي بها ابلغ من النفي بلا فهي لتأكيد النفي كما ذكره

الزمخشري وابن الخباز حتى قال بعضهم ان منعه مكابرة فهي لنفي آتي افعل
ولا لنفي افعل كما في لم ولما قال بعضهم العرب تنفي المظنون بلن والمشكوك بلا ذكره
الزملكاني في التبيان وادعى الزمخشري ايضا انها للتأبيد النفي كقوله تعالى لن يخلقوا
ذبابا ولن تفعلوا وقال ابن مالك وحمله على ذلك اعتقاده الباطل في لن
تراني ان الله لا يرى جعلنا الله من اهل الرؤية ورده غيره بانها لو كانت للتأبيد
لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولم يصح التوقيت في لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه تكرارا
والاصل عدمه واستفادة التأبيد في لن يخلقوا ذبابا ونحوه من خارج و
وافقه على افادة التأبيد ابن عطية وقال في قوله لن تراني لو بقينا على هذا
النفي لتضمن ان موسى لا يراه ابدا ولا في الآخرة ولكن ثبت في الحديث المتواتر ان
اهل الجنة يرونه وعكس ابن الزملكاني مقالة الزمخشري فقال ان لن
لنفي ما قرب وعدم امتداد النفي ولا يمتد معها النفي قال وسر ذلك
ان الالفاظ مشاكلة للمعاني ولا آخرها الالف والالف يمكن امتداد الصوت بها
بخلاف النون فانها ان طال في اللفظ بها لا يبلغ طوله مع لا فطابق كل لفظ
معناه قال ولذلك اتى بلن حيث لم يرد النفي مطلقا بل في الدنيا حيث قال لن
تراني وبلا في قوله تعالى لا تدركه الابصار حيث اريد نفي الادراك على الاطلاق
وهو مغاير للرؤية وقال التفتازاني ومعنى لن نفي الفعل مع التأكيد وفي

وقال الهروي مذهب سيبويه والجمهور ان معناها نفي الفعل وهو
الصحيح عند ابن مالك وغيره وذكر الزمخشري في المفصل وفي الكشاف عند
قوله تعالى ولن تفعلوا انها تفيد التوكيد كما قال التفتازاني وبه جزم ابن
الحاجب وغيره وقال في الموزج نقلا عن جماعة انها تقتضي تأبيده قال في
المغني وكلاهما دعوى بلا دليل الى هنا كلامه قال الامام ابن هشام في مغني اللبيب
ليس اصل لن لا ولا اصل لم لا فابدلت الالف نونا في لن وميما في لم خلافا للفراء لان
المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا ولا اصل لن
لا ان حذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للكسائي بدليل جواز
تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب خلافا للاخفش الصغير
وامتناع نحو زيد يعجبني ان لن يضرب خلافا للفراء لان الموصول وصلته مفرد
ولن افعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدا حذف خبره اي لا الفعل واقع مردود
بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شيء مسده بخلاف لولا زيد لاكرمتك وبان الكلام
تام بدون المقدر وبان لا الداخلة على الجملة الاسمية واجب التكرار اذا لم تعمل
ولا النفي لا تنقل له في عدم وجوب ذلك فان الاستقراء شهد بذلك اعلم انه لو ذكر
الناصب بعد فراغ الجوازم والامر لكان احسن كما لا يخفى ومن الجوازم
اما جمع جازمة بناء على ما قيل من ان حروف الهجاء والحروف المعنوية نحو
في وعلى وعن واشباهها كلها مؤنثات سماعية واما جمع جازم

ولم اصل لم

بناء على كون تانيث الحروف باعتبار التاويل باللفظة او الكلمة على ما قيل
وعدم التاويل المحققون من الادباء قالوا ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي
العقول يجمع على فواعل قياسا مطردا وسره ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري
مجرى المونث فيمن يعقل وقال ابن مالك في شرح الشافية لد وفواعل
في صفة لمذكر ما لا يعقل كنجم طالع وطوالع وجبل شامخ وشوامخ مطرد نص عليه
سيبويه وغلط كثير من المتاخرين بعضهم فحكم هنا بالشذوذ فلا حاجة الى
ما قال الفاضل التفتازاني في شرح التلويح من ان العوارض جمع عارض على انه
جمع للسماء واما فوارس فلانه شيء لا يكون للمونث فلم يخف فيه اللبس واما
هوالك فانما جاء في المثل يقال هالك في هوالك فجرى على الاصل لانه قد يجيء
في الامثال ما لا يجيء في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر ومن
ههنا تبين ما قيل وشذ فوارس وهوالك ونواكس في جمع هالك و
فارس وناكس على تاويل فرقة ذكره ابن كمال پاشا في شرح الهداية لام الامر
وهذا اولى مما قال الامام المطرزي في المصباح وهو لام الامر الغائب اعلم
ان قوله الغائب صفة كاشفة للامر لا قيد احترازي كما توهم صاحب
الافصاح حيث قال دون امر المخاطب لان لامها محذوفة انتهى هذا ناش
عن عدم الفرق بين مذهب البصريين والكوفيين كما لا يخفى على المتتبع قال بعض
الافاضل في شرح المائة وانما كسرت ومنحو الحروف الواردة على هجاء واحدان

وهو قول الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار منه

فانه مولانا يحيى سهود منه

كسرت لام الامر

قوله وفتحها اي لام الامر منه

قوله لغة حكاها الفراء عن بني سليم منه

واحدا ان تفتح فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا
ليضرب وقال التفتازاني تشبيها باللام الجارة لان الجزم عديل الجر
قال الرضي ظاهره انه وضعها على الكسر وهو ما يظهر من كلام صاحب الكشاف
وغيره وقال السيد ركن الدين اصلها الفتح وانما كسرت مع المظهر ليفارق
الابتدائية على الاصح ولم يعكس لان في الجارة موافقة العمل ومن ثمه بقيت على
الفتح اذا دخلت المضمر اي غير الياء اذ لا اشتباه معه قال التفتازاني وفتحها
لغة لكن اذا دخل عليها الواو والفاء او ثم جاز سكونها قال الله تعالى فليضحكوا
قليلا وليبكوا كثيرا وقال الله تعالى ثم ليقضوا تفثهم قرئ بسكون اللام و
كسرها قرا بالسكون في ثم ليقضوا الكوفيون وقالون والبزي وفي ثم
ليقطع هؤلاء وقنبل وفي ثم يوم القيمة الكسائي وقالون كذا في الحواشي
العزيزية على شرح الجاربردي في درة الغواص في اوهام الخواص واصل
هذه اللام الكسر كما كسرت لام الجر فان دخلت عليها الواو والفاء او ثم
جاز كسرها على الاصل واسكانها للتخفيف الا ان الاختيار ان تسكن مع الفاء
والواو لكونهما على حرف واحد لا يمكن السكوت عليه وان لا تسكن مع ثم لانها
كلمة بذاتها وبهذا اخذ ابو عمرو بن العلاء فقرا فليضحكوا قليلا وليبكوا
كثيرا باسكان اللام مع الفاء والواو وقرا ثم ليقطع بكسر اللام مع ثم قال
التفتازاني قوله فتقول في امر الغائب اشارة الى انه لا يؤمر به المخاطب

فتحها لغة سليم على ما حكى [illegible] منه

لان المخاطب له صيغة مختصة وقرئ فلتفرحوا بالتاء خطابا وهو شاذ
وجاز في المجهول لتضرب انت آه لان الامر ليس بفاعل المخاطب لان الفاعل محذوف
وكذا لاضرب انا ولنضرب نحن ونحو ذلك لان الامر بالصيغة يختص بالمخاطب
فلا بد من استعمال اللام في هذه المواضع لانها غير المخاطب فكان على المصنف ان
يقول فتقول في امر غير المخاطب وهو يشمل المتكلم والمخاطب المجهول وفي الحديث
قوموا فلاصل عنكم وفي التنزيل ولنحمل خطاياكم انتهى فان قلت قد صرح
الامام الاعظم ابو حنيفة رح بخلاف هذا حيث قال في المقصود غير انه
لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت اجاب عنه ابن السيد
على في حواشي شرح ديباجة المصباح بانه قال كلام الائمة لا يجيء من غير تاويل
لئلا يلزم اتحاد الامر والمامور والناهي والمنهي والا فورود الاستعمال
كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرح فلنبحث وغير ذلك فلذا فسر الشريف
قول السكاكي ولنعبها فلنبحث اي اذا كان الباب في الاعتبار الخبر والطلب في
علينا تعينها اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على حقيقتها بل المراد بها الاخبار
على وجوب التفحص على من هو بصدد المذكور انتهى اقول هذا التعليل ليس
بصحيح اما اولا فلانا لا نسلم عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف
والامرية من جهة القول والمامورية من جهة الفعل وكذلك في النهي واما
ثانيا فلتخلفه في قول القائل مثلا لغيره اضرب عمرا حين قولك الغير له

الغير لما اضرب عمرا او لو زيد التعليل بلفظ واحد لم يتوجه عليه هذا النقض
واما ثالثا فلورود المتكلم من الامر والنهي المعلوم مبنيا في كلام الفصحاء يقال
لا نتكلم ما لا يعني لنرجع الى المقصود الى غير ذلك قال التفتازاني واذا كان
المامور جمعا بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا
وافعلوا ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب لتقييد التاء الخطاب
واللام الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله
عليه السلام لتأخذوا مصافكم قال الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل معترضا على
ابن مالك في نقض قواعد النحو بما جاء في الحديث مما يخالفها لم يعهد لاحد
من ائمة العربية من البصريين والكوفيين الاستشهاد بما ورد في كتب الاحاديث
على مسائل العربية وسر ذلك ان الحديث غير متحقق كونه بلفظ النبي عليه السلام
فانه لم يدون الا في القرن الثاني فكانت الرواة يروون الحديث بالمعنى وفيهم
الاعجمي والمولدون ممن لا يحسن العربية فدخل في الحديث لحن كثير ثم دون على
حسب ما سمع من الرواة وقد يقال فتح هذا الباب يؤدي الى الاختلال ان الائمة
نالوا بعض الاحكام الفقهية بلفظ الحديث الا يرى انهم قالوا الوقف في جواب
اختياري لختار نفسي فهو طالق على خلاف القياس بحديث عائشة لا بل اختار
الله ورسوله ومثله كثير وقد استدل على عدم اخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات
بالفصاحة بقوله عليه السلام ان الكريم ابن الكريم وقال ابن مالك في شرح

بفتح الجيم وتشديد القاف جمع مصنع
وهو الموضع من ...

الكافية حذف لام الامر وابقاء عملها مطرد بعد امر بقول كقوله تع قل
العبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة وجاء باختيار بعد قول غير امر نحو قول
الشاعر قلت لبواب لديه دارها تيذن فانى حموها وجارها اى ليئذن
ويختص بالضرورة فيما سواهما اقول فيه كلام يظهر مما قاله الامام الحريرى
فى درة الغواص فى اوهام الخواص وهو والصواب اثباتها فيه وجزم بها
لئلا يلتبس الكلمة بصيغة الخبر وتخرج عن حيز الامر وعلى ذلك جاءت الاوامر
فى القران وفصيح الكلام وحبر الاشعار فاما قول الشاعر محمد تفد نفسك كل
نفس اذا خفت من امر تبالا فهو عند البصريين من ضرورات الشعر المحجة
الى تصحيح النظم واقامة الوزن واما قوله تع قل لعبادى الذين امنوا يقيموا
الصلوة فانما جزم يقيموا لوقوعه موقع الامر المحذوف الذى تقديره قل لهم
قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة يقيموا وجواب الامر محذوف يتلمح
معنى الجزاء فيه كما قال سبحانه وتع فادع لنا ربك يخرج لنا وانما خص هذا الامر
باللام والمخاطب بغيرها لان امر المخاطب اكثر استعمالا فكان التخفيف فيه اولى و
امثلته لينصر اللام لام الامر والياء حرف المضارعة والنون فاء الفعل والصاد
عينه والراء لامه لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن لانصر لننصر وفى
المجهول لتنصرا انت لتنصرا لتنصروا لتنصرى لتنصرن لتنصرن وكذلك
على هذا الضرب وليعلم وليدحرج وغيرها من ليكرم وليقاتل وليتدحرج

ليتدحرج وليتكسر وليتباعد ولينقطع وليجتمع الى آخر الامثلة على قياس
المجزوم ومنها اى من الجوازم لا الناهية قال الشريف ولها اثران لفظى و
هو حذف حركة الاعراب ونون يقوم مقامها ومعنوى وهو تخصيص فعل
المضارع بزمان الاستقبال مع افادة تركه ونهيه قال الجلال الدوانى هى التى يطلب
بها ترك الفعل عند ابى هاشم المعتزلى واختاره ابن الحاجب والسكاكى واما
عند غيرهم فيطلب بها كف النفس عن الفعل ومبنى هذا الخلاف على كون ذلك الفعل
مقدور العبد او غير مقدور له قال مولانا داود اعلم ان العلماء اختلفوا فى
النهى الشرعى فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهى ليس هو عدم الفعل
كما هو المتبادر الى الوهم لانه عدم مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا للعبد
ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا بل المطلوب به كف النفس عن الفعل وذهب
جماعة اخرى منهم الى المطلوب بالنهى هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد
باعتبار استمراره اذ له ان يفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا يفعله فيستمر عدمه
ثم النهى يستعمل لمعنى التحريم قال الحافظ جلال الدين السيوطى وصيغته حقيقة
فيه وترد مجازا لمعانى منها الكراهة نحو ولا تمش فى الارض مرحا والدعاء
نحو ربنا لا تزغ قلوبنا والارشاد نحو ولا تسألوا عن اشياء ان تبد لكم تسؤكم
والتسوية نحو او لا تصبروا والاحتقار والتقليل نحو ولا تمدن عينيك
الاية اى فهو قليل وحقير وبيان العاقبة نحو ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله

امواتا بل احياء اى عاقبة الجهاد الحياة لا الموت والبأس نحو لا تعتذروا
والاهانة نحو اخسئوا فيها ولا تخشوا اشد اعلم ان اسناد النهى الى الامجاز
لان الناهى هو المتكلم بواسطتها فتقول فى نهى الغايب لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا
لا تنصر لا تنصرا لا ينصرن وفى نهى الحاضر لا تنصر لا تنصرا لا تنصروا لا تنصرى
لا تنصرا لا تنصرن فكذا قياس سائر الامثلة من نحو لا يضرب ولا يعلم ولا يدحرج
الى غير ذلك كما مر فى المجزوم قال الفاضل الآمدى ان السائر بمعنى الجميع واستعماله
بمعنى الباقى غلط فى لغة العرب وفى الكشف عكسه وفى التلميح انه بمعنى الباقى واستعماله
بمعنى الجميع من غلط الخاصة قال جار الله العلامة فى الفايق انه بمعنى الباقى واستعماله
بمعنى الجميع من غلط القوم وابن الصلاح فى مشكل الوسيط يقبل ما تفرد به الجوهرى
وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم او قال انه مما تفرد به ورد بانه لم يتفرد
به التبريزى والجواليقى وغيرهما نقلوا ذلك قال الفاضل الحنبلى فى بحر العوام
فيما اصاب به العوام ومما اصاب فيه العوام قولهم سائر الحاج واستوى سائر الخراج
مستعملين فى ذلك بمعنى الجميع وزعم الحريرى فى درة الغواص فى اوهام الخواص
انه من الاوهام الفاضحة والاغلاط الواضحة حيث قال ومن اوهامهم الفاضحة
واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون سائر بمعنى الجميع وهو فى كلام العرب
بمعنى الباقى وتعقبه العلامة ابو محمد عبد الله بن برى المقدسى فيما كتبه بخطه
على ظهر الكتاب فانشد شواهد كثيرة تدل على مجئ سائر بمعنى الجميع كما جاء بمعنى

فى نسخة ش

بمعنى الباقى منها قول ابن الرقاع وحجرا وزبانا وان يك ملفظ لونى
فليغفر له سائر الذنب وقال ابن احمر فلا ابنا منكم ككاب بروعة فلم
تعد مواضن سائر الناس ناعيا وقول ذى الرمة معرسا فى بياض الصبح
وقعته وسائر السير الا ذاك منجذب قال ابن برى قوله الا ذاك استثنى التعريس
من السير فسائر اذا بمعنى الجميع وقال ابن احمر ايضا فضيا من الريحان عليه
الهندى ما للتجاح وسائره ندى اى ما لتا اوساطه وصدوره للسنبه
ورطوبته وجميعه ندى ولمستشهد ايضا للاحوص وانى كالتجيكم اذ يبقى
٧ الى غيركم من سائر الناس مجمع وعلى هذا المعنى ورد قول ابى العلاء المعرى
لتشرب العالمون خبث طبعا فهو فرض فى سائر الاديان وقال النووى
السائر بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد استعمله الغزالى بمعنى الجميع فى مواضع
كثيرة ذكره الشيخ فى منن الخفاء عن القاضى الشفا وقال ابن الحاجب فى شرح
المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقى والتحقيق الحقيق الى القبول عند العلماء
الفحول ما قال المولى حسن الفنارى فى حواشى التلويح من ان هذا الخلاف
مبنى على الخلاف فى اشتقاقه والحق انه من المعنيين ثابت لغة واما الامر بالصيغة
قال القزوينى الصيغة فى اللغة مصدر مبنى للنوع واصل صوغة قلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار صيغة وفى الاصطلاح عبارة
عن الكيفية العارضة للمتكلم بسبب تحويلها نحو نصر انصروا الى غير ذلك

وقد يراد بها ايضا طلب الفعل من الفاعل على المخاطب كما وقع ويسمى بذلك
لانه حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام قال بعض الافاضل فيه نظر اذ الامر
الغايب صيغة مخصوصة وذلك لا يحصل الا بدخول اللام وقال بعض المتاخرين
تسمية ذلك الامر بالامر بالصيغة الاصطلاحي ولا مناقشة في الاصطلاح قال
شيخ داود في شرح الرسالة الامر ان اريد به الفعل الطالب للفعل على سبيل الاستعلاء
جمعه على اوامر وان اريد به الفعل والشان جمعه على امور ثم ان الامر يرد لمعان الايجاب
نحو اقيموا الصلوة والندب نحو فكاتبوهم وهو لمنافع الدين ويقرب منه التاديب
نحو كل مما يليك والاباحة نحو فاصطادوا والارشاد نحو فاستشهدوا وهو لمنافع
الدنيا والتهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر والامتنان نحو فكلوا مما
رزقكم الله والاكرام نحو ادخلوها بسلام والتسخير نحو كونوا قردة والتعجيز
نحو فاتوا بسورة من مثله والاهانة نحو ذق انك انت العزيز الكريم والتسوية
نحو اصبروا او لا تصبروا والدعاء نحو اللهم اغفر لي والتمني نحو الا ايها الليل
الا انجلي والاحتقار نحو القوا ما انتم ملقون والتكوين نحو كن فيكون ذكره
الفاضل مولانا منصور القاآني في شرح المغني في علم الاصول فهو اي الامر
بالصيغة امر الحاضر اي المخاطب جار على لفظ المضارع المجزوم الجريان
في الاصطلاح يستعمل بمعنى جريان الشيء على ما يقدم به من مبتدأ او موصوف او
ذي الحال او موصول او متبوع وجريان اسم الفاعل على الفعل موازنة في الحركات

مطلب معاني الامر

في الحركات والسكنات وجريان المصدر على الفعل تعلقه بالاشتقاق وجريان
الامر على المضارع المجزوم في الحركات والسكنات اي لا يخالف صيغته صيغة
المضارع الا بان يحذف حرف المضارعة ويعطى اخره حكم المجزوم وانما
يجري الامر على لفظ المضارع دون الماضي لان في الامر طلبا والطلب لا يكون
في الماضي بل في المضارع فيكون مشابهة الامر بالمضارع اكثر من مشابهته الماضي
فلهذا اجري على لفظ المضارع دون الماضي قال التفتازاني وانما قال الجاري على لفظ
المضارع المجزوم لئلا يتوهم انه ايضا مجزوم معرب كما هو مذهب الكوفيين
فانه ليس بمجزوم بل هو مبني اجري مجرى المضارع المجزوم واما
البناء فلان الاصل في الفعل وههنا لم يشبه الاسم فلم يعرب وذهب الكوفيون
على انه مجزوم واصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ثم حرف المضارعة
خوف التباسه بالمضارع وليس بوجه لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار
وما ذكروه خلاف الاصل فلا يرتكب واما الاجري مجرى المجزوم فلان الحركة
والنون علامة الاعراب فتنتفي في البناء ولهذا لم تحذف نون جماعة النساء
فسقط
واذا اجري على المجزوم فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كتدحرج
انت منه اي من المضارع حرف المضارع ليعرف من الماضي وثان قال
مولانا زاده الاتيان متعد الى واحد نحو اتيته من باب رمى واتيانا ايضا و
الاتوة لغة فيه وقوله تع انه كان وعده مأتيا اي آتيا كما قال حجابا مستورا اي

لان الاعراب بازاء المعاني والفعل يختص بالبناء منه

قوله اصل فعل لتفعل كما ان قيل لم لا يجوز
واي شيء جاز من فعال واصل افعل اه
بعد انه مجزوم باللام المقدرة بناء
على ان الاصل لتفعل منه

اتيان

اى ساتر او قد يكون مفعولا لان ما اتاك من امر الله فقد اتيته وتقول اتاه ايتاء
اعطاه واتاه ايضا اتى به ومنه قوله تع آتنا غداءنا اى ايتنا به ذكره فى الصحاح وفى
الفتح فى تفسير قوله تع فاجاءها المخاض وهو فى الاصل منقول من جاء لكنه خص
بالالجاء فى الاستعمال كآتى فى اعطى ليس على ما ينبغى على ان ابا حيان ذكر اتى بمعنى اعطى
مما بنى على افعل ليس منقولا من اتى بمعنى جاء وذكره فى الصحاح ايضا وتاج المصادر و
ديوان الادب اجاءته اى جئت به واجاته الى كذا بمعنى الجاته وقد يتعدى الى الثانى بالباء
مثل اتيته بالبلية فقوله تع الآن باتيهم يحتمل الوجهين وكان هذا مراد
من قال ان الاتيان مجىء لازما ومتعديا والآية تحتملهما فقول الصحاح والاتيان
المجىء مع ان القوم صرحوا بان المجىء يجىء لازما ومتعديا بالباء على ما ينبغى اقول فيه
كلام لا يخفى قال الراغب المجىء اعم لان الاتيان مجىء بسهولة ويقال جاء فى الاعيان والمعانى
ولما يكون مجيئه بذاته بامره وبمن قصد مكانا او عملا او زمانا ذكره الطيبى
فى سورة مريم وذكر فى سورة النحل فى الاتيان قد يقال المجىء بالذات وبالامر و
بالتدبير وفى الخير والشر وفى الاعيان وذكر الزمخشرى ان آتى يجىء بمعنى صار كجاء كقولك
جاء البناء محكما اى صار بصورة الباقى بعد حذف حرف المضارع مجزوما قال
التفتازانى وفى هذا اللفظ حزازة لان صورة الباقى ليست مجزومة بل
مثل المجزوم فالتوجيه ان يقال حذف المضاف وهو اداة التشبيه تنبيها على
المبالغة والاصل مثل المجزوم وهذا كثير فى الكلام او يقال المجزوم بمعنى

قوله وهذا كثير فى الكلام اى حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
لوض منه

بمعنى المعامل معاملة المجزومة مجازا ان يجعل مجزوما مفعولا ثانيا والباء
لغير التعدية اى تاتى مجزوما يكون بصورة الباقى فيكون من باب القلب والمعنى تاتى
الباقى بصورة المجزوم انتهى وقال الغزى عند تحقيق قول التفتازانى او يقال
المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا هو مجاز مرسل من تسمية الشىء بما
يشاكله كما يقال للفرس المنقوش على الجدار فرس لشبهه بشكل الحيوان المعروف
اقول غير خاف على من دعى ان هذا الدليل يقتضى خلاف المدعى لان مقتضاه ان يكون
هذا المجاز من قبيل الاستعارة التصريحية لا المجاز المرسل كما يكون لذلك المعية
ولم يقل مجزومة لانه حال من الباقى او لانه وصف لفعل مقدر اى حال كونها فعلا
مجزوما وانما صح مجىء الحال من الباقى مع انه مضاف اليه لان المضاف بمنزلة جزئه
بدليل صحة الاستغناء عن المضاف مجازا لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها
حكما كما فى قوله تع ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فتقول فى الامر من دحرج دحرج
دحرجا دحرجوا دحرجى دحرجا دحرجن وقد يستعمل لفظ الجمع للواحد فى
موضع التعظيم كقوله الا فارحمونى يا اله محمد فان لم اكن اهلا فانت له اهل
ومنه ايضا قوله تع قال رب ارجعون يجوز فيهما وجه آخر اعنى اقامة تكرير
الفعل مقام جمع الفاعل للملابسة التى بينهما على معنى ارجعنى ارجعنى وارحمنى
ارحمنى قال علماء البصرة فى شرح اللباب ومن هذا القبيل عندى قوله تع كل فى فلك
يسبحون فاندفع ما قيل كيف جمع بالواو والنون مع انه ليس من صفات العقلاء

كان فيه لم يحذف المضاف وهو خلاف الاصل فقال تنبيها له
منه

ليحصل النظائر بين الحال وذيها
منه

فى الثانى
منه

لاى الصورة فى الجزم بوزن الصورة فى اللغة و
بعض ان الاولى كان ان الاولى ان يجيئ النظائر فى حكم المعنى
اللفظ ... صفة للموصوف المقدر وهو
الحقيقة ... والموصوف المقدر حال ... الحقيقة
منه

بلغ ... مقابلة

قوله كانت لها اى لاهل عدد الفاعل فى الاصل وهو
فارحمنى بلفظ المفرد وهو الاصل فلما جمع بلفظ الجمع
الى ما فى الاصل وهو الواحد مترلة الجماعة
للتعظيم تنزيل الواحد ... الفعل كانه ارجع
اوتقيد ... بالاله محمد
منه

واساميهم وهكذا اى كدحرج فى حذف الحركة وجعل آخره كالمجزوم تقول
فى كل ما يكون ما بعد حرف المضارع منه متحركا نحو فرّ وقاتل وتكسّر وتباعل
وتدحرج وان اشتق من المضارع لان الماضى لا يوهم به ولا مناسبة بينهما فان كان ما بعد
حرف المضارعة ساكنا كما فى تنصر فتحذف انت منه اى من المضارع حرف المضارعة
وتأتى بصورة الباقى مجزوما اى حال كون الباقى مبتديا اولا اى الباقى همزة
وصل مكسورة ان قيل هذا ينتقض بنحو خذ وكل ومر من تأخذ وتأكل
وتأمر قيل يجئ فيها بهمزة فاستثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت
الثانية تخفيفا والاولى استغناء عنها قال الشراح اما زيادتها فلدفع الابتدا
بالساكن وهو محال قال الحافظ السيوطى فى همع الهوامع فى كل لغة اما بالالف
فبالاجماع واما فى غيرها فكذلك نص عليه ابن جنى وابو البقا العكبرى وذهب
السيد الجرجانى وشيخنا العلامة الشهير بكافيجى الى انه ممكن الا انه مستثقل فاذا
احتيج الى الابتدا بالساكن توصل اليه باجتلاب همزة الوصل واما تخصيصها
بالزيادة دون غيرها من الحروف فلانها اقوى الحروف والابتداء بالاقوى اولى
واما كسرها فلانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم
لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه انها
زيدت متحركة بالكسر التى هى اعدى الحركات لانا نحتاج الى متحرك لسكون اول
الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قال التفتازانى لما يلزم من الوقوع فيما فر منه

اى من الثلاثى المجرد كفاد والمزيد فيه كتكلّس وتباعد ومن الرباعى المزيد فيه تدحرج منه

مبحث همزة الوصل والقطع

منه وسميت همزة وصل لانها للتوصل بها الى النطق بالساكن ويسميها الخليل
سلم اللسان لذلك وقيل انما سميت همزة وصل لسقوطها فى الوصل وهو ضعيف
لانه تسمية الشئ بالنظر الى حال عدمها والحق ان يسمى همزة الابتداء لثبوتها فيه
ولكن لان حال الثبوت اشرف من حال العدم ومنهم من سماها الفا نظرا الى صورتها
لان صورتها فى الخط الف وقيل انما هى همزة وصل لجواز وصل ما بعدها الى ما
قبلها بخلاف همزة القطع لانها تمنع عن الوصل فلذا سمى همزة قطع والفرق
بينهما هذا وسقوطها دونها مع ان همزة القطع مفتوحة وهمزة الوصل
مضمومة او مكسورة غالبا وانما قلنا غالبا لان همزة القطع قد يكون
مكسورة نحو اكرام ويجوز ايضا حذفها نحو قوله تع قد افلح المؤمنون
وهمزة الوصل قد يكون مفتوحة ايضا مثل ايمن الله وهو جمع يمين ومع
لام التعريف نحو الرجل لخفة الفتحة فيكون مكسورة فى جميع الاحوال الا
فى حال ان يكون عين المضارع منه اى من الباقى او من المضارع فالقصر على
الثلاثى مضموما فتضمها اى تلك الهمزة لمناسبة حركة العين اولانها
لو لم تكن مضمومة فلا يخلو من ان يكون مفتوحة او مكسورة ولو كانت مفتوحة
لالتبس بالمضارع المتكلم لجواز غفلة السامع عن حركة لام الفعل ولو كانت
مكسورة لزم الانتقال من الكسرة الى الضمة وهو مستثقل فوجب الضم لدفع المحذور
تقول انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن وكذلك اضرب واعلم والقطع

وجه التسمية بهمزة الوصل

فرق بين الهمزتين

اى مخرج كسر العين وفتحها ومن المجرد والزيادة منه

الفاضل مولانا بن شيخ ... السعدى

واجتمع وتخرج وغيرها مما يكون ما بعد حرف المضارعة منه ساكن و
فلا يخفى تصريفها واصلها مما تقدم من البيان فان كنت زكيا كفاك هذا
والا فالبليد لا يفيده التطويل ولو تليت عليه التورية والانجيل ثم ورد سؤال
بان ما قلتم من انه اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ولم يكن عين فعل المضارع
مضموما تزاد همزة وصل مكسورة منقوض بنحو اكرم فانه امر من يكرم مع
ان همزته مفتوحة لا مكسورة اجاب عنه بقوله وفتحوا اى ارباب الفن همزة
اكرم اى همزة لفظ اكرم وبابه اكرم او قولك اكرم او مثل اكرم بناء
نصب على المصدر لفعل محذوف في موضع الحال وفتح ارباب الفن همزة
اكرم يبنون بناء اى بانين او على المفعول له وهذا اولى على الاصل المرفوض
اى المتروك فان اصل تكرم تاكرم لان حروف المضارع هى حروف الماضى
مع زيادة حرف المضارعة لكنه لما اجتمعت الهمزتان في المتكلم نحو اكرم حذفت
منه همزة الافعال من اخواته وان لم يكن فيها اجتماع الهمزتين طردا للباب فاذا ارادوا
ان يبنوا الامر منه حذفوا حرف المضارعة واعادوا الهمزة المرفوضة وابقوها
على حركتها الاصلية وقالوا اكرم فلم يكن اكرم من بحثنا لانه فيما يكون ما
بعده فيه ساكنا وما بعده في اكرم متحرك بالحقيقة وقد استعمل على الاصل
المرفوض من قال فانه اهل لان يؤكرما ولما فرغ من بيان الافعال الثلثة شرع في
المسائل المتفرعة بقوله اعلم اه فمنها ما يختص بالمضارع وهو انه الضمير

الضمير اللث اذا اجتمع تاآن مفتوحتان في اول مضارع تفعل وتفاعل و
تفعلل احديهما تاء المضارعة والثانى التاء التى في اول الماضى وذلك في امثلة
المخاطب والمخاطبة مطلقا وفي الغائبة مفردة ومثناة قال اللقانى قوله في اول
مضارع احتراز من الماضى نحو تتبع وتتابع فانه لا يجوز ذلك بل الجائز التخفيف
بادغام اولاهما وصلا وابتداء وبجلب همزة الوصل فيجوز اثباتهما اى
اثبات تائين كون الاصل عدم الحذف اعلم ان الجواز قد يستعمل بمعنى الامكان
الذاتى وقد يستعمل بمعنى الاحتمال العقلى وقد دعى الشيخ في الشفاء بالمحافظة
على التمييز بينهما واشار الى انه يشاء من عدم التمييز خلل كثير وفي حاشية التلويح
للفاضل القريمى الجواز يطلق على خمسة معان احدها مباح والثانى ما لا يمتنع شرعا
مباحا كان او واجبا او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا واجبا
او راجحا او متساوى الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى الامران فيه شرعا
كالمباح او عقلا كفعل الصبى والخامس ما شك فيه شرعا وعقلا والمشكوك
اما بمعنى المستوى الطرفين او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعى من هذه المعانى
هو الاباحة نحو تتجنب وتتقاتل وتتدحرج ويجوز حذف احديهما اى
احدى التائين واثبات الاخرى لانه يتولد ثقل من اجتماعهما ودفعه اما
بالادغام او بالحذف كالسبيل الى الاول لانه شرط تسكين اول المثلين وتسكينه
هنا يستلزم الابتداء بالساكن فان قبل الفعل لزوم الابتداء بالساكن و

معنى الجواز

وانما يلزم لو لم يتصل بالهمزة الاصلية فلنا التوصل بالوصلية انما يجوز
ان لو جاز دخولها على الفعل المضارع وهي لا تدخل عليه لانه مشابه لاسم الفاعل
في الحركات والسكنات وعدد الحروف ولا تدخل على اسم الفاعل فكما لا تدخل عليه
لا تدخل على المضارع ولان ادخالها لبيان التقاء الساكنين والمضارع ليس مما يدخل فيه الوصلية
سماعا واذا لم يمكن الادغام تعين حذف احديهما ليندفع به الثقل ولان حذف
احديهما وقع في التنزيل الفصيح والوقوع دليل الجواز كقوله تعالى فانت له تصدى
فانذرتكم نارا تلظى وتنزل الملائكة اصلها تتصدى وتتلظى وتتنزل والمحذوف
وهو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل وقول ابي البقاء في قوله
تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان
حرف المضارعة لا تحذف فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والقول
في ذلك قوم هشام الكوفي كذا في المغني فذهب هشام المذكور الى ان المحذوف
هو الاولى دون الثانية لانها زائدة فهي اولى بالحذف من الاصلية والوجه
هو الاول لان رعاية كونه مضارعا اولى ولان الثقل انما يحصل عند الثانية
فمن قال فذهب الكوفيون الى ان المحذوف هو الاولى دون الثانية فقد اخطاء
ولا يقال تلظى في قوله فانذرتكم نارا تلظى فعل ماض فلا يكون مما نحن بصدده
لانا نقول لو كان تلظى فعلا ماضيا لقيل فيه تلظت بالحاق تاء الثانية لكون
الفعل فيه الى الضمير المؤنث وهي النار وهذا اذا كانت مبنية للفاعل بقرينة الامثلة

مقول قول ابي البقاء

قاله الفاضل الچرجاني وتبعه جلال الدين الدواني منه

الامثلة المعلومة فان كانت مبنية للمفعول لم يجز حذف احديهما اصلا لانه فلا
الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولانه لو حذف التاء الاولى
لالتبس بمعلوم لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذفت الثانية لالتبس
بالمبني للمفعول من مضارع فعّل وفاعل وفعلل واعلم انه متى كان واعلم ان
متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة للشرط وقد يكون خبرا
والفعل الواقع بعده مبتدا على تنزيله منزلة المصدر كما صرح به علاء الدين
البسطامي في شرح الهداية عند قول صاحبها متى يصير مستعملا ان متى ههنا
خبر والمبتدا قوله يصير مستعملا على تنزيله منزلة المصدر اي صيرورته مستعملا
في اي زمان وقد يجي بمعنى من كقولهم اخرجها متى كمه اي من كمه وبمعنى في
كقولهم وضعته متى كمي اي في كمي وبمعنى وسط فاد افتعل صادا او ضادا
قال الجلال الدواني لا ضاد الا في العربية ولذلك قال عليه السلام انا افصح من
تكلم بالضاد يعني انا افصح العرب وقال في شرح الهادي من قال انه عنى نفس
الضاد لصعوبتها فقد اخطاء لاستواء العرب والعجم في الاتيان بالحروف
كلها قلبت تاؤه التي زيدت فيه بعد فاد الفعل طاء مهملة لتعسر النطق بالتاء
بعد هذه الحروف واختير الطاء لقربها من التاء مخرجا والحاصل عندنا يرجع
الى السماع وعند العرب الى التخفيف فتقول في افتعل حال كونه من الصلح اصطلح
والاصل اصتلح ولغة [illegible] وقد يجوز اصلح بقلب الطاء صادا والادغام

مطلب متى

الضاد في الصاد ولا يجوز طلح بقلب الطاد طاء وادغام الطاء في الطاء و
في افتعل من الضرب اضطرب اصله اضترب قلبت تاؤه طاء فصار اضطرب
اصله اضترب قلبت تلو وهي لغة مشهورة وقد جاز اضرب بقلب الطاء ثانيا
ضادا وادغام الضاد في الضاد واطرب بقلب الضاد طاء وادغام الطاء في
الطاء والاضطراب الحركة والموج والبحر يضطرب اي يموج بعضها بعضا
وفي افتعل من الطرد اطرد لا يجوز فيه الا الادغام لاجتماع المثلين مع عدم
المانع من الادغام وفي افتعل من الظلم اظطلم والاصل اظتلم قلبت تاؤه
طاء فصار اظطلم ويجوز فيه اظلم بقلب الطاء المهملة ثانيا ظاء معجمة وادغام
الظاء المعجمتين واطلم بقلب الظاء المعجمة طاء مهملة وادغام الطاء في
الطاء المهملتين وروي الوجوه الثلثة في قول زهير هو الجواد الذي
يعطيك ما لك عفوا ويظلم احيانا فيظطلم وكذلك اي مثل كل واحد
هذه الافعال في جواز الادغام وقلة جميع متصرفاته بكسر الراء وفتحها لحن
والنحوي على سعد الله القرباغي لزوم الفصل اي متصرفا كل واحد من اصطلح و
اضطرب واطرد واصطلح من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والامر و
النهي وغيرها فانه فيها قلب من قلب التاء طاء وغيرها من الوجوه المذكورة
هناك من غير تغيير قال الشيرازي وقلده التفتازاني بان قال اي متصرفات
كل واحد منها فانه يجري فيها ذلك قال المولانا دده في حاشيته على شرح التفتازاني

عبر بخت طلحي رفعاح اي خطص في النسخة بالعجم مثلثة في متصرفاته الضمير على ان نسخة بالتغيير يرجع الى الكلمات المذكورات لا الى مجموعها او الى الوجوه الثلاثة بتمامه متصرفاته

التفتازاني هذا توجيه افراد الضمير الراجع الى الكلمات وقد يوجه في مثله
بانه يكتفى بالضمير الموضوع للواحد المذكر عن اشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويل
ما ذكر وما تقدم كما يكتفى باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك
التاويل الا انه في اسم الاشارة اكثر واشهر انتهى ويقرب اليه ما قاله الفاضل
اللقاني فان الضمير عائد على افتعل من الصلح وما عطف عليه نحو يصطلح فهو
مصطلح وذاك مصطلح والامر اصطلح والنهي لا تصطلح وكذلك يضطرب
فهو مضطرب آه ويطرد فهو مطرد آه ويظطلم آه فعليك تفريعها على
الاصل المذكور واعلم انه متى كان فاء افتعل دالا مهملة او ذالا او زاء معجمتين
قال صاحب ادب الكاتب حروف المعجم يمددن ويقصرن فاذا قصرن كتبت
كل واحدة منهن بالالف الا الزاي فانها تكتب بياء بعد الف قلبت تاؤه
تاء افتعل دالا مهملة لانها مجهورة فيقتضي انحصار النفس عند التلفظ
بها والتاء مهموسة فيقتضي عدم انحصاره فوجب القلب ليندفع به المنافاة
ويحصل المجانسة وانما قلبت تاؤه دالا لقربها في المخرج ولم يدغم في التاء مع
قربها فيه لذهاب جهرها فتقول في افتعل من الدرء وهو الدفع
والذكر وهو ضد النسيان والزجر وهو المنع والنهي ادرء اصله ادترء
قلبت تاؤه دالا وادغمت الدال في الدال ولا يجوز فيه الا الادغام واذكر و
الاصل اذتكر وفيه ثلثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذكر بالذال المعجمة

بقلب المهملة اليها واذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها قال تنحى على السوك
حرانا مقضبا والمهرم تذربه اذرا عجبا وفي التنزيل واذكر بعد امة
وازجر اصله ازتجر قلبت تاؤه دالا فصار ازدجر وهو لغة ثم قلبت الراء
زاء وادغمت الزاي فصار ازجر ولا يجوز عكسه وهكذا في متصرفات
كل واحد من المذكور كما تقدم فلا نعيده لما فرغ المصنف رحمه الله تعالى
عن بيان الفعل الصحيح وما فيه من الاحكام شرع في بيان ما يلحقه فقال ويلحق اخر
الفعل دون اوله لئلا يجتمع زيادتان في اوله نون التوكيد وحرف المضارعة
حال كون الفعل غير الماضي والحال نونان للتاكيد والمبالغة في الطلب وفي
شرح مقدمة ابن اجروم للشيخ الرملي التوكيد يقال بالواو وبالهمزة
وبالالف وفي حاشية الحلبي على شرح الهندي في الكتاف اكد ووكد لغتان
فصيحتان والاصل هو الواو والهمزة بدل اقول فيما قالوه بحث في الصحاح
ومجمع البحرين للصغاني ومختصر اللغة ومختار الصحاح ان التوكيد
بالواو افصح ينبغي كلام المصنف كلام وهو اعني التوكيد تقرير الحكم
مع رفع الشك بالنسبة الى المحكوم عليه وانما لم يؤكد بهما الماضي لان الماضي
قد فات وتوكيد الفائت ممتنع وكذا الحال لانه فاعل لما اشتغل بالجادة
فكانه موجود وثابت لا يفتقر الى التوكيد وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه
قول الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما اي دام سعدك فالحقت بدام

بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب وقد يلحق بالنفي تشبيها له بالنهي وهو قليل منه
قول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما اي لم يعلمن قلبت النون الفا للوقف قال الله تعالى
لنسفعا اي لنسفعن وتندر توكيد كلم الفاعل كقول الراجز اقائلن احضروا
الشهودا وقول الاخر وشاهرن بعدنا السيوفا وانما يؤكد بهما الفعل الذي
فيه معنى الطلب ليكون باعثا للفاعل على الفعل وذلك لا يكون الا في المستقبل خفيفة
ساكنة لانه مبني والاصل في البناء البناء على السكون اعلم ان قوله خفيفة يجوز
ان ينصب على المدح اي اعني خفيفة ساكنة وفي كونهما حالا تكلف والنحو على
مولانا احمد القرف بنى ويرفع على بدلية من عنوان او على انه خبر مبتدا محذوف
اي احديهما خفيفة ثم ذكر الوجه الاخير ولم يذكر غيره فلم يات بما ينبغي ذكره
قال في شرح الهارونية واعلم ان نون الخفيفة اذا دخلت على الفعل فيها احكام
احدها التحذف فاذا لاقاها ساكن فنقول في اضربن اضرب القوم بفتح الباء ومنه
قول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه والتقدير
النعم لا تهينن والا يلزم كسر النون مع حذف الياء اذا عرفت هذا فقد يجد لك ما فيما
قاله علاء الدين الجندي في شرح القصاري من ان لا تهين بضم التاء وسكون
الياء وفتح النون فانه نهي من اهان يهين اذا اذله فاذا دخلت عليه لا للنهي
سكنت النون جزما ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم دخل عليه نون
الخفيفة فحركت النون التي هي اللام بدخولها فزال التقاء ثم ردت المحذوفة

لانها مع المستكن كالمتصلة وفصل الاثنين بفتح النون ليدل على حذف النون الخفيفة
والا حقها ان تكون مضمومة انتهى قال في شرح الهارونية وثانيهما انها تقلب
الفا عند الوقف ان كان ما قبلها مفتوحا فتقول في اضربن يا رجل اضربا تشبيها
بالتنوين اذا كان قبلها فتحة كقولك زيدا ولم يقلب ياء اذا كان مكسورا ولا واوا اذا
كان مضموما لانه لو رد لم يعلم انه بدل من النون او المحذوف فالمردود وثالثها انها
اذا دخلت عند الوقف يجب رد ما حذف لها لعدم موجب حذفه حينئذ وهو
النون التوكيد فتقول في اضربن يا زيدون اضربوا واضربي يا امرأتي اضربي
وهل تجن يا قوم تجون باعادة نون الاعراب وثقيلة عطف على خفيفة
فيجوز فيهما من الاعراب ما يجوز فيها قال التفتازاني وفي بعض النسخ بالنصب
اي حال كون احديهما خفيفة ساكنة والاخرى ساكنة والاخرى ثقيلة
مفتوحة انتهى اقول فيه لان هذه العبارة تدل على اختلاف النسخة الاصلية و
ليست الحركات ثابتة في الاصل حتى يختلف النسخ باختلافها الا ان يثبت ان الاصل
كان مضبوطا بضبطين من المصنف رحمه الله تع وهو بعيد ولئن سلمنا ان الاصل
مضبوط بضبطين ولكن لا يلزم بالضبط بالنصب كونه حالا وقد عرفت
انفا انه تعسف تامل حق التامل يتضح لك حقيقة الحال بعون الله الملك
المتعال وانما كانت الثقيلة مشددة فلان النون الثقيلة نونان ادغمت احديهما
في الاخرى واما كونها متحركة فلئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده لان المدغم

المدغم ساكن فلو كان مدغم فيه ساكنا ايضا لزم التقاء الساكنين واما كونها
مفتوحة فلان الفتحة اخف الحركات وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض
احكامها ولان التوكيد بالمشددة اشد قال الخليل واستدل به سيبويه على ان
الخفيفة ليست مخففة منها كما زعم الكوفيون قال الشيخ ابو القاسم الثمانيني
في شرح لمع ابن الجني اعلم ان العرب تؤكد الفعل بتكرير مرة بعد مرة فيقول
اذا امرت اضرب فاذا اردت التوكيد كررت الفعل فقالت اضرب اضرب
فان اردت توكيدا اكثر من ذلك كررت الفعل فقالت اضرب اضرب اضرب
وربما عدلت عن تكرير الفعل ثانيا الى النون الخفيفة فاقامتها مقام الفعل
فقالت اضربن وفي التنزيل لنسفعا بالناصية وربما عدلت عن تكرير الفعل
مرتين فوضعت مكانهما النون الثقيلة فقالت اضربن فنابت الثقيلة عن
فعلين زيدت للتوكيد ونابت الخفيفة عن فعل واحد زيدت للتوكيد وهذا
يدلك على ان الثقيلة اثقل وابلغ توكيدا من الخفيفة وقد جمع بينهما في اية
واحدة فقال الله تع ليسجنن وليكونن من الصاغرين فالاولى ثقيلة والثانية
خفيفة فمن اراد زيادة تفصيل المقام وتوضيح المرام فليرجع الشرح المذكور
للشيخ المشهور قال الفاضل الجلبي في الشرح الكبير قوله فيما يختص به استثناء من
قوله وثقيلة مفتوحة اي نون التوكيد الثقيلة مفتوحة في جميع الامثلة الا
في مثالين اللذين خصا بالنون الثقيلة وهي فعل الاثنين اعم من ان يكون

قوله يختص به الى واقعة على المختص دون المختص

مذكرا او مونثا وجماعة النسا فانها مكسورة فيها نحو اذهبان واذهبنان
اذا عرفت ذلك فاعلم ان ضمير يختص راجع الى ما وما عبارة عن مثالين المذكورين
لما فيه من الابهام وهو موصولة او موصوفة ويختص صلة او صفة والصلة مع الموصول
او الصفة مع الموصوف في المحل النصب لكلا التثنية وضمير به راجع الى الثقيلة فتقدير
الكلام الا في الذي يختص بالنون الثقيلة فان قيل لو كان الضمير راجع الى النون
الثقيلة لكان بها اولى لكونه ضمير مونث لانه راجع الى النون وهو حرف والحرف
مونث باعتبار الكلمة قلنا سلمنا ذلك لكن الضمير الراجع اليه يجوز فيه التذكير و
التانيث اما التذكير فباعتبار انه اسم للنون الذي يتصل بالفعل كالالف والياء فانهما
اسم ادب كما ذكره الاخفش واما التانيث فباعتبار المعنى كما ذكرناه والفاضل الشارح
السماسى جعل ضمير به راجعا الى ما وضمير يختص الى النون وقال الا في صورة يختص
بها النون وهو سهو منه لانه يلزم اختصاص الثقيلة بها وليس كذلك لانه لو
كانت مختصة بها لم يجز دخولها في غيرهما مع انه تدخل في المفرد المحر اضربن
وجمع المذكر نحو اضربن وواحدة المونث نحو اضربن الى هنا كلامه اعلم ان
العلامة التفتازاني قد سلك الى مسلك الشارح السماسى حيث قال اي في الفعل
الذي يختص النون الثقيلة بذلك الفعل قال يعني انه من بين النونين يختص الثقيلة
بهذا الفعل اي تنفرد بلحوق هذا الفعل كما يقال نخصك بالعبادة اي
لا نعبد غيرك وبهذا ظهر فسادهما قبل انه كان من حق العبارة ان يقول الا في

الا في الفعل الذي يختص بالثقيلة اي لا يعم الثقيلة والخفيفة لان الثقيلة
لا تختص بفعل الاثنين وجماعة النسا بل تعم الجميع اعلم ان للاختصاص معنيين
احدهما انفراد الشيء من بين امثاله بحكم وهو بهذا المعنى وصف للفعل المذكور
لا للنون الثقيلة اذ هي عامة في الفعل المذكور وغيره فقائل ما قيل انما فهم
من المعنى الثاني فحكم بخطاء عبارة المصنف لاقتضائها على ما فهمه عدم عموم
الثقيلة للافعال اعلم ان الفاضل الجيلي لم يعرف ان للاختصاص المعنيين المذكورين
والمعنى المراد منهما ما ذكرناه فخطا السماسى ولكن الخطا في مقالته لا بل اخت
حالته وهو الفعل الذي يختص به فعل الاثنين وجماعة النسا فهي النون الثقيلة
مكسورة فيها اي فعل الاثنين وفعل جماعة النسا وفي بعض النسخ فيه
اي في كل واحد من فعل الاثنين وفعل جماعة النسا انما كانت مكسورة لمشابهتها
بنون التثنية لوقوعها موقعها بعد الف زائدة ولانها لو كانت مفتوحة فيهما
لتوالى اربع فتحات في كل واحد منها بمنزلة الفتحاين فتقول في مثالهما اذهبان
للاثنين واذهبنان للنون بكسر النون فيهما فتدخل انت الفا بعد نون
جمع المونث لتفصل تلك الالف بين النونات الثلث نون جماعة النسا
والمدغم فيها واختص الالف لخفتها ولا يرد عليه صونن للمذكر لندرة اجتماعها
فيه ولا تدخلها اي فعل الاثنين وجماعة النسا النون الخفيفة فلا يقال
اذهبان واذهبنان لسكون النون فيهما هذا عند البصريين واجازه

يونس والكوفيون لانه يلزم من دخولها التقاء الساكنين هما الالف والنون
على غير حده اى على طريقه ووجهه وهو غير جائز ولو حركتها لاخرجتها
عن وضعها لانها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في نحو اضرب القوم والاصل اضربن
دون تحريكها ولو حذفت الالف من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد ولو حذفتها
من فعل جماعة النساء لادى الى حذف ما زيد لغرض ذكره الفاضل السيد ركن الدين
قال العلامة الدواني لا تدخل نون الخفيفة وفعل الاثنين وفعل جماعة النساء
عند البصريين خلافا ليونس منهم وجميع الكوفيين فانهم يسكنونها او
بعض العلماء فانهم يكسرونها ويحملون عليه قوله تع ولا تتبعان بتخفيف النون
وهو قراءة ابن عامر الشامي قيل هذا كلا يصلح للتعويل لمخالفة القياس واستعمال
الفصحاء وفي المدارك يجوز تخفيف النون وكسرها لالتقاء الساكنين تشبيها
بنون التثنية وان خطاه بعضهم بناء على ان الخفيفة واجبة السكون وقيل
هو اخبار عما يكونان عليه موسى وهارون عليهما السلام وليس بنهي وقيل
هو حال وتقديره فاستقيما غير متبعين حجة المجوزين انه لا باس باجتماع
الساكنين اذا كان احدهما الالف لان في الالف مد الصوت كثيرا وكثرة المد تقوم دواله
ها ولكنا ابتلينا بما لنسند على المصنف ولما فرغ عن بيان حال النون المؤكدة شرع
في بيان حال آخر الفعل عند لحوقها فقال ويحذف من الفعل معهما اى مع كل
واحد منهما النون في الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون و

وتفعلون وتفعلين لان النون في هذه الامثلة علامة الاعراب ونون التوكيد
علامة البناء فلو اجتمع بينهما لزم الجمع بين علامتيهما وهو محال اعلم ان الخفيفة
والثقيلة تؤثران في الفعل اذا اكد بهما تاثيرين لفظيا وهو اخراج الفعل
المضارع من الاعراب الى البناء ويصير الفعل بسبب دخولهما عليه مبنيا بعد ان كان
يصلح للحال والاستقبال ولا غاية يؤثر فيه البناء لان الاصل في الافعال البناء والفعل
المضارع انما كان معربا بسبب مشابهته للاسم ونون التوكيد سواء كانت خفيفة او
ثقيلة من خصائص الافعال فلما دخلا على المضارع ضعف مشابهته للاسم فرجع
الى الاصل الذي هو البناء فيصير مبنيا ذكره الفاضل الجرجاني قال التفتازاني
اعلم ان قول المصنف هذا يوهم جواز دخول كل من النونين في الامثلة الخمسة
واثنان منها يفعلان وتفعلان وقد تقرر ان الخفيفة لا تدخلهما فاجاب
بعضهم فانه تنبيه على ان النون تحذف معهما على مذهب يونس حيث
اجاز دخولها في يفعلان وتفعلان وفيه ما يظهر بادنى تامل اذ لا اثر في
الكتاب من مذهب يونس لكن يمكن الجواب عنه بانه يقول ان النون في الامثلة الخمسة
تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة وهذا انما يكون عند ثبوت المعية
واما لا يثبت معه المعية ليفعلان وتفعلان فلا وقد تقدم انه لا معية
بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون فيه ذلك انتهى اقول قد يراد بالمثنى
الواحد قال الله تع يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اى من البحرين والمراد احدهما

انظر هنا

لانهما يخرجان من الملح دون العذب ولكن لما التقى البحران وصار كالشيء واحد
جاز ان يقال يخرج منهما كما يقال يخرج من البحر والحال انه لا يخرج من جميعه بل
من بعضه ويقال الخرج من البلد والخروج انما هو من دار واحدة من دوره كذا
في الكشاف فههنا لما التقى النونان في التوكيد ذكر او اريد احدهما في حق المثنى
وجماعة الاناث وكلاهما في حق البواقي فان قلت كون الواحد مرادا مرة و
الاثنين اخرى من لفظ واحد في محل واحد ركيك جدا قلت نعم لو لم يعلم
المقصود وههنا قد علم فلا ركاكة فتنبه لهذا فانه دقيق وبالالتفات
في الخاطر حقيق اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ضعف فيما قال الآمدي وتبعه
مولانا دده فان قيل يلزم من قولهما انه يكون حذف النون قلنا المراد
على سبيل البدل لا سبيل الجمع ويحذف مع النون واو يفعلون واو تفعلون
اي فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب وياء تفعلين اي فعل الواحدة
المخاطبة قال التفتازاني لان التقاء الساكنين وان كان على حده على ما ذكره
المصنف لكنه ثقلت الكلمة كاستطالت وكانت الضمة والكسرة تدلان
على الواو والياء فحذفنا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين
على غير حده ولم يحذف الالف من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبس بالواحد و
القياس يقتضي ان لا تحذف الواو والياء ايضا كما هو مذهب بعضهم اذ
كل منهما في هذه الامثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده وقد حد

حد التقاء الساكنين ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما ويكونان في كلمة
فهو ههنا ليس على حده لانه في كلمتين الفعل ونون التوكيد لكن اغتفر في الالف
وان لم يكن على حده لدفع الالتباس ولكونها اخف ولعل مراد المصنف لم يصرح
اكتفاء بتمثيله بكلمة واحدة اعني دابة وكذا فعل جار الله وههنا موضع
تأمل في الجملة يحذف الواو والياء الا اذا انفتح ما قبلهما اي ما قبل الواو
والياء فانهما لا تحذفان حينئذ لعدم ما يدل عليهما نحو تخشون اصله تخشيون
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او حذفت الضمة التي على الياء لاستثقالها
عليها فالقصر على الوجه اول وعلى الثاني قصور فعلى كلا الاحتمالين التقى الساكنان
فحذف الساكن الاول فصار تخشون ثم ادخل عليه لا الناهية فحذف النون فصار
لا تخشوا ثم ادخل عليه نون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان الواو والنون
المدغمة فحركت الواو من جنسها وهو الضمة فقيل لا تخشونّ وهو لجمع
المذكر المخاطب ولا تخشينّ اصله تخشيين قلبت الياء الاولى الفا او حذفت
كسرة الياء او نقلت بعد حذف فتحة الشين الى الشين فالتقى ساكنان فحذف
الساكن الاول ثم ادخل لا فحذفت النون فقيل لا تخشي فلما لحق نون التوكيد
التقى ساكنان الياء والنون فلم يحذف الياء لما مر بل حرك بالكسر لكونه مناسبا
وهي نهي المخاطبة ولتبلونّ اللام فيه للتوكيد اصله لتبلوون بالواوين
فقلبت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت

الواو الاولى فصار تبلون ثم ادخلت النون الثقيلة فحذفت نون المضارع
فالتقى ساكنان هما الواو والنون المدغمة فحركت الواو بالضمة وقيل لتبلوُنّ
وهو الجمع للمذكر المخاطب مبنيا للمفعول من البلاء وهو التجربة فان قيل لم لم تنقل
ضمة الواو الى ما قبلها ولم تحذف الواو لالتقاء الساكنين حتى تدل ضمة ما قبلها عليها
قلنا لو جعل كذلك لقيل لتبلون بضمة اللام وهو ثقيل لاشتمال الكلمة على ضمات
وبدل كسر لا دخل حسن او نقول على ذلك التقدير يلزم زيادة التغير وهو
النقل والقلب وفيما ذكرنا القلب فقط مع اشتمال الكلمة على اخف الحركات فان
قيل لم لم يكتف المصنف بالمثال الاول مع ان ما قبل واو الضمير مفتوح فيهما
قلنا ما مر كان مثالا لليائي وهذا مثال للواوي فافترقا فاما ترين اصله ترايين
فنقلت حركة الهمزة الى الراء فحذفت الهمزة تخفيفا فصار ترين فقلبت الياء
الاولى الفا وحذفت كسرة الياء فحذفت الالف والياء الاولى لالتقاء الساكنين فصار
ترين فزيدان للشرط وحذفت نون الاعراب للجزم فصار ان تري ثم زيد ما فصار
ان ما تري فقلبت النون ميما وادغمت ثم دخلت النون الثقيلة فالتقى ساكنان
هما الياء والنون المدغمة فحركت الياء بالكسرة فصار اما ترين وهو للمفرد
المؤنث المخاطب وانما اورد للمخاطبة مثالين لامرين احدهما ان لسقوط
النون من ترين سببين دخول نون التاكيد وسقوط نون الاعراب من فاما ترين
بسبب دخول كلمة اما التي هي حرف الشرط والاخر ان ترين معتل اللام غير المهموز

المهموز وترين معتل اللام المهموز الفاء فاورد لكل واحد منهما مثالا
ليتنبه المبتدي على حكمهما واحدا واحدا وهكذا حكم النون الخفيفة ويفتح مع
النون الثقيلة والخفيفة اخر الفعل اذا كان ذلك الفعل فعل الواحد
وفعل الواحدة الغائبة لانه لو لم يفتح فلا يخلو من ان يسكن او يضم او يكسر
لا سبيل الى الاول لانه يؤدي الى التقاء الساكنين ولا الى الثاني لانه يلتبس
الواحد بالجمع ولا الى الثالث لانه يلتبس الواحد المذكر والواحدة الغائبة
بالواحدة المخاطبة ولان نون التاكيد كلمة برأسها انضم الى كلمة اخرى ومن
عادتهم انهم اذا كتبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحوا اخر الكلمة الاخرى نحو
خمسة عشر ولان الفتح اخف الحركات ويضم اخر الفعل واذا كان فعل جماعة
الذكور ليدل الضم على الواو المحذوفة ولانه لو لم يضم فلا يخلو من ان يسكن
او يفتح او يكسر لا سبيل الى الاول لالتقاء الساكنين ولا الى الثاني لالتباس
فعل جماعة المذكور بفعل الواحد والواحدة الغائبة والى الثالث لالتباس
فعل جماعة المذكور بفعل الواحدة المخاطبة ويكسر آخر الفعل اذا كان
الفعل فعل الواحدة المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة ولانه لو لم
يكسر فلا يخلو من ان يسكن او يفتح ويضم لا سبيل الى الاول لالتقاء الساكنين ولا الى
الثاني لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل الواحد والواحدة الغائبة و
لا الى الثالث لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل جماعة الذكور اذا عرفت

كيفية الالحاق وكيته الملحق فتقول في امر الغايب حال كونه موكدا بالنون
الثقيلة لينصرن بفتح الراء لكونه فعل الواحد اصل لينصر بسكونها لينصرانّ
بكسر النون لكونها فعل التثنية اصل لينصرا لينصرنّ بالضم لكونه فعل جماعة
الذكور اصل لينصروا فادخل عليه نون التوكيد فصار لينصرونّ فحذفت
لالتقاء الساكنين لتنصرنّ بالفتح ايضا لانه فعل الواحدة الغايبة اصل لتنصر
لتنصرانّ بالكسر لما مر لينصرانّ اصل لينصرن فدخل عليه نون التاكيد فصار لينصرنّ
فادخل الف بين نون جمع المونث ونون التاكيد لما تقدم فصار لينصرنانّ
وتقول في امر الغايب موكدا بالخفيفة لينصرن بفتح الراء في الواحد المذكر
لينصرُن بضم الراء في جمعه لتنصرِن بكسر الراء في الواحدة الغايبة ولا تدخل الخفيفة
من امثلة امر الغايب في غير هذه الثلثة لما عرفت سابقا وتقول في امر الحاضر
اي المخاطب موكدا بالثقيلة انصرنّ بفتح الراء اصل انصر بسكونها انصرانّ
اصل انصرا انصرُنّ بضم الراء مع حذف الواو واصل انصروا انصرِنّ بكسر
الراء مع حذف اليا اذ اصل انصري انصرانّ انصرانّ اصل انصرا انصرنانّ
اصل انصرن ففعل به ما كما مر فصار انصرنانّ وتقول في امر المخاطب موكدا
بالنون الخفيفة انصرن بفتح انصرُن بضم وانصرِن بكسر وقس على هذا
المذكور نظايره اي نظاير كل واحد مما ذكر في امر الغايب وامر المخاطب
نحو ليضربن ليضربانّ ليضربن لتضربن لتضربانّ ليضربنانّ لتضربن
لتضربن لتضربانّ لتضربن لتضربن لتضربانّ لتضربنانّ لاضربن لنضربن
واضربن اضربانّ اضربن اضربن اضربانّ اضربنانّ وغير ذلك ولما كان من
المختلفة اسم الفاعل واسم المفعول تعرض لهما بقوله واما اسم الفاعل واسم
المفعول من الثلاثي المجرد فالاكثر ان يجي اسم الفاعل منه اي من الثلاثي المجرد
على وزن فاعل قيل ولهذا يسمى به لكثرة الثلاثي اي ولاجل ان اسم الفاعل من
الثلاثي على فاعل يسمى بلفظ جميع اسم الفاعل كالمفعل والمستفعل لكثرة الثلاثي
ولم يقولوا اسم المفعول واسم المستفعل ورد بانه ليس القصد بقولهم اسم
الفاعل اسم الصفة التي يجي على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشي ومن ثم
يات المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشي حتى يقال اسم المفعل واسم المستفعل
اعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والقايم والقاعد
والمخرج والمستخرج وغير ذلك كذا في جناح النجاح اعلم انه لما كان اسم الفاعل
مشابها للمضارع معنى لكمال المناسبة فزادوا الفا بعد حذف حرف المضارعة
لخفتها بالقياس الى ساير الحروف ثم كسروا العين لا عند الوقف لسلامتها
من الالتباس بماضي المفاعلة على تقدير الفتح ومن ثقل الضم وفيه نظر لوجود
الالتباس بالامر على ذلك التقدير واجيب بالاغتفار للضرورة ولانه التباس
الشي بما يشبهه لان الامر مشتق من المضارع واسم الفاعل مشابه له كما سبق بخلاف
اللبس على تقدير الفتح وهو ضعيف لان التزام الثقل اولى من التزام

الالتباس كذا في حاشية الغزي اقول فيه نظر ولان اللمس بالعكس واعلم انه
قد يكون الفاعل بمعنى المفعول فيه كيوم عاصف اي يعصف فيه الريح وليل
نائم وهم ناصب وبمعنى مفعول كغامر ضد عامر وسر كاتم وعيشة راضية و
ماء دافق ذكره الجوهري وكاس بمعنى مكوس ذكره ابن مالك في شرح التسهيل
وقال الرضي في عيشة راضية وماء دافق الاولى ان يكونا على النسب كلابن و
تامر فلا يلزم ان يكون فاصل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له بل يجوز ايضا كونه
مما جاء منه الفعل فيشترك النسب باسم الفاعل باللفظ كذا في حاشية مولانا داده
تقول ناصر للواحد ناصران للاثنين حال الرفع وناصرين حال النصب و
الجر ناصرون لجماعة الذكور في الرفع وناصرين في النصب والجر قال التفتازاني
وذلك لانهم لما جعلوا اعرابهما بالحروف وكان الحروف ثلثة اعني الواو
والالف والياء جعلوا الرفع المثنى بالالف لخفتها والمثنى مقدم ورفع
الجمع بالواو لمناسبة الضمة ثم جعلوا جر المثنى والمجموع بالياء وفتحوا ما
قبل الياء في المثنى وكسروه في الجمع فرقا بينهما ولما رأوا انه يفتح بعض
الصور في الجمع ايضا نحو مصطفين فتحوا النون في الجمع وكسروه في المثنى
ثم جعلوا النصب تابعا للجر لكونهما علامة الفضلات بخلاف الرفع و
لقوة الجر بالاختصاص ولانهما يشتركان في معنى كثير من المواضع نحو
قلت لزيد وخاطبت زيدا وفي اللفظ نحو له وانه وانك قال الفاضل السيوطي

في جمع الهوامع وورد العكس وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع
فقيل هو لغة وقيل فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة وقيل ذلك خاص
بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع وعليه ابو حيان ومن امثلة ذلك قوله على
احوذيين استقلت عشية وقوله اعرف منها الانف والعينانا ومنخرين
اشبها ظبيانا وقوله وانكرنا زعانف آخرينا وقوله وقد جاوزت حد الاربعين
وقوله بعد الحلايف من بعد السنين قال ابن جني ومن العرب من يضم النون
من المثنى وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه قال الشيباني ضم نون التثنية
لغة قال ابو حيان يعني مع الالف مع الياء لانها شبهت بالف غضبان وعثمان انشد
المطرزي في اليواقيت يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان ولم يسمع
تشديد هذه النون سوى في تثنية اسم الاشارة والموصول عوضا من
الحرف المحذوف منهما وهو الالف في الاشارة والياء في الموصول اذ كان حقها
الاثبات كالف المقصورة وياء المنقوص ثم مذهب البصريين اختصاص
التشديد بحالة الرفع ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك جوازه
مع الالف والياء وقد قرئ بالتشديد قوله تع فذانك برهانان من ربك
مطلب واللذان ياتيانها احدى ابنتي هاتين ربنا ارنا اللذين ناصرة لد
للواحد ناصرتان للاثنين ناصرات لجماعة الاناث ونواصر ايضا لها
والاكثر ان يجئ اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن مفعول وذلك لان

لاسم المفعول مأخوذ من المضارع المجهول للمناسبة بينهما من حيث انهما يسندان
الى المفعول بها ثم الميم فاعله فادخلت الميم مقام حرف المضارعة لتعذر زيادة
حرف العلة كما سيأتي ثم فتحت لالتباس البقاء على الاصل باسم المفعول من باب الافعال
مع خفة الفتح ولما في الكسر من الالتباس باسم الآلة والانتقال الى الاثقل ثم ضمة
العين لاداء الكسر والبقاء على الفتح الى الالتباس باسم المكان من الثلاثي المجرد
السالم ثم اشبعت الضمة لئلا يلزم وقوع ما ليس منه كلامهم وهو مفعل
بغير تاء غير مكرم ومعون فان فعلت هكذا في ينصر يحصل منصور على وزن
مفعول فتقول منصور منصوران منصورون منصورة منصورتان
منصورات ومناصر على وزن مفاعيل فمن قال على وزن مفاعيل بغير ياء فلم
ينصب لان المفاعل جمع مفعل لا مفعول قال التفتازاني وانما قال الاكثر لانهما
قد يكونان على غير فاعل ومفعول نحو ضارب ومضروب وضراب وعليم وحذر
في اسم الفاعل ونحو قتيل وحلوب في اسم المفعول وكذا الصفة المشبهة اسم
فاعل عند اهل هذه الصناعة انتهى هذا الاطلاق ليس على الاطلاق لانهم
صرحوا لكل واحد منهما بتعريف على حدة في كتبهم من اراد حقيقة الحال فليرجعها
اللهم الا ان يقال مراده عند المتقدمين من اهل هذه الصناعة ولكنه
بعيد قال بعض الافاضل في قول التفتازاني قد يكونان على غير فاعل ومفعول
نظر لان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل البتة ولذلك سمي به

به وما يكون على غيره من الصفة المشبهة انتهى اقول فيه نظر لانه يلزم على هذا ان
يكون نحو ضارب وفسيق وغير ذلك من الصفات المشبهة وليس كذلك وتقول
شرع ان يتكلم في اسم المفعول المأخوذ من اللازم بعد الفراغ من التكلم في اسم المفعول
المأخوذ من المتعدي رجل ممرور به ورجلان ممرور بهما ورجال ممرور بهم
وامرأة ممرور بها وامرأتان ممرور بهما ونساء ممرور بهن اي لا تبني
اسم المفعول من اللازم الا بعد تعديه اذ ليس له مفعول فتثني انت وتجمع و
تؤنث وتذكر الضمير المجرور فيها اي في اسم المفعول الذي يتعدى بحرف الجر
لا اسم المفعول فلا تقول ممروران بهما ممرورون بهم ولا ممرورة بها ونحو
ذلك لان القائم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث
ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث الفاعل وتثنيته وجمعه وظاهر كلام صاحب
الكشاف ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يتقدم فيقال الذي فيه ممرور ولذا ذكر في قوله
تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه كذا حقق الفاضل
التفتازاني قال القاضي البيضاوي وابو البقاء ما ذكره الزمخشري خطأ لان الفاعل
وما يقوم مقامه لا يتقدم وفي الصاحب التقريب عناية للزمخشري وانما جاز
تقديمه مع انه فاعل لان المحل الاصل الظرفية لا العروض فاعلية ولان الفاعل لا يتقدم
لالتباس بالمبتدأ ولا التباس هاهنا ولانه ليس بفاعل حقيقة وبعبارة بتعسف
قال الامام ابن هشام في مغني اللبيب والصواب ان كان ضمير المكلف وانه لم يجر له ذكر

وان المرفوع بمستولا مستتر فيه راجع اليه ايضا وان عنه في موضع نصب اقول
هذا التحقيق خليق بالقبول عند العلماء الفحول دقق النظر يتضح لك المرام بعون
الله الملك العلام ولما ذكر ان الاكثر ان يجي اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل
واسم المفعول منه على وزن مفعول اراد ان يبين ان كلا منهما قد يجي على وزن فعيل
فقال وفعيل قد يجي بمعنى اسم الفاعل نبه بقد المفيدة لقلة الحكم على ان كون مطلب
الفعيل بمعنى الفاعل والمفعول موكول الى السماع كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة
وهي ليست بلازمة لصيغة فعيل مطلقا بل اذا كان من باب فعل بضم العين وقيل
هي لازمة لها ونقل عن الزمخشري ان كلما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة فرحيم
ورحوم ورحمن للمبالغة اذ الكل معدول عن راحم ذكره في حاشية تفسير القاضي
اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قال علاء الدين الخجندي في شرح القصايد
ان فعيلا ان بمعنى اسم المفعول نحو رحيم بمعنى مرحوم اعلم انه قد يجي بمعنى مفعل
كوجيع واليم وسميع ذكره الجوهري والفريد والطليق وبمعنى مفعل بكسر
العين كالبشير والكريم وبمعنى المفعل بفتح العين كالوكيل والحريم ذكره
في التحفة الحسينية والمفاعل كثير كجليس وحليف وعشير وكليم وانيس ونديم
ذكره الشيخ الرضي في شرح الكافية والتفتازاني في حاشية الكشاف والمتفاعل
نحو غدير من تغادره او مفعل من اغدره ذكره الجوهري وقد يجي
بمعنى اسم المفعول كالقتيل بمعنى المقتول قال الا الرضي بناء فعيل بمعنى مفعول

مفعول مع كثرته غير مقيس وهذا اللبس يخالف لما ذكرناه آنفا في التفتازاني
وامثلتها في التثنية والجمع والتذكير والتانيث كامثلة اسم الفاعل والمفعول
الا انه يستوي لفظ المذكر والمونث في الذي بمعنى المفعول اذا ذكر الموصوف نحو
رجل قتيل وامراة قتيل بخلاف مررت بقتيل فلان وقتيل فلانة فانهما لا يستويان
خوف اللبس انتهى قال الفاضل الاردبيلي في شرح الانموذج ان الفعيل اذا كان
بمعنى الفاعل يجب الحاق تاء التانيث في المونث نحو امراة قتيلة وجريحة اي
قاتلة وجارحة انتهى اقول هذا خطأ فاحش لان القتيل والجريح فعيل
بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل كما لا يخفى على المتتبع والنجابة قال قبل هذا الكلام
وفعيل بمعنى مفعول كقتيل وجريح فلعله كتبه حين احدث السنة قال
مولانا دده اعلم ان الفعيل الذي بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكر والمونث
سواء اجري على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامراة نصيرة ومررت
بنصير زيد ونصيرة هند هذا هو الاكثر والقليل هو انه لا يلزمه التا
ذكره في شرح اللب فلا حاجة على هذا الى تاويله في قوله تعالى ان رحمت الله قريب
بان الرحمة بمعنى المطر او الغفران او الاحسان او بان القريب بمعنى المسافة
يذكر ويونث وبمعنى النسب يونث فقط او بان المراد به النسب اي ذات
قرب او بان المصدر المونث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه و
تاويلا بانه مع الفعل او بان في الكلام حذفا اي شيء قريب او اثر رحمة الله

قريبا او بانه بمعنى مفروب او بان رحمة اكتسبت التذكير من المضاف اليه كما
ذكره صاحب الكشاف في قوله ان مفاتحه لتنوء بالياء التحتانية او بان تانيث
الرحمة غير حقيقي مع ان التفتازاني قال في شرح الكشاف هذا خارج عن
قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين الحقيقي وغيره و
لا بين كون المسند فعلا او صفة وقال الامام ابن هشام في مغني اللبيب
المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا بتداول الفقهاء
في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي وبكون المسند
فعلا او شبهه وبكون المؤنث ظاهرا فلا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس هنا
او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان واعتراض
صاحب الكشاف بان هذه الوجوه المذكورة في التاويل ليست على طرده
ليس بقادح واما تذكير بغي في قوله تعالى ما كانت امك بغيا على تقدير كونه
فعيلا فاما لانه مصدر كما قال الواقي قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم
لم يقل رميمة لان اراد المصدر او للفواصل ذكره الطيبي او للتشبيه
بمفعول كما في ملحفة جديد من جدبه عند البصرية لا الكوفية لان عند
هم بمعنى محدود من جده بمعنى قطعه ذكر الرضي او لانه للنسب كطالق وما
للمبالغة ذكره القاضي في القطع كونه للمبالغة بان النفي الابلغ لا يستلزم
النفي مطلقا فجوابه انه من باب نفي المقيد وقيده وللمشبه اللفظي قد

قد يحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا
نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيذكر ومما يستوي فيه المذكر
والمؤنث مع كونه صفة مفعال ومفعل ومفعيل بكسر الميم فيهما وفعال
بفتح الفاء وفعال بكسرها وبتخفيف العين فيهما لما فرغ من بيان اسم الفاعل والمفعول
الماخوذين من الثلاثي المجرد شرع في بيان اسم الفاعل والمفعول الماخوذين من
غير الثلاثي المجرد ومقبول واما ما زاد على الثلثة اى ثلثة احرف سواء كان
ثلثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه يقال زاد الشيء وزاده غيره و
مطلب زاد
قد يتعدى لمفعولين كقوله تعالى زادتهم ايمانا قال الفاضل الشهير بشيخ زاده
في حاشيته على تفسير القاضي وزاد يستعمل لازما ومتعديا الى اثنين ثانيهما غير الاول
كاعطى وكسا فيجوز حذف مفعوليه واحدهما اختصارا واقتصارا تقول
زاد المال فهو لازم وزدت زيدا اجرا ومنه وزدناهم هدى فزادهم الله مرضا
وتقول زدت زيدا ولا تقول ما زدته وزدت مالا ولا تقول من زدته وقال
الفاضل الطاشكبري رحمه الله في الشقائق اعلم ان المولى خضر بك چلبي قد نظم
قصيدة نونية وسماها عجالة ليلة او ليلتين ومطلعها القد زاد الهوى في
البعد بيني وبين البين بعد المشرقين وارسل القصيدة الى السلطان محمد خان
عليه الرحمة والرضوان ولما وصلت القصيدة اليه عرض على المولى الكوراني واذا
نظر الى مطلعها اعترض عليه بان زاد لازم لا يتعدى فامره السلطان ان يكتب

على ظهر القصيدة اعتراضه فكتب وارسله السلطان الى المولى المذكور طالبا للجواب
فكتب المولى تحت الاعتراض مجيبا قوله تعالى في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا
روى ان المولى محمد بن الحاج حسن من تلامذة المولى المذكور قال لما قص الاستاد علينا
هذه القصة قلت لو كتبتم قوله تعالى واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا لكان
حسنا ايضا فاستحسن قوله تحسينا وانما سمي القصيدة المزبورة عجالة ليلة او ليلتين
لقوله في آخر القصيدة الا ايها السلطان نظمي عجالة ليلة او ليلتين مع
اشتغالي ايام درس وما فارقت ساعتين من الضابط فيه اي في بناء اسم الفاعل
والمفعول منه والمراد بالضابط امر كلي ينطبق على الجزئيات ان تضع انت
في مضارعه الميم المضمومة موضع حرف المضارعة وانما اختير زيادة الميم
لتعذر زيادة حروف العلة وقرب مخرج الميم من مخرج الواو وانما قلنا انها
متعذرة لان الواو لا تزاد في اول الكلمة لثقلها لا سيما عند دخول واو العطف
وقد مر وكذا الالف وهو ظاهر وفي زيادة همزة البلس المضارع وكذا في
ابقائها اليا وان تكسر انت ما قبل آخره اي آخر المضارع في اسم الفاعل كما
فعلت في اكثر فعله وهو مبني للفاعل وان تفتح انت ما قبل اخره في اسم المفعول
كما فتحته في فعله اعني مبني للمفعول نحو مكرم بالكسر اسم فاعل ومكرم بالفتح
اسم المفعول ومدحرج ومدحرج ومستخرج ومستخرج وكذا قياس بواقي
الامثلة اللامتناهية من اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج فهو

فهو ملفج بفتح ما قبل الآخر في الثلثة اسم فاعل وكذا نحو عشوشب المكان فهو
معشوشب واودس فهو وادس وايفع الغلام فهو يافع واعقت عقوق وانتج
نتوج وابقل باقل والقح لاقح واثنى ثني واحق حق والقياس مسهب ومحصن
وملفج ومعشوشب ومودس وجوقع ومعق ومنتج ومبقل وملقح ومثن ومحق
بكسر ما قبل الآخر وربما استغنى عن مفعل بمفعول كاجنه الله فهو مجنون واكمده
فهو معمود واخزنه فهو محزون واحبه فهو محبوب وقد جاء محب على الاصل
في الشعر واضعفت الشيء فهو مضعوف واحمه الله فهو محموم وازكمه الله
فهو مزكوم واعله فهو معلول على ما ذهب اليه سيبويه فما قال ابن صلاح قول
المحدثين والفقهاء معلول مرذول عند اهل اللغة وكذا قول النووي
انه لحن وقول صاحب المحكم والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول كثيرا ولست
منهم على ثقة ليس على ما ينبغي على انه قد جاء في اللغة اعل فهو معلول اي ذو علة
على ما ذكره في الصحاح والمغرب وجامع اللغة وقد يستوي لفظ اسم الفاعل واسم
المفعول في بعض المواضع بزوال الحركة الفارقة بينهما بالادغام كمجاب
فانه يحتمل ان يكون اسم فاعل واسم مفعول لكن اصله مجايب بكسر اليا الاولى
ان كان اسم فاعل وبفتحها ان كان اسم مفعول فلما اسكنت اليا الاولى وادغمت
في الثانية صار مجابا فاستوى فيهما لفظهما ومنجاب كمجاب في التقدير و
مختار اصله مختير بكسر اليا ان كان اسم فاعل وبفتحها ان كان اسم مفعول

وعلى التقديرين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مختارا
ومضطرا ومعتدا مثل مجاب في ماضي ومنصب في اسم الفاعل ومنصب فيه
في اسم المفعول ومنجاب اي منكشف في اسم الفاعل اصله منجوب بكسر الواو و
منجاب عنه اصله منجوب عنه قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها و
يختلف التقدير لكون ما قبل الآخر مقدرا بالكسرة في الفاعل وبالفتحة في
المفعول فان قيل لم اورد في المثالين الاخيرين لفظة فيه ولفظة عنه قلنا لانهما
لازمان ولا يبنى منه اسم المفعول الا بعد التعدية فلذلك زادوا الصلة التي تستعمل
تلك الافعال معها فان قيل هذه الابحاث متعلق بالمضاعف والمعتل فلا معنى
لايرادها محضا قلنا لما ذكر القواعد الكلية في اسم الفاعل والمفعول المأخوذ بين
من الفعل سواء كان صحيحا او غيره اراد ان يشير الى ما يرد عليه ليبني عليه ما ذكره
فمن خطأ المصنف بهذا الاعتراض فقد اخطأ ولما فرغ من تقسيم الفعل وبيان
اقسامه وصرف افعاله على سبيل العموم سواء كان سالما او غير سالم شرع في بيان
احكام غير سالم بقوله فصل آه فقول التفتازاني واذ فرغنا من السالم مطلب المضاعف
فقد حان الشروع في غيره ليس على ما ينبغي قال التفتازاني المضاعف اسم مفعول
من ضاعف قال الخليل التضعيف ان يزاد على الشيء فيجعل اثنين او اكثر وكذلك
الاضعاف والمضاعفة وقال مولانا زاده قال الطيبي الصواب ان ضعف الشيء مثلاه
وضعفيه ثلاثة امثال وهو الموافق لقوله تع فزدناه عذابا ضعفا في النار

في النار واذا ازاد على عذابهم ضعفا فقد اتاهم ضعفين فيطابق قوله تع
في موضع آخر ربنا آتهم ضعفين من العذاب روى ابو عمرو عن ابي عبيدة
في قوله تع يضاعف لها العذاب ضعفين قال معناه يجعل الواحد ثلاثة
اي يعذب ثلاثة اعذبة وانكره الازهري وقال هذا الذي يستعمل الناس في كلامهم
وتعارفهم واما الذي قال الحذاق انها يعذب مثلي عذاب غيرها لان الضعف
في كلام العرب المثل الى ما زاد وليست تلك الزيادة بمقصورة على مثلين فيكون ما
قال ابو عبيدة صوابا وقال الراغب الضعف من الالفاظ المتضايفة كالنصف
والزوج وهو تركب الزوجين متساويين ويختص بالعدد فاذا قيل اضعف
الشيء وضعفته وضاعفته ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف الشيء هو الذي
ثنيته ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد مثله نحو ان يقال ضعف العشرة
فذلك عشرون بلا خلاف واذا قيل اعطه ضعفي واحد فان ذلك يقتضي الواحد
ومثليه لان معناه الواحد واللذان يزاوجانه هذا اذا اضيف فالم تصف
فقلت الضعفين فذلك يجري مجرى الزوجين في ان كلا منهما يزاوج الآخر
فيقتضي اثنين لان كلا منهما يضاعف الآخر فلا يخرج عن الاثنين بخلاف ما
اذا اضيف الضعفان الى واحد فيثلثهما نحو ضعفي الواحد انما سمي مضاعفا لانه
ضوعف الحرف الواحد بعلة العين واللام ويقال له اي للمضاعف الاصم وهو
مزله وقرء في الاذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف

ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت الخفي
ولهذا سمي به ولانه يكون في حرف واحد فشابه الاصم لانه لا يكون له حرف حتى
يسمع ولانه لا يسمع فيه حركة حرف المدغم ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره
الرباعي لم يجمعهما في تعريف واحد بل ذكر اولا الثلاثي وثانيا الرباعي بقوله
وهو اي المضاعف من الثلاثي المجرد والثلاثي مزيد فيه ما كان عينه و
لامه من جنس واحد بمعنى اي حرف يكون عينه فهو كان ذلك الحرف بعينه
لام فعل قال الاصفهندي وهو ان يجمع الحرفان المتماثلان او المتقاربان في كلمة
او كلمتين من غير فصل وهذا فاسد لان تقارب الحرفين في كلمة واحدة لا يسمى
مضاعفا ويتنادى على ما ذكرنا متن الكتاب وهو ما كان عينه ولامه من
جنس واحد فلو كان المتقاربان او ما في الكلمتين من باب المضاعف لم يكن تعريفه
جامعا فان قيل التعريف الذي ذكره المص غير مانع لانه يلزم منه ان يكون
جميع الكلمات مضاعفا سواء كانت افعالا او اسماء لانه قال ما كان عينه ولامه
من جنس واحد ولا شك ان الحروف كلها من جنس واحد لكونها مقطعة بسيطة
ومن حروف التهجي لان التجانس قد ثبت بادنى مناسبة ومشابهة قلنا المراد
من قوله من جنس واحد ان يكونا متماثلين لا المتناسبين فلا يرد النقض
كذا في شرح الجاربردي قوله كرد في الثلاثي المجرد في صحاح الجوهري رده عن وجهه
يرده ردا او مردا صرفه قال الله تعالى فلا مرد له ورد عليه الشيء اذا لم يقبله

[illegible]

لم يقبله وكذلك اذا خطأه وتقول رده الى منزله ورد اليه جوابا اي رجع
قوله واعد في الثلاثي المزيد فيه يقال اعد الشيء اذا هيأه فان اصلهما اي
اصل رد واعد ردد واعدد فعل وافعل والدال والدال لام فعل فلما اسكنت الدال الاولى
فادغمت في الثانية صار رد واعد فنقلت حركة الدال الاولى الى العين و
ادغمت في الثانية فصار اعد فان قيل العين واللام في المثالين ليسا بمتجانسين
بل هما متماثلان قلنا المراد بالجنس ههنا ليس هو الاصطلاح المنطقي بل المراد
ههنا المعنى اللغوي فان قيل بعض امثلة المذكورة في هذا الفصل ليس بمضاعف
بل انما هو من التضعيف والفرق بينهما ظاهر لان المضاعف ما كان عينه ولامه من
جنس واحد والتضعيف ما كرر عينه او لامه كفرح او احمر قلنا لا فرق بينهما
عند المصنف وان خفي على بعض الافاضل وبيانه انه قال في صدر الكتاب السالم
ما سلمت حروفه الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام والهمزة و
التضعيف ولا شك ان الكلمة تصير غير سالم بسبب المضاعف بدليل قوله الاتي
وانما الحق المضاعف بالمعتلات كذا قيل قوله فيه كلام لانه يلزم على ما قاله ان
يكون نحو فرح واحمر غير سالم وليس كذلك فان الحروف الاصلية فيهما سالمة
عن التضعيف قال التفتازاني قوله المضاعف مبتدأ وهو مبتدأ ثان خبره ما كان
والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله من الثلاثي حال ومقابله الاصم جملة معترضة
ويجوز ان يكون فصل المضاعف على الاضافة فتم انتهى اقول الوجه بالعكس لكن اولى

يويده ثبوت في اكثر النسخ وعلى تقدير اضافته الى المضاعف يكون خبر
مبتدا محذوف اي هذا افصل المضاعف او مبتدا خبره محذوف اي فصل
المضاعف هذا او مفعول الفعل المحذوف اي احفظا واقرا فصل المضاعف
فيكون قوله ويقال له جملة مستانفة وهو مبتدا مخبره ما كان وقوله من الثلاثي
حال اما في ضمير عينه ولامه وقد جوز بعض النحاة انتصاب الحال عن المضاف اليه
من غير تاويل واعتبار شرط على ما ذكره في الحواشي شرح المفتاح السعدي
ومنعه بعضهم معللا بان الحال جزء من المخبر عنه والمضاف اليه في الحظ لها في الاخبار
عنه وذكر اندلسي ان الصحيح ان المضاف ان كان فاعلا او مفعولا في المعنى جاز والا
فلا لانه قد جاء كقوله تع بل ملة ابراهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم نقلا عن
صاحب الكشاف بان المضاف اليه لما كان معنى المضاف والمضاف مفعول فكان في حكمه
كما في قوله تع ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخ هو الاخ ذكره
في كشف الوافية وقال الدماميني قالوا لا يقع الحال من المضاف اليه الا بان يكون
المضاف جائز العمل في الحال او بان يكون جزءا منه او كجزء منه في صحة الاسقاط و
الاستغناء به والمعتبر في تلك الصحة حال العامل كذا ذكره ابن كمال باشا في شرح
المفتاح ثم اختلفوا في عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من
معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح
ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور واما

واما حال من المبتدا او قد جوز جماعة من النحاة الحال من المبتدا وجعلوا
العامل انتساب الخبر الى المبتدا لافادته معنى فعل قابل للتقييد ان قصد قد
هناك تقييد كذا ذكره السيد المحققين في حواشي شرح المفتاح واعترض عليه
بانه قد صرح بعض النحاة بان تاخير الحال في مثل هذه الصورة لازم لان مثل
هذا العامل ضعيف لا ينعقد الا بعد انعقاد الكلام فقيل ذلك ليس له قوة
العمل في الحال اجيب بان هذه الجهة وان كانت معقولة الا ان المطلب النحوية
تابعة للاستعمال او الاستعمال ساعد السيد المحقق لقوله تع فله جزاء الحسنى
فقد صرحوا بان جزاء في قراة النصب حال من مبتدا او هو الحسنى وقوله تع و
الارض جميعا قبضته يوم القيمة نص فيما ذكر بخلاف الاية الاولى فانه
يحتمل ان يكون حالا من ضمير الخبر وهو الظرف المتقدم ولك ان تجعل عامل
الحال لفظة كان من الخبر واختلاف عامل الحال وذيها جائز عند مجوز الحال
من المبتدا وهو سيبويه واتباعه وقد قال السيد المحقق في قول التلخيص فالفصاحة
في المفرد خلوصه ولا يحسن جعل الظرف حالا من المبتدا بناء على جوازها
منه على تاويل لان المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد
وان كان المال واحدا ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب ولا ع فيها
جزالة المعنى وان احوجك الى زيادة تقرير ويجوز ان يكون قوله من الثلاثي
صفة للمبتدا بان يقدر متعلقه معرفة اي المضاعف الكائن من الثلاثي
على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد على هذه الطريقة
كثير من الاعاجم المتاخرين ذكره الدماميني وفيه بحث لان الكائن المقدر
في مثله للثبوت كالمؤمن والكافر فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم
حذف الموصول مع بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله

معرفة مبني على اعتبار التدريج بمعنى انه يقدر اولا منكرا اذ لا دلالة للظرف
على ان يد منه ثم يعتبر تقدير اللام ثانيا وفيه ان تقدير المعرفة ناش من المقام كما
اشار اليه الشريف المحقق لان دلالة الظرف ثم قال ذلك البعض ويجوز جعل
المنكر صفة للمعرفة بنية حذف اللام والمضاف اليه ثانيا ويل فك الاضافة على ما
نص عليه ابو علي في الشيرازيات وبنى عليه قولنا كان مزاجه عسل وماء اى كان من مزاجها
لها فصح وقوعه خبرا مع نكارة عسل وماء كما صرح به العلامة في شرح المفتاح كما
يجوز جعل المعرف حالا بنية طرح اللام بل لما جاز جعل المنكر صفة للمعرف بنية
حذف اللام في مثل قولهم ما يحسن بالرجل خير منك وقولهم ما يحسن بالرجل
مثلك مع وجود المانع من اظهاره على ما صرح به جاز ما نحن فيه بل جوازه و
لا مانع اولى فان قيل ان التفتازاني قد صرح في شرح المفتاح بان المعرف بلام
الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة فلا حاجة الى التعريف المتعلق اجيب
بان القياس وان اقتضى ذلك ولكن الاستعمال اليها على خلاف المعهود الذهني
كما حقق الفاضل مولانا داده في حواشي شرح التفتازاني ثم اعلم ان اضافة
الى المضاف اليه او الى مثال الاضافة بمعنى من كخاتم فضة ويحتمل ان يكون بمعنى اللام
كذا قال بعض الافاضل وان شئت تفصيل هذا المقام فاستمع لما نتلو عليك
من الكلام مستعينا بالملك العلام ومستفيضا من ولي الفيض والالهام اعلم
ان المضاف لا يخلو اما ان يكون اعم مطلقا من المضاف اليه كيوم الاحد وعلم
الفقه وشجرة الاراك او اعم من وجه منه كحيوان الابيض او مباينا له ولا يجوز
ان يكون اخص مطلقا من المضاف اليه كما لا يخفى وجهه فان كان الاول يكون من
قبيل اضافة العام الى الخاص كما ذكرنا من الامثلة وان كان الثاني فلا يخلو
اما ان يكون المضاف اليه اصل المضاف كخاتم فضة او عكسه كفضة خاتم والاول

والاول اضافة بمعنى من والثاني اضافة بمعنى اللام وان كان الثالث فلا يخلو
اما ان يكون المضاف اليه ظرف المضاف اولا والاول اضافة بمعنى في كضرب
اليوم والثاني بمعنى اللام كغلام زيد فاذا عرفت ما ذكر فالفصل لا يخلو
اما ان يكون عبارة عن الالفاظ وعن المعاني او عن النقوش او عن مجموع امور
الثلثة او عن كل اثنين منها فهذه سبعة احتمالات فان كان الاول فالانسب
والاولى ان يكون الاضافة بمعنى في على تقدير البيان او بدونه بناء على ان
الظرفية والمظروفية بين الالفاظ والمعاني مجازية فيجوز ان يكون كل منها
ظرفا للاخر باعتبار وان كان الثاني يكون الاضافة من قبيل اضافة العام
الى الخاص فيكون فصل المضاف بمعنى ما يلي المضاف وان كان الثالث فالاضافة
فكالاضافة في الاول ويعلم من هذا بيان الاضافة في الوجوه الاربعة الاخيرة
ومن قصر الاضافة في امثاله بمعنى من فقد قصر اما اولا فلان الاضافة بمعنى من
في امثال هذه الاضافة مما لا يصح لما عرفت وجهه واما ثانيا فلان الاضافة
بمعنى في اولى من سائرها فترك الاولى مع ذكر غيره مما لا يخفى سماجته كذا
في حواشي الهداية لمولانا المحقق واستادنا المدقق احمد الانصاري رضي
الله عنه الملك الباري قال الفاضل الامجد استادنا مولانا الشيخ محمد في شرح
مغني اللبيب المراد بعلم الاعراب علم النحو كما في خطبة الكتاب حيث قال فارسا
في علم الاعراب بعد ما فهم الكتاب قال الفاضل الشمني الاعراب في اللغة

الافصاح بالشيء وفي الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح
اللب علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية في الاعراب ويقال ايضا
على ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر او المقدر الذي يجلبه العامل في اخر الكلم
او ما يشبهه والمراد هنا الاول من المعاني الاصطلاحية واضافة العلم اليه
بيانية انتهى اذا اراد بها الاضافة بمعنى من فليست منها لعدم شرطها فهو
الجنسية بمعنى ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه مثل خاتم بل الاضافة
هنا بمعنى اللام من باب الاضافة العام الى الخاص مثل بلد بغداد ويوم الاحد
وعلم فقه كذا صرح الرضي وغيره من المحققين لكن الفاضل التفتازاني والفاضل
الجرجاني اتفاق على ان اضافة علم المعاني بيانية ومثلوه بشجر الاراك وقال
صاحب الكشاف في قوله تعالى احلت لكم بهيمة الانعام والبهيمة كل ذات اربع في البر
والبحر واضافتها الى الانعام للبيان وهي الاضافة بمعنى من كخاتم فضة ومعناه
البهيمة من الانعام انتهى ولا يتصور الجنسية بالمعنى المذكور فيما ذكر بل
في المضاف اليه مطلقا والفاضل التفتازاني رجع الى المذهب الذي ذهب اليه
الرضي حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف هناك وهي الاضافة بمعنى من قد
اشترطوا فيها كون المضاف اليه جنس المضاف كالفضة للخاتم وهنا الامر با
لعكس ومن في البهيمة من الانعام لا تكون الا بيانية وفي خاتم من فضة ابتدائية
وتبعيضية انتهى قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بينهما من وجوه
وجوه

من وجوه احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سواء وافقه
في اسمه او لم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام والملك واحدا فالمغايرة
حاصلة وان اتحد اللفظ ولها التي بمعنى من فالاول فيها بعض الثاني الثاني
ان التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان توصف الاول بالثاني والتي بمعنى من يصح ذلك
فيها الثالث التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول والتي بمعنى
من يصح فيها ذلك الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها
على التمييز ويصح في التي بمعنى من كذا نقل عنه الفاضل الحافظ السيوطي في
الاشباه والنظائر وقال صاحب الكشاف فان قلت الاضافة في يتامى النساء
ما هي قلت اضافة بمعنى من كقولك عندي سحق عمامة وقال ابو حيان الذي
ذكره النحويون ان الاضافة التي هي من اضافة الشيء الى جنسه كقولك خاتم
فضة وثوب خز وخاتم حديد والذي يظهر في سحق عمامة وفي يتامى
النساء انها اضافة على معنى اللام ومعنى اللام الاختصاص انتهى قال الجوهري
السحق الثوب البالي واسحق الثوب اي اخلق وبلي وفي النهاية الخز ثياب تنسج
من صوف وابريسم وبالجملة كلام القوم لا يخلو هنا عن اضطراب فالاعلى
التوفيق الا ان يحمل مثل الفقه وشجرة الاراك وبهيمة الانعام على التنبيه
بالاضافة البيانية بالنظر الى اداء المعنى بطريق من البيانية لا انها اضافة بيانية
بحسب الاصطلاح وامثال هذا كثيرة فاحفظ هذا الضبط ينفعك في المقام

فان فيه شيئا غير مشهور في كتب الانام وقد ضل في تحقيقه اكثر الاقوام وهو
المضاعف من الرباعي مجردا كان او مزيدا ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس
واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد ويقال له اي للمضاعف
من الرباعي المطابق ايضا اي كما انه يقال له المضاعف والاصم فالمضاعف
والاصم مشتركان بين القسمين والمطابق مختص بهذا القسم اعني وهو
المطابق بفتح البا للموافقة بين الفا واللام الاولى وبين العين واللام الثانية
فان قيل هذا المعنى ايضا موجود في المضاعف من الثلاثي فوجب ان يقال له المطابق
قلنا اذا سمي الشيء بالشيء لمناسبة بينهما لا يلزم تسمية شيء اخر بذلك الشيء وان
تحقق ذلك المناسبة هناك كالقارورة انما سمي القارورة قارورة لانها
مقر الما او مقر الشيء فلا يلزم تسمية الدلو والبطن بالقارورة وان وجد
ذلك المعنى فيه وهو كونه مقرا للشيء وايضا المطابقة على الوجه المذكور
في الرباعي ليس موجودا في الثلاثي وايضا تسميته بالمطابق اصطلاح ولا مناقشة
في الاصطلاح نحو زلزل الله الارض زلزلة وزلزالا فتزلزلت هي والزلزال
بالفتح الاسم وفي الدعا اللهم اهزم الاحزاب وزلزلهم كناية عن
التخويف والتحذير اي اجعل امرهم مضطربا غير ثابت واصل الزلزلة
الحركة العظيمة والازعاج الشديد كذا في جامع اللغة اقول يفهم من ظاهره
قوله والزلزال بالفتح الاسم عدم جواز كونه مصدرا وليس الامر كذلك فان

قال القاموس في كتابه المسمى بالغرر المثلثة الزلزال الزلزال مثلثة الزاء
مصادر زلزله زلزلة وزلزالا اذا حركه تحريكا عظيما اذا عرفت هذا فقد
ظهر لك ما فيما قاله الدواني والزلزال بالفتح الاسم وما فيما قال الفاضل
التفتازاني من انه يجوز في مصدره فتح الفا وكسره بخلاف الصحيح فانه
بالكسر لا غير نحو دحرج دحراجا وقد ظهر لك ايضا ما فيما قاله الغزي
وهو انما جاز فيه الفتح جبرا لما اشتمل عليه من الثقل الحاصل بواسطة تقارب
الامثال ثم الكسر الافصح لانه الاصل وبه جاء التنزيل انتهى قال الكوفيون
زلزل على وزن ففعل مكرر الفاء ودفعهم البصريون بان قالوا لا يكرر
وحدها لانه اما ان يكرر قبل العين يلزم الادغام وهو متعذر لاستلزامه
الابتداء بالساكن وان كرر بعده يلزم تكرار الحرف مع الفصل بحرف
الاصلي ولم يوجد مثله في كلام العرب هكذا ذكره الموصلي ولما كان ههنا
مظنة سؤال وهو انه لم الحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم
مثلها مع ان حروفه حروف الصحيح اشار الى جوابه بقوله وانما الحق
المضاعف في كونه غير سالم بالمعتلات لان حرف التضعيف الذي هو
احد المتجانسين يلحقه الابدال قال التفتازاني وهو ان تجعل حرفا موضع مطلب الفرق بين الابدال والتعويض
حرف اخر وقال اللقاني في قوله موضع اشارة الى ما فرق به بعضهم بين الابدال
والتعويض مع ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض يكون في
غير موضع المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن فقال ولا يقال في هذا ابدال
الا تجوزا مع قلته وفي قوله حرف في الموضعين اشارة الى ما فرق به هذا البعض
بين الابدال والقلب من ان القلب يختص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي
الحروف الصحيحة قال فالابدال اعم والقلب والتفتازاني تبع في هذا الحد

ابن الحاجب لقوله في شافيته الابدال جعل حرف مكان حرف غيره فالجار برى
مكان حرف ولم يقل بجعل حرف عوضا عن حرف احترازا عن جعل حرف عوضا
عن حرف في غير موضعه نحو همزة ابن وابنم وتاء عدة وزنة ويسمى ذلك بدلا الا
تجوزا وقوله غيره احترازا عن رد المحذوف في مثل اب واخ وسنا اذ نسبت
فانه ح
اليها تقول ابوي واخوي وسنوي فهي رد لامها وجعلها في مكانها فيصدق
ح انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا اذ ليس جعل حرف مكان حرف
غيره بل هو جعل حرف مكان حرف وهو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت
وبنت عن التعريف فانا وان قلنا التاء فيها عوض عن المحذوف لكن ليس
بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون العوض فاء ان كان الاصل
فاء كما في اجوه وعينا وان كان الاصل عينا كما في قال ولاما ان كان الاصل لاما
كما في ماء وزيادة الا على المعنى المقصود ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالالف
ومعلوم ان تاء اخت وبنت ليس كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه
دخل فيه اظلم واصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء الافتعال لارادة الادغام
ولا يسمى ذلك ابدالا كما هو المعروف ان الظاء ليست من حروف الابدال فكان يجب
عليه ان يزيد قيدا اخر وهو ان يقول لا للادغام فجوابه ان المصنف اعني
ابن الحاجب لما بين حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف مكان
حرف احدى تلك الحروف فكانه قال الابدال جعل حرف من حروف انصت يوم
جد طاء زل مكان حرف غيره فيستقيم ح ولا يلزم المحذور الى هنا كلامه
قال مولانا جلال الدين الدواني الابدال يجري في الفعل نحو هراق في اراق
والاسم نحو اجوه في وجوه والحرف نحو الا فعلت في هلا فعلت ويكون التخفيف
ومشاكلة الحرف لما يقاربها في المخرج او في الصفات مثل الجهر والهمس وغيرهما

وغيرهما والحروف التي تجعل كل منها مكان آخر حروف انصت يوم جد طاء
زل وكل منها بدل من عدة حروف فاحتجنا الى بيان ما يعرف به الابدال مطلقا
والى بيان ما يبدل لحروف المذكورة منها اما الاول فهو ان الابدال يعرف
بالامثلة التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الحرف المبدل كتراث فان قولنا
ورث ووارث وموروث يدل على انه اصله وراث وبقلة استعمالها ذلك
الحرف فيه كالثعالي فان الثعالب اكثر استعمالا منه وبكونه فرعا للفظ آخر والحرف
زائد في الاصل كضويرب فانه فرع ضارب والف ضارب زائدة والواو في ضويرب
بدل منه وبكونه فرعا من لفظ آخر والحرف هو اصل في الفرع والحرف الذي بازائه
في الاصل يكون بدلا منه كمويه فانه فرع ماء لكونه تصغيره فلما قيل في التصغير مويه
بالهاء علم ان الهاء اصل لان التصغير يرد الاشياء الى الاصل فهمزة ماء يكون بدلا
من الهاء وبلزوم بناء متروك لو لم يحكم بالابدال نحو هراق فان اصله اراق لعدم
مفعل واما الثلاثي فالهمزة تبدل من حروف اللين مطردا لازما اما في الفاء
نحو اواصل في وواصل او في العين نحو قائل وبائع في قاول وبايع او في اللام
نحو كساء ورداء في كساو ورداي او جائز نحو اجوه واورى في وجوه و
وورى في وجوه وغير مطرد نحو دأبة بهمزة مبدلة من الالف وشئمة
بهمزة مبدلة من الياء وموقد بهمزة مبدلة من الواو ومن العين نحو اناب
في عناب وهو معظم الماء ومن الهاء نحو ماء في ماه لكن ابدال الهمزة منهما

شاذ والنون من الواو واللام على الشذوذ نحو صنعاني في صنعاوي
ولعن في لعل والصاد من السين التي بعدها عين او خاء او قاف او طاء نحو
اصبغ لغة في اسبغ وصلخ في سلخ وصقر في سقر وصراط في سراط والتاء
من الواو فاء نحو اتعد وتخمة ولاما نحو اخت ومن الياء فاء نحو اتسر ولاما
نحو شبنا ومن السين على الشذوذ نحو طست في طس ومن الباء على الشذوذ
ايضا نحو الذعالت في الذعالب وهي قطع الخرق ومن الصاد على الضعف نحو
لصت في لصص والياء من اختيها على اللزوم نحو ميقات من الواو ومنيح
من الالف ومن الهمزة نحو ذيب ومن احد حرفي التضعيف نحو امليت في
من النون نحو اناسي واناسين جمع انسان ومن العين على الضعف نحو ضفادي
في ضفادع وكذا من الباء نحو الثعالي في الثعالب وكذا من السين نحو سادي
في سادس وكذا من التاء نحو ثالي في ثالث والواو من اختيها على اللزوم في
نحو ضوارب وضويرب وجوي وعصوي فان الواو فيها مبدلة من
الالف وفي نحو موقن اسم فاعل من ايقن وطوبى في طيبى من طاب يطيب ويوطر
في بيطر من البيطرة وبقوى في بقيا من بقي مكانا اي طلب بقاءه فان الواو
فيها مبدلة من الياء وعلى الشذوذ في نحو نهو عن المنكر من النهي فان الواو
فيها مبدلة من الياء ومن الهمزة نحو في جونة بالهمزة وهي حقة العطار
ويفهم من الصحاح عكس اي ابدال الهمزة في جونة من الواو والميم من الواو

جمع انثى

من الواو على اللزوم في فم وحده والاصل فوه وعلى الضعف في لام التعريف
على لغة طي نحو ليس من امبر امصيام في امسفر ومن النون على اللزوم
نحو عنبر فانه يكتب بالنون ويلفظ بالميم وعلى الضعيف في البنام و
الاصل البنان وهي اطراف الاصابع وطامه الله على الخير اي طانه عليه بمعنى
جبله وخلقه ومن الباء على الضعف في بنات مخر لسحائب بيض رقاق
يأتين قبل الصيف والاصل بخر بالباء لانه من البخار وفي قولهم ما زلت
راتما اي راتبا وكثم اي كثب فهو القرب والجيم من الياء المشددة
على الشذوذ في الوقف نحو ابو علج في ابي علي ومن غير المشددة اشذ نحو
لاهم ان كنت قبلت حجتج اصل حجتي والدال من التاء على اللزوم في نحو
ازدجر واذكر وعلى الشذوذ في نحو فزدت الاصل فزت لصيغة المتكلم
واجدمعوا واجدز ودولج والاصل اجتمعوا واجتز وتولج من
الولوج والطاء من التاء على اللزوم في نحو اصطبر وعلى الشذوذ في نحو
خصط والاصل خصت من الحوص وهو الخياطة والالف من اختيها على
اللزوم في نحو قال وباع وعلى الضعف في نحو يا رجلا في لغة طي شاذ لانه
ومن الهمزة في نحو راس ومن الهاء في آل عند البصريين وعند الكسائي الف
منقلبة من الواو والهاء من الهمزة مسموع في هرقت وهرحت وهياك و
لهنك ومن فعلت في لغة طي وهذا الذي والاصل ارقت وارحت واياك

ولانك وان فعلت واذا الذى ومن الالف شاذ فى اناة وحيتهل ومنه سفهها
والاصل وهبتها لا وماو من اليا فى هذه فان اصل هذى ومن التاء فى باب
رحمة وقفا والزاى من السين والصاد الواقعتين قبل دال الساكنتين
نحو يزدل وسيدل وهذا فى زدى فى قصدى ويجوز ان يشرب الصاد شيئا
من صوت الزاى فيصير حرفا مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاء لئلا
يذهب صوت الصاد بالكلية فيذهب ما فيها من الاطباق ولا يجوز هذا
فى السين لان لا اطباق فيه فيذهب القلب فى السين ان كانت متحركة لم يبدل
زايا الا فى لغة بنى كلب فيقولون مس زقر فى مس سقر واما الصاد اذا كانت
متحركة فلم يجز الابدال الا بشرب نحو زدق فى صدق وزدر فى صدر واللام
من النون على القلة فى اصيلال تصغير اصلان جمع اصيل وهو الوقت بعد
العصر ومن الضاد على الرداءة فى الطجع والاصل اضطجع قال مولانا دو
جلال الدين الدوانى قال ابى سمعت بمسابنا دون الحجر بن يدون
اضجب اصح منه فى المضاعف كقولهم امليت بمعنى امللت يعنى اصله
امللت قلبت اللام الاخيرة ياء لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الادغام
لسكون الثانى قال ابن عصفور وانما جعلنا اللام اصلا لان امللت اكثر
من امليت انتهى وذهب بعضهم الى انهما لغتان فالان تصرفهما واحد
فليس جعل احدهما اصلا والآخر فرعا اولى من العكس قال مولانا دده امليت

وانما اختص الياء بالابدال لانه اقرب الحروف الى اللام فى المخرج

امليت الكتاب واملت لغتان جيدتان جاء بهما القرآن فهى تملى عليه
الكتاب سما ان اذ يمليه على وما قاله ابن عصفور موافق لما قال المصنف
قال الفاضل الدوانى ومعنى الاملاء قراءة الشيء او تقريره ليكتبه السامع
او ليحفظ كذا ذكر طيبى فى حواشيه للكشاف وحرف التضعيف يلحقه
الحذف كما قالوا امست وظلت بفتح الفاء وكسرها اما الفتح فلانه
حذف عين الفعل منهما مع حركتها وهى الكسرة فبقى الفاء مفتوحة و
اما الكسر فلانه حذف العين منهما بعد نقل حركتها الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها واحست اى مسست بفتح الميم وكسر السين اللام الاولى
وسكون الثانية اعلم ان اى حرف تفسير يقول عندى عسجد اى ذهب وما بعدها
عطف بيان على ما قبلها او بدل منه لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبى
المستوفى والمفتاح لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما والعاطفا
ملازما العطف الشيء على مرادفه وتقع تفسيرا للجمل كقوله وترمينى با
لطرف اى انت مذنب وتقليننى لكن اياك لا اقلى قال شارح الهادى
اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم باى ضممت تاء الضمير تقول
استكتمته سرى اى سألته كتمان سرى بضم التاء سألته لانك تخاطبه
اى تقول ذلك اذا قلت ذلك القول قال الفاضل الشريف فى شرح الكشاف
السرفيه ان اى مفسرة فينبغى ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول

اى حرف تفسير

مضموم فالثانی مثله ویجوز فی صدر الکلام تقول علی المخاطب ویقال
علی بناء للمفعول وان اتی بکلمة اذا کان صدر الکلام فی موضع الجزاء قال
مولانا حسن چلبی المستقیم ان یکون صدر الکلام علی لفظ یقال لا اذا قدر
ان القائل هو المخاطب من اراد زیادة تحقیق المقام وتوضیح المرام فلیراجع
رسالتنا المسماة بفتح العلام وظلت بفتح الظاء وکسر اللام وسکون
الثانیة وظلت بفتح الظاء وکسر اللام وسکون الثانیة ذکره الامدی قال
الفاضل الدوانی وعلی بعضهم الثانیة لان الثقل بها فلما حذفت الاولی
مع حرکتها بقی الفاء مفتوحة بحالها فصار مست وظلت وفی مکسور
الفاء نقلت حرکة الاولی الی المیم والظاء بعد سلب حرکتها ثم حذفت فصار
مست وظلت وکلاهما من شواذ التخفیف یعامل ظللت افعل لدا بالکسر
ظلولا اذا عملته بالنهار دون اللیل فمن قال اذا عملته بالنهار واللیل فقد
اخطأ خطأ فاحشا ویقال مسست الشیء بالکسر امسه مسا فهذه
اللغة الفصیحة وحکی ابو عبیدة مسست الشیء بالفتح امسه بالضم ومنه
قول تبع فظلتم تفکهون بکسر وبفتح ولئن اللحشن مسنا السما
فلنا ها وطاء لهم حتی زار واحد نهوی وشهلانا بالفتح والکسر کذا
فی الصحاح وقالوا اما احسست منهم احدة احسست فنقلت حرکة السین
الاولی الی الحاء ثم حذفت ولو لم تنقل الحرکة بل حذفت السین الاولی مع

مع حرکتها لاجتمع ساکنان فیؤدی الی تغییر ثان وهو ایضا من شواذ التخفیف
لکن الحذف فی ظلت فصیح لکثرة الاستعمال بخلاف مست واحست
یقال حسست له بالفتح وحسست له بالکسر حکاها یعقوب واحست
به ای ایقنت به وربما قالوا حسیت بالخبر واحسیت به یبدلون من السین
یاء کذا فی الصحاح واما قول تبع وقرن فی بیوتکن بکسر القاف وفتحها فیجوز
ان یکون محذوف الراء الاولی من اقررن بعد ان نقلت کسر الراء من قررت
بالمکان بالفتح اقر بالکسر او فتحها من قررت بالکسر اقر بالفتح الی القاف وحذفت
همزة الوصل للاستغناء عنها ویجوز ان یکون الکسر من وقر یقر وقارا وهو
الرزانة والثبات والمفتوح من قار یقار اذا اجتمع کذا ذکره الجاربردی
والمصنف عف یلحقه الادغام قال التفتازانی وهو فی اللغة الاخفاء والادخال
یقال ادغمت اللجام الفرس ای ادخلته فی فیه وادغمت الثوب فی الوعاء والادغام
افعال من عبارات الکوفیین والادغام بالتشدید افتعال من عبارات البصریین
وقد ظن بالتشدید افتعال غیر متعد وهو سهو لما قال فی الصحاح یقال
ادغمت الحرف وادغمته علی افتعلته انتهی قال مولانا دده الظاهر ان نصب
الفرس بنزع الخافض یدل علیه قوله ادغمت الثوب فی الوعاء قال بعضهم فی مثله
ولنا قاعدتان الاولی انه تحذف حرف الجر وینصب اقامة النصب مقام الجر
کما فی الله لافعلن والثانیة ان الفعل اذا تعدی بحرف الجر بنزع الحرف ویتعدی

مطلب ادغام وادغام من [illegible]

بنفسه كما اختار موسى قومه وقال ابن المجيد في شرح انوار التنزيل ان النصب
بعد حذف الخافض علامة المفعول به لان حروف الجر انما تدخل الاسما لافضا
معاني الافعال اليها فتكون تلك الاسماء مفاعيل لتلك الافعال منصوبة المحال
لعدم ظهور النصب فيها لفظا لضرورة وجود اثار تلك الحروف ولما
حذف مانع ظهور نصبها المحلي عادت منصوبة على المفعولية وقال مولانا
حسن الفناري في حواشي التلويح الناصب في صورة نزع الخافض هو الفعل
المذكور فانه من جملة الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر كما صرح به في مغني
اللبيب فكانه يتعدى بعد اسقاط الجار لتضمن معناه انتهى فاسناد النصب
الى نزع الخافض اسناد الى الشرط يعني يشترط وجوده لوجوده المحلي ونزعه
لظهوره الى هنا كلامه اقول ان عنت من الافعال التي تارة يتعدى الى المفعولين
صريحا وتارة يتعدى الى المفعول الثاني بحرف الجر كما اشير اليه التفتازاني بالمثالين
وهو الظاهر المتبادر من كلامه فما قاله مولانا داده ليس بظاهر ولا يضر كونه
بمعنى الايصال والاخفاء ما قلنا فان التعدية يختلف حالها باختلاف اللفظ
وان اتفق المعنى قال الشيخ الرضي في شرح الكافية لا يتوهم ان بين علمت
وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت وعرفت ان زيد
اقائم واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي الجملة كما ينصبهما علم لا الفرق معنوي
بل هو موكول الى اعتبار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى

المعنى بحكم لفظي دون الاخر وقال الطيبي في شرح الكشاف والاختلاف في الآلات
تعديا وفي عدد المفاعيل لا يوجب اختلاف المعنى فالفعل الواحد يعدونه تارة
ويقصرونه اخرى ويجعلون الافعال مترادفة وان اختلف متعلقاتها وجعلوا ن
علم وان تعدى الى مفعولين مرادفا لعرف المتعدي الى واحد وهو في الاصطلاح
ماذكره المصنف وهو ان تسكن الحرف الاول من الحرفين المتجانسين وتدرج ذلك
الحرف في الحرف الثاني نحو مد فان اصله مدد فاسكنت الدال الاولى وادرجتها في
الدال الثانية فصار مد ويسمى الحرف الاول من المتجانسين مدغما لانه مفعول الادغام
اياه وهو لا يكون الا ساكنا ويسمى الحرف الثاني منهما مدغما فيه لادغام ذلك الحرف
الاول فيه وهو لا يكون الا متحركا ومن هذا علم عدم جواز الادغام في مضاعف
الرباعي لان الغرض من الادغام حصول الخفة بواسطة ثقل الحاصل من اجتماع المثلين
بغير الفعل وذلك مفقود في الرباعي فلذا لم يدغم في الرباعي فان قيل لما كان
اجتماعهما مرة داعيا الى الادغام كان اجتماعهما مرتين ادعى الى الادغام قلنا
سلمنا ذلك لكن لما وصل الفاصل بين المثلين تعذر الادغام لكونه حاجزا
حصينا فان قيل لم قلت ان اجتماع المثلين ثقيل قلنا لما فيه من العود بعد النطق
به وشبهه الخليل بمشي المقيد فان القيد يمنعه عن توسيع الخطو فيصير كانه
يعيد قدمه الى موضعها الذي نقلها منه وذلك يشق على النفس وبعضهم
باعادة الحديث مرتين وبعضهم بالاستمرار على طعام واحد وانت تعلم ان كل

ذلك ثقيل ومستكره فدفعوا ذلك الثقيل والكراهة بالادغام لان الادغام
يسهل الامر لان اللسان ينطق بالمدغم والمدغم فيه دفعة واحدة ويرتفع
عنهما كانهما حرف واحد فيسهل التلفظ بهما ويحصل الخفة قال الفاضل
الهمام شيخ الاسلام الشهير بجوى زاده خصه الله تعالى بالحسنى وزيادة في
شرح المقصود اعلم انك اذا قلت مدد ونطقت بالحرفين دفعة واحدة كان
اخف من قولك مدد بالاظهار الحرفين وهذا مما لا يرتاب فيه كل ذي حس
لان زمان الحركة بالحرف المدغم اقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين وما قل
زمانه اخف مما طال اعلم ان الولد الاعز قرة عيني شيخ فخر محمد في اوان اشتغاله
في هذا الكتاب وزمان قراءته علي قال فيه بحث وهو انه لو لم يدغموا في اول مع انه
يندفع الثقل بذلك ايضا فاجبت بانه لو ادغم الثاني في الاول لوجب اسكان الثاني
ليتصل بالاول على ما سبق من لزوم كون الاول ساكنا عند الادغام فاذا اسكن
الثاني فامتنع اتصال الف الضمير واوه وياؤه لانه يلزم حينئذ التقاء الساكنين
فان قيل فما بالهم امتنعوا من جميع المثلين في الحروف دون الحركات المتواليات
قلنا لان الفاصل بين الحرفين اقل منه بين الحركتين لانه تقرر من اصلهم ان
الحركة تحصل بعد الحرف لانها صفة فلما كان الفاصل بين الحرفين اقل امكن ان
يحصل حرفان بمنزلة حرف واحد بالادغام بخلاف الحركتين فان قيل لم وجب
ان يسكن الاول عند الادغام قلنا ليتصل بالثاني اذ لو حرك لم يتصل به لحصول الفاصل

الفاصل وهو الحركة فان قيل لم وجب ان يكون الثاني متحركا قلنا لانه مبين
للاول فلا يجوز اسكانه لان الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره لا يقال
ان قوله يسكن الاول غير شامل لنحو مده صدره فان اصل مد ددو الاول ساكن فلا
يسكن لانا نقول لانه لما ذكر ان المتحرك يسكن عند ادغامه علم بقاء الساكن بحاله
بالطريق الاولى قال التفتازاني فيه كلام لان الاعتذار بالاولوية غير معتبر في
التعريفات قطعا ذكره البسطامي في حاشية المطول والتعريف الحقيق بالقبول
عند العلماء الفحول ما نقل عن الفهامة جار الله العلامة وهو البات الحرف مقدار
البات الحرفين وذلك اي الادغام واجب فيما اذا اجتمع حرفان من جنس واحد
في كلمة واحدة ويكون الثاني منهما متحركا وذلك في الماضي والمضارع وغيرهما
اما في الماضي فالم يتصل باخره ضمير مرفوع بارز متحرك وهو خمسة امثلة من الغائب
بالترتيب فان اتصل به ذلك فالادغام ممتنع كما يجيء تقول مد مدا مدت مدتا مدوا
مددت مددن مددت مددتما مددتم مددت مددتما مددتن
مددت مددنا واما في المضارع فما لم يتصل باخره نون جمع المؤنث وهو
اثنا عشر مثالا فان اتصل به النون فالادغام ممتنع مثاله يمد يمدان يمدون
تمد تمدان يمددن تمد تمدان تمدون تمدين تمدان تمددن امد
نمد وعلى هذا القياس غيرهما والجميع ما ذكره اشار بقوله في نحو مد يمد و
اعد يعد وانقد ينقد واعتد يعتد ولما كان هنا افعال يجب فيها الادغام

[illegible] سعد الدين

مثل المضاعف وان لم يكن مضاعفا ذكره استطرادا وبين ذلك لكنه خلط وكان
الاولى ان يميزها فقال واسود يسود من باب الافعال واسواد يسواد من باب الافعلال فعلال
ولبسا من جنس واحد فاء عينهما الواو ولامهما الدال واستعد يستعد مضاعف
من باب الاستفعال واطمان يطمان من باب الافعلال كاقشعر وليس بمضاعف
وتماد يتماد مضاعف من باب التفاعل فيجب الادغام في جميع هذه الامثلة
لاجتماع الحرفين المتجانسين فيها مع الحركة الحرف الثاني منهما وكذا هذه الا
فعال التي يجب فيها الادغام اذا بنيت للفاعل يجب فيها اذا بنيتها للمفعول ماضيا
كان او مضارعا نحو مد والاصل مدد ومدت والاصل مددت يمد و
الاصل يمدد وكذا اعد وامد ولمد وكذا نظايره اي نظاير مد يمد كاعد
يعد والقد ينقد فيه وغيرها والادغام واجب ايضا في نحو مد حال كونه الرادا
كان او عن مصدرا اي في كل مصدر على وزن فعل بفتح الفاء وضمها وكسرها
وسكون العين نحو مد وود وصد اصلها مدد وودد وصدد وادغمت
الدال الاولى في الثانية لوجود شرايط وجوب الادغام وانتفاء المانع منه فيها
وعقب نحو مد بقوله مصدر التوهم انه ماض او امر فلم يذكر قولنا او امر فقد
ترك احد الاحتمالين فيه وهم ان نصب مصدرا اما على المدح او على الحال فقد
وهم وكذلك الادغام واجب اذا اتصل بالفعل المضاعف او ما يشاكله مما
من الف الضمير او واوه او يائه سواء كان ماضيا او مضارعا او امرا مجهولا

فيه لطف لا يخفى منه
فيه رد على القرى منه
رد على العلامة الدواني

مجردا او مزيدا فيه مجهولا او معلوما وكذا قال بالفعل ولم يقل بهذه
الافعال وغير ذلك لان ما قبل هذه الضماير وهو الثاني من المتجانسين يجب ان يكون
متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين والاول ان كان ساكنا يدرج والا يسكن
ويدرج في الثاني مثال الالف نحو مدا يجوز فيه فتح الميم على انه فعل الاثنين
من الماضي مبنيا للفاعل في اصل مددا وضم الميم اما على انه فعل الاثنين من الامر
في اصل امددا او تمدان او على انه فعل الاثنين من الفعل الماضي
مبنيا للمفعول في اصل مددا ومثال الواو مدوا بفتح الميم على انه فعل جمع
الذكور من الماضي مبنيا للفاعل واصله في مددوا وبضم الميم اما على فعل الجمع
من الامر واصله امددوا او تمدون او تمدون او على انه فعل الجمع من الماضي
مبنيا للمفعول في اصله مددوا وقس على ما قلناه غيره من النظاير والاشباه
ومثال اليا مدي بضم الميم فقط وهو فعل الامر للواحدة المونث اصله
امددي او تمدين او تمدين قال الفاضل الدواني والضابط ههنا انه
يجب الادغام في كل فعل اجتمع فيه متحركان لم يقع بينهما فاصل وكان الثاني
متحركا فنحو قولهم ضببا البلد بالفتح اذا كثر ضبابها اي سحابها وقطط
شعره بالكسر اذا اشتدت جعودته شاذ جيء بفك الادغام فيهما الاظهار
الاصل ونحو ظننت بالفتح اصلين لغة عند الفراء وقال الجوهري وقول
الشاعر مهلا اعاذل قد جربت من خلقي اني اجود لاقوام وان ضننوا

يخلوا بهد ضنوا فاظهر التضعيف ضرورة انتهى اقول في تفسير الضبا
بالسحاب نظر على ما صرح به الشيخ ناصر الدين اللقاني في حاشية على شرح التفتازاني
حيث قال الضبا بكسر الضاد جمع ضب بفتحها دويبة معروفة وفي الصحاح ضب
البلد واضب ايضا اذا ضبابه والاصح في ضبابها فتح الضاد على انه جمع ضبابة
اي سحابة تغشى الارض كالدخان لان فعلا اضب بالالف لا غير قاله في الصحاح
اضب يومنا انتهى اذا عرفت هذا فقد ظهر لك عدم اصابة مولانا دده
في تقليده الى الدواني بقوله الضبا جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض
كالدخان لما فرغ المصنف من قسم الواجب شرع في قسم الممتنع بقوله وممتنع اي و
الادغام ممتنع فيما اذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في كلمة واحدة والثاني
منهما ساكن سكونا لازما والمراد بكون السكون لازما انه لا يجوز زوال السكون
ولا يجوز تحريك الساكن كما في مددنا اذا تحركت الدال الثانية يلزم توالي
اربع حركات وفي الا يجوز والمراد من كون السكون عارضا انه يجوز زواله
ويصح تحريك الساكن كما في امدد لانه اذا حركت الدال الثانية لم يلزم المحذور
المذكور فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع شتى وذلك من الماضي اذا اتصل
باخره ضمير مرفوع بارز متحرك اعني التاء والنون وهو في تسعة امثلة منه في المتكلم
وحده نحو مددت وفي المتكلم مع الغير نحو مددنا وفي المخاطب نحو مددت
الى مددتن يعني مددت مددتما مددتم مددت مددتما مددتن

مددتن وفي جمع المؤنث الغائبة نحو مددن ومن المضارع اذا اتصل
باخره نون جمع المؤنث وهو في مثالين منه في جمع المؤنث الغائبة
نحو يمددن وفي المخاطب نحو تمددن ومن امر مخاطب في جمع المؤنث
نحو امددن ومن امر الغائب فيه ايضا نحو ليمددن ومن النهي فيه
ايضا نحو لا يمددن ولا تمددن وانما امتنع الادغام في جميع ذلك لانه
شرطه تحريك الثاني وهو ممتنع ههنا لوجوب سكون ما قبله لانه
لما كان كالجزء لزم من تحريكه توالي اربع حركات او للفرق بينه وبين
الضمير المنصوب المتحرك ولما فرغ المصنف من القسم الممتنع شرع في القسم
الجائز بقوله وجائز اي الادغام جائز وهو فيما اجتمع فيه حرفان من
جنس واحد في كلمة واحدة والثاني منهما ساكن سكونا غير لازم في لكن
اذا دخل الجازم على الفعل الواحد غائبا كان او مخاطبا او متكلما او
كذا في الواحدة الغائبة ولو قال في الفعل الواحد والواحدة الغائبة
لكان اصوب قال بعض الافاضل المراد فعل الشخص الواحد مذكرا كان او مؤنثا
اقول فيه نظر لانه يندرج فيه فعل الواحدة المخاطبة والادغام فيه واجب لا جائز
واعلم انه اذا دخل الجازم على الفعل الواحد والواحدة الغائبة فيجوز عدم
الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحرك الحرف الثاني وهو ساكن هنا فلا يدغم
ويقال لم يمدد وهو لغة الحجازيين قال ومن يكن اذا فصل فيجعل بفصله

وانما قال على الفعل الواحد لان
الادغام واجب في فعل الاثنين
وفعل جماعة الذكور وفعل الواحدة
المخاطبة بكلام سعد الدين في الامر

على قومه يستغن عنه ويذمم فان قوله ويذمم مجزوم لكونه عطفا على يستغن وهو جواب الشرط اعني من يك ويجوز الادغام نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الساكن الثاني ويدغم فيه الاول فيقال لم يمد بالضم او الفتح او الكسر لما سيأتي وهو لغة بني تميم قال التفتازاني قال ابو حيان وعزاه بعض اصحابنا لغير الحجازيين ولم يخص تميما في كلام التفتازاني كلام وهو الاقرب الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن تستكثر فهذا المضارع المجزوم لا يخلو من ان يكون مكسور العين او مفتوحها او مضمومها فان كان مكسور العين كيفر او كان مفتوحه اي مفتوح العين كيعض الشيء ويعض عليه باخذه بالسن قال التفتازاني في جامع اللغة والمختصر عضه وعض به وعليه فقاله التفتازاني ليس على ما ينبغي فتقول لم يفر ولم يعض بفتح اللام وكسرها وجه جواز الادغام فيهما في مثالهما ان تقول اصلهما لم يفرر ولم يعضض بسكون اللام على الجزم فنقلت حركة عين الفعل الى ما قبلها دفعا للثقل فالتقى ساكنان فحركت اللام دفعا لالتقاء الساكنين اما بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر والسكون من الثاني وان كان للجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذر الجر اعني في الافعال فكذا اذا جعل الكسر عوضا عن السكون عند تعذر السكون واما بالفتحة للخفة ثم ادغمت العين في اللام فصار لم يفر ولم يعض بكسر اللام وفتحها ولك ان تقول الكسر في لم يفر لمتابعة العين وكذا الفتح في لم يعض

العضير لجواز الادغام منه

المراد بالاول مذهب اهل الحجاز منه

بقولنا اخي زيد وعمرو اذا اخذ كل منهما صاحب النسب والاخوة تتعلق في التآخي افاله وجه التعيين والاشتراك في الشيء وجه السكون وهو المشابهة ان الكسرة لقلتها تناسب العلم وهو اخف قال الشيخ في شرح الكافي الكسرة والساكن والسكون في المخرج بمعنى ان الحرف الساكن والمتحرك بالكسرة قريبان في الاداء ودفع اللبس بهما منه

لم يعض قال صاحب القواعد والفوائد العرب تتبع الحرف الحرف في الكلمة الكلمة اما ما قبل لما بعده واما ما بعده لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه الثلث بكسر الهمزة اتباعا اللام المكسورة ما قبلها والميم المكسورة ما بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله شاذا بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام في لله والحمد لله بضم اللام اتباعا بضم في الحمد ومن قبيل الاتباع الجر على الجوار كقول الشاعر حجر ضب خرب حفض خرب اتباعا للضب وهو صفة حجر فان قيل لم حكم بامتناع الادغام نحو مددت وجوازه في لم يفر مع الاتحاد بانتفاء الشرط قلنا السكون في الاول لازم وفي الثاني عارض فلهذا جاز تحريك الثاني عند الادغام دون الاول فان قيل السكون عارض في كليهما لان السكون حصل بسبب امر عارض وهو اتصال الضمير في الاول ودخول الجازم في الثاني قلنا سلمنا ذلك لكن احد السكونين يصير لازما وذلك فيما اذا كان العارض كالجزء فيصير السكون كسكون الحاء في دحرج بخلاف السكون الذي هو بسبب الجازم فان الجازم لا يصير كالجزء حتى يكون السكون لازما فبهذا حصل الفرق بينهما فان قيل لا يجوز تحريك اللام في نحو لم يفر لانه يلزم الغاء العامل وهو في قوة الخطأ عندهم قلنا الحركة عارضة لانه انما حركت دفعا للادغام فان قيل ح يكون السكون لازما فيعود الاعتراض الاول قلنا لا يلزم من كون الحركة عارضة كون السكون لازما لجواز ان يكونا عارضين وفيه بحث قلت تامل وتقوله

بلغ مقابلة الاعراب الجاربردي نعما النظر

لم يفر ولم يعضض بالفك اي بفك الادغام كما هو لغة الحجازيين ولما
كان حكم المضاعف الغير الاصلي مثل المضاعف الاصلي في جواز الادغام ومكه
اراد ان يبين فقال وهكذا حكم يقشعر ويحمر ويحمار عند دخول
الجازم عليها فتقول مع الادغام لم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بكسر اللام وفتحها
ووجهه ما تقدم وتقول لم يقشعرر ولم يحمرر ولم يحمارر بفك الادغام
وان كان العين اي عين المضارع من فعل الواحد الذي دخل عليه الجازم مضموما
فيجوز عند دخول الجازم عليه الحركات الثلث الضم والفتح والكسر مع
الادغام قال الآمدي رحمه الله تع اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور
مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده
باحدى المراتب الثلث وسكونه كونه بحيث لا يمكن ان يتلفظ ذلك ذكره الشريف
في شرح الكشاف قال في شرح المواقف الحرف اما متحرك او ساكن ولا نعني بذلك
حلول الحركة والسكون في الحرف لانهما بالمعنى المشهور من خواص الاجسام بل
نعني بكونه متحركا ان يكون الحرف الصامت بحيث يمكن ان يوجد عقيبه مصوت
مخصوص من المصوتات الثلثة قال في المواقف اعلم ان الحرف اما مصوتة وهي
التي تسمى في العربية حروف المد واللين واما صامتة وهي ما سواها وبكونه
ساكنا ان يكون بحيث لا يمكن ان يوجد عقيبه شيء من تلك المصوتات ويجوز
فك اي فك الادغام فتقول لم يمدد بحركات الدال الفتح للخفة والكسر لانه

لانه الاصل في حركة الساكن والضم لاتباع العين في ما ذكره ابن دانيال
في شرح المقصود عند قول الامام الاعظم لم يمد انه بالضم فيما اذا كان العين
فيه مضموما والكسر مما فيه العين مفتوحا او مكسورا انتهى بحثه وهو ان هذا
الكلام في قول الامام لم يمد في بيان جواز الحركات الثلث فيه وانت قد عرفت انه
يجوز الحركات الثلث فيه ايضا تخصيص جواز الكسر بما يكون فيه العين مفتوحا
او مكسورا فاسد اذ الكسر يجوز ايضا فيما فيه العين مضموما كما في لم يمد بل
عليه ما صرح به الامام الاعظم فيجوز تحريكها بالضم والكسر لانه كلام في قوله
لم يمد على ان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فيشمل المواد كلها وتقول لم يمدد
بفك الادغام كما تقدم وهكذا حكم الامر يعني امر المخاطب لان لفظ الامر
عند الاطلاق ينصرف عندهم الى الحاضر ولان الغائب فقد دخل تحت المجزوم
يعني يجوز في الامر اذا كان فعل الواحد ما يجوز في الفعل المضارع المجزوم لانه
في حكم المجزوم فتقول فيه فر وعض بفتح اللام وكسرها مع الادغام و
وجهه ان اصلها افرر واعضض فنقلت حركة العين الى الفاء فالتقى ساكنان
فحركت اللام دفعا لالتقاء الساكنين اما بالكسر او بالفتح لما مر ثم ادغمت العين في
اللام فاستغني عن همزة الوصل فحذفت فصار فر وعض وتقول فيه افرر و
اعضض بفك الادغام وان كان الامر مضموم العين فتقول مد بحركات
الدال الضم والفتح والكسر مع الادغام وامدد بفك الادغام لما ذكر في المضارع

وقد رويت الحركات الثلث في قول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام والاعرف الافصح الكسر في مثل هذه الصورة اعني
عند التقاء الساكنين ومما جاء بفك الادغام قوله واعدد من الرحمن فضلا
ونعمة عليك اذا ما جاء للخير طالب والمراد جواز الادغام وفكه عندنا والا فا
لادغام واجب في بني تميم وممتنع في الحجازيين قالوا واذا اتصل بالمجزوم
حال الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على
الافصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف قال التفتازاني سمع الاخفش ناسا
من بني عقيل يقول رده بالكسر في تقلب الواو ياء فلا يبقى الا التكسر اه انكسر
وتقلب الواو ياء اذا كان ما قبل الهاء مكسورا نحو به وغلامه وروى ايضا
رده بالفتح حكاه ثعلب وفي الصحاح يقال رده رده رده وضبط الاولى
بالفتح والثانية بالضم والثالثة بالكسر غلط ثعلبا الاستاذ ابو اسحاق ابن ملكون
والاستاذ ابو طلحة وغيرهما وقال اللبلي في شرح الفصيح ما ذكره الاستاذ الجوهري
هو الذي نص عليه النحويون في كتبهم فما ذكره ثعلب ليس بخطأ حكى سيبويه
ان بعض العرب يفتح ويكسر ويضم مع اتصال الضمير بالفعل وصح ما قاله ثعلب
وبطل ما اعترض به الاستاذ ابو اسحق قال الشاعر ابو ليلى يجل مدة حتى
امددته فيقبله انا باللين يسح وحده واعلم ان حكم الثلاثي المزيد فيه في جميع
ما ذكر حكم المجرد وانما لم يذكر المصنف اكتفاء بالاصل فليعتبره الناظر

الناظر اذ لا يخفى شيء منه على من اطلع ما ذكرناه ولما ذكر احكام ادغام الماضي
والمضارع والامر من الفعل المضاعف بحسب الوجوب والامتناع والجواز شرع
في احكام ادغام اسم الفاعل والمفعول بقوله ونقول في اسم الفاعل مادّ
بالادغام وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم مانع والتقاء الساكنين على حده
والاصل مادِد مادان مادون مادة مادتان مادات ومواد بغير تنوين
صيغة منتهى الجموع كالمساحل والمنابر ونقول في اسم المفعول ممدود كمنصور
من غير ادغام لوجود المانع وهو الفاصل فيمتنع الادغام فاكتفى به عن
بقية الامثلة فان قيل يجب ان يذكر اسم الفاعل في قسم الواجب واسم المفعول
في قسم الممتنع قلنا اخرهما لانهما متأخران عن الماضي والمضارع والامر بحسب
الذكر والاشتقاق وان كانا داخلين فيهما بحسب وجوب الادغام وامتناعه و
اما المزيد فيه كاسم الفاعل والمفعول منه تابع للمضارع فان كان من الابواب
المذكورة يجب والا يمتنع واما الرباعي فلا مجال للادغام فيه اصلا ولما فرغ
عن بحث المضاعف شرع في بيان المعتل بقوله **فصل المعتل** اي هذا فصل
في المعتل او في بيان الفصل على الوجه الاول مقصور وكذا على الثاني ولا يجوز
فيه هنا النصب على انه مفعول الفعل محذوف وهو احفظ او اقرأ لعدم
تحمل الرسم ولكنه خفي على الفاضل الرماري ويجوز ان يكون مبتدأ وخبره في
المعتل كما ذكرنا وجه في الفصل الاول ولا تخفى على يعقوب القراماني وهو

النام على الوجه الاول مولانا الشيخ محمد البرنتي مس
النام على الوجه الثاني مولانا يعقوب الاصفهاني القراماني مس

في اللغة هم الفاعل من اعتل اي مرض عند التفتازاني وكلهم مفعول عند الجرجاني
فاعل بيانه
والجيلي والاول اصوب كما لا يخفى ويسمى هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وفي
الاصطلاح ما كان احد اصوله والضمير عائد الى ما الذي عبارة عن المعتل حرف علة
سواء بقيت على حالها كهول او قلبت كقال او حذفت كقل والمراد باصوله
الحروف الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام احترز بها عن مثل اعشوشب
وقاتل وتقيهو ولا يتوهم خروج اللفيف من هذا التعريف بان اثنين من
اصوله حرفا علة لانه اذا كان اثنان منهما حرف علة يصدق عليه ان احدهما
حرف علة ضرورة لان الواحد جزء مما فوقه وتحقق الجزء لازم لتحقق
الكل فصدقه لازم لصدقه بالضرورة وهي اي حروف العلة الواو والياء
والالف سميت بذلك لانه مشتق من العليل بتطرق اوجاع مختلفة مثل
الصداع والماليخوليا وذات الجنب والبرسام وغيرها توجب الموت او
الهزال وغيرهما كذلك يعرض لهذه الحروف احوال مختلفة من التغيرات
مما يوجب الحذف او الابدال او النقل او القلب او الاسكان او العليل في حال
المرض يتلفظ بكلمة مركبة من هذه الحروف عند اشتداد الوجع فلهذه المناسبة
سموا بحروف العلة وعند بعضهم ان الهمزة من حروف العلة والجمهور
على خلافه اذ لا يجري فيها ما يجري في الواو والالف والياء في كثير من الابواب
ولذلك خرج المهموز عن حد المعتل وسمي الواو والالف والياء التي هي

هي حروف العلة في اصطلاح الصرفيين حروف المد اذا كانت ساكنة
وحركة ما قبلها من جنسها كقال ويقول والبيع وتسمى هذه الحروف ايضا
حروف اللين اذا كانت ساكنة سواء كانت حركة ما قبلها من جنسها كما تقدم
او لا كالقول والبيع فعلم من هذا ان الالف حرف مد ولين دائما وان كل مد لين
وليس كل لين مدا وان الواو والياء اذا كانتا متحركتين كوعد ويسر فليستا
بحرف مد ولين والالف حرف اي حين اذا كان احد حروف الاصول من المعتل
تكون منقلبة عن الواو والياء نحو قال وباع قال التفتازاني لان الحروف الاصول
هي حروف الماضي من المجرد وهي من الثلاثي متحركة ابدا في الاصل والالف ساكنة
فلا تكون اصلا واما في الرباعي فلان حروف الاصول تكون متحركة الا الثاني
ولا يجوز ان تكون الفا لالتباس بفاعل من الثلاثي المزيد فيه ولانه امتنع
كونه اصلا في الثلاثي فحمل عليه الرباعي واحترز بقوله حي عن الالف في نحو قاتل
واحمار وتباعد مما ليس من حروف الاصول فانها ليست منقلبة بل هي زائدة
واعلم ان الالف في الافعال كلها وفي الاسماء المتمكنة اما ان يكون زائدة او
منقلبة بخلاف الاسماء الغير المتمكنة والحروف نحو متى ومهما وبلى وعلى وما يشبه
ذلك فانها فيها اصلية انتهى وقال الجيلي فان قيل لم لا يجوز ان تكون الالف
اصلية في الافعال والاسماء المتمكنة قلنا لو كانت اصلية لا يخلو اما ان
تكون مبدلة في محل اخر او لا فان كانت مبدلة يلزم الالتباس بين

بين الاصلية والمنقلبة وذلك يحصل بمعرفة الاوزان فان لم تقع مبدلة
يلزم بقا الواو واليا متحركتين وما قبلها مفتوح وستشغل هذا اذا كان
حرف علة اما اذا لم تكن حرف علة لم تكن منقلبة لامن هذا ولا من زايل زايلة
نحو عالم وجاهل وانواعه اى المعتل سبعة لان حرف العلة فيه اما ان يتعدد
اولا فان لم يتعدد فاما ان يكون في الفا او العين او اللام فان كان في الفا
فهو المعتل الفا كوعد ويسر وان كان في العين فهو المعتل العين كقال و
باع وان كان في اللام فهو المعتل اللام كغزا ورمى وان كانت متعددة و
لا تخلو اما ان تكون اثنين او اكثر فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون
مجتمعة او متفرقة فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون في الفا والعين
او العين واللام فان كان الاول فهو معتل الفا والعين كويل ويوم وان
كان الثاني فهو المعتل العين واللام كشوى وقوى وحيى فان كان الثالث
فهو المعتل الفا واللام كوقى ووجى وان كان اكثر فهو القسم الرابع و
يقال له المعتل المجموع وهو اسم حرفين كواو ويا اصلهما وو
او يو ويي او يوى تحرك حرف العلة وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصار
واوا ويا فقلبت الياء في ياى همزة لوقوعها بعد الف زايدة الاول
من الانواع السبعة المعتل الفاء باضافة المعتل الى الفا اضافة لفظية
اى الذى اعتل فاؤه قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة ابحاثه

مطلب استعمال القول

ابحاثه والاستعمال ولان الواحد قبل المتعدد ثم قدم المعتل الفا لتقدم
الفا على الفا على العين واللام وهو الذى فاؤه حرف علة فقط ويقال له
اى للمعتل الفا في عرفهم المثال قال السيد الجرجاني في حاشية الكشاف القول
يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة يقال قال به اى حكم به وقال
عنه اى روى عنه وقال له اى خاطبه وقال عليه اى افترى عليه وقال فيه اى
اجتهد فيه لمماثلته اى لمشابهته الصحيح في احتمال الحركات ولانه امر
مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد وزن وقيل المثال من المتول وهو
الانتصاب ومنه سمى علم الامير مثالا لانتصابه امامه فسمى لانتصاب حرف
العلة فيه الاول فان قيل يلزم ان يسمى الاجوف ايضا مثالا لمماثلته
الصحيح في احتمال الحركات نحو عور وصيد قلنا هذا غير وارد لانا نسمي
وسنذكر عدم القلب في مثال ذلك ان شاء الله تعالى فان قيل لم يعل
الواو والياء اذا وقعتا في الاول ويعل اذا وقعتا في الآخر قلنا الاعلال
قد يكون بالحذف او القلب او الاسكان لا سبيل الى الاول لانتفاء القدر الصالح
في الثلاثي ولا الى الثاني لفقدان الشرط ولا الى الثالث للتعذر فان قيل لم لا يجوز
ان يبدل بالتاء كما في تجاه وتراث وتلمة وتكلان قلنا لالتباسه بالمضارع
فان قيل لم لا يجوز ان يحذف ويعوض عنها التاء في الآخر قلنا يلتبس بالمصدر
واعلم ان المعتل الفا يجي من خمسة ابواب ولا يجي من فعل يفعل بفتح العين

بنا ان تقع الثاء العطش [illegible] منه

في الماضي وضمها في الغابر وما روي منه لغة بني عامر ضعيف وقيل انه شاذ و
هو وجد يجد قال لبيد وهو من بني عامر لو شئت قد نقع الفواد بشربة
تدع الصوادي لا يجدن غليلا ذكره الفاضل الجلبي والفا اما ان يكون
واوا او ياء اذ الالف ليس باصل ولا يمكن ان يكون فاء الفعل لسكونه وقد وقع
بحث الواو لان احكام الياء ليست للياء فقال اما الواو فتحذف من الفعل المضارع
المعتل الواوي الذي يكون على وزن يفعل بكسر العين لانه لما وقع بين
الياء والكسرة ثقل كالضمة بين الكسرتين فحذفت ثم حملت عليه اخواته اعني
التاء والنون والهمزة فان قيل لم يحذف في يوعد مضارع اوعد مع
مع وجود العلة قلنا لانهم وجودها لا اصل باوعد فالواو بين همزة
وكسرة ولا فتحة ما قبل الواو اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها و
يحذف الواو ايضا من مصدره اي من مصدر المعتل الفاء ومن مصدر
المضارع الذي على يفعل بكسر العين منه فمن قصر على الوجه الثاني فقد قصر
ومن بين الوجه الاول وسكت عن الثاني فقد ترك ما لزم ذكره الذي
يكون على وزن فعلة بكسر الفاء وسلم الواو في سائر تصاريفه اي باقي
اي تصاريف المعتل الفاء من الماضي واسم الفاعل واسم المفعول الى ساير
هنا ليس بمعنى الجميع كما سبق اليه بعض الاذهان تقول في الماضي وعد بثبوت
الواو وفي المضارع المكسور العين يعد بحذفها لما مر وتقول في

القاصر مولانا برهان الدين منه

المبتدي مولانا حسام الدين منه

فيه رد عليه منه

141

في مصدره على وزن فعلة عدة بحذفها لانه مصدر على فعلة والاصل وعدة
فنقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت
الواو فقيل عدة على وزن علة اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قال
الفاضل الجلبي وهو ان اصل وعد بكسر الواو ونقلت كسرة الواو الى ما بعدها
وهو العين لاستثقال الكسرة على الواو ودفعا للاعلال وزيدت التاء في الآخر
لئلا يلزم الحذف بلا عوض وكذا زنة اصلها وزن ففعل به ما فعل بعدة
انتهى والعجب ان الفاضل المذكور قال بعده واعلم ان لحذف الواو من مصدر
المعتل الفاء شروطا احدها ان يكون مصدرا لانه لو لم يكن مصدرا لم يحذف في
نحو جهة لانها اسم جهة وثانيها ان يكون فعله معتلا لانه لو لم يعل فعله لم يعل
مصدره لان المصدر تابع لفعله في الاعلال وعدمه نحو وصال وو داج بغير
حذف الواو وان كانت الواو مكسورة لانه لم يعل فعل وهو واصل وو داج من
باب المفاعلة ويجوز ان يكون عدم حذف الواو من وجهة لانتفاء هذا الشرط
لانه لو لم يعل فعله ايضا وهو وجه يوجه وثالثها ان يكون على فعلة بكسر الفاء
لانه لو كان بفتحة لم يحذف نحو وعد ووزن ووقر ومنه قوله تعالى في اذانهم وقرا
انتهى وقد ظهر لك ايضا ما قال الجلال الدواني وهو يحذف الواو ايضا من
مصدر المضارع الذي يجيء ذلك منه على وزن فعلة بكسر الفاء لانه ينقل
كسرة الواو الى العين على خلاف القياس لثقل الكسرة على الواو ثم يحذف

فيه رد على الفاضل الجلبي منه

فيه رد على الفاضل الجلال الدواني [illegible] رحمه الله تعالى عليه منه

تبعا لفعلها ثم يزاد التاء ان لم تكن في اصلها وان كانت فيه فلا ويعلم من ارجاع
الضمير في قوله مصدره الى المضارع ان هذا الحذف فيما اذا حذف الواو من مضارعه
لان الفعلة اذا لم تكن للحالة لم تجئ الا من المضارع المكسور العين بحكم الاستقراء
والتجنب انتهى قال بعد هذا ويعلم من قوله على فعلة بالكسر انه يكن مكسور الفاء
لم يحذف الواو منه لعدم الثقل اعلم ان التاء قد يحذف من عدة عند الاضافة
كقوله ان الخليط اجدوا البين فانجردوا واخلفوك عد الامر الذي
وعدوا اي عدة الامر وتقول في المصدر الذي ليس على وزن فعلة بكسر الفاء
وعدا بسلامة الواو والوعد يستعمل في الخير والشر يقال وعدته خيرا وشرا فاذا
سقطوا الخير والشر قالوا في الخير الوعد والعدة وفي الشر الايعاد والوعيد
كذا في الصحاح فهو واعد في اسم الفاعل وذلك موعود في المفعول بسلامة
الواو وعد في امر المخاطب بحذف الواو فان قلت كان عليه ذكر حذفها في الامر باللام
والنهي والنفي والجحد ولم يذكرها قلنا اما الامر فلانه ماخوذ من المضارع وقد
حذفت منه فان قيل يجب ان يعود عند حذف حرف المضارعة فيه لانه الاصل
لفقدان الشرط كالهمزة في باب الافعال قلنا قدروا حرف المضارعة فيه
لانه الاصل كما قدروا الكسرة في يسع وان زالت لفظا لما كانت هي الاصل ذكره الفاضل
الموصلي واما الجحد والنهي والنفي فهي مضارع ايضا نحو لم يعد ولا يعد وكذلك
اي الحكم وعد يعد في جميع تصاريفه حكم ومق اي يجب بثبوت الواو يمق بعد منها

وهو ابن التاج منه

وهو ابن التاج منه

بحذفها اذ اصله يومق مقة والاصل ومقة او ومقا عند البعض ففعل
بهما ما فعل بيعد عدة ولكن يرد على البعض ما اوردناه على الجيلي والفاضل الدواني
ومن هذا حذفوها فاذا ازيلت كسرة ما بعدها اي ما بعد الواو اعيدت
الواو المحذوفة لانتفاء علة حذفها نحو لم يوعد بفتح العين مبنيا للمفعول
لان ما قبل اخره مفتوح ابدا قال الفاضل التفتازاني وفيه نظر لانه ينتقض بنحو
يطأ ويسع وامثال ذلك كما يجيء ونحو قولهم لم يلده بسكون اللام وفتح
الدال والاصل لم يلد نحو لم يعد والواو محذوفة لكن اللام تشبيها بكتف
فان اصل كتف بكسر التاء فالكنت فاجتمع ساكنان وهما اللام والدال ففتحوا الدال
لالتقاء الساكنين اذ لو حركت الاول لزال الغرض فقد زالت الكسرة ما بعد الواو في الصورتين
ولم يعد قال عجبت لمولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان ويمكن ان يدفع
بالعناية انتهى وقال الفاضل الجيلي اي بارادة ان الفتحة في يطاء والسكون في لم
يلده عارضان والمراد ان الكسرة ما بعد الواو وحركة او سكون اصليين وقد دل
على ما قلنا قول صاحب الكشاف في المفصل وسقوط الواو فيما عينه مكسورة في مضارع
فعل او فعل لفظا او تقديرا فاللفظ في يعد ويمق والتقدير في يضع ويسع لان
الاصل فيهما الكسر والفتح عارض لحروف الحلق وقوله والذي فارقه قولهم وجع
يوجع ووجل يوجل وقولهم وسع يسع ووضع يضع حيث ثبت الواو في احدهما
وسقطت في الاخر وكلا القبيلين فيه حرف الحلق ان الفتحة في يوجع اصلية ثم

في حاشيته على شرح التفتازاني منه

فيه رد على التفتازاني والجيلي منه

بمنزلتها في يوجل وفي ليسع عارضة مجتلبة لاجل حرف الحلق بمنزلتها في يضع

اقول فيه بحث سنذكره ان شاء الله تع قال التفتازاني وتثبت عطف على قوله

فتحذف اي الواو وتثبت والصواب انه يقول على قوله تحذف كما لا يخفى والاولى انه يقول

وتثبت الواو لتناسب الجملتين المتعاطفتين في يفعل بالفتح لعدم ما يقتضي حذفها

اذ الفتحة خفيفة كوجل يوجل بثبوت الواو وفيها الوجل الخوف وبابه طرب

وموجلا بفتح الجيم والموضع بكسرها كذا في جامع اللغة ومن لم يعرف بينهما فلم

يصب قال التفتازاني وفيه اربع لغات الاولى يوجل وهو الاصل والثانية ييجل

بقلب الواو يا لانها اخف من الواو والثالثة ياجل بقلبها الفا لانها اخف

من الواو والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو يا لسكونها وانكسار

ما قبلها لانهم يرون الواو بعد اليا ثقيلا كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة

كسرة لينقلب الواو يا وليست هذه من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون حرف

المضارعة الا انه مختص بغير اليا فلا يكسرون اليا ولا يقولون هو يعلم لثقل

الكسرة على اليا واهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة ويقولون

هو ييجل انت تيجل وانا ايجل ونحن نيجل قال الشاعر قعيدك ان لا تسمعيني

ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا والاصل يوجع انتهى وفيه نظر لان

بني اسد ايضا يكسرون في ييجل قال الجوهري في الصحاح ومن قال ييجل بكسر اليا

فهي على لغة بني اسد فانهم يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل كلها

قوله قعيدك هو ط باتفاق من العلماء بالمهملة ثم المثناة التحتية ثم الدال المهملة للمصدر هو عند العرب قسم منصوب بفعل القسم محذوف اي اقسم عليك بالقاعد عندك الذي هو موضع جانبك وشريكك كذا في حاشية اللغات منه

الملامة والملوم واللائمة العذل والعتاب منه

يقال نكات القرحة انكاها انكا اذا قشرتها او القرح بالضم والفتح الجراح وبالضم الم الجراح والفؤاد بضم الفاء وفتحها وفتح الهمزة والواو والقلب على ما في الصحاح وقرئ بفتح الفاء والواو القلب على ما في شرح المختصر وباطن القلب

بالكسر وهم لا يكسرون في يعلم لاستثقالهم الكسر على اليا وانما يكسرونها في ييجل لتقوي

احدى اليائين بالاخرى والبيت المذكور على لغة من يكسر جميع حروف المضارعة

وهم قوم من بني كليب وعلى لغة بني اسد فانهم يكسرون حرف المضارعة في امثال

هذه المواضع كما مر قال الجوهري وبني اسد يقولون ييجع بكسر اليا وهم لا يقولون

يعلم لاستثقال الكسرة على اليا فلما اجتمعت اليا آن قويت واحتملت ما لم تحتمله

المفردة وشنع ما قاله التفتازاني فعلم ان بني اسد ايضا يوافقون بني كليب

فيما اجتمع اليا آن في اوله اذا عرفت هذا فتبين لك عدم اصابة مولانا حسام

الدين في قوله ان البيت المذكور لا يجوز ان يكون شاهدا الا لبني كليب الجل

والاصل اوجل قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها وهذا قلب مثلا لان

لتعسر المنطق بالواو المكسور ما قبلها فان قيل انه منقوض بقولنا اجلواز الان

الواو الاولى ساكنة وما قبلها مكسورة وهو اللام ولم تقلب يا قلنا لانتفا

شرط اخر لقلبها يا لانه انما تقلب يا لو وقعت ساكنة غير مدغمة واقعة بعد

كسرة فاذا انتفى احدى هذه الشروط لا تقلب الواو يا وقد فقد في اجلواز

شرط وهو الادغام وللسائل ان يعود ويقول لو قال المصنف لسكونها غير

مدغمة لكان اصوب وللمجيب ان يجيب عنه انه اكتفى المصنف بالمثال ولم يتعرض للاشتمال

وجب ان لا يذكر الشرط الاول وهو قوله لسكونها وانكسار ما قبلها اكتفاء بالمثال

كما ذكرتم لانا نقول انما ذكره لكونه شرطا اعظم للقلب ولهذا تعرض له دون

غيره فان انضم ما قبلها اى ما قبل اليا المنقلبة عن الواو في نحو ايجل عادت الواو
لزوال علة بقلبها ياء عن كسرة ما قبلها تقول يا زيد ايجل تلفظ بالواو لزوال
كسرة ما قبلها لان الهمزة تسقط في الدرج لفظا وتكتب باليا مراعاة لحال الابتدا
بها عند الوقف على ما قبلها نحو يا زيد ايجل اذا وقفت على الدال وابتدأت بالهمزة
ولو كتب في الكتب التعليقية التعليمية بالواو فلا بأس لان المقصود منها التوضيح
والتفهيم للمستفيدين وهذا من ذاك القبيل وثبت الواو في يفعل ايضا بالضم
اى بضم العين لانتفاء مقتضى الحذف وهو وقوعها بين يا وكسرة كوضؤ اى
صار وجيها يقال وجه الرجل صار وجيها اى ذا جاه وقدرة ووجوه البلد اشرافه
قال الامام الرازى معنى الوجيه ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة
وهو وجيه اذا صار له منزلة رفيعة عند الناس والسلطان وقال بعض اهل
اللغة الوجيه الكريم لان اشرف اعضاء الانسان وجهه فجعل الوجه استعارة عن الكرم
والكمال كذا ذكره مولانا دده وقال ابن الحمادة في الغرر وجيه نبيه ملحوظ
المنزلة عالى المرتبة وقد دمها الامصار وقصد بالآمال ويعول في ضد ذلك
ذلك الخمول والخساسة والضعة والسفالة والسقوط والدناءة والانحطا
والغموض يقال فلان خامل الذكر ووضيع القدر خفى المنزلة محطوط الرفعة
مؤخر الرتبة وقد اخمل فلان فلانا ووضعه وحط رفعه واسقط منزلته
وصغر قدره يوجه اوجه امر من توجه لا توجه نهى بثبوت الواو فيهما اتفقا

اى كلمة لا بأس صفة كاشفة للتعليقية منه

واكثر استعمالها في المباح وتركه اولى وقد يستعمل في موضع كان الاثبات به مستحبا منه

ثم استشعر اعتراضا على قوله وثبت في يفعل بالفتح بانه نحو يطاء ويسع
الى اخرها بالفتح وقد حذفت الواو فاجاب بقوله وقد حذفت الواو من يطاء
ويسع قال في جامع اللغة وسع الشيء المكان بالكسر يسعه بالفتح وفي لغة اخرى
من باب ضرب يضرب حكاها ابن الاثير ووسع المكان اذا لم يضق عنه ومنه قولهم لا يسعك
ان يفعل كذا اى لا يجوز لان الجائز موسع والتوسيع خلاف التضييق وقد
وسع الشيء فاتسع واستوسع اى صار واسعا وتوسعوا تفسحوا والوسع
والسعة الطاقة والجدة والموسع صاحب سعة وغنى ومنه قوله تع والسماء بنينا
ها بايد وانا لموسعون اى اغنياء قادرون ونقول وسع الله عليك اى اغناك وفرس
وساع ووساع اى واسع الخطو ويسع من اسماء العجم وقد دخل عليه الالف واللام
ولا يدخل على نظائره نحو يعمر ويشكر ويضع ويدع اى يترك لانهما يفعل
بالكسر ففتح العين بعد حذف الواو واحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر
لكن يرد على المصنف انه قال اذا ازيلت كسرة ما بعد الواو اعيدت الواو فان
قلت كسرة العين مع حرف الحلق كثيرة في الكلام فلم فتحت قلت حاصل الكلام انه
قد وقعت هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا لذلك التأويل
لئلا يلزم خرم قاعدتهم والا فلا يلزمهم بهذا وكذا جميع العلل فانها مناسبات
تذكر بعد الوقوع والا فعلى تقدير تسليم ذلك في يطاء ويضع يشكل في يسع
فان ماضيه وسع مكسور العين فلم يحكم بانه في الاصل يفعل مكسور العين

قوله فلم فتحت اى العين في هذه الامثلة ولم يترك على كلها منه

قوله لئلا يلزم خرم قاعدتهم من ان الواو انما يحذف من يفعل بكسر العين وثبت في تفعل بفتح العين منه

وهو شاذ كذا قالوا لكن اذا اردت تحقيق المقام وتوضيح المرام كما تتمع ما
نتلو عليك من الكلام حتى يبشر اليك بنبا الانام اعلم ان مذهب امامنا الاعظم
الهمام الافخم سراج الامة مقتدى الائمة ابي حنيفة الكوفي عامله الله بلطفه
الجلي والخفي ليس مذهب الجمهور وهو الظاهر المتبادر من كلامه في كتابه المسمى
بالمقصود حيث قال واما المعتل الفا فيسقط فاء فعله في المستقبل والامر
والنهي المعروف اذا كان فاؤه واوا من ثلثة ابواب فعل يفعل بفتح العين
في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد يعد وفعل يفعل بفتح العين في الماضي و
الغابر نحو وهب يهب وفعل يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث
يرث انتهى واري انما ذهب اليه الامام هو الحق لانه لا دليل على ما ذكروا و
حذفت الواو ولا بد عليه لجواز ان يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له
حرف حلق ثقيل ولهذا حذف الواو من كل ما كان من هذا الباب الثالث بخلاف ما
كان من سائر الابواب وان كان فيه حرف حلق واما حذفه من يطاء ويسع فلان
المعتل من الباب الرابع لا يكون الا لازما فلما جاء من اخواتهما متعديين خولف
بهما نظائرهما مع ان بهما حرف حلق ثقيل ويلزم من هذا ان يجعل يسع ويطا
على الشذوذ وانه عاد الواو بعد الفتح ولم يعد لانهم قالوا اذا زيلت
كسرة ما بعدها اعيدت الواو نحو يوعد ما حفظ هذا ينفعك في المرام
فانه غير مشهور في كتب الانام وانه من مزال الاقدام وقد ضل في تحقيقه اكثر

قوله يشكل اى كسر العين منه
قوله ولا فعل او ... التاويل لعدم ... فاعلة ... الحكيم لعدم ... بكسر العين بناء على الواقع على تلك الامثلة ... يلزم المحذور منه
قوله فعليكم اى فعليكم تطبيع منه
قوله فانها مثلنا ... امور ... للمقامات ... بعد الوقوع ... العوارض والاحوال في الالفاظ بحسب ... مبنية على تلك العلل ... الواضع نفس الامر وعند الواضع منه
... العرف ... اى لا يمكن ... الجميع الاستفهام للانكار اى لا يتحقق ... بان اصل يسع وانه حرف حلق ... مع الكسرة اى لا يغفل احد بذلك منه

145

الاكثر الاقدام وحذفت الواو من يذر هذا جواب من سؤال مقدر تقديره
ان يقال انه حذفت الواو من يذر وهو مفتوح ولا يمكن ان يقال انه كان في الاصل مكسور
العين ففتح بعد حذف الواو لحرف الحلق كما قلتم في الجواب السابق لعدم حرف
الحلق ههنا اجاب بانه انما حذف الواو من يذر لكونه اي يذر في معنى يدع فكما
حذفت الواو من يدع لما مر حذفت من يذر حملا عليه واما نحو اماضي يدع و
ماضي يذر فلم يسمع من العرب ودع ولا وذر فعلم انهم اماتوهما وتركوا
استعمالهما قال في جامع اللغة دع هذا اي اترك وامتت ماضيه ومصدره
فلا يقال ودعه ودعا ولا وادع وانما يقال تركه فهو تارك وقد جاء نادرا
قال ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وعن عروة و
مجاهد انهما قرءا ما ودعك ربك مخففا وعن ابن عباس انه عليه السلام
قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم اي عن تركهم
اياها قال الشمس زعمت النحوية ان العرب اماتوا مصدر يدع والذي عليه السلام
افصح العرب وقد رويت عنه هذه الكلمة فيحمل قولهم على قلة استعماله فهو
شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وذر اي دعه ولا يقال منه وذره ولا واذر
ولكن تركه فهو تارك وقال في الصحاح قولهم دع اي اترك واصل ودع يدع
وقد اميت ماضيه لا يقال ودعه وانما يقال تركه ولا وادع ولكن تارك وربما
جائت في ضرورة الشعر ودعه فهو مودوع قال ليت شعري عن خليلي ما الذي

مع انه ليس بمكسور العين في ليس فتح لاجل حرف الحلق لانه حذف على الاصل

عالم في الحجج حتى ودع وقال ذا ما الحجمي ارض من سماته جرى وهو موضوع
وواعده صدق وذره اي دعه وهو يذره اي يدعه اصله وذر يذر امية
صدره لا يقال وذر ولا واذر انتهى وقال العزي وجه البحث انتقاد الظرفي
بصحة وقوع متروك موقع مودوع مع صحة المعنى واستقامة الوزن فيل
وهو جار في الشاهد الاول لامكان الاتيان بتركه وفيه نظر لما يلزم عليه من اختلاف
القافية انتهى قال الدواني انت خبير بان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين
اقول اعلم ان الفاضل العزي اصاب في رده وتبعه مولانا احمد القزويني
ومن خطاه فقد اخطا واما اعتراض الدواني فضعيف بل ليس بشيء لما ورد
عليه السؤال بانا اذا لم يسمع من العرب ودع ولا وذر فما الدليل على ان المحذوف
من المضارع هو الواو ولا اليا اجاب عنه بقوله وحذف الفاء اي فاء الفعل
من يدع ويذر دليل على انه اي على ان المحذوف الذي هو فاء الفعل واو
لا يا قال التفتازاني اذ لو كان فاء الفعل يا لم يحذف كما في يجيء انتهى انعلت
يجيء انهم حذفوا اليا في يبس فلا يكون حذف الفاء دليلا قلت ذلك الحذف
نادر وحذف الواو شايع والحمل على الكثير اعلى ولما فرغ المصنف من معتل الفا
الواوي وقدمه لكثرة وقوع الاعلال به شرع في بيان اليائي وقال ولها اليا في
المضارع المعتل الفا اليائي فتثبت على كل حال سواء وقعت العين مفتوحا او
مضموما او مكسورا لانها اخف من الواو نحو يمن ييمن قال التفتازاني يحسن

قال محمد بن العاصم في الترشيد منه

المخطي مولانا الياس منه

كحسن يحسن من اليمن وهو البركة يقال يمن الرجل اذا صار ميمونا وقال مولانا
دده قوله يمن الرجل مبني للمفعول انتهى ولكنه لم يصب كما لا يخفى ويسر ييسر
كضرب يضرب من الميسر وهو قمار العرب بالازلام قال التفتازاني يعني انه
مصدر يسر يقال يسر اذا قمر واشتقاقه من اليسر لان فيه اخذ مال الغير بيسر
وسهولة او هو ماخوذ من اليسار لان فيه سلب يسار الغير وتحصيل يسار
نفسه وقيل يكنى عن القمار باليسر واصل الميسر نحر فيه الجزور والبدل الجائز
وكان للعرب عشرة اقداح سموها ازلاما واقلاما واقداح ازلام القمار عديدة
ببيتين منهل سبل وسفيح وفذ وحلس والمعلى ونافس رقيب ووغد وتوام
منيح ثلثة منها لا انصباء لها وهي المنيح والسفيح والوغد وسبعة لها انصباء
اولها الفذ وله نصيب واحد والثاني التوم وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلثة انصباء
ثم الحلس وله اربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله سبعة
وهو اعلاها وكان اهل اليسار والجود في الجاهلية عند شدة الزمان ينحرون
جزورا ويجزونها ويجعلون هذه الاقداح العشرة في خريطة ويضعون
تلك الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء
اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا نصيب له لم ياخذ
شيئا بل غرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء ولا ياكلون
منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه البرم

بحث القمار

على يد عدل ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده في الخريطة صح صح

البرم وهو اللئيم وهذا هو المبسر الذي حرم النبي بقوله انما الخمر والميسر والانصاب
والازلام رجس من عمل الشيطان لعلكم تفلحون قال التفتازاني وجاء ييسر بالضم
فيهما لكن ينبغي ان يقيد لفظ الكتاب على الاول لان مثال الضم مذكور اقول ينبغي
لا ينبغي والوجه ان يقال لا بد ان يقيد الى آخره فمن قيده على هذه اللغة فقد اخطأ
كما لا يخفى وييس ييئس كعلم يعلم اي قنط قال التفتازاني وقد جاء ييئس بالكسر
لكن ينبغي ان يقيد لفظ الكتاب على الاول اقول ينبغي لا ينبغي ايضا والوجه ان يقال
لا بد ان يقيد وجاء يئس بحذف الياء قال العزي وجهه استثقال اليائين مع الهمزة
ومن ثم لم يحذف في يايس وما اشبهه كذا في شرح المفصل وغيره لكن قال ابو حيان
موردا على ضم صاحب التسهيل الحذف في هذا المثال انه قد جاء في يئس بموحدة
ايضا وهو ينقض التوجيه السابق فلذلك علل التفتازاني بمطلق التخفيف حيث
قال وجاء يس بحذف الياء وياس بقلبها الفا تخفيفا اعلم ان الذين قلبوها
الفا قلبوها مع الكسر وسببه زيادة الاستثقال مع الكسر وقلته مع الفتح وجاء
ايضا ايس بياء مفتوحة من غير همزة على اعتبار القلب المكاني ثم تسهيل الهمزة
وهو رواية البزي عن ابن كثير لكن طريق ابي ربيع فهذه الفعل وبابه من نحو ايئسا سوا
او لا تيئسوا وغيرهما قال التفتازاني وهما عن يئس وياس من الشواذ ثم الذي
ذكر من احكام الواو والياء كلها فيما اذا كان الفعل مجردا اما احكامهما في المزيد
فيه فاورد المص منه ما فيه اعلال وترك ما لا اعلال فيه فقال وتقول في افعل

افعل من اليائي اي اذا نقلت المعتل الفاء اليائي الى باب الافعال تقول في الماضي
منه ايسر وفي المضارع يوسر فهو موسر بضم الفاء والاصل فيهما ييسر
وميسر بقلب الياء الذي هو فاء الفعل في المضارع واسم الفاعل واوا للسكونها
اي لسكون الياء وانضمام ما قبلها فصار يوسر وموسر وذلك قياس مطرد
لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها بشهادة الوجدان وتقول في افتعل
منهما اي من الواوي واليائي اتعد اي قبل الوعد ووعد بالشيء فالقصر
على الاول قصور هذا في الواوي اصله اوتعد قلبت الواو تاء لقرب المخارج لان
التاء من طرف اللسان واصول الثنايا والواو من ما بين الشفتين ثم ادغمت التاء في
التاء الاخر قال التفتازاني ولم تقلب ياء على ما هو مقتضاه لانها ان قلبت ياء لزم قلبها
تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب وفيه نظر
لانه لو قلبت الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة
كما نذكره اعلم ان ابن الحاجب خصص قلب الياء المنقلبة عن الواو تاء
باللغة التي فيها قلب التاء في التاء لازم حيث قال في هذه اللغة فكيف يرد ما قال الفاضل
التفتازاني فامنعوه الا عدم الوصول الى مراده دقق النظر يتضح لك
الحق قال التفتازاني وفي بعض النسخ في افتعل منهما تقلبان اي الواو و
الياء تاء وتدغمان اي التاءان المنقلبتان عنهما في التاء اي في تاء افتعل نحو اتعد
والاولى اصح رواية ودراية اما رواية فلعدمه في اكثر النسخ واما دراية فلانه

يعلم من قوله وفي افتعل منهما اتعد ان الواو والياء تقلبان تاء وتدغم التاء في التاء
المنقلبة الخ فلا احتياج الى التطويل لان الاختصار غير المخل مطلوب
يتعد فهو متعد اصلهما يوتعد وموتعد قلبت الواو تاء وادغمت التاء
في التاء واتسر يتسر فهو متسر هذا في اليائي اصلهما ايتسر ييتسر فهو ميتسر
قلبت الياء تاء لقرب المخرج وادغمت لاهتمامهم بالادغام لانه يصير حرفين كحرف
واحد ثم اشار الى ان فيهما لغة اخرى بقوله ويقال ايتعد بقلب الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها ياتعد اصله يوتعد قلبت الواو الفا لخفتها
وموتعد على الاصل ان كان من يوتعد وان كان من ياتعد قلبت الالف واوا لانضمام
ما قبلها وفاقا بكسره مطرد فقصر الكيلاني على الوجه الاول قصور وايتسر
على الاصل ياتسر بقلب الياء الفا تخفيفا لثقل اجتماع اليائين فهو موتسر
بقلب الياء واوا وان كان من ييتسر على الاصل وقلبت الالف واوا من ياتسر فقصر الكيلاني
على الوجه الاول قصور ايضا اعلم ان هذه اللغة نسبها ابن عصفور لبعض
العرب وابن مالك في التسهيل لبعض الحجازيين فما قاله ابن الخشاب هي
لغة الحجازيين ليس على ما ينبغي وما قاله ابن مالك اولى مما قاله ابن عصفور
كما لا يخفى قال الغزي وبهذه اللغة كان يتكلم الامام الشافعي رحمه الله تعالى
ومن كلامه ياتطيها ابني افتعل من الوطي وقال ابو عمرو عثمان الحاجب هي لغة
الشافعي قال ابو حيان وهو مردود الظاهر لان اللغة لم توخذ الا عن قيس

قيس وتميم واسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين فلم يوخذ عن حضري
قط بل ولا عن سكان البراري المجاورة للبلدان فليس قول احد من هولاء حجة
فيها ومن ثم لم يقبلها النحويون الذين اصلوا علم النحو عن لخم وجذام لمجاورتهم
لاهل مصر ولا من قضاعة وغسان واياد لمجاورتهم لاهل الشام ومخالطتهم لهم
وكان اكثرهم نصارى يقرون في صلاتهم بغير العربية ولا من تغلب والنمر لمجاورتهم
لليونانية وكانوا ايضا نصارى ولا من بكر لمخالطتهم النبط والفرس ولا
من عبد القيس وازد عمان لمخالطتهم الهند والفرس ولا من اهل اليمن لمخالطتهم
للهند والحبشة ولا من ثقيف وبني حنيفة وسكان اليمامة والطائف لمخالطتهم
تجار الامم المقيمين عندهم لما كان الاتسار مما يجب تعديته بحرف الجر ليبنى
منه اسم المفعول المجرور وضمير الابدال من مرجع اليه عداه بفي وذكر له مرجعا
اليه وقال وهذا مكان موتسر فيه بقلب الياء واوا اي مكان يلعب فيه القمار
المذكور فقول الفاضل الجلبي وانما ذكر لفظ المكان والظرف بعده لئلا يتوهم
انه اسم مفعول مع انه لا يسوغ بناؤه منه لكونه لازما ليس بصلة اذا لم يكن
صيغة اسم الفاعل لا يحتاج الى قوله فيه كما لا يخفى اذا عرفت هذا فقد ظهر لك
ما فيما قاله مولانا داده وهو يحتمل ان يكون اسم المكان والزمان والمصدر الميمي
فلا يحتاج الى لفظة فيه ولما كان المضاعف المعتل الواوي لم يجئ مضارعه الا
مفتوح العين اما الضم فلانه ممتنع في المثال الواوي قطعا الا ما جاء

في لغة بني عامر من وجد يجد بالضم وهو ضعيف والصحيح الكسر كما مر واما
الكسر فلانه لو بني مكسور العين يجب حذف الواو والادغام السلامة يتخرم القاعدة
وهي يلزم تعليلان فيتغير الكلمة عن وضعها جدا اشبه المص بعضه بعض
فقال وحكم ود الامر اي احببت بوده في مضارعه كحكم عض بعض اي حكم المثال
المضاعف كحكم المضاعف الصحيح في وجوب الادغام وامتناعه وجوازه و
غيرها مما مضى من المضاعف فلا تنس ما تقدم هناك قال في جامع اللغة
وددت لو تفعل كذا بالكسر ودا ووداد او ودادة اي تمنيت ووددت
لو انك تفعل كذا بالفتح مثله وودته بالكسر احببته ودا بالضم والود بالضم
والفتح والكسر المودة وبالكسر الوديد والجمع اود بضم الواو وهما يتوادان و
هم اوداء والودود من اسماء الله تعالى اما بمعنى مفعول اي محبوب في قلوب اوليائه
او بمعنى فاعل اي يحب الصالحين ويرضى عنهم وهو ودا كصنعها يستوي فيه
المذكر والمؤنث لكونه وصفا داخلا على وصف المبالغة والود بالفتح الوتد
في لغة اهل نجد وود صنم لقوم نوح وكذا ود بالضم ومنه سمي عبد ود
والود اسم جبل وتقول في الامر اذا بنيته من تود ايدد كاعضض اصله
اودد قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايدد والتشبيه فيه من
جهة الفك لا من جهة القلب وذلك بين ولما فرغ من المعتل الفاء شرع في بيان
المعتل العين بقوله الثاني اي النوع الثاني من الانواع السبعة المعتل العين

العين وهو الذي يكون عين فعله حرف علة وقدمه لتقدم العين على اللام
ويقال له الاجوف لوقوع حرف العلة في وسطه الذي هو بمنزلة الجوف
من الجوالق ويقال له ذو الثلثة ايضا لكون ماضيه على ثلثة احرف اذا اخبرت
انت عن نفسك في الثلاثي المجرد نحو قلت وبعت بضم التاء لانهم جعلوا
الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله وقال الكسائي رحمه الله
فان قلت كون ماضيه على ثلثة احرف عند الاتصال ممنوع لان التاء ضمير
الفاعل وهو اسم لا حرف فيكون على حرفين حقيقة قلنا ان اطلاق الحرف
على التاء ليس باصطلاح النحاة حتى يلزم ما ذكرتم بل المراد انه على ثلثة
احرف من حروف الهجاء ولا شك انه كذلك وانما سمي غير الثلاثي بذي الثلثة تبعا
له اولانه على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان التكلم مقدما على غيره اعتبر
في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب كذلك لانه اشرف واصل من المخاطب
لانه مفيد والمخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف وبهذا سقط ما قاله
الفاضل الآمدي من انه لو قال على ثلثة احرف في اتصال الضمير المرفوع المتصل
لكان اولى لعدم اختصاص كونه على ثلثة احرف بالمتكلم بل المخاطب كذلك
اقول الوجه ما قال الآمدي والرد عليه ناشئ عن عدم الوصول الى مراده و
قوة النظر يتبين لك الحق فالمجرد الثلاثي تقلب عينه اي عين فعله في الفعل
الماضي الفا سواء كان عين الفعل منه واوا او ياء اعلم ان سواء اسم بمعنى الاستواء

جوالق وسط منه

اي نخبر بصيغة المتكلم منه

فيرد على الفاضل الآمدي منه

فيرد على الشارح وعلى الآمدي منه

اقول المعتل العين اما اسم او فعل والفعل
اما مجرد او مزيد فيه والمجرد اما ماض او
مضارع والماضي اما معلوم او مجهول
فالمعلوم تقلب عينه الفا الخ ابرازي

يوصف بها كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم
وهو ههنا خبر والفعل بعده اعني كان في تأويل المصدر مبتدأ كما صرح به
الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير
كونه واوا وكونه ياء بين سواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ذكره الحسن الغفاري
اقول هذا مخالف لما صرح به صاحب الصحيح وصاحب جامع اللغة حيث قال لا يقال
هما في هذا الامر سواءان وان شئت سواءان وهم سواء وكواء مثل ثمانية على
غير قياس تامل التحرك بهما وانفتاح ما قبلهما نحو صان وباع والاصل صون سواء
وبيع قلبت الواو والياء الفا لئلا يلزم اربع حركات من نوع الياء موجبا زيادة في
الثقل لان ثنتان تحقيقا ان حركة حرف العلة وحركة ما قبلها واثنتان تقديرا
هما تلك الحرف فلا اعتبار بحركة الآخر لكونه محل التغير وثلث حركات من نوع الياء
خفيفة وان لم تكن اخف فان قيل لم اشترط انفتاح ما قبلهما مع انه مع الضم
والكسر ايضا كذلك قلنا انما اشترط الفتح لثبوت الالف فالالف لا تثبت مع
الضم والكسر فان قيل ما ذكر منقوض بنحو عور واجتور لان الشرط متحقق
مع انه لم يقلب قلنا العين في الاول والثاني في حكم الساكن لانهما في حكم
اعوار وتجاور ولانه للعيب وهذا البناء اذا اعني الافعلال والتفاعل موضوع على اعور
له لان العيب امر عظيم فلابد وان يزاد في اللفظ ليدل على زيادة المعنى كما ذكره
صاحب الكشاف في صدر الكشاف في حكاية الشقدف والشقنداف

لبس اصل
والشقنداف فان قيل ان ليس اصله ليس بالكسر فلم لم يقلب الياء الفا
قلنا لانه لما لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرها
لم يجيء منه الا اربعة عشر بناء للماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون
للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليس قال في مختار الصحاح صان الشيء
من باب قال صونا وصيانة ايضا فهو مصون ولا تقل مصان ولا مصوون
على التمام وجعل الثوب في صوانه مشددا وكسرها وصيانه وهو ايضا وعاء
الذي يصان فيه والصوان بفتح الصاد من الحجارة الواحدة صوانة و
الصين وبلد الصواني الاواني منسوب اليه وقال العلامة كمال باشا زاده
البيع في حاشية الهداية البيع في اللغة تمليك الشيء بالشيء مالا كان او غير مال نص عليه على البيع
صاحب المحيط ومن قال انه في اللغة مبادلة مال بالمال فقد اخطأ في كل
المقامين حيث اتى بالعام في مقام الخاص وبالخاص في مقام العام
ثم انه لم يدر انه يصدق مفهوم البيع على الشراء لصدق الكلي على ما تحته
فلا يكون لفظ البيع من الاضداد وهو خلاف ما عليه اجماع اهل اللغة
وفي الشرع عبارة عن عقد يتضمن مبادلة المال بالمال ومن وهم انه نفس
تلك المبادلة فقد وهم وما فهم انهما قد يتحقق بدون البيع كما اذا كان
الطرفان او احدهما مالا غير مملوك لاحد وبما قررناه تبين حال قول من
قال البيع في اللغة عبارة عن تمليك المال بالمال وكذا في الشرع لكن زيد

في قيد التراخي فقيل هو عبارة عن مبادلة المال بالمال بالتراخي من وجوه
الخلل الاول ان المال المالية في البدلين وقد عرفت انهما غير لازمتين في معناه
اللغوي الثاني انه لم يفرق بين التمليك والمبادلة وقد نبهت على الفرق بينها
الثالث ان قيد التراخي معتبر في معناه الشرعي يدل على هذا عدهم بيع المكره
من افراده نعم هو معتبر في حقيقة الشرع المشروع لكن فرق بين الحقيقة الشرعية
للبيع وحقيقة البيع المشروع فان الاول حال اللفظ والثاني حال المعنى و
لا يتوهم انتقاض الحد المذكور بالعتق على مال لان فيه زوال الملك عن احد
البدلين فلا يتضمن مبادلة الملك بالملك بالهبة بشرط العوض لانه
بيع معنى وهبة لفظا كما زعم صاحب المحيط لانه قول زفر نص عليه في التحفة
بل لان العقد المذكور لا يتم بالايجاب والقبول على الشرط المذكور قبل
ان يخرج العوض عن ملك الموهوب له لانه يتوقف على التسليم والقبض
فلا يتضمن المبادلة المذكورة فان اتصل به اي بالفعل الماضي المجرد المبني للفاعل
او للمفعول ضمير المتكلم وحده او مع الغير او ضمير المخاطب مفردا او مثنى او
مجموعا مذكرا كان او مونثا او ضمير جمع المونث الغايبة نقل فعل مفتوح
العين من الواوي الى فعل مضموم العين بان يضم عين فعل ونقل فعل
مفتوح العين من اليائي الى فعل مكسور العين بان يكسر عين فعل لتنقل
تنقل ضمة العين من الواوي وكسرتها من اليائي الى فاء الفعل بعد سلب

سلب حركتها او يحذف العين لالتقاء الساكنين كما يجيء وانما فعل ذلك
دلالة عليهما اي لتدل الضمة في الفعل من الواوي على المحذوف وكسرة فاء الفعل
من اليائي على المحذوف ولم يغير اي لم ينقل فعل بضم العين اذا كان واويا
نحو طول بضم العين ولا فعل بكسر العين اذا كان يائيا نحو هيب بكسر الياء
او واويا نحو خوف بكسر الواو عند اتصال هذه الضماير المذكورة بهما
اذا كانا اصليين وفي بعض النسخ اصليين اي الضم والكسر لهما بطريق
الاصالة وهو بيان للواقع ونقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الفاء
بعد نقل حركتهما وحذفت العين اي الواو والياء لالتقاء الساكنين
كما مر فتقول في مثال فعل مفتوح العين من الواو صان صانا صانوا
صانت صانتا في هذه الامثلة الخمسة قلبت الواو الذي هو عين
فعلها الفا كما مر صن والاصل صون نقل فعل الواوي الى فعل مضموم
العين لاتصال ضمير جمع المونث ونقلت ضمة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركته للتخفيف
وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار صن وكذا صنت صنتما صنتم صنت
صنتما صنتن صنت صننا وهكذا قياس كل اجوف واوي مفتوح العين
نحو قال الى آخره وتقول في مثال فعل مفتوح العين من اليائي باع باعا باعوا
باعت باعتا في هذه الامثلة قلبت الياء التي هي عين فعلها الفا لما مر
بعن اصله بيعن مفتوح العين فنقل فعل الى فعل مكسور بان كسر الياء فصار

بيعن ثم نقل حركة اليا الى البا بعد سلب حركتهما فالتقى ساكنان هما الياء
والعين فحذفت اليا فصار بعن وكذلك بعت بعتما بعتم بعت بعتما
بعتن بعت بعنا وهكذا قياس كل اجوف يائي مفتوح العين نحو طال الى اخره
بخلاف نحو خاف وهاب وطال لانه لا نقل فيهما الى باب اخر تقول خفت
الاصل خوفت وهبت والاصل هيبت وطلت والاصل طولت فاعلت
بنقل حركة العين وحذفه واعلم ان نقل فعل من الواوي الى فعل وفعل
من اليائي الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتاخرين ان الضم
والكسر يخرج فيه بالاصالة وصاحب المراح ذكر ان اصل قلن قولن فقلبت
الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى
يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا قال ما قاله ثم قال وما قيل
من انه نقل فعل من الواوي الى فعل المضموم واليائي الى فعل المكسور فاسد
صورة لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو المحذوفة تحصل بما ذكر انفا
ومع الاختلاف المعنى البابين وقال الفاضل العزي وقيل من ظن انهم لو كانت
الحركة لبيان انه الواوي لوجب الضم في نحو خفت كما وجب في قلت واجاب ابن
الحاجب بانهم انما كسروا في خفت لبيان البنية لان الدلالة عليها اهم من البنية
على الاصل لتعلقها بالمعنى فصار والبا كانه لما امكنهم في نحو قلت
وبعت اذ لو فتحوا فيهما لما دل على حركة العين لان الفتح بخفته لا ينقل الى

بعد فتحة نقل فعل من الواوي الى فعل صح

الى الواو بخلاف الضم والكسر ولاحتمال الاصالة بخلاف الاخرين لان
الفا لا تقع مضمومة ولا مكسورة فوجودهما دليل على النقل قطعا
لم يتركوا لبيان الاصل حذرا من فوات المقصود اجمع واذا بنيته للمفعول
اي الفعل الماضي المعتل العين من المجرد للمجهول كسرت الفاء اي فاء الفعل
على الافصح من الجميع اي من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره واويا
كان او يائيا متصلا باخره الضماير المذكورة اولا فقلت انت في الواوي
صين اصله صون بضم الفا وكسر الواو واستثقلت الكسرة على الواو فنقلت
الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم قلب الواو ياء لسكونهما وانكسار ما قبلهما
واليه اشار بقوله واعلاله بالنقل والقلب اي بنقل الحركة الى ما قبلها
وقلب الواو ياء وفي اليائي بيع اصله بيع بضم اليا وكسرة اليا واعلاله بالنقل
فقط اي بنقل كسرة اليا الى البا بعد سلب حركتها فصار بيع وانما قلنا
على الافصح لانه يجوز لغتان اخريان احديهما الاشمام وهو ان تضم شفتيك
للتلفظ بالضم من غير تلفظ به ويدركه البصير دون الاعمى وهو فصيح لانه
موذن بان اصل ما قبل الواو واليا الضم في ذلك البابين انهما صون
وبوع اصل قول وبيع حذفت الحركة من اليا والواو للاستثقال ثم قلبت اليا
في بيع واوا لانضمام ما قبلهما فصار قول وبوع وهذا اضعف اللغات
ولما فرغ المصنف من بيان الاعلال في الماضي شرع في بيان المضارع فقال

وتقول في المضارع من المبني للفاعل من الواوي يصون اصله يصون بسكون
الصاد مع ضم الواو ومن اليائي يبيع اصله يبيع بسكون اليا مع كسر اليا واعتلالهما
بالنقل اي نقل الضمة اي نقل ضمة الواو الى الصاد في يصون ونقل كسرة اليا
الى اليا في يبيع فصار يصون ويبيع وتخاف يهاب والخوف توقع امر مكروه
عن امارة مظنونة او معلومة ضد الامن يستعمل في الامور الدينية والدنيوية
ذكره في تفسير الكواشي قال استاذنا الفاضل الانصاري في تفسير قوله تع ويخشونه
ولا يخشون احدا الاية فرق بين الخوف والخشية على ما افصح عنه العلامة السيوطي
في الاتقان حيث قال الاكاد اللغوي يفرق بينهما وذلك ان الخشية اعلى منه
وهي اشد الخوف فانها ماخوذة من شجرة خشية اي يابسة وهو فوات بالكلية
والخوف من ناقة خوفا اي بها داء وهو نقص وليس بفوات انتهى قال الكامل
الامجد مولانا احمد ابن شيخ الاسلام مفتي الانام مولانا ابو السعود رحمهما الله
الملك الودود في فتح العلام في الرد على العلماء العظام فيكون معنى الخوف متضمنا
لقرب فوات المطلوب والخشية بفواته ولعله من هذا القبيل الخشية الواقعة
في قوله فخشينا ان يرهقهما الا بمعنى الخوف فانه تقليل قتل الغلام بمجرد خوف
الارهاق ليس بشيء ولو في العلوم اللدنية على ما لا يخفى فعلمه بالخوف عن
علم كما قال تقرر ذلك عندي وعلمته يقينا وتفسيره الخوف عن علم كما قال تقرر
ذلك عندي وعلمته يقينا وتفسيره بالخوف والقول بان ذلك الخوف لما علم الله

مطلب يعرف الفرق بين الخوف والخشية

الله به تقصير وقال العلام البيضاوي ان شرط الخشية العلم بالمخشي و
صفاته فمن كان اعلم كان اخشى ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم اني اخشاكم
واتقاكم ولم يشترطه السيوطي فيه وقيل ان الخشية اكثر ما يكون عن علم بما
يخشى منه ولذلك خص العلماء بها في قوله تع انما يخشى الله من عباده العلماء
وقد يفرق ايضا بان الخشية يكون من عظم المخشي سواء كان الخاشي ضعيفا او
قويا والخوف من ضعف الخائف سواء كان المخوف ضعيفا او قويا فالمناسب اطلاق
الخشية في الخوف عن الله تع لقوته وسلطانه دون الخوف فانه وان كان محتملا
لقوة المخوف لكنه يوهم احتمال الضعف فاختار الخشية في الاية المارة لذلك
ولا يخفى انه يرد على ظاهر الضابطة قوله سبحانه يخشون الناس كخشية الله او اشد
خشية وقوله سبحانه ولا تخشوهم واخشوني فانه ينادي بصحة اطلاق الخشية
على الخوف عن الغير اللهم الا ان يقال يلتجأ الى الحمل على المشاكلة واما قوله تع يخافون
من فوقهم من الملائكة فانه صريح في جواز اطلاق الخوف على ما كان عن الله تعالى فقل
في توجيهه فيه سر وهو انه في سياق وصف الملائكة بالشدة والقدرة فناسب
ذكر شيء يوهم ضعفهم بالنسبة الى الله تع واطلق عليهم الخائفة التي لا احتمال لها
يستوي الضعف فروعي فيه ذلك الوجه وللقائل ان يقول ان ابهام ضعفهم يأبى
بحرها الانبيا بما يحتمل الوجهين على ما ينبئ عنه الاباء عن اطلاق الخوف على ما
كان على الله ما كراهة ابهام الضعف مع احتمال القوة اللهم الا ان يقال ان اصل

الابهام فى العدول عما هو خالص معنى القوة وهو الخشية واعتلالهما اى اعتلال
يخاف ويهاب بالنقل اى بنقل فتحة الواو والياء الى ما قبلهما والقلب اى قلب
الواو والياء الفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن فصار يخاف ويهاب
وفيه نظر لانه لو اعتبر تحرك حرف العلة حكما لكان اصوب واولى لتغيرها بالمسافة
فح لا يحتاج الى قوله واعلاله بالنقل والقلب هكذا ذكره المصنف وفيه بحث
لكنى اقول لو قال المصنف قلبت الواو والياء الفا لتحركهما الآن وانفتاح ما قبلهما
فى الماضى لم يحتج الى قوله بالنقل بل بالقلب فقط قال الفاضل الجلبى اقول اصاب
فى رده على الموصلى ولكنه لم يصب فى اعتراضه على المصنف قلبت الواو والياء الفا
لتحركهما الآن وانفتاح ما قبلهما فى الماضى الى آخره لاقتضاء كلامه انقلاب باع
فى يبيع ويقال فى يقول لتحركهما الآن وانفتاح ما قبلهما فى الماضى ولم يذهب
اليه احد من الائمة فمن قلد اليه فقد يرد عليه ما ورد على الجلبى وانما مثل باربعة امثلة
لانه اما واوى او يائى والواوى اما مفتوح العين او مضموم والبائى اما مفتوح
العين او مكسورة واعتلال المبنى للمفعول من الجميع بالنقل والقلب نحو يصان
ويباع ويخاف ويهاب ويدخل الجازم على الفعل المضارع المعتل العين
فيسقط العين اى عين الفعل وهو الالف والواو والياء اذا سكن ما بعده
اى ما بعد العين لالتقاء الساكنين وانما حذف الاول لدلالة حركة ما قبله
عليه ولانه حرف علة وهى بالحذف اولى ولانه لو حذف لام الفعل ربما التقت

154

التقت العين بحرف ساكن آخر فيؤدى الى حذفها فيلزم بقاء الكلمة المعربة
على اقل الاوزان وذلك غير جائز نحو لم يصن القوم ولم يبع الغلام فلا تعارض
لوجود المرجح بان اللام ايضا محل التغير فالحذف فيه اولى وتثبت عين الفعل
اذا تحرك ما بعد العين لعدم اجتماع الساكنين تقول عند دخول الجازم
فى يصونن لم يصن بحذف حركة النون ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين لم يصونا
لم يصونوا بالاثبات فيهما لتحرك ما بعده لم تصن بسقوط العين لسكون ما بعده
لم تصونا بثبوت العين لم يصن بحذفها كما حذفت فى لم يصن لم تصن بالحذف
لم تصونا لم تصونوا لم تصونى لم تصونا لم تصن لم اصن لم نصن وهكذا
فقس كل ما كان عينه ياء او الفا نحو لم يبع بالحذف لسكون ما بعده لم يبيعا
بالاثبات لتحركه الى اخره ولم يخف بالحذف فلم يخافا بالاثبات والضابطة ان
المحذوف ان كان النون فلا تحذف العين والا تحذف وقس عليه اى على الفعل
الداخل عليه الجازم الامر اى امر المخاطب المأخوذ من المعتل العين الواوى
واليائى فى حذفه عند سكون ما بعده وثبوته عند تحركه لكونه فى حكم المجزوم
ففى كل موضع سكن لام الفعل من الامر حذفت عين الفعل منه وفى كل موضع
تحرك لام الفعل منه لم تحذف العين وعلم اسقاط العين واثباتها فى النهى
كعلمهما فى المضارع فاعتبر وتامل نحو صن صونا صونوا صونى صونا صن
والامر بالتوكيد اى مع نون التاكيد اعلم انه اذا دخل النون التوكيد على

مطلب يعرف فيه ان المحذوف

على الامثلة المذكورة لعود العين المحذوفة على مركزها حيث تحرك
للام الفعل بسبب حرف التوكيد لعدم موجب الحذف ح نحو صونن فلما دخلت
النون الثقيلة تحركت اللام لئلا يلزم التقاء الساكنين بين النون والاولى
من الثقيلة وبين لام الفعل فحركت لام الفعل لعدم جواز حذف احدها
اما حذف لام الكلمة فلبقاء الكلمة على اقل الاوزان واما حذف التوكيد
فللخروج عن وضعها او لخروج الكلام عن مقتضى الحال كما بين في علم المعاني
والبيان ان ترك التوكيد فيما كان المخاطب منكر الحكم يخرج الكلام عن مطابقة
مقتضى الحال فلما حركت لام الفعل عادت العين المحذوفة لعدم علة الحذف
ح فصار صونن فان قيل ما ذكرتم منقوض بنحو اخشون واخشين
لان موجب الحذف قد انتفى مع انه لم يعد المحذوف كما عاد ههنا قلنا نون
التوكيد مع الضمير المستتر كالكلمة المتصلة فصار حرف التوكيد كالجزء
منه فاعتد بالحركة التي نشأت ههنا لان النون معها في معرض الزوال
فان قيل منقوض بنحو قوله تعالى لم يكن الذين كفروا وبنحو قل الحق ولو كان مرا
فان موجب الحذف قد انتفى مع انه لم يعد المحذوف قلنا حركة اللام في صورتي
النقض وامثالهما عارضة وهي غير معتد بها عند ارباب الصناعة فان قيل
منقوض بقوله تعالى في قراءة من قرا فقالا قولا لينا بحذف الواو من قولا قولا
لينا مع ان الحركة اللام غير عارضة قلنا هذه القراءة غير ثابتة حتى قيل

155

قيل قال عبد القاهر انها غلط هذا اصونان صونن امر لجمع المذكر
اصله صونوا لما دخلت الثقيلة التقى ساكنان وهما واو الجمع والنون الاولى
من الثقيلة فحذفت واو الجمع فان قيل ذكرتم ان الضمائر لا تحذف لانه
يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز لان الفعل عرض فلا بد له من محل يقوم
به كالسواد والبياض قلنا هذا اذا لم يكن دليل دال على حذف الفاعل وههنا
دليل دال على حذفه وهو ضمة اللام فعلم انه ههنا فاعلا قام به الفعل ولم يذكر
لعذر وفيه نظر لان للتقاء الساكنين فيه على حده صونن امر للواحدة المخاطبة
اصله صوني فلما دخلت الثقيلة حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار صونن صونان
ظاهر صنان امر لجمع المؤنث اصله صين فلما دخلت الثقيلة اجتمع
اربع نونات فادخلت الالف ليفصل بين النونات على ما مر ذكره الفاضل الجلبي
ونحو بع بيعا بيعوا بيعي بيعا بعن وخف خافا خافوا خافي خافا خفن
وبالتوكيد بيعن وخافن كصونن باعادة العين لزوال علة الحذف
وكذا تقول في الخفيفة صونن وبيعن وخافن الى الآخر بلا فرق ومزيد
الثلاثي من المعتل الواوي واليائي قال الفاضل التفتازاني اعلم ان الزيادة
جاءت متعدية وغيرها يقال زاد الشيء وزاده غيره وما وقع في الاصطلاح
غير متعد لانهم يقولون للحرف الزائد دون المزيد وعندهم الا كان مع في فهو اسم
المفعول والا فيحتمل ان يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر اي المزيد فيه

مطلب في بيان عدم جواز حذف الفاعل
من الجلبي
في بحث نون التوكيد منه

مطلب في اعلال مصدر باب الافعال من الاجوف

ويحتمل ان يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة فمعنى مزيد الثلاثي المزيد
فيه من الثلاثي او محل الزيادة منه فيجوز ان يكون الاضافة بمعنى اللام انتهى اقول
فيه بحث اما اولا فلان قصره اصطلاحهم عليه لقولهم الحرف الزايد دون
المزيد وتكلف في التوجيه ليس على ما ينبغي واما ثانيا فلانه لا ضرورة الى ارتكاب
تقرره صنفه في الجر لمجي الزيادة متعدية الى مفعول واحد كما صرح به ونقلنا
عنه والى مفعولين صرح به في حاشية على الكشاف حيث قال الزيادة جاءت
متعدية الى مفعولين نحو زاده الله خيرا والازدياد بمعناها وصرح به ايضا
جمع كثير من العلماء العظام وجمع غفير من الفضلاء الفخام في تصانيفهم الشريفة
وتأليفهم اللطيفة ونقلناه عنهم في بحث اسم الفاعل واما ثالثا فلانه
تجويز كون الاضافة بمعنى اللام ليس بجيد لان شرطها ان لا يكون المضاف من
جنس المضاف اليه وههنا ليس كذلك والمعنى ان المزيد فيه من الثلاثي المعتل
العين لا يعتل منه الا اربعة ابنية وهي افعل نحو اجاب اصله اجوب نقلت
حركة الواو الى ما قبلها دوما للاعتلال وللاستثقال عليها ثم قلبت الواو
الفا لتحركها حكما وانفتاح ما قبلها لفظا فيجيب اصله يجوب نقلت حركة
الواو الى ما قبلها ثم قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها اجابة اصله
اجوابا نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا كما في الفعل ثم حذفت عين
الفعل لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الآخر والمحذوف الف افعال لانه

156

لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه والوزن افعلة لان الثقل انما نشاء
منها ولانهما زائدة بخلاف المنقلبة فانها اصلية والزائد اولى بالحذف
ولانها اقرب الى محل التغيير وعين الفعل عند الاخفش والوزن افالة لان
الغرض من الحذف حصول الخفة كالادغام كما انهم يدغمون والمثلين
لتحصيل الخفة كذا يجب حذف الاولى من الساكنين قياسا على الادغام و
لان الثانية زيدت لدلالتها على المصدر والحذف ينافيهما فان قيل لم عوض
منها تاء التانيث قلنا لانها من حروف الزوائد وانها عوض من حروف
العلة كما في تجاه وتراث وايضا للمناسبة بين التاء والالف في كونهما للتانيث
في كونهما للجمع واما في توصية ونفرية وتصلية الجحيم فللمناسبة
بين التاء والياء في كونهما حرف المضارعة وانما زيدت في الآخر دون
موضع الحذف فرقا بين البدل والعوض اذ البدل هو القائم مقام
الشيء فكان من حقه ان يقع موقع المبدل منه والعوض يجبر ما نقص
من الكلمة فاذا وقع العوض فقد حصل الجبر هو محل وعينت بالفجر
لانها تاء التانيث ومن شانها ان تقع في اعجاز الكلم ولان هو محل
الزيادة والنقصان ويجوز حذف التاء عند الاضافة نحو قوله تعالى اقام
الصلوة قال جار الله العلامة التاء تحذف عند الاضافة في ثلثة مواضع
اعني ثلث كلمات وهي ليت شعري واقام الصلوة وعد الامر من قوله

مطلب يعرف فيه الفرق بين البدل والعوض

مطلب يعرف فيه ان التاء تحذف عند الاضافة في ثلثة [illegible]

واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا ای صلهما شعر في واقامة الصلوة
وعدة الامر وعند البصرية عدا الامر جمع عدة قال التفتازاني وانما فعلوا
هذا الاعلال حملا على المجرد ولهذا لم يعلو نحو اعور واسود في الالوان
والعيوب كما لم يعلو في المجرد نحو عور وسود لانهم يقولون الاصل في
الالوان والعيوب افعل افعال بدليل اختصاصهما بهما والبواقي
محذوفات منهما فلا يعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس ساير الابواب
ومنهم من يصحح الاصل ويعل فيقول اعور واسار وعاد وساد وهو قليل
قال الشاعر اعارت عينه ام لم تعارا ونحو اجيلت واغيلت واغيمت
واطيبت واجوس واطولت من الشواذ جي تنبيها على الاصل وكذا استنوق
تصاريفها وجاء في هذه الافعال الاعلال والاول هو الافصح وعليه قول
امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمايم محول
وروى الاصمعي مغيل قال الزوزني في شرح المعلقات ويروى عن ذي
تمايم مغيل يقال غالت المرأة تغيل غيلا واغالت المرأة تغيل اغالة و
اغيلت تغيل اغيالا اذا ارضعت وهي حبلى ثم اعلم ان صاحب الاقليد قال
لقول الشاعر اعارت وجيه عندي وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف
قولهم عور الرجل حيث اسند الى الرجل لا الى جزء منه والعيب المضاف الى
الكل على رتبة من العيب المضاف الى الجزء فكانه نزل النقصان منزلة العدم

من المهمات

مطلب في الانقياد

العدم حتى كان عار ليس من افعال العيوب فلذا اعل والانفعال نحو انقام
يستقيم استقامة كاجاب يجيب اجابة بعينهما قال التفتازاني ونحو المخوف
والمنصوب والمجوب والمنخوق من الشواذ جي تنبيها على الاصل وقال ابو زيد
هذا البنا كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كذا في الصحاح انتهى قال الجوهري
في موضع اخر ان تصحيح هذه الاشيا لغة صحيحة فصيحة انتهى قال ابو حيان
والصحيح المنع لان هذه الالفاظ بالقياس اليها جا معلولا كنقطة من بحر فينبغي
ان تتبع فيها السماع ولا تقاس عليها وفي التسهيل القياس اذا اهمل الثلاثي
فقط كاستنوق واستحوذ كالمنبسل والانفعال نحو انقاد ينقاد والاصل
انقود ينقود انقيادا والانقياد الخضوع يقال قاده وانقاد والاصل
في الانقياد انقوادا قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها مع اعلال الفعل وكذا
في كل مصدر اعل فعله نحو قام يقوم قياما والاصل قواما قال التفتازاني
فلا ضرورة اليها قال الشريف ان اصل انقوادا حذفت حركة الواو ثم
قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها قال التفتازاني وقولهم حالا
يحول حولا شاذ كذا ذكره وفيه نظر لانه اسم مصدر كما مر انتهى اقول
فيه كلام نظرا لما قاله الازهري وهو الحول مصدر كالصغر يجوز ان يكون
الاسم والمصدر على وزن واحد كالسيل ولم تنقل حركة اليا المنقلبة عن
الواو في انقياد حتى نقلت الفاكما في اقامة لان ذلك فرع العلة في الاعلال

مطلب في حول

مطلب في جواز كون اسم المصدر والمصدر على وزن واحد

ولا النقل في فعل لانه اعل بالقلب فقط ولئلا يلتبس بمصدر افعل لانه لو نقلت
حركة الياء الى القاف وقلبت الياء الفا للزم احذف احدى الالفين كما فعل
في اقامة فيبقى على صورة افعال وهو اوضح الالبكان ومثل هذا التقدير
يأتي في باب اختار من غير فرق وافتعل نحو اختار يختار والاصل اختير لخبار
على الاصل لعدم موجب الاعلال واذا بنيتهما من هذه الافعال المذكورة للمفعول
قلت اجيب يجاب اصله اجوب يجوب باعلاله بالنقل والقلب واستقيم
يستقام والاصل استقوم يستقوم فنقلت فقلبت وانقيد اصله انقود على
بابه كان والنقل والقلب ينقاد اصله ينقود اعل بالقلب فان قلت كان على
المصنف ان يستعمل انقيد بحرف الجر لانه لازم قلت لما كان مقصوده بيان
كيفية بناء المجهول مع قطع النظر على اللزوم والتعدية طوى ذكره لفظا ومن
لم يعرف هذه الدقيقة الانيقة فنسب المصنف الى الخطأ واختير اصله اختير
نقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته يختار اصله يختير ويجوز فيهما
الياء والواو والاشمام كما في صين وبيع لانهما مثلهما في ضم ما قبل حرف العلة
في الاصل بخلاف اجيب واستقيم فانه ساكن فلا وجه للواو والاشمام فهذه الانواع
مثل المجرد في الاعلال فاجري عليه احكامه من حذف العين عند اتصال الضمائر
المتحركة المرفوعة به وعند دخول الجازم والسكون ما بعده ونحو ذلك والامر
منها اي من الابنية الاربعة المذكورة اجب قال الدواني يجوب فقوله الى

الى الاصل وهو اجوب ثم حذف حرف المضارعة وابتدئ بما بعدها ثم
اعل اعلال يجيب فحين جعل آخره كالمجزوم التقى ساكنان فحذف
العين وان شئت تشتق من يجيب بعد الاعلال فتحذف حرف المضارعة
وتعيد الهمزة المرفوضة ثم تحذف العين لسكون ما بعدها كما في بع انتهى
وهذا اولى مما قاله الشارح الاصفهندي وهو لما حذفت حرف المضارعة
لبناء الامر عادت الهمزة المحذوفة من باب الافعال مفتوحة فقيل اجوب
ثم استثقلت الكسرة على الواو فسكنوها وانكسر ما قبلها ثم حذفت الياء
لالتقاء الساكنين فصار اجب على وزن افل انتهى فان قيل لم قلبت الواو بعد
نقل حركتها ياء ولم تحذف مع ان علة الحذف موجودة كما بعد القلب قلنا لما
نقلوا حركة الواو الى ما قبلها وجدوا شرط قلبها ياء فقلبوها فلما نظروا
الى ما بعدها وجدوا علة حذفها فحذفوها وقس على ذلك البواقي و
اثبت في اجيبا كما في بيعا واستقيما وانقادا انقادا واختار اختارا
كذلك والضابط ما ذكر المصنف فيما مر انه يحذف او يسكن ما بعده و
تثبت اذا تحرك بحركة اصلية او مشابهة لها نحو اجيبا اجيبن
الى آخره بخلاف نحو اجب القوم واستقم الامر فتذكر ما بينا في جي يستفي
بمصباح ما في قال الا في يستفي بمصباح لم يستفي باصباح ولما فرغ من
بيان ما يعل من مزيد الاجوف شرع في بيان ما لا يعل منه فقال ويصح اي

لا يعل جميع ما هو غير هذه الاربعة نحو قول وقاول وتقول وتقاول وزين
وتزين وساير وتساير وسود واسواد وابيض وابياض لانها لو اعلت
لكان اعلالها بالقلب والحذف او الاسكان لكنه لم يمكن لانتفاء شرطه لان شرط قلبها
الفا تحركها وانفتاح ما قبلها لفظا او حكما وشرط قلب احدها بالآخر كون
حركة ما قبله من جنس الآخر وهو منتف في الابواب المذكورة وشرط حذفها في الا
التقاء الساكنين وعلى شرط اسكانها تحركهما بالضمة والكسرة كيقول ويبيع
وانتفاؤها ظاهر وكذا يصح ساير تصاريفها اي جميع تصاريف هذه
المذكورات من المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك
ويجوز ان يكون الساير هنا بمعنى الباقي ايضا اي باقي تصاريفهما وهو مستعمل
في كل باق قل او كثر بالاجماع اما امل اللغة على ان معنى الحديث اذا شربتم فاسئروا
اي ابقوا في الاناء بقية ما وذكر التفتازاني الوجه الاول لكونه عن الثاني ليس
على ما ينبغي وقصر الامدي على الوجه الاول قصورا انما لم يعل في ساير تصاريف
هذه الامثلة لانتفاء الشرط كما في هذه الافعال لا يجري على سنن امثلة الثلاثي
يلزم الفصل والتفرقة كما ذكره الاصفهيدي لان ما ذكره يشعر بوجود شرط
القلب وهو سهو منه يعرف ببادي الرأي واعلم ان المبني للمفعول من قاول وقول
ومن تقاول وتقول بلا ادغام لئلا يلتبس بالمبني للمفعول من وتقول وكذا اسود
واسوير بلا قلب الواو ياء لئلا يلتبس بنحو سير وتسير ولما فرغ من بيان اعلال

اعلال الماضي والمضارع والامر من المعتل اخذ يبين اعلال اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد منه وقدمه على المزيد لكونه اصلا اذا عرفت ذلك فاعلم ان اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد يعتل عينه بالهمزة سواء كان واوا او ياء ان اعتل فعله لئلا ينتقض
بمثل صايد وعاور وقول الفقراء بايع بغير همزة لحن وكذلك قول المحدثين وغيرهم
عايشة بغير همزة لحن كصائن وبائع والاصل صاون وبايع فاريد اعلالهما الا
على الفعل هما ولم يكن الاعلال بالحذف لانه يزول صيغة الفاعل ويصير الى لفظ
الفعل ولا يكفي الاعراب فاصلا لانه يزول بالوقف فقلبت الفا اما الاول لم يعتدوا
بالالف الكائنة قبلها فصار حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها او نزل الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها ولكونها من جوهرها ومخرجها
فالتقى ساكنان فلم يجز حذف احدهما وكذا تحريك الاولى لانه ما تحركوا الاخيرة
لالتقاء الساكنين بقلبها همزة لقرب الهمزة من الالف وتكتب الهمزة بصورة
الياء فان قيل لم تكتب بصورتها قلنا لو كتبت همزة بدون الياء لقيل قاي فا
فالتبس بماضي المفاعلة من مهموز العين نحو سائل فان قيل هذا اللبس موجود
في نحو بايع قلنا لا يلتبس لان الهمزة تكتب فوق الياء فان قيل لم تكتب غير
منقوطة قلنا للفرق بينه وبين الياء الخالصة ونقطهما الحريري
في الرسالة الرقطاء حيث قال نايل يديه فاض خطا وحكي ان ابا علي الفارسي
دخل مع صاحبه الشيخ ابي الفتح ابن الجني على واحد من المشتهرين بمعرفة

قلبت الواو والياء همزة لانه الهضم وهذا المقام
اخص منها هكذا قال بعضهم والحق انهما قلبت
الفا كما في الفعل ثم قلبت الالف النعلية همزة ولم
تحذف لالتقاء الساكنين اذ الخوف يؤدي لتلك الالتباس
واختصت الهمزة لقربها من الالف

العلوم العربية زايد اله فاذا بين يديه جزء فنظر فيه ابو علي فوجد
لفظ القائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خطأ من
قال خطأ فقال ابو علي في اثناء ابي الفتح لقد اضعنا خطوتنا في زيارته
وخرج من ساعته قال صاحب المطلوب كون النقطة خطأ في الهمزة المقلوبة
من الواو لام الياء فرقا بين الواوي واليائي وفيه نظر لانها تكتب غير منقوطة
سواء قلبت من الواو والياء المعلم اعلم انه قد جاء في الشواذ حذف هذه
الالف دون قلبها همزة قال التفتازاني كقولهم شاك والاصل شاوك
قلبت الواو الفا وحذفت الالف ووزنه فال وليس المحذوف الف فاعل
لان حروف العلة كثيرا ما تحذف بخلاف العلامة قال صاحب الكشاف في قوله
تع شفا جرف هار ووزنه فعل قصر عن فاعل ونظيره شاك من شائك
والفه ليست بالف فاعل وانما هي عينه واصله هور وشوك وقال في المفصل
وربما يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا ومنهم من يقلب اي
يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقول شاكي ثم يعله
اعلال غاز كما يذكر ويقول الشاكي ووزنه فالع فعلى هذا تقول جاءني
شاك ومررت بشاك بحذف الياء فيهما ورايت شاكيا باثبات الياء في
الفتحة وعلى الحذف تقول جاءني شاك بالضم ورايت شاكا بالنصب ومررت
بشاك بالكسر اقول اصوب التفتازاني مال في المفصل وكان ميل الجاربردي الى ذلك

ذلك وكلاهما الوهم فان صاحب الكشاف ممن له عطس وكيع وكف راقم في العلوم
العربية فحمل كلامه على الخطأ تقول عليه وافتراء وجنابه منه براء فعليك ما
قيل اذا وجدت الكلام اجنبيا محتملا فلا تقدم على تخطئته لئلا تخطأ ابن
اخت خالتك واسم الفاعل الماخوذ من الثلاثي المزيد فيه يعل بما اعل به المضارع
كمجيب ومستقيم اصلهما مجوب ومستقوم نقلت الكسرة من الواو فيهما الى
ما قبلها ثم قلبت الواو ياء للسكون والانكسار ما قبلها فيهما فصار مجيب ومستقيم
ومنقاد ومختار اصلهما منقود ومختير اعلا بالقلب ولما فرغ من بيان اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد المعتل العين ومزيده شرع في بيان اسم المفعول بقوله واسم
المفعول من المجرد سواء كان واويا او يائيا يعتل بالنقل والحذف كمصون
ومبيع والمحذوف واو المفعول عند سيبويه لانها زائدة والزائد بالحذف
اولى فالاصل مصوون ومبيوع نقلت حركة العين الى ما قبلها فحذف واو
المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء في مبيع لئلا ينقلب واوا فيلتبس
بالواوي فمصون مفعل ومبيع مفعل اعلم ان سيبويه لفظ فارسي اصله سيبوي
معناه بالعربي رائحة التفاح لقب بذلك لذكائه وقيل لانه كان حسن الوجه
وجنتاه كانهما تفاحتان وقيل لانه في عجمي اصله من شيراز على ما صرح ابو سعيد
السيرافي في شرح كتابه الا انه حصل له النشو بين العرب وعد من الاعراب وكان
يحب شم التفاح وقيل للطافة لان التفاح من لطيف الفواكه اسمه عمرو بن

مطلب ترجمة سيبويه

قمر الحارثة كان ابوه مولى لبني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن كثير وقيل
عمر بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو البشر قال مولانا علي الفناري في شرح المفتاح و
هو شيخ اهل البصرة والاخفش الصغير تلميذه كما ان شيخ اهل الكوفة الكسائي
والفراء تلميذه وسيبويه شيخا الاخفش الكبير والخليل بن احمد انتهى اقول هذا
مخالف لما قاله الفاضل الاحمدي من ان سيبويه اخذ النحو من الخليل وهو استاده
وعن يونس وعيسى بن عمرو وغيرهم واخذ اللغة عن ابي الخطاب الاخفش وغيره ومن
اصحابه ابو الحسن الاخفش وقطرب وكان الاخفش من اصحابه اكبر سنا منه وكان
اعلم الناس بالنحو وقد برع على شيخه الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان
النحو اوحى اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من تقدمه ومن تاخره وهو ابن
بضع وعشرين سنة توفي استاده الشيخ الخليل ابن احمد البصري فقام مقامه
في مسند درسه باتفاق اصحاب درسه لانه افضلهم بعد تمام الامتحان
وكتابه احسن في علم الاعراب قال السيرافي لم يسبقه بمثله من قبله ولحقه من
بعده اذا قيل في العربية ذكر في الكتاب يراد به كتابه توفي في سنة ثمانين
ومائة بتوبة يقال لها بيضاء من قرى شيراز وقيل بالبصرة سنة احدى و
ستين ومائة وقيل بمدينة ساوة سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنان
وثلثون سنة وقيل بشيراز ودفن بها داخل المدينة في محلة العريف
بمحلة الباهلي قريبة من باب المجلة وفي مثل سيبويه وعمرويه ونفطويه و

مطلب يعرف فيه ان الاخافش احد عشر والسيبويهيون اربعة

وخالويه وجهان اكثرهما البناء على الكسر والثاني ان يعرب آخره اعراب بعلبك
ذكره في ادوات الميداني والايضاح والمحذوف عين الفعل عند ابي الحسن
الاخفش الصغير وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه كما عرفت والاخفش
الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد نشأ بعد الاخفش الصغير
واما الاخفش الاكبر فغيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافش الصغير
واما الاخفش الاكبر احد عشر نحويا والسيبويهيون اربعة كذا ذكره الشيخ
خالد الازهري في شرح التوضيح اذا عرفت هذا فقد ظهر لك فائدة قوله
عند ابي الحسن انما كان المحذوف عين الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع
الاصل فالمحذوف هو الاصل كما في عار واذا التقى الساكنان والاول حرف
مد يحذف الاول كما في قل وغزوا ولان واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف
كما عرفت وانما غيرت في الثاني الضمة لما وجب كسر ما قبلها لدفع الالتباس والدلالة
على الياء المحذوفة لزم الانقلاب اعني لما لزم في الثاني ارتكاب المحذورين
حذف العلامة ولغيرها ارتكبنا الادنى وهو التغيير واختار الامام الاعظم الهمام
الافخم ابو حنيفة رحمه الله تعالى هذا المذهب فوزن مصون مفول دون
مبيع مفيل ومذهب سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الياء
فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له فلو قيل
العلة رفع الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس

مطلب في ترجمة ابي الحسن الاخفش

ايضا وقول الاخفش واو المفعول علامة ممنوع بل هي اشباع للضمة لرفضهم
مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا والعلامة انما هي الميم يدل على ذلك
كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وقوله لان القياس الى اخره ممنوع
ايضا وانما ذلك اذا كان الثاني حرفا صحيحا الا ان الاول حرف علة ولعوضها
الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح واما فيما نحن فيه فكلاهما علة واما قولهم مشيب
في الواوي من الشوب وهو الخلط ومهوب في الثاني من الهيبة فمن الشواذ
القياس مشوب ومهيب وانما جاء على خلاف القياس بناء على شيب بالكسر مما لم
يسم فاعله وعلى هوب بالضم مما لم يسم فاعله بناء على لغة من تقول قول وبوع
كذا في خلاصة الاسرار قال الفاضل الغزي يجيء ايضا مثل في منول ومريح
في مروح ومميت في مموت قالوا ارض مميت عليها النقلة هل يظهر لهذا
الخلاف فائدة قلت نعم يظهر في تخفيف مسوء وامثاله تقول على راي
ابي الحسن رايت مسوا بالتشديد كما تقول في مقروء مقرو لانهما عنده
واو مفعول وعلى مذهب سيبويه تقول رايت مسوا بالنقل كما تقول في خطيء
خب فتحرك الواو لانها في مذهبه العين وبنو تميم اصل بنون حذف النون
للاضافة من البنا لانه مبني ابيه ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال
ابو الحرب وبنت فكر قال ابو طاهر النحوي الابن اذا وقع صفة بين
علمين مفردين او لقبين او كنيتين وهو غير مثنى ولا مؤنث ولا مصغر

مطلب يعرف فيه قولهم منت وامثاله

ولا مصروف فان تنوين الموصوف يحذف من الخط واللفظ وكذا الالف
ابن واذا بنيت الابن الى لقب قد غلب على اسم ابيه وصناعة مشهورة قد
عرف بهما كقولك جاءني زيد بن القاضي ومحمد بن الامير حذفت الالف
لان ذلك يقوم مقام الاسم الاب ويكتب هذه هذا بنت فلان بالالف
والهاء واذا سقطت الالف كتب هذه بنت فلان بالتاء واذا وقع اول
سطر مع وجود شرط الحذف كتب بالالف لانه حل محل ما ابدئ به غالبا
لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدئ باول السطر بعده فكان هو
ان يكتبوه على غير ما يوجد النطق به غالبا كذا في كشف المحتاج شرح
المنهاج وقيل ثبوت تنوين ما قبل الابن في اللفظ والالف في الخط
مثلا زمان وكذا حذفهما وعن سيبويه حذف تنوين موصوف ابن
وابنة بحصول اربعة اشيا كثرة الاستعمال والتقا الساكنين وكونه
صفة ووقوعه بين العلمين فان اختل واحد من هذه يثبت التنوين
لفظا والالف خطا من الادب زيادة تحقيق المقام وتوضيح المرام
فليراجع شرحنا على المقصود المسمى بمفرح القلوب يثبتون الياء دون
الواو لانها اخف من الواو فيقولون مبيوع كما يقولون مضروب وذلك
قليل مطرد عندهم قال الشاعر حتى تذكر بيضات وهيجه يوم
الرذاذ عليه الدجن مغيوم وقال وقد كان قومك يحسبونك سيدا

مط

واخال انك سيد معيون ولم يجي من ذلك في الواوي وقال سيبويه لان الواو اثقل عليهم من الياء ات ذكره في الصحاح والمزهر انه لا ياتي مفعول من بنات الواو ما لا تمام الا حرفان مسك مدوود اي مبلول وثوب مصوون وحكى الفراء عن الكسائي ان بني يربوع وبني عقيل يقولون حلي مصووغ ورجل معوود وفرس معوود وقول مقوول قال ابن السيد وهذا كله خرج عن الكوفيين والبصريون لا يعرفونه وقال ابن مالك في الالفية ونذر تصحيح ذي الواو وقال المرادي في شرح الالفية اشار به الى قول بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف وفي القياس على ذلك خلاف منعه الجمهور واجازه المبرد في احد قوليه وذكر الجوهري ان بعض النحويين نعيش الاتمام في الواو وانها لغة لبعض العرب وقال الاستاد ابو علي حكى ذلك الكسائي وقاس عليه وقال ابن مالك وهو في ذي الياء اشهر يعني ان التصحيح ذوات الياء كثير مشتهر بخلاف الواو وذلك لثقل الواو وخفة الياء ومثال ذلك في الياء قولهم خذه مطيوبة به نفس وقال الشاعر كانها تفاحة مطيوبة وتصحيح ذوات الياء لغة تميمية حكاها المازني وغيره وقال علقمة وهو تميمي يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم وقال سيبويه وبعض العرب يخرجه على الاصل فيقول مخيوط ومبيوع ولا نعلمهم اتموا في الواو لانها اثقل وخالف ابو العباس في تصريفه فقال انما جاز وارد مبيع الى

الاصل في الضرورة ولم يجعلوا لغة اقول هذا انكار لما ثبت في الاثبات مقدم على النفي ولما فرغ من بيان اسم المفعول من المجرد المعتل شرع في بيان اسم المفعول من المزيد فيه فقال واسم المفعول الماخوذ من الثلاثي المزيد فيه من المعتل العين الواوي واليائي يعتل بالقلب اي بقلب العين الفا كما في المبني للمفعول من المضارع ان اعتل فعله اي فعل اسم المفعول والا فلا نحو مستحوذ ومستصوب لم يعتل فيهما لعدم اعلال فعلهما لان اسم المفعول في الاعلال وعدمه تابع للفعل كمجاب ومستقام والاصل مجوب ومستقوم نقلت حركة الواو فيهما الى ما قبلها ثم قلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن ومنقاد ومختار اصلهما منقود ومختير قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما قال التفتازاني انما قال هنا بالقلب وفي اسم الفاعل لما اعتل به المضارع لان القلب هنا لازم كفعله بخلاف اسم الفاعل فانه قد يكون وقد لا يكون كمبيع من اباع فانه لا قلب فيه ولما فرغ من المعتل العين شرع في بيان المعتل اللام بقوله

مطلب في المعتل اللام

الثالث اي النوع الثالث من الانواع السبعة المعتل اللام وهو ما يكون لامه حرف علة ويقال له الناقص لنقصان حرفه حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم وحركته حالة الرفع نحو يغزو ويرمي ويقال له ذو الاربعة ايضا لكون ماضيه على اربعة احرف اذا اخبرت عن نفسك نحو غزوت ورميت بضم التاء اعلم انه جعل الضمير المرفوع المتحرك المتصل بالفعل من نفس المتكلم لشدة اتصاله بالفعل فكانه

يصير جزءا من الفعل ويقال له ذو الطرف لوقوع حرف العلة في طرفه وان قيل ليس
لتخصيص كونه ماضيا على اربعة بالاخبار وجه لانه مع ضمير المخاطب كذلك نحو
غزوت ورميت بفتح التاء قلنا قد ذكرنا وجهه في الاجوف فان قيل هذه العلة
موجودة في كل ما هو غير الاجوف من المجرد كما قلنا هو في غير ذلك على الاصل بخلاف
الناقص فانه كونه على اربعة احرف ههنا اولى من غير الاجوف لكون حرف
العلة الآخر الذي هو محل التغيير فلما خالف في ذلك وبقي على الاربعة يسمى
بذلك وايضا تسمية الشيء بالشيء لمناسبة بينهما لا يلزم تسمية شيء آخر بهذا
الاسم وان تحقق تلك المناسبة هنا ايضا كالقارورة مثلا انما سمي القارورة
قارورة لانها مقر الشيء ومن هذا لا يلزم ان يسمى الدلو والبطن ايضا
قارورة لكونهما مقر الشيء كذا حققه الفاضل الآمدي ومن هذا اندفع
السؤال بتسمية الاجوف ناقصا لنقصانه عند اتصال الضمير وتقلب الواو
الياء الفا قال التفتازاني اللام هي لام الفعل من الناقص وقال اللقاني
هذه الزيادة خصصت القاعدة بان الناقص من الفعل فالتمثيل بها بالاسم
مناف في الاصول بحذفها وجاء لفظ الكتاب على ظاهره قوله هذا خطاء فاحش
ناش من عدم حفظ اصطلاحات الصرفيين فانهم يقولون للحرف في فاء الكلمة
فاء الفعل وفي عينها عين الفعل وفي لامها لام الفعل قال الفاضل الشهير
لقره سنان في المطبوطة في نصر فاء الفعل والصاد عينه والراء لامه وهذا

وهذا الاصطلاح ليس بمختص بالفعل كما توهم بعض الافاضل بل يجري
ايضا قال الفاضل المذبور فيه النون في ناصر فاء الفعل والالف اسم الفاعل
والصاد عين الفعل والراء لام الفعل اذا تحركتا احتراز من غزوت ورميت
وانفتح ما قبلها احتراز من نحو الغزو والرمي نحو لن يغزو ولن يرمي كغزا
ورمى في الفعل والاصل غزو ورمي وعصا ورحى في الاسم في مختار الصحاح
العصا مؤنثة يقال عصا وعصوان والجمع عصي بكسر العين وضمها واعص
ايضا مثل زمن وازمن يقال القى عصاه اذا اقام وترك الاسفار وهو مثل
وهذه عصاي قال الفراء اول لحن سمع بالعراق هذه عصاتي ويقال
في الخوارج قد شقوا عصا المسلمين اي اجتماعهم وائتلافهم وانشقت العصا
اي وقع الخلاف وقولهم لا ترفع عصاك عن اهلك يراد به الادب وعصاه
ضربه بالعصا وبابه عدا اعلم ان الاصل في عصا ورحى عصو ورحي قلبت
الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين بين الالف والتنوين ولم يحذف
التنوين لدلالته على الصرف وقيل اصل رحى رحو لقولهم رحوت وح
يكتب بالالف قال الفاضل التفتازاني والمنقلبة من الياء يكتب بصورة الياء
فرقا بينها وبين المنقلبة من الواو وقال مولانا داده هذا في الآخر وفي
غيره تكتب بصورة الالف منقلبة من الواو والياء نحو قال وباع واعلم
انه في اخره الف ان كان حروفا تكتب الجميع بالالف الا بلى وعلى والى وحتى

وان كان الاسما مبنية فكذا انه يكتب الجميع بالالف الا انى ومتى ولدى وان كان الاسما معربة
زائدة على الثلاثة فلا ينظر الى اصلها ويكتب جميعها باليا لا غير لان الواو تنقلب
الى اليا فيها الا فيما قبل الالف يا منه نحو العليا والدنيا كراهة الجمع بين اليائين
الا في يحيى وريّا علمين للفرق وان كانت الاسما المعربة ثلاثية نظر الى اصلها
الذي انقلبت منه الالف فان كان يا تكتب باليا منها على اصلها وليدل على جواز
امالتها وان كان واوا كالعصا كتبت بالالف والفعل الثلاثي ينظر الى اصله وما
زاد فباليا لا غير كالاسم ويجوز ان يكتب الجميع بالالف على اللفظ وما كتب باليا
بان منونا فالمختار انه يكتب باليا ايضا وهو قياس المبرد وقياس المازني انه
يكتب بالالف وقياس سيبويه المعصى يكتب بالالف فهكذا وايا وتعرف اليا
الواو بالتثنية نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيات والقنوات وبالمرة
نحو رمية وغزوة وبالنوع رمية وغزوة وبرد الفعل الى نفسك نحو
رميت وغزوت وبالمضارع نحو يرمي ويغزو وبكون الفا واوا نحو دعا لانه
ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو الا الواو على وجه وبكون العين واوا نحو
شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو الا ما شذ نحو القوى فان جهل
كون الالف من الواو واليا بانه لم يكن فيه شيء مما ذكر فان اميلت فاليا نحو متى و
الا فالالف وكتبوا لدى باليا لقولهم لديك وكلا باليا والالف لاحتمالها
انتهى وقال العلامة في المفصل والف عصا في النصب هي المبدلة من التنوين

مطلب يعرف فيه ان الف عصا في النصب هي المبدلة من التنوين

من التنوين وفي الرفع والجر هي المنقلبة عند سيبويه وعند المازني هي المبدلة
في الاحوال الثلثة وقال الفاضل ابو محمد الخوارزمي في شرح المفصل المسمى
بالتخمير مذهب ابي عثمان المازني ان الوقف على الرحى والعصا على المبدلة في الاحوال
الثلث ومذهب الكسائي وابي عمرو وبه اخذ ابن كيسان وابو سعيد السيرافي
ان الوقف في الاحوال الثلث على المنقلبة وعند سيبويه ان الوقف في حالة الرفع
والجر يكون على المنقلبة وفي حالة النصب على المبدلة احتج ابو عثمان بان
الحاجة ماسة الى الابدال من التنوين في الحالتين لانه لو كان فيهما الابدال فالابدال
لا يخلو من ان يكون بالالف او بالواو واليا لا وجه الى ان يكون بالالف لان الالف
لا يناسب الكسرة والضمة ولا وجه الى ان يكون باليا والواو لانهما متى وقعتا
طرفا فاما ان تقلبا واما ان لا تقلبا فلان لم تقلبا لزم من ذلك خلاف
الاصل ايضا وهو قلب التنوين المكسور والمضموم ما قبلهما الى الالف
اما ههنا فقد امكن الابدال عنها بالالف ضرورة ان ما قبل التنوين مفتوح
احتج الكسائي وابو عمرو بشيئين احدها ان الالف قد وقف عليها في قول الشماخ بخ
ربا ودب ضيف طرف الحي سري صادف زادا وحديثا ما اشتهى والالف المبدلة
من التنوين في النصب وبالوقف في بيت ذا ابدا وفي آخر عمرا احتج ثانيها
ان بعض القراء قد سمعنا في الامالة وانما قال الاصلية المبدلة ولانهم املوا
الالف في هذه من قوله تعالى واجد على النار ولو كانت لما جازت امالتها كما في

في رايت عمروا او ثالثها ان الف هدى كتبت في المصحف بالياء والمبدلة لا يجوز كتابتها
بالياء حجة سيبويه حمل حال الاشباه على حال عدم الاشباه واما حجة الى عثمان فيقول لم
قلتم بان الالف تبدل عن التنوين في الحالتين خلافا فان قيل على صورة النصب قلنا بينه
الحالتين وحالة النصب فرق وذلك ان ما قبل التنوين في حالة النصب كما هو مفتوح
صورة فهو مفتوح معنى اما في الحالتين فغير مفتوح معنى واما حجة العاملين
فنقول الشعر قسمان مطلق ومقيد وهذا الشعر من قبيل المقيد لا حظ له في
الحركة والتنوين وهذا كما في قولهم كانس رشف واما قوله بان بعض القراء
قرا سمعنا فتى بالامالة وانما تمال الالف الاصلية فحديث زور لان اتباعهم يقولون
دوكس على ان الالف هنا هي المبدلة من التنوين فاذا امالوا الالف الثانية وعلى
الالف المبدلة قبلها فاي شك بعد هذا ينبغي لك ولعل الامالة في الاشباه الالف
المبدلة بالالف المنقلبة واما قولهم بانهم امالوا الالف في هدى من قوله اي لو
اخذ على النار هدى فيقول اذا امثل الف هدى فاما ان يكون الف النار ممالة
او لا يكون فلما كانت ممالة جاز ان يكون الالف في هدى ممالة للمشاكلة كما في والشمس
وضحيها والقمر اذا تليها وان لم تكن ممالة جاز ان يكون الامالة لاشباه الالف
المبدلة بالالف المنقلبة والشبه يثبت في الفرع والحكم الثابت في الاصل فكيف
بالاشباه ومن ثمه اجاز سيبويه ابي نظن زيد ذاهب فالوا الظن وان كان ابن غير
مستقر كما جاز الغاء واذا كان مستقرا واما كتابة المصحف حجة قبله بكتبه متبعة

متبعة قال الفاضل التفتازاني قوله اذا تحركتا احتراز عن نحو غزوت
ورميت وقوله اذا انفتح ما قبلها احتراز عن نحو الغزو والرمي ونحو لن
يغزو ولن يرمي وكان عليه ان يقول اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ولم يكن ما
بعدهما يوجب فتح ما قبله احتراز عن نحو غزوا ورميا وعصوان ورميان
ويوضان وارضيان ويغزوان ويرميان مبنيين للمفعول فان الف التثنية تقتضي
فتح ما قبلها فلا يقلب اللام في هذه الامثلة الفا لئلا تزول الفتحة ولو قلبتا
الفا وحذف الالف لادى الى الالتباس ولو بصورة فتدبر واما نحو ارضين
والخشين من الواحد المؤكد بالنون فلم تقلب ياؤه الفا لانه مثل ارضيا
والخشيين لما مر ان النون مع المستتر كالف التثنية والمصنف ترك
هذا القيد اعتمادا على امثلته وعلى ما يجي انتهى اقول قوله يغزوان سهو
والصواب يغزيان لان قلب الواو في يغزوان الى الياء لازم لان المضارع
المجهول فرع الماضي المجهول وفي الماضي المجهول يصير الواو ياء فتوقفه وكذلك
اي كالفعل الثلاثي المجرد الفعل الزائد اي الذي زاد على الثلاثة في قلب لامه
الفا عند وجود العلة المذكورة وفي بعض النسخ على الثلاثي كلاهما جائز
وكذلك اسم المفعول من المزيد فيه فان ما قبل لامه يكون مفتوحا البتة وفي
بعض النسخ قدم امثلة الفعل على قوله واسم المفعول وفي بعضها اخرت واخرنا
ها كما ترى بقولنا اشار الى امثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللف والنشر

بقوله كاعطى والاصل اعطو واشترى والاصل اشتري قال مولانا ددو
والشراء بالقصر والمد والقصر اشهر كالابتياع والبيع من الاضداد لغة
يقع على فعل المشتري والبائع الا انه في عرف الفقهاء اخص الاولان بالمشتري
والاخيران بالبائع فقال في شرح المنظومة من ان البيع والشراء اذا استعملا ثلاثيين
يكونان بمعنى البيع واذا استعملا خماسيين يكونان بمعنى الشراء لعله على ما ينبغي وذكر
في تفسير القاضي اصل الاشتراء بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الاعيان فان كان احد
العوضين نقد التعين من حيث انه لا يطلب لعينه ان يكون ثمنا وبذله اشتراء
والا فاي العوضين تصورته بصورة الثمن فباذله مشتر واخذه بايع ولذا
عدت الكلمتان من الاضداد ثم استعير للاعراض عن الشيء طمعا حكى ان هارون
الرشيد وقال اليزيدي بقصر ويمد فقال له الكسائي من اين لك هذا فقال
من المثل السائر لا يغتر بالحرة عام هدائها ولا بالامة عام شرائها فقال
الكسائي ما ظننت احدا يفترى بين يدي امير المؤمنين ذكره في عقد القلائد
وقال ابن الانباري في النزهة اليزيدي هو ابو محمد يحيى بن المغيرة المقرئ
صاحب ابي عمرو ابن العلاء البصري وانما قيل له اليزيدي لانه صحب يزيد بن
منصور خال المهدي يؤدب ولده فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد فجعله
مؤدب المامون وكان الكسائي مؤدب لاخيه الامين ويحكى انه تكلم اليزيدي
مع الكسائي بين يدي الرشيد فظهر كلامه على كلام الكسائي حتى تعلنسوه فرحا حكاية

فرحا بالغلبة فقال له الرشيد الادب الكسائي مع انقطاعه احب الينا من غلبتك
مع سوء ادبك واستقصى في المسألة وتقصى بمعنى كذا في جامع اللغة والاصل
استقصو قلبت الواو من اعطو واستقصو ياء لما يجيء ثم قلبت الياء من الجميع الفا و
هذا الحكم في فصل ذلك ما يليه عما قبله بقوله وكذلك فافهم فانه وجه خفي
فالواو انما ينقلب الفا بمرتبتين ذكره التفتازاني في قوله ينقلب الفا سهو من قلم
الناسخ والصحيح انما ينقلب الى الفا لان الانقلاب لازم ولذا قال في الصحاح المنقلب
مصدرا ومكان تدبر وانما قدم القلب الاول لرعاية القاعدتين بخلاف
ما لو قدم الثاني اذا عرفت هذا فقد تبين لك ما فيما قال الفاضل الغزي من انه
لو قال قائل ان الواو في نحو اعطو واستقصو انما قلبت الفا لتحركهما وانفتاح ما
قبلها من غير سبق انقلابها الى الياء لم يبعد لان الانقلاب الى الياء في نحو ذلك انما هو
لدفع ثقل الواو على ما سيأتي وهو حاصل بالانقلاب الى الالف فلا ضرورة الى
زيادة العمل مع ادائه الى اجتماع الاعلالين والمعطى والمشترى والمستقصى
اعلالها اعلال فعلها ومثل بثلثة امثلة للثلاثي الزائد اما واحدا واثنانا و ثلثة المشترى بها
وذكرها مع اللام يبقى الف فيتحقق ما ذكر اذ لولا اللام لحذفت الالف بالتقاء
الساكنين بينها وبين التنوين ان كان الامر كما ذكر والشارح على ما ظن فلم يصب
المصنف في قوله كعصا ورحى والشراح لم يتعرضوا لعدم اصابته فيكانهم غفلوا
او ارتضوا لما قاله ولكن ارتضاوهم ليس بمرضي وكذا يقلبان الفا ولو كان في

مطلب يعرف فيه ان ابا محمد المقرئ يقال اليزيدي رحمه الله تعالى

مطلب يعرف فيه ظهور كلام اليزيدي على الكسائي

الواو لم تبق اذ الميم الفاعل من المضارع لا من الماضي مجردا كان او مزيدا فيه لان
ما قبل لامه مفتوح البتة كقولك يعطى ويغزى ويرمى والاصل يعطو ويغزو
ويرمى قلبت الواو في يعطو يا لوقوعها رابعة وقلبت الواو في يغزو يا لان المضارع
المجهول فرع الماضي المجهول وفي الماضي المجهول يصير الواو يا لتطرفها
وانكسار ما قبلها ولم يقلب فيه يا لوقوعها رابعة كما توهم يظهر وجه التوهم
عن قول المصنف في قبيل آخر الفصل والثلاثي المزيد فيه يقلب واوه يا لان كل
واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما قلبت الواو يا انتهى اذا عرفت
هذا فقد ظهر لك ما فيما قال الدواني من ان الاصل في يعزى يغزو وفاعل اعلال
اعطى اعلم ان اليا قلبت من الجميع الفا ولذا يكتب بصورة اليا واما الماضي فيحذف
اللام منه في مثال فعلوا مطلقا اي اذا اتصل به واو جماعة الذكور سواء كان
ما قبل اليا مفتوحا او مضموما او مكسورا او واوا كان اللام او يا مجردا كان الفعل
او مزيدا فيه لان اللام وما قبله متحركان في هذا المثال البتة وحركة اللام الضمة لاجل
الواو كنصروا وضربوا فحركة ما قبلها ان كانت فتحة تقلب اللام الفا ويحذف
الالف لالتقاء الساكنين وان كانت ضمة او كسرة تسقطان او تنقلان كما سنذكر مفصلا
لثقلهما على اللام فيسقط اللام لالتقاء الساكنين ففي الكل وجب حذف اللام قال
التفتازاني في قوله وان كان ضمة او كسرة يسقطان الى آخره سهو والصواب ان
يقال وان كان ضمة او كسرة تسقط حركة اللام او تنقل لثقلها على اللام الى آخره

اصله يرمي قلبت الواو يا
والواو الفا من الجميع منه

168

آخره ويحذف اللام في مثال فعلت وفعلنا اذا انفتح العين وفي بعض
النسخ اذا انفتح ما قبلها اي ما قبل اللام كغزت غزتا ورمت رمتا والاصل
غزوت غزوتا ورميت رميتا قلبت الواو واليا الفا لتحركهما وانفتاح ما
قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وهو في فعل الاثنين تقديري لان التاء
كانت ساكنة في الاصل فحركت لالف التثنية وحركتها عارضة والعارض كالمعدوم
ولا اعتبار لها اذا مست بها الحاجة ولهذا لم يحذف احد الساكنين الباقيين وهما
التاء والف التثنية لان التاء علامة والالف ضمير فلا يحذفان فلا يلزم من عدم اعتبا
رها من وجه عدم اعتبارها من وجه الآخر ولا عكس ومن العرب من يقول غزاتا ورماتا
باثبات الالف وليس بالوجه الوجيه ولا يلتفت اليه الذكي النبيه لانه لم ينقل من مصاقع
الخطباء من العرب العرباء فان قيل لم قال المصنف اذا انفتح العين مع ان مثال
فعلت وفعلتا يدل عليه قلنا لما كان المراد من مثال فعلوا جميع المذكر اعم من ان يكون
العين مفتوحا او مضموما او مكسورا فلو لم يقيد في مثال فعلت وفعلتا بانفتاح
العين لتوهم ان المراد واحدة الغائبة وتثنيتهما سواء كان العين مفتوحا او مضموما
او مكسورا وليس كذلك كما ستعرف فانه لا يحذف في مثال فعلت وفعلتا اذا كان
العين مضموما او مكسورا اذا عرفت مواضع الحذف فاعلم انه لا يحذف لام الفعل
من الناقص في غير هذه المواضع والى ذلك اشار بقوله وتثبت اللام في غيرها
اي في غير هذه المواضع المذكورة لعدم الموجب اذا تقرر هذا فنقول في

وانما قيل لم تقلب الواو في غزوا الفا مع انه متحرك وما قبلها
مفتوح لانه لو قلبت الواو فيه الفا لادى الى التقاء الساكنين هما الالفان
احدهما الف المنقلبة عن الواو والاخر الف التثنية فلابد من حذف احدهما
فاذا حذف احدهما التبس التثنية
بالمفرد ولم يعلم احدهما الاخر ابزرك

فعل مفتوح العين واويا غزا غزوا غزوا والاصل غزو وابواوين واو
لام الفعل وواو جمع المذكر قلبت الواو الفا لتحركها والانفتاح فاجتمع الساكنان
الالف المقلوبة وواو الجمع فحذفت المقلوبة لان الواو ضمير وهو لا يحذف ولئلا
يبقى الفعل بلا فاعل فبقى غزوا غزت غزتا غزون غزوت غزوتما غزوتم
غزوت غزوتما غزوتن غزوت غزونا وفيه يائيا رمى رميا رموا على
اعلال غزوا رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن
رميت رمينا وفي فعل المكسور العين رضي رضيا رضوا رضيت رضيتا
رضين رضيت رضيتما رضيتم رضيت رضيتما رضيتن رضيت رضينا
وهو سواء كان واويا او يائيا لامه يا لان الواو تنقلب يا لتطرفها وانكسار ما قبلها
كرضي اصل رضو والتاني كخشي ولذا لم يذكر الامثال واحدا قال التفتازاني
اقول قد عرفت ان الانقلاب لازم فلا يجي منه المفعول به فكيف يعدى اليه
والصواب ان يقال تنقلب الى يا اعلم ان اصل رضي رضو لانه من الضوان بكسر الراء
وضمها بمعنى الرضا والمرضاة مثل كذا في المختصر قال في جامع اللغة الرضوان
بكسر الراء وضمها والرضا والمرضاة بمعنى ورضي عنه رضا مقصور والاسم رضا
ما لمد ورضيت الشيء وارتضيته فهو مرضي ومرضو ايضا على الاصل وعيشة
راضية اي مرضية ويقال رضي به صاحبا ورضي عليه وعنه ايضا وراضية
عنه ورضيته ترضية فرضي وترضاه ايضا بعد جهد واسترضيته فما رضاني

واصل غزت غزوت قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت
غزات فالتقى الساكنان هما الالف
المنقلبة عن الواو وتاء التانيث
والاصل تحريك كل واحد لخروجه
عن وضعهما بسبب التحريك فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين ولا يمكن
حذف التاء لزوال علامة التانيث
والالتباس بالمفرد ابزرك
واصل غزتا غزوتا قلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار غزاتا ثم حذفت الالف
لامرين احدهما ان غزاتا للتثنية
وهي فرع المفرد وقد حذفت عنه
المفرد ولو لم يحذف من غزاتا
لزم مزية الفرع على الاصل التاني
حركة تاء التانيث في غزتا
عارضة بسبب الالف التي
بعد التاء لئلا يلزم التقاء
الساكنين والحركة العا
رضة ليست معتبرة
ابزرك

رضاني اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قال الطيبي في شرح الكشاف من
ان الضوان الرضا الكثير ولما كان اعظم الرضا رضا الله خص لفظ الرضوان
في القرآن بما كان من الله تعالى يقال رضي به وعنه وعليه بمعنى وكذلك تقول سرو
قال التفتازاني والدوازي اي صار سيدا وقال في المختصر اي صار سريا وجمع السري
سراة وهو جمع عزيز وهو انه يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره اقول هذا مخالف
لما ذكر في القاموس انه اسم جمع والقاموس يرجح على المختصر قال الجبلي ومعنى السرو السخا
قال الشاعر وابن السري هو السري بنفسه واين السخي هو السخي بنفسه اقول بين كلام
التفتازاني والدوازي وبين كلام المختصر والجبلي مخالفة ظاهرة فلابد من التطبيق
او من ترجيح كلام احدهما على الاخر سروا سروا الى اخره كسروت سروت سروتما سروتم سروت
سروتما سروتن سروت سرونا قال التفتازاني انما قال وكذلك
لانه لم يذكر جميع تصاريفه فاشار الى تصاريفه كالمذكور وذكر مثالا واحدا
لانه لا يكون الا يائيا وانما فتحت انت فيه قال انه على صيغة المجهول فلم يصب كما
لا يخفى على من له عقل سليم وطبع مستقيم وفي بعض النسخ وانما فتح فعلى صيغة
المجهول ما قبل واو الضمير في غزوا ورموا وهو الزاء والميم وضمت انت وفي
بعض النسخ وضم فعلى صيغة المجهول ما قبلها في رضوا كسر وهو الضاد والراء
لان الضمير اذا اتصل بالفعل الناقص بعد حذف اللام فان الفتح ما قبلها
اي ما قبل واو الضمير ابقي ما قبلها على الفتحة لتحققه بعد الفتحة ولان الاصل

بقاء الشيء على ما كان اولا ان الواو لما قلبت فيهما الفا وحذفت الالف بقي ما قبل
واو الضمير فيهما على الفتحة لتدل على الالف المحذوفة وان انضم ما قبلها او كسر
ضم اما الضم فيما هو مضموم فلما مر من ان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه ولان
واو لام الفعل لما حذفت منه التقى ما قبل واو الضمير على الضم ليدل على الواو المحذوفة
واما الضم فيما هو مكسور فلانه لما استثقلت الضمة على اليا نقلت الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت اليا لسكونها ما قبل واو الضمير مضموما لعدم
تحقق بعد الكسرة قال التفتازاني وفي كلام المصنف نظر من وجوه اما اولا
فلان قوله وان ضم او كسر ضم لا يخلو عن حزازة فانه ان ضم فكيف يضم فالعبارة
ان يقال ان انفتح او ضم بقي وان كسر ضم واما ثانيا فلان كلامه هذا يدل
على انه لم ينقل ضمة اليا الى الضاد بل حذفت ثم قلبت الكسرة ضمة حيث قال وان
كسر ضم وقوله اصل رضوا رضيوا بعد قلب الواو يا اذ الاصل رضووا
فنقلت حركة اليا الى الضاد وحذفت اليا لالتقاء الساكنين وهما الواو و
اليا صريح في ان الضم نقلت من اليا الى ما قبلها ففي الكلامين تباين واما
ثالثا فلان قوله بعد حذف اللام الظاهر انه متعلق بقوله اتصل اذ لا يجوز
تعلقه بقوله الفتح لان معمول الشرط لا يتقدم عليه وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء
ولا يصح تعلقه بقوله اتصل لان الاتصال ليس بعد حذف اللام واللام يبقى لحذفها
علة فان اعتل اجتماع الساكنين واحدهما الواو فكيف يكون الاتصال بعد

بعد الحذف وهذا ظاهر فالتوجيه ان يقال التقدير اذا اتصل اتصالا
يقع بعد حذف اللام وهذا التوجيه لو صح لاندفع الاعتراض الثاني بان يقال
المراد بقوله ان كسر ضم ان ينقل ضمة اللام اليه اذ لا منافاة فانه اذا نقل الضمة
صدق انه ضم وكذا الاعتراض الاول بان يقال بانه لم يقل وابقي ضم الذي فيها على
ان هذا الضم ليس هو الضم الذي كان في الاصل انما هي ثم نقل ضمة اللام اليه كما ذكرنا في رضوا
فنقول اصل سروا سرووا فانتقلت ضمة الواو الى ما قبلها فصح انه ضم قبله فاندفع
الاعتراضات الثلثة وهذا موضع تامل الى هنا كلامه واجاب الفاضل مولانا دده
عن هذا الاعتراضات بان قال قوله فانه ان ضم فكيف يضم والجواب بان هذا الشرط
محذوف وهو بقي لدلالة ابقي الاول وقوله يدل على انه لم ينقل ضم الى آخره والجواب
ان معنى قوله ضم اي الضم بقرينة قوله فنقلت حركة اليا وقوله لان معمول الشرط
لا يتقدم عليه والجواب بان هذا من قبيل الاتساعات في الظروف كتقديم معمول
المصدر ومعمول ما بعد ما النافية اذا كان ظرفا مع حكمهم بامتناعه فان في الظروف
تجري توسعات كثيرة لا تجري في غيرها او من قبيل الاضمار والتفسير وقوله وكذا معمول
ما بعد فاء الجزاء فيه انه قد صرح في الضوء وحاشيته للفاضل بان فاء الجزاء لا يمنع عمل
ما بعدها في الظرف قبلها وقوله في التوجيه ان يقال التقدير اذا اتصل اتصالا
الى آخره هذا لا يخلو عن حزازة لان لفظة اتصالا انما يكون هو الاطناب محضا
ولانه جعل صحة هذا التوجيه سببا لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل

اندفاعهما بقوله المراد بقوله ان انكسر ما قبل الآخر وبقوله انه لم يقل وان انضم الآخر
ولعله الى هذا اشار بقوله وهذا موضع تامل ولما فرغ من ابحاث الماضي المعتل اللام
شرع في بيان مضارعه فقال واما المضارع فيسكن اللام منه سواء كان واوا كيغزو
وياء كيرمي او الفا كيخشى قال ابن طولون اقول فيه ان الالف ساكنة ابدا ولا تقبل
الحركة فيلزم من اسكانها تحصيل الحاصل وفي بعض النسخ فيسكن الواو والياء و
الالف فيرد على قوله والالف ما اورده على ابن طولون انفا الا ان يقال انه
من عطف الجملة على الجملة بتقدير يبقى كما ذهب اليه مولانا داده وكنه بعيد جدا
في حال الرفع اذ الضمة ثقيلة على الواو والياء ويحذف اي اللام او كل واحد
من الواو والياء والالف على اختلاف النسخ في ذكر الوجه الاول لم يذكر الوجه الثاني
ولم يذكر حرف النفي في حال الجزم قال التفتازاني لانها قائمة مقام الاعراب كالحركة
فكما يحذف الحركة فكذا هذه الحروف وفقا للجبلي فان قيل لم يسقط الجازم
اللام في المفرد حال الجزم مع انه ليس حركة ولا قائما مقامها قلنا مسلم وذلك
في هذا الموضع لكنه وقع قائما مقام الحركة في بعض المواضع وهو الاسماء الستة
كما هو مذكور في علم النحو فحذفت ههنا وان لم يقع موقعها طردا للباب
وقيل انما حذفت هذه الحروف حال الجزم لان هذه الحروف مشابهة للحركة
من حيث ان الحركة لا تقوم بالحركة فكذلك لا تقوم ببعض هذه الحروف
وهو الالف وقد شبه بعض العلماء هذه الحروف بالغريم المغلول فليجد شيئا

شيئا فياخذ الحصير فان الجازم لما لم يجد الحركة اخذ الحروف وقد شذ قوله هجوت
زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو وقوله
الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد حيث اثبت الياء في ياتيك
وقوله وتضحك مني شيخة عبشمية كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا حيث اثبت
الالف في ترى ويفتح الواو والياء في حالة النصب لخفة الفتحة عليهما لان
الفتحة اضعف منهما لعدم احتياجها الى تحريك عضو بخلافهما لان الياء من
الكسرة وهي تحتاج الى تحريك عضو فهو الحنك الاسفل والواو من الضمة وهي تحتاج
الى تحريك عضوين وهما الشفتان وتثبت الالف ساكنة بحالها فيه لعدم قبولها
الحركة ولو كان الفتحة اخف وقد جاء اسكان الواو في النصب على الشذوذ في الرفع كقوله
فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب والقياس ان اسمو ويحتمل
ان يكون ان غير عاملة تشبيها بما المصدرية كما تكون ما عاملة حملا لها على ان
ويسمى هذا تعارض اللفظين ولذلك امثلة احدها هذه والثاني اعطاء غير حكم
الا في الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير الوصف بها والثالث اعطاء ان الشرطية حكم
لو في الاهمال واعطاء لو حكم ان في الجزم والرابع اعطاء اذا حكم متى الجزم بها واهمال
متى حملا على اذا والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب واعطاء لن حكم لم في الجزم و
السادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل الحجاز واعطاء ليس حكم
ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا وهو لغة بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم

لعل في العمل واعطى لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان والثامن اعطى الفاعل
اعراب المفعول وعكسه عند امن اللبس والتاسع اعطى الحسن الوجه حكم الضارب
الرجل في النصب واعطى الضارب الرجل حكم الوجه في الجر والعاشر منعهم افعل التفضيل
ان يرفع الظاهر تشبيها له بافعل في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازتهم
تصغير افعل في التعجب ورفعه الظاهر تشبيها له بافعل التفضيل فيما ذكرنا والامثلة
في آخر مغني اللبيب وقد شذ ايضا اسكان اليا في النصب كقوله فاليت لا ارثي لها من كلالة
ولا من حفى حتى تلاقي بالفتح ولم يذكر المصنف حال الجر لانه مختص بالاسم فلا يدخل
الفعل فان قلت يوم في يوم يقوم في محل الجر بانه مضاف اليه اليوم في حقيقة الجر
داخل على الفعل يكن مجرورا فلم يكن الذي فصون الجر داخل عليه قلت
الممنوع من الجر هو المستفاد من العامل اما لفظا او تقديرا لانهما من احوال المعرب
وجر يقوم في المثال المذكور محلي لا لفظي ولا تقديري ولو اعتبر الجر المحلي يلزم
ان يكون المبني معربا وليس فلم يكن جر بل كسر الحقت باخره لا لاصل التقا الساكنين
لا للعامل ويسقط الجازم والناصب النونات سوى نون جمع المؤنث قال
التفتازاني هذا امر لا طائل تحته للاستغناء عنه بما ذكر في الصحيح قال الغزي
اقول بل له فائدة وهي اعادتهما لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالصحيح اذا تقرر هنا
فتقول لم يغز بحذف الواو ولم يغزوا بحذف النون لم يغزوا بحذف النون لم يغز
لم يغزو ولم يغزون لم تغز لم تغزوا لم تغزي لم تغزوا لم تغزون لم اغز لم نغز

ولم يرم بحذف اليا لم يرميا بحذف النون لم يرموا بحذف النون لم ترم لم ترميا
لم ترمو لم ترم لم ترميا لم ترموا لم ترمي لم ترميا لم ترمين لم ارم
لم نرم ولم يرض بحذف الالف واليا لم يرضيا بحذف النون لم يرضوا بحذف
النون لم ترض لم ترضيا لم يرضين لم ترض لم ترضيا لم ترضوا لم ترضي لم ترضيا
لم ترضين لم ارض لم نرض لن يغزو بفتح الواو ولن يغزوا بحذف النون لن يغزو
بحذف النون لن تغزو لن تغزوا لن يغزون لن تغزو لن تغزوا لن تغزوا
لن تغزي لن تغزوا لن تغزون لن اغزو لن نغزو ولن يرمي
بفتح اليا لن يرميا بحذف النون لن يرموا بحذف النون لن ترمي لن ترميا لن
يرمين لن ترمي لن ترميا لن ترموا لن ترمي لن ترميا لن ترمين لن ارمي
لن نرمي ولن يرضى باثبات الالف لن يرضيا بحذف النون لن يرضوا بحذف
النون لن ترضى لن ترضيا لن يرضين لن ترضى لن ترضيا لن ترضوا لن ترضي لن ترضيا
لن ترضين لن ارضى لن نرضى وتثبت لام الفعل واوا كان او يا
في فعل الاثنين متحركة مفتوحة نحو يغزوان ويرميان ويرضيان بقلب الالف
يا لعدم انقلابهما في الاوليين الفا لعدم انفتاح ما قبلهما مع انهما مفتوحتان
وفي الثالثة لئلا يلتبس بحذف احدى الالفين لالتقا الساكنين وحذف بدخول
الناصب بالمفرد في التلفظ دون الخط لان الفها لا تكتب على صورة اليا بخلاف
المفرد اعلم ان لام الفعل تثبت في التثنية سواء كانت للمذكر او للمؤنث وسواء كان

حاضرا او غائبا و تثبت لام الفعل في فعل جماعة الاناث لعدم غائبة كانت او
مخاطبة لعدم موجب اعلال لانه لو اعل لكان اعلاله بقلب الواو والياء الفا و بقلب
احدهما بالآخر او بالحذف او بالاسكان لا سبيل الى الاول فان شرطه قبلهما الفا لتحركهما
وانفتاح ما قبلهما لفظا او حكما وليس ههنا كذلك لوجوب سكون ما قبل واو
الضمير المرفوع المتحرك لفظا ولا الى الثاني لان قلب احدهما بالآخر يكون بحركة ما قبله من
جنس الآخر مع سكونه وههنا ليس كذلك ولا الى الثالث لانه للساكنين و انتفاؤه
ظاهر ولا الى الرابع لانه ساكن و تسكين الساكن محال فقوله الاناث هو كليات جمع الانثى
ذكره في القاموس والبعض يضم همزته فهو وهم صريح و يحذف لام الفعل
من فعل جماعة الذكور مخاطبين كانوا او غائبين نحو يغزون و يرمون و
يرضون والاصل يغزوون و يرميون و يرضيون فحذف حركة اللام ثم اللام و
ثبت في يغزوون و يرميون نقلت حركة اللام وفي يرضون قلبت الفا
ثم حذفت ذكره التفتازاني مما قاله الشريف من انه يحذف لام الفعل من فعل جماعة
الذكور لانه مضموم فيه فان الفتح ما قبله وجب قلبه بالالف فلزم التقاء الساكنين
بينه وبين الضمير وان انقلبت ضمته الى ما قبله لثقلها عليه بعد سلب حركته فتبقى ساكنا كان
ايضا فوجب حذفه ليس على ما ينبغي و يحذف ايضا من فعل الواحد المخاطبة نحو
ترمين و تغزين و ترضين والاصل ترميين و تغزوين و ترضيين فاعلت
كما مر آنفا وقد عرفت في بحث نون التوكيد السر في انه المحذوف لام الفعل دون

دون واو الضمير و يائه اذا تقرر ذلك فتقول بالضم يغزو يغزوان يغزون تغزو
تغزوان يغزون تغزو تغزوان تغزون تغزين تغزوان تغزون اغزو نغزو
و يستوي فيه اي في باب يغزو واو في مضارع نحو يغزو او ذكر الفاضل التفتازاني الوجه
الاخير لكونه غير الاول ليس على ما ينبغي و قصر الآمدي على الوجه الاول قصور
لفظ جماعة الذكور والاناث في الخطاب نحو تغزون للمذكر والمؤنث و
الغيبة نحو يغزون للمذكر والمؤنث لكن التقدير مختلف لان الواو في الجمع المذكر
اعم من ان يكون حاضرا او غائبا ضمير الفاعل والنون علامة الرفع و لام الفعل محذوف ف
والواو في جمع المؤنث لام الفعل لما مر ان اللام لا تحذف في جمع المؤنث والنون
ضمير الفاعل فوزن جمع المذكر يفعون و تفعون في الخطاب و وزن جمع
المؤنث يفعلن في الغيبة و تفعلن قال صاحب الكشاف الواو في قولك
الرجال قوامون والنساء يعفون ضميرهم والنون علامة الرفع والواو في
النساء يعفون لام الفعل والنون ضميرهن والفعل مبني لاثر لفظ الفاعل
هذا و تقول في يفعل بالكسر يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين
ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين ارمي نرمي واصل يرمون
يرميون ففعل به اي بيرميون ما فعل بيرضوا من نقل حركة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين بين الياء والواو و خصص
بالذكر لانه خالف يغزون و يرمون في عدم بقاء عينه على حركة الاصلية فتنبه

على كيفية ضم العين وانتفاء الكسر وهكذا اى مثل يرحم حكم كل ما كان قبل
لامه مكسورا فى جميع ما مر قال الفاضل اللقانى الثابت فيما رأينا من النسخ
مكسورا بالنصب ووجهه حذف الموصول الذى هو اسم كان وبقاء صلته و
الاصل كلما كان الحرف الذى قبل لامه مكسورا وسوغ الحذف استثقال تكرار الموصول
ويمكن توجيه النصب ايضا بان يجعل اخرج عن الظرفية بل عن معنى الزمان والمكان
واوقع على الحرف المتلو بالآخر فتكون مرفوعة فاحفظ هذا التوجيه المحقيق
بالقبول عند العلماء الفحول والفاضل القراباغى لعدم تنبهه لهذه الدقيقة
الانيقة خطأ المصنف فى قال انه قوله مكسورا سهو وقع من قلم الناسخ والصواب
مكسور كيهدى من الاهداء قال الفاضل البيضاوى والكامل ابو السعود العمادى
فى تفسير قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ان الاصل ان تعدى باللام او الى فعومل
بمعاملة اختار فى قوله تعالى واختار موسى قومه ومرادهما انه قد حذفا او ايصالا
ولا حاجة اليه لان صاحب القاموس نص على جواز تعديته بلا حرف لغة قال
الهداية الرشاد والدلالة وهداه الله الطريق وله واليه والعجب ان العلامة
الزمخشرى مع انه قال فى الاساس هديته السبيل والى السبيل وللسبيل قال فى هذا الموضع
من كشافه عومل معاملة اختار وعلى رأيهما الثانى اصل الاول ومعناهما واحد
وقد يفرق بينهما على ما قال المولى خسرو بالعموم والخصوص بان ما بالحرف يستعمل فيما
اذا لم يكن فى ذلك فوصل بالهداية اليه وما بدونها فيما كان فى الحق فان ادا وثبت

هدى

واثبت به وحين لا يكون فيه فوصل وقد نص عليه جار الله العلامة فى اساس البلاغة
قلت فوجه ايثار ما لم يكن بالحرف فى الآية الجليلة كونه مقولا على ألسنة المؤمنين
سيما بعد قوله سبحانه حكاية عنهم اياك نعبد واياك نستعين فان تخصيص العبادة
المنبئة عن غاية التذلل كما يجىء والاستعانة برب العزة جلت عظمته طريق حق
انما يليق بعلم الارشاد والثبات عليه وبان الاول الايصال الى المطلوب ولا
يكون الا فعل الله فلا يسند الا اليه والثانى الدلالة الى ما يوصل الى المطلوب
فيسند تارة الى القرآن نحو يهدى للتى هى اقوم وتارة الى النبى عليه السلام
نحو انك لتهدى الى صراط مستقيم وقد نص عليه العلامة التفتازانى ولا يخفى
انه يرد على هذا الاسناد ما ليس بحرف الى غيره تعالى فى قوله تعالى وما هديهم الى سبيل
الرشاد ويمكن ان يجاب بان فرقه هو باللام لغة وما ليس كذلك لغة فيمكن
ان يكون المسند الى غيره تعالى على طريقة الحذف والايصال ولا ريب فى ان المراد من
الايصال الى المطلوب فى الاول الايصال بلا واسطة فانه لو عمم الى ما بواسطة لترادف
بالاول لان الثانى ايضا موصل الى ما يوصل الى المطلوب البتة فيكون موصلا
بواسطة فوجه ايثاره لكون الوصول الى نفس الحق اولى من الوصول بواسطة
وقيل ان هدى بمعنى العلم ورده البعض بانه تعالى وصف القرآن بانه هدى وانه
ليس نفس الهدى والعجب انه ما رده يرد على المشهور وتأويله بالحمل على المبالغة
معروف ويناجى من المناجاة وهى الكالمة على سبيل قال فى جامع اللغة النجوى السر

يناجى

اثنين تقول نجوته نجوا اي ساررته وناجيته مثله فمن لم يفرق بين النجو و
لم يصب وبين نجي من الارتجاء قال في جامع اللغة ارجيت الامر اخرته يهمز و
يلين ورجل مرج وقوم مرجية واذا انسبت اليه قلت مرجي والرجاء من الامل
ممدود وقد جاء من باب وجاء ايضا ورجاوة وترجاه وارتجاه ورجاه ترجية
كله بمعنى وقد يكون الرجو والرجاء بمعنى الخوف قال الله تعالى لا ترجون لله وقارا اي
لا تخافون عظمة الله وما لي في فلان رجية ما ارجو وارجيت الناقة دنا نتاجها
والرجا بالقصر ناحية البئر وحافتاها ولكل ناحية رجا وهما رجوان والجمع
ارجاء فاذا قالوا رمي به الرجوان ارادوا انه طرح في المهالك والارجوان بالضم
صبغ احمر شديد الحمرة وقيل هو معرب ارغوان وهو شجر له نوار احمر احسن
ما يكون وكل لون يشبهه فهو ارجوان وقطيفة حمراء ارجوان انتهى قال
الفاضل الامدي الارتجاء ضد اليأس يقال رجاه وترجاه وارتجاه ورجاه
ترجية كله بمعنى والرجاء بالمد هو الطمع فيما يمكن حصوله ويرادف الامل ويفرق
بينه وبين الرجاء بمعنى الخوف باستعمال الاول في الايجاب والنفي كقوله تع وترجون
من الله ما لا يرجون والثاني في النفي فقط نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وبينه
وبين التمني بانه في ممكن فحسب والتمني في ممكنه ومستحيله وقال بعضهم لا يختص
الرجاء بمعنى الخوف في النفي لقوله تع وارجوا اليوم الاخر وقال ابن الجزري
الرجاء الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمني ويتعارضان والتوقع اقوى

اقوى من الطمع لا يستعمل في المتوقع فيه والمطموع فيه ولينبري اي يعترض و
يستدعي من الاستدعاء وهو الطلب يقال دعاه واستدعاه صاح به ودعوت
الله له وعليه قال شيخ الاسلام زكريا الانصاري في تلخيصه الازهية في الاحكام
الادعية الدعاء لغة التوحيد كما في قوله تع وانه لما قام عبد الله يدعوه والاستغاثة
كما في قوله تع وادعوا شهداءكم من دون الله والنداء كما في قوله تع يوم يدعوكم
فتستجيبون بحمده والسؤال كما في قوله تع ادعوني استجب لكم واصطلاحا اظهار
العبد الافتقار الى الله والبراءة من حوله وهو اولى من قول بعضهم هو نداء
الله تع لما يريده العبد من جلب منفعة او دفع مضرة وهو الاصل مصدر نقل
الى الاسم تقول سمعت دعاء كما تقول سمعت صوتا وتدعوي اي يكف تدعويان
يدعون تدعوي تدعويان تدعوين تدعوي تدعويان تدعون تدعوين تدعويان
تدعوين ادعوي تدعوي هذا من باب الافعلال قال الفاضل التفتازاني اصله
ادعوو يدعوو ولم يدغم للثقل ولانهم انما يدغمون بعد اعطاء الكلمة ما تستحق
من الاعلال كما يشهد به كثير من اصولهم فلما اعل فات اجتماع المثلين ولما لم
في المضارع من يدعوو مضموم الواو وهو مرفوض لم يقلبوا الواو الاولى القابل
قلبوا الثانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها ثم قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وانما يقال في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة تدعوون
وتدعوين ولم يحذف هذه الواو كما في ترضون وترضين لانه قد حذف اللام

لام الفعل اذ الاصل يرعو يو نحو يرعوون فلو حذفت هذه الواو ايضا
لكان اجحافا بالكلمة والتبسا بالثلاثي المجرد ولم يقلب هذه الواو يا مع عدم
وقوعها رابعة وعدم انضمام ما قبلها لئلا يلزم الثقل المهروب عنه وقيل
لئلا يلزم اجتماع الاعلالين اعني حرفين من كلمة واحدة بنوع وهو مرفوض
وفيه نظر لانه ينتقض بنحو يعفون وتقين ونحو ابقا والاصل وقايا وما اشبه
ذلك مما قد حذف فيه حرفان فافهم فان امتناع القلب في الاعلالين وان
اشتهر فيما بينهم لكنه كلام من غير روية اللهم الا ان يخصص على ما قيل المراد
باجتماع الاعلالين تقاربهما بان لا يكون بينهما فاصل وح لا يلزم الانتقاض
بما ذكر وقال الفاضل مولانا دده نقلا عن الامام ابن الحاجب الاعلال تغيير حرف
العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والاسكان اي لا يخلو عن احدها فاجتماع
الاعلالين ليس بمنكر مطلقا لجواز الجمع بين الاسكان والابدال كيقال
وبين الاسكان والحذف كمقول وبين الابدالين كميدعي فان الالف فيه مبدلة من
اليا وهي من الواو وبين الابدال والحذف كقلن وبين الحذفين مثل قه حذف الفا
واللام وانما لا يجوز الجمع بتغيير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين والحذفين
وابدال وحذف بعد ان يكون احدهما في موضع والاخر في موضع اخر على سبيل
التعاقب كما في ماء اصله موه فقلبت الواو الفا ثم قلبت الهاء همزة كذا في شرح المراح
وفيه ان حذف اليا في قه ليس للاعلال بل لبناء الامر وان قلب الهاء همزة ليس

ليس باعلال وهو ورى قال التفتازاني وهو افعوعل مثل اعشوشب يقال
اعروريت الفرس اي ركبته عريانا والاصل اعرورو وقلبت الواو يا انتهى
وقال الامام ابن الحماد في الغريب يقال عري فلان من المال والادب وغيرهما فهو
عار وخلا فهو خال وعطل فهو عاطل وصفر فهو صفر واصفى فهو مصف
انتهى اقول كلامه يعطي قال الفاضل الدواداني انه واوي وقال اللقاني والظاهر
انه من العريان فهو يائي وتقدير الفاضل التفتازاني له واويا بعيد ووجهه
انه ماخوذ من العرو اي الحال في الصحاح انا عرو منه اي خال اقول فيما قالوه
نظر فانه يستعمل واويا كما يستعمل يائيا على ما صرح به ابن القطاع وابن طريف
والسرقسطي حيث قالوا على الوجه المذكور يقال عري بالكسر الرجل عرية وعروة
صار عريانا وفي القرآن ان لا تجوع فيها ولا تعرى وقال الشاعر كان الفتى اذا
اكتسى ولم يك صعلوكا اذا ما تمولا وقال آخر عريت من الشباب فكان غضا كما
يعرى من الورق القضيب وقال الازهري قال الليث عري الرجل عروة شديدة
وعريا فهو عريان وامرأة عريانة ورجل عار وامرأة عارية اذا عرفت فقد
ظهر لك انما فيما قال الفاضل الشريف انه من الاعرواء وهو ركوب الفرس و
غيره عريانا واوي وتقول في يفعل بالفتح يرضى يرضيان يرضون ترضى ترضيان
ترضين بالياء دون الالف لان الاصل اليا والالف منقلبة عنه وههنا ليست
متحركة فلا انقلب ترضى ترضيان ترضون ترضين ترضيا ترضين ارضى

يرضى وهكذا قياس اي مثل يرضى في جميع الاحكام كل ما كان قبل لامه مفتوح
نحو يتمطى قال الفاضل الدواني من المطو وهو التبختر ومد اليدين في
المشي فالاصل يتمطو وقعت الواو خامسة ولم يكن ما قبلها مضموما فقلبت ياء ثم
قلبت الياء الفا وصار مقطيا بكسر الطاء مثل رجيا فقلبت الياء الفا والفتحة
كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها انتهى وقال في المختصر التبختر و
مد اليدين في المشي قيل اصله التمطط قلبت احدى الطاءات ياء كما قالوا التقضي
في التقضض ومنه قوله تعالى ثم ذهب الى اهله يتمطى فعلى التوجيهين يكون اصل
يتمطى هنا يتمطو بالواو كما ذهب اليه الدواني ونقلناه عنه آنفا والا فلا يكون
المثال مطابقا للممثل وبعض الشارحين لشرح التفتازاني نقل الوجه الثاني ولكن
ما بين المراد لعله غافل عنه وذكره بصيغة التمريض كشيء العليل كما لا يخفى
على من له عقل سليم وطبع مستقيم ويتصابى اصله يتصابو من الصبو وهو الميل
ولهذا سمي الصبي صبيا لانه يصبو الى كل شيء اي يميل سواء كان ضارا او نافعا
كما قال الفاضل الدواني من اللهو الصبوة وهو الشوق وليس على ما ينبغي ويتقلسى
من القلنسوة بفتح القاف وضم السين وهو الذي يلبس اصله يتقلسو يقال قلسا
فتقلسى وقلنس وتقلنس اذا لبس القلنسوة قلبها ولفظ واحدة المؤنث في الخطاب
كلفظ الجمع اي جمع الواحدة في الخطاب في باب ترمين وترضين لانك تقول فيهما
ترمين وترضين على هيئة واحدة ولكن التقدير مختلف لان لام الواحدة

الواحدة محذوفة دون الجمع ولان الياء ضمير والنون اعراب في الواحدة و
الياء لام والنون ضمير في الجمع فيكون وزن نحو الواحدة من ترمين تفعين بكسر
العين ومن ترضين تفعين بالفتح بحذف اللام منهما ووزن الجمع من ترمين
تفعلين ومن ترضين تفعلن بالفتح باثبات اللام فيهما ولما فرغ من بيان الماضي
والمضارع من المعتل اللام شرع في بيان الامر منه فقال والامر منها اي من هذه
الثلثة المذكورة وهي تغزو وترمي ويخشى وفي بعض النسخ ومنه اي من
المضارع المعتل اللام اغز اغزوا اغزوا اغزي اغزوا اغزون ارم ارميا
ارموا ارمي ارميا ارمين ارض ارضيا ارضوا ارضي ارضيا ارضين واذا
ادخلت عليه اي على نحو اغزو وارم وارض وعلى الامر فالقصر على الاول
او على الثاني تقصير نون التوكيد خفيفة كانت النون او ثقيلة اعيدت
اللام المحذوفة فقلت اغزون باعادة الواو وارمين باعادة الياء وارضين
باعادة الالف وردها الى الاصل وهو الياء ضرورة لتحركهما او باعادة الياء
او الواو وذلك لانهن من الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح وانت تعيد الحركة
ثمه فكذا ههنا تعيد اللام ولا تعاد في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة
اما من ارض فكذا هنا تعيد اللام ولا تعاد في جماعة الذكور لعروض حركته
الواو للمخاطبين والياء للضميرين واما من اغزوا ارم فلا لسبب الحذف باق
اعني التقاء الساكنين لو اعيد اللام ولغة طي على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذي

هو لام الفعل في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح نحو والله ليرمين سوا من يليه
يا زيد والجيش ويا زيد اخشين كذا حققه الفاضل التفتازاني ولما فرغ من
بيان الماضي والمضارع والامر من المعتل اللام شرع في بيان اسم الفاعل منه فقال
اسم الفاعل منها اي من هذه الافعال المذكورة غاز غازيان اصله غازو في
قلبت الواو يا لتطرفها وانكسار ما قبلها ولم يعتد بالالف والنون لانهما زا
يدتان علي اصل الكلمة غازون الاصل غازوون بالواوين احدهما لام الفعل
والاخر واو الجمع قلبت الواو الاولي يا لما ذكرنا فصار غازيون ثم استثقلت الضمة
علي اليا فنقلت الي ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين
فصار غازون غازية اصلها غازوة قلبت الواو يا لتطرفها وانكسار ما قبلها
ولا اعتبار لتا التانيث لزيادتها غازيتان كغازيان في القلب غازيات
اصلها غازوات قلبت الواو يا لما ذكرناه غواز اصله غواز وقلبت الواو
يا لما ذكرناه فصار غوازي فاسكنت اليا ثم حذفت للتخفيف لانهم يحذفون
اليا للتخفيف في المفرد الذي هو اخف من الجمع نحو والليل اذا يسر اصله والليل
اذا يسري ففي الجمع الذي هو اثقل من المفرد بطريق الاولى فصار غواز ففيه
خلاف فقال بعض النحويين انه غير منصرف نظرا الي الاصل لان المحذوف في حكم
الثابت وعند البعض منصرف بعد الحذف لان هذه الصيغة انما تمنع الصرف
اذا كان بعد الف التكسير حرفان وههنا ليس كذلك فيكون منصرفا واعترض

واعترض علي الاول بانه لو كان غير منصرف لما يدخل التنوين واجيب بان التنوين
للعوض اما من الحرف او من الحركة والممنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا غير ذكره
الفاضل الجلبي تفصيل المقام وتوضيح المرام ما قاله الفاضل الغزي وهو امام
النحاة فقال بعضهم ان التنوين للصرف لان الاعلال مقدم علي منع الصرف
لقوة سببه وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة وضعف سبب منع الصرف
انه مشابهته غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما هو مبين في محله قال فسقط
الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصي الجموع فصار منصرفا كلفظ سلام وكلام
وفيه نظر لان اليا الساقطة في حكم الثابتة والا لوجب التنوين في اعلي ونحوه
كما لا يخفي علي المتامل ولا منع كسر الرا في نحو جاءني جوار وتفصيل المقام
ان كلما حذف للاعلال لموجب فهو بمنزلة الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم
ومن غير صرف نحو جندل وذلذل مقصورين جنادل وذلاذل وقال المبرد
رحمه الله تعالي التنوين عن حركة اليا ومنع الصرف مقدم فالاصل غوازي
ثم غوازي بحذف الحركة ثم غواز بتعويض التنوين منها ليخف الثقيل
بحذف اليا لالتقا الساكنين وفيه ايضا نظر لاختصاصه بمن يقول مررت بغوازي
بالفتح لانه اذا قدره الرفع غير منصرف وجب ان يقدره في الجر كذلك فيفتح
اليا ويمنع التنوينات وقال الخليل وسيبويه التنوين عوض من اليا فقط وعن
بعضهم بان منع الصرف مقدم والاصل غوازي ثم غوازي بحذف

الحركة للثقل ثم غواز بحذف اليا المكسور ما قبلها في غير المنصرف التقيل
بسبب الفرعية قالوا انما عوض التنوين من اليا لانقطع طمع اليا الساقطة
في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت ويرد عليه ما ورد على مذهب
المبرد انه يستلزم ايضا ان يقول جاء الغوازي ومررت بالغوازي لان
الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معها وفسر السيرافي
بان الاصل غوازي بالتنوين والاعلال مقدم اي كما سبق فحذف اليا
للساكنين ثم وجد بعد الاعلال على صيغة منتهى الجموع تقدير الحذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا المحذوفة في هذا البنا المستثقل
لزوال الساكنين فعوض التنوين منها قال نجم الائمة وهذا التفسير هو
الحق فذكر السيد ركن الدين وغيره ان الاصل غوازي بلا تنوين استثقلت
الضمة فحذفت ثم حذفت اليا اكتفا بالكسرة لانهم لما كانوا يحذفونها في المفرد
كالثلاث والثماد مع خفته اكتفا بالكسرة كان حذفها في الجمع اولى ثم
جئ بالتنوين وهو ما ذكره بعضهم وكذلك اي كحكم بنا اسم الفاعل
من غزا يغزو وكيفية اعلاله حكم بنا اسم الفاعل من رمى يرمي ورضي يرضى
تقول من رمى يرمي رام وتقول من رضي يرضى راض واصل غاز غازو وكنا راضو
فقلبت الواو يا لتطرفها وانكسار ما قبلها وذلك قياس مستمر كما قلبت
الواو يا في المبني للمفعول من نحو غزي لتطرفها وانكسار ما قبلها وكذلك

وكذلك راض اصل راضو جعل راضي واصل رامي رامي فحذفت ضمة اليا من الجميع | لاستثقالها فاجتمع صح
ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقا الساكنين قال الفاضل الجيلي فان
قيل لم حذفت اليا دون التنوين قلنا اذا تردد الحذف بين حروف المعاني وحروف
المباني فحروف المباني اولى بالحذف من حروف المعاني لان حروف المعاني انما زيدت لمعنى وهو
ههنا الدلالة على امكنية الكلمة في الاسمية فحذفها مخل بالغرض ولان الكسرة
تدل على حذف اليا وليس شي يدل على حذف التنوين وايضا التنوين
حرف صحيح واليا حرف علة فحرف العلة اولى بالحذف فان قيل لم لم يحرك احدهما مع
ان الخلاص من التقا الساكنين يحصل بالتحريك قلنا لا يجوز تحريك اليا لانه
لو حركت لوجب الرفع لان الحاجة حالة الرفع ولو كسر لزم توالي اربع كسرات و
لا تحريك التنوين لانه لو حرك لوجب التحريك بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر
ولان الكسرة من خواص التنوين اذا اريد تحريكها فيلزم توالي اربع كسرات ثم قالوا
غازية بقلب الواو يا مع عدم تطرفها لان المونث فرع المذكر لكون المونث
غالبا على زيادة منه خصوصا على مذهب من يقول رجل ورجلة وغلام وغلامة
ونحو ذلك فلما قلبت في المونث ليكون الفرع على وتيرة الاصل وفي التنزيل عيشة
راضية فان قلت قد خالف الاصل لانها ليست بمتطرفة قلبت الواو متطرفة
والتا طارية اي عارضة فلا عبرة لها ولان الواو رابعة مع عدم انضمام ما قبلها | سؤال
يقال طرا على القوم بالهمزة اذا طلع عليهم من بلد اخر فطارية باليا تخفيف

طارئة بالهمزة فان قلت لم لا يجوز ان يكون التاء معتبرة كما اعتبرت في قلنسوة
ومحدوة وهو ما خلف الراس حتى لم يقلبوا الواو يا والضمة كسرة كما في التمطي
ولم يكن الواو كالمتطرفة قلت الاصل فيهما هو التاء الدال على الواحدة لكونهما
مفردين والحذف طار ليفيد الجنسية بخلاف ما نحن فيه فان الاصل فيه عدم التاء و
التاء طارية فافهم فان قلت انهم يقلبون الواو المكسور ما قبلها يا طرفا او
غير طرف فقلبت في غازية لذلك قلت ان قلب غير المتطرفة بسبب حملها على الفعل كما
في المصادر كصيام وصوم او على المفرد كما في المجموع كديار ودار فحيث كسر ما قبلها
لا يقتضي القلب فمن خطأ المصنف به فقد اخطأ ولما فرغ المصنف من بيان
اسم الفاعل من الناقص شرع في بيان اسم المفعول منه فقال وتقول في اسم المفعول
من الواوي معزو قال الله اذ اصله معزوو وادغمت الواو في الواو فان قيل لم يقلب
الواو يا مع انها رابعة وما قبلها ليس بمضموم قلنا لان المدة لا اعتداد بها فكان
ما قبلها مضموم ولان الواو الساكنة بمنزلة الضمة ولان الغرض هو التخفيف
وذا لا يحصل بالادغام ايضا واما قوله وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث
معديا عليه وعاديا حيث لم يقل معدوا فشاذ فصيح ووجهه كراهة اجتماع
الواوين مع ان اليا اخف من الواو الى هنا كلامه قال مولانا بهشتي في قوله
مع انها رابعة نظر لانها لما وقعت رابعة بل وقعت خامسة يدل عليه قوله
وما قبلها ليس بمضموم وقوله لان المدة لا اعتداد بها فكان ما قبلها مضموما فتامل

اقول هذا وهم ناش عن عدم التامل بالسؤال والجواب قال الفاضل التفتازاني
ومنهم من يقول في الواوي ايضا مقوي ومغدي ومرضي بقلب الواوين يا
كراهة اجتماع الواوين وعليه قول الشاعر المذكور والقياس الواو لكن
اليا ايضا كثير فصيح وان كان مخالفا للقياس تشبيها بنحو عتي وجثي وفي مرضي
امر آخر وهو اجراؤه مجرى فعله الاصلي اعني رضي فان اصله رضو انتهى لانه
من الرضوان بكسر الراء وضمها بمعنى الرضا والمرضاة مثل كذا في المختصر والوجه الوجيه
ما قال امام النحاة سيبويه من ان الوجه في الواوي الواو وان كان اليا ايضا كثيرا
ان كان مفردا وان كان جمعا فالوجه اليا نحو عتي في جمع عات لان المفرد خفيف والجمع
ثقيل واليا خفيف والواو ثقيل فاعطي الثقيل الخفيف والخفيف الثقيل للتعادل
واسم المفعول من اليائي مرمي تقلب الواو يا وكسر ما قبل اليا لتسلم اليا وانما قلبت
الواو يا لان الواو واليا اذا اجتمعتا اي تعاقبتا على اي وجه كانتا والاولى
منهما اي من الواو واليا ساكنة سواء كانت واوا او يا قلبت الواو يا وادغمت
اليا في اليا فان قيل لم لم يشترط ان يكون السابق ساكنا قلنا لان هذا القلب
للادغام وهو من شرائطه فان قيل المطلوب فيه الادغام مع ان بينهما تباعدا قلنا
سلمنا ذلك الا انهما يجريان مجرى المثلين لما بينهما من المد وسعة المخرج فكرهوا
اجتماعهما فلهذا قلبت الواو يا ثم ادغموا لوجود المقتضي لتحصيل الخفة فان
قيل لم خصت الواو بالقلب سواء تقدمت او تأخرت قلنا لان اليا اخف من

الواو والقلب الى الاخف اولى فان قلت من اين عرفت ثقلة الواو وخفة اليا
قلت لان الواو تحتاج عند التلفظ الى تحريك العضوين وهما الشفتان بخلاف
اليا فانها محتاجة الى تحريك عضو واحد وهو اللسان قال التفتازاني وفي
كلام المصنف نظر لانه ترك شرايطا لا بد منها وهي انه يجب ان يكون في الواو
اذا كانت اول لا تكون بدلا ليحترز من نحو سوير وسوير وان تكون في كلمة او ما
هو في حكمها كمسلمي والاصل مسلموي ليحترز عما اذا كانتا في كلمتين مستقلتين نحو يغزو
يوما ويقضي وطرا وفي بعض النسخ اذا اجتمعتا في كلمة وهو الصواب وان
لا تكون صفة افعل التفضيل نحو ايوم يوم ولا في الاعلام نحو حيوة و
ان لا تكون اليا اذا كانت اولى بدلا من حرف اخرى نحو ديوان والاصل دوان
فان الواو لا تقلب في مثل هذه الصور يا وايضا يجب ان لا تكون اليا للتصغير
اذا لم يكن الواو طرفا حتى لا ينتقض بنحو اسيود وجديل فانه لا يجب القلب بل
يجوز لا يقال انا نقول اذا اجتمعتا الى اخره مهملة وهي لا تجب ان يصدق كلية
لانا نقول قواعد العلوم يجب ان يكون على وجه يصدق كلية واما قولهم هذا
مر مضو عليه فشاذ والقياس مضي لانه من اليائي انتهى قلت نعم لكن قد عرف ذلك
الاشتراط من اصل الفن فكان مستغنى من هذه القاعدة على انه في كلامه ومن اليه
وان لا يخفى على التفتازاني اما الى الاشتراط الاول فيذكر الواو واليا المطلقين لان اللفظ
اذا اطلق ينصرف الى الكمال والكمال هنا الاصلي دون المقلوب واما الى الثاني

الثاني فيذكر الاجتماع المطلق لانه يفهم منه الاجتماع في كل واحدة او ما في حكمها
واما الى الثالث الاخيرة فيذكر المثال من الاسما المكبرة التي ليست فيها اعلام ولا افعل
التفصيل هذا هو التحقيق الذي سنح بخاطر العبد الضعيف بعض المملوك
اللطيف ونقول في فعول من الواوي عدو وهو اسم فاعل من العداوة والعدوان
بضم العين والعدا بالفتح والمد وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا التا
في قولهم هذه عدوة الله تشبيها بصديقة لان الشي قد يبنى على ضده يقال
القوم اعداء وعدى وعداة بضمها بمعنى قال ثعلب العدى الاعدا الذين
تقاتلهم والعدى الاعداء الذين لا تقاتلهم ذكره في شرح ديوان المتنبي ومن
لم يفرق بينهما فلم يصب كذا قيل اقول المخطئ مخطئ قال الصلاح الصفدي
في شرح لامية العجم العدى بكسر العين الاعداء وهو جمع لا نظير له قال ابن السكيت
لم يات فعل في النعوت الا حرف واحد يقال هؤلاء قوم عدى وانشد اذا كنت
في قوم عدى لست منهم فكل ما علفت من خبيث وطيب ويقال القوم عدى وعدى
بالضم والكسر مثل سوى وسوى ومن اليائي بغي قال الفاضل التفتازاني والاصل
بغوي اجتمعت الواو واليا سبقت احديهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت
في اليا وكسرت ما قبلها فقيل بغي وفي التنزيل وما كانت امك بغيا ولم اك بغيا
اي فاجرة قال ابن جني هو فعيل ولو كان فعولا لقيل بغو كما قيل فلان نهو عن
الامر كذا ذكره صاحب الكشاف وهذا عجيب من مثل الامام ابن جني واظن انه

سهو منه لانه لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغية لان فعيلا بمعنى فاعل لا يستوي فيه
المذكر والمؤنث اللهم الا ان يقال شبه بما هو بمعنى مفعول كما في قوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين وهو تكلف ولانه قوله ولو كان فعولا لقيل بغو غير مستقيم بلا خفاء
لانه يائي واما انه شاذ في القياس فنحن نقول كون فعيل بمعنى فاعل اكثر من فعول بمعنى
فاعل على انه يرد على قوله لوجب ان يقال بغية انه لم لا يجوز ان يكون هذا من الاوصاف
التي تغلب على النساء كالحائض والطالق فلا يجري فيه التانيث كما صرح به الكواشي
في البصرة نقلا عن ابن الانباري فحكم عليه بالسهو لا يخلو من ان يكون محلا
للسهو ولو سلم فذلك التنبيه قاعدة مشهورة وفي الكتب المعول عليها مرضية
موردة فعليك بالتواضع والتلطف لا بالتحكم والتكلف وجواز بغو على
الشذوذ صحيح لانه لم يدع القياس بالدلالة ولا بالصريح ولما كان الفرق بين كون
فعيلا وبين كونه فعولا على الخفاء قاس على النهو لا نكونه من فعيلا على الجلاء لان
فعيلا اليائي لا يدغم على الواو ولا على القياس ولا على الشذوذ بخلاف فعول اليائي فانه
يدغم على الواو وان كان على الشذوذ على ان البحث عن المثال ليس الا من داب اهل المقال
ولاجل الاحتمال المذكور لم يرد صاحب الكشاف في ذلك المزبور وبالله العون
والتوفيق وبيده اعنة التحقيق لما حققنا المقام ووضحنا المرام بالتحقيق
المذكور والتوضيح المزبور راجعت حواشي مولانا داده فوجدت فيها تفصيلا
يلزم ذكره وهو جوز القاضي كونه فعيلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل ولم

يلحق التاء للمبالغة وللنسب كطالق ورد القطب كونه للمبالغة وان معنى
الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه من باب نفي المقيد وقيده وقال الطيبي
عن محي السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى
ما كانت امك بغيا اسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف
ولم يقل بغية رعاية للفواصل ولكنا نقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته
كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا ووحده لانه مصدر او بزنته كما قال في
قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر كما في قوله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسنين وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة هود في قوله
تعالى وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز ان يسوي في بعيد وقريب وكثير بين المذكر
والمؤنث لورودها على زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق الى هنا كلامه
واعلم ان الاكثر ان يلزم التاء الفعيل بمعنى فاعل فيحتاجون الى ما نقلناه من التاويل بلكث
والقليل منهم على انه لا يلزمها التاء فلا حاجة على قولهم الى التاويل ذكره
الفاضل السيد عبد الله في شرح لب الالباب ومولانا احمد القزويني في شرح
الانموذج وشيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام راحة القلوب اذا عرفت هذا
فقد ظهر لك جواب اجل الاعتراض التفتازاني غير ما ذكرناه فاحفظه من مزال
الاقدام وفوض في تحقيقه اكثر الاقوام ونقول في فعيل من الواوي صبي قال
السيد ركن الدين اصله صبيو من صبا يصبو اي مال على زنة فعيل وهو الغلام

اجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت في الياء
وانما سمي الصبي صبيا لميله الى الملاعب وقال الفاضل الامجد والكامل الاسعد
مولانا احمد ابن امام الهمام شيخ الاسلام مولانا ابو السعود رحمهما الله الملك الودود
في فتح العلام في رد على العلماء العظام قال الامام عبد الرحمن الاصفهاني الغلام
رجل صغير والجارية امرأة صغيرة وقال صاحب القاموس الغلام الطار الشارب
او الصبي الى ان يشب وقال العلامة الراغب الغلام الطار الشارب ويؤيده
ما نقل الامام ابو اسحق الاجزائي في غاية المحفظ عن البعض انه ما دام الولد في
بطن امه فهو جنين واذا ولد يسمى صبيا واذا فطم يسمى غلاما الى سبع سنين
ويؤيد الثاني ما نص عليه المطرزي في المغرب من انه الطار الشارب فعلى ما
ذهب اليه الراغب والمطرزي وما نقل الاجزائي يحمل الغلام فيما حكى ان عدي
ابن ارطاة اتى شريحا فجرى بينهما ما جرى وقال هذه امرأة تزوجها فولدت
لي غلاما على التفاؤل واما على احد قولي صاحب القاموس على رأي الاصفهاني
فلا حاجة اليه ومن على الاطلاق فقد قصر واما العبد فقال العلامة الراغب على اضرب
احدها العبد بحكم الشرع وهو الانسان الذي يصح بيعه وابتياعه نحو العبد
بالعبد وثانيها العبد بالايجاد وذلك ليس الا لله نحو ان كل من في السموات
الى الرحمن عبدا فيها قال الظاهر ان مراد صاحب الصحاح من ان العبد الرق العبد بالمعنى
الاول ومراد صاحب القاموس من قوله انه مطلق الانسان العبد بالمعنى الثاني فلا مخالفة

فلا مخالفة بين كلاميهما نعم فيه تقصير من حيث عدم التفصيل وما ذهب
الى ترادفهما الا البعض من المتأخرين ومنها الباقي شرى اصله شري بيائين اصلهما
يا فعيل والثانية لام الكلمة ادغمت الاولى في الثانية فصار شريا يقال شريت
الشيء اذا بعته واذا اشتريته وهو من الاضداد وفي التنزيل وشروه بثمن
بخس اي باعوه ذكره الصفهندي في شرح المختصر قال في شرحه الكبير الشري
كثير الشراء وقال الفاضل التفتازاني الفرس الشري هو الذي يشري في سيره اي
يلج وقال الفاضل جلال الدين الدواني وهو من شرى الفرس اذا لج في السير حتى
علم فتبين ما قاله الصفهندي وبين ما قاله الفضلاء مخالفة ظاهرة لا بد من
التطبيق والثلاثة المزيد فيه تقلب واوه ياء لان كل واو قال الفاضل السيوطي
في الاتقان كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر المضاف هو اليه نحو كل نفس
ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه يوم القيمة فريا كل الطعام
كان حلا واجزاء المفرد المعرف نحو يطبع الله على كل قلب متكبر باضافة قلب
الى متكبر اي على كل اجزائه وقراءة التنوين لعموم افراد القلوب وترد باعتبار
ما قبلها وما بعدها على ثلثة اوجه احدها ان تكون نعتا لنكرة او معرفة فتدل
على كماله ويجب اضافتها الى اسم ظاهر مماثل لفظا ومعنى نحو ولا تبسطها كل البسط
اي بسطا كل البسط اي تاما فلا تميلوا كل الميل ثانيها ان يكون توكيدا لمعرفة
ففائدتها العموم ويجب اضافتها الى ضمير راجع للمؤكد نحو فسجد الملائكة كلهم

اجمعون واجاز الفراء والزمخشري قطعها عن الاضافة لفظا وخرج عليه
قراءة بعضهم انا كلا فيها ثالثها ان لا تكون تابعة بل تالية للعوامل فتقع مضافة
الى الظاهر وغير مضافة نحو كل نفس بما كسبت رهينة وكلا ضربنا له الامثال وحيث
اضيف الى منكر وجب في ضميرها مراعاة معناها نحو وكل شيء فعلوه وكل انسان
الزمناه كل نفس ذائقة الموت كل نفس بما كسبت رهينة وعلى كل ضامر يأتين
الى او الى معرفة فجاز مراعاة لفظها في الافراد والتذكير ومراعاة معناها وقد
اجتمعا في قوله ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبدا لقد احصاهم
وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيمة او قطع فكذلك نحو كل يعمل على شاكلته
فكلا اخذنا بذنبه وكل اتوه داخرين وكل كانوا ظالمين وحيث وقعت في خبر
النفي بان تقدمت عليها اداته او الفعل المنفي بوجه كان الى الشمول خاصة وتفيد
بمفهومه اثباتا الفعل لبعض الافراد وان وقع النفي في حيزها فهو موجه الى
كل فرد هكذا ذكره البيانيون وقد اشكل على هذه القاعدة قوله تعالى والله لا يحب
كل مختال فخور اذ يقتضي اثبات [illegible] فيه احد الوصفين واجيب بان دلالة
المفهوم انما يعول عليها عند عدم المعارض وهو ههنا موجود اذ دل الدليل
على تحريم الاختيال والفخر مطلقا وقال مولانا دده في بحث الابدال عند
قول التفتازاني وكل منها بدل من عدة حروف فلفظ الكل للتكثير دون الاحاطة
وكان التعميم صرح به الفاضل المعروف بالبهلوان في شرح المفتاح والشريف فيه

مطلب يعرف فيه ان كل يجي للتكثير دون الاحاطة

من المهمات

مطلب يعرف فيه ان في كل شجر نارا الا الغضا

فيه في اول القصر واشار اليه ايضا في قول السكاكي والتغليب يجري في كل فن
وصرح به ابن كمال باشا في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظة كل قد
تكون للتكثير والمبالغة لا للاستغراق كما في هذه الآية وفي حاشية المفتاح في
اول الفن الثاني ان لفظة كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتنويع اذ لا نار
في شجر العناب وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف في آخر سورة آل عمران
ان لفظة كل كثيرا ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل احد ويعلم
كل شيء وصرح في شرح المشارق في حديث من سبح الله في دبر كل صلاة ان لفظة
كل قد يراد بها التعميم لا الكل الافرادي ولا المجموعي اذا وقعت تابعة قال
بعض الافاضل في حاشيته على شرح التفتازاني قوله فصاعدا حال وان كان
مع الفاء والفاء في الحقيقة داخلة في العامل المضمر كما في قولهم اخذته بدرهم
فصاعدا اي فيذهب الثمن صاعدا اي زائدا والتقدير ههنا فيذهب او فيزيد
الواو وصاعدا فلا وجه لما في شرح الفرائض لكمال باشا زاده من ان الفاء لا يناسب
المقام لان المراد تشريك ما فوق الاثنين بالاثنين في الحكم المذكور واداة الواو
وهذا اللفظ لا يتغير سواء كان حالا من مذكر او مؤنث ثم ان مثل هذه
الحال كما تكون مقدرة بالفاء كذلك تكون مصدرة بثم كقولهم قرأت كل
يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدا ان كانت
كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا نحو قم قائما اي فصعد الثمن

مطلب يعرف فيه اعراب فصاعدا

صاعدا او صعودا فلم يكن ما قبلها اى ما قبل الواو مضموما قلبت الواو يا
ماضيا كان او مضارعا معلوما كان او مجهولا لان الواو ثقيل والكلمة المزيد عليها
ايضا ثقيل فلو لم يقلب يجتمع الثقلان لان الواو اثقل من اليا فقلبت به ليندفع
به ولم يقلب بالالف ولو كان اخف من اليا لعدم وقوعها قبل الضمير المرفوع المتحرك
لان الالف المبدلة مقدر تحركه وما قبلها لا تقدير بها قال التفتازانى قوله رابعة
لاحتراز من نحو غزو وقوله فصاعدا ليدخل فيه نحو اعتدى واسترشى وقوله
ولم يكن ما قبلها مضموما احتراز من نحو يغزو وقال مولانا دده وفيه انهم قلبوا
يا التمطى من الواو لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها الا ان يقال ما ذكر
فى الفعل فتقول فى الواو الرابعة اعطى يعطى اصله اعطو يعطو قال مولانا دده
انه من العطو وهو الاخذ قيل لم يسمع ماضيه من الثلاثى المجرد وهذا انكار لما ثبت
قال فى جامع اللغة يقال عطوت الشئ من باب عدا اى تناولته وفى الخامسة اعتدى
يعتدى والاصل اعتدو يعتدو وقال فى جامع اللغة عداه يعدوه عدوا جاوزه
والتعدى مجاوزة الشئ الى غيره يقال عداه تعدية فتعدى اى تجاوز و
ما لحق فلان معدى اى تجاوز الى غيره ولا قصور دونه وعده عما ترى اى
اصرف بصرك عنه والعدوان الظلم الصراح وقد عدا عليه بالسما وعدوا و
عداء ايضا بالفتح والمد واعتدى عليه وتعدى عليه كلها بمعنى والاعتداء فى اللغة
هو الخروج عن الوضع الشرعى والسنة المأثورة وقيل هو ان يسأل ما لا حاجة

قائله مولانا حسام الدين منه

فيه رد عليه منه

لا حاجة اليه وان يطمع الى ما لا يبلغه عملا وحالا متجاوزا عن حد الادب
والاصل فيه ان يتجاوز عن موافق الافتقار الى بسط الابتساط او يميل
شئ الى حد الافراط والتفريط فى خاصة نفسه او غيره اذا دعا الله وعليه
والمعتدى فى الصدقة من يعطيها غير مستحقها وفى السادسة استرشى يسترشى
والاصل استرشو يسترشو من الرشوة بكسر الراء وضمها يقال استرشى فى
حكمه طلب الرشوة عليه وارشاه اعطاه الرشوة والمرشى هو المعطى والمرتشى
هو الاخذ والرائش هو الواسطة وتقول مع الضمير اعطيت واعتديت
واسترشيت وكذلك اى مثل اعطيت واعتديت واسترشيت تغزينا
وترجينا بقلب الواو يا من الجمع لما ذكرناه وانما قال كذلك اشارة الى ان
تصاريفهما كتصاريف المذكورات ولئلا يتوهم اختصاص القلب بالابواب
الثلثة المذكورة بل يجرى فى البواقى ايضا لان القلب قياس مطرد يجرى فى
جميع المزيدات فتقول مع الضمير يشمل الواحد والمثنى والمجموع من الخطاب
والغيبة والتكلم لكن لما ذكر احكام الواحد الغائب اكتفى به عما لم يتصل به الضمير
وذكر هذا الضابط فى المعتل اللام لئلا ينتقض بنحو تحوذ واعشوشب
وارعوى ونحوها فانه لم يقلب الواو فيها لعدم وقوعه لاما ومثل يعا
هو قيل لامه متحرك لئلا ينتقض بنحو عدو فانه لم يقلب الواو فيه يا لان
ما قبلها مضموم لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا خصوصا اذا كانت مدة

فيه رد على ابن الحاجب منه

وصاحب المستصفى لعدم تنبهه لهذه الدقيقة الانيقة خطا المصنف
حيث قال فيما قال نظرا لان القلب المذكور على الوجه المزبور انما هو في لام المفرد
وقال الشارح الصفهندي تقلب الواو ياء في الفعل المضارع المعتل اللام الواوي
المزيد فيه غير باب تفعل تفاعل نحو يعطي ويعتدي ويسترشي اصله يعطو و
يعتدو ويسترشو بقلب الواو فيها ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها وانما قلنا
غير باب التفعل والتفاعل احترازا عن مضارع التفعل والتفاعل نحو يترجى
ويتغازى اصلهما يترجو ويتغازو وقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فان الواو فيهما لم تقلب ياء بل تقلب الفا كما ترى انتهى اقول فيه نظر لان
الواو اذا وقعت رابعا فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما تقلب ياء سواء كانت
في ماض او مضارع معلوما كان او مجهولا على ما صرح به العلامة الدواني في كشف
الاكمام عن الاذكار وعلى ما اشار اليه المصنف واذا لم يكن كذلك لما انقلب واو
يغزو في مجهوله الى الياء فيقال يغزى والعجب ان الصفهندي اقتصر على ان
الواو تقلب ياء في المضارع لما ذكرناه حيث قال في قوله لان كل واو اذا وقعت
رابعة الى آخره تعليل القلب الواو ياء في المضارع في الامثلة المذكورة وليس هذا
الا تناقضا وانكارا كما لا يخفى على المتامل المصنف المجتنب عن التعسف
ويلزم على ما قاله عدم مطابقة المثال للممثل وانما عن القاعدة المشهورة
من ان الواو تقلب الفا اذا تحركت وانفتح ما قبلها ما قال الفاضل احمد القزو ينى

فيه رد على الشارح الصفهندي منه

فيه رد آخر عليه منه

فيه رد على احمد القزويني منه

186

القزويني وهو قلبت واو يعطو ويعتدو ويسترشو ياء لتطرفها وانكسار
ما قبلها وحمل الماضي عليه طردا للباب في القلب وان لم يكن ما قبلها مكسورا انتهى
فكلام عجيب وقول غريب فان اعلال الماضي هنا بالاصالة كما مر فليس هذا الا وهما
من الاوهام كما لا يخفى على ذوي الافهام ثم اعلم ان قوله تغزينا وترجينا هما للمتكلم
مع الغير الاول من باب التفعل والثاني من باب التفاعل فما قاله السلمي من ان التمثيل
في المتن بمثالين من باب التفاعل سهو من الكاتب خال من الفائدة بل الصواب ان
يكون لكل باب من التفعل والتفاعل مثال كما نبه عليه في شرح الهادي والنهى افتراء
على المصنف كذا قال ابن الناج اقول ويمكن ان يقال انه وجد هما في النسخ الموجودة
عنده من باب التفاعل كما وجدناه في بعضها فاعترض على المصنف والافتراء عليه
لا يرجى من شان الفاضل السلمي رحمه الله امراء اعرف قدره ولم يتعد طوره
ولما فرغ عن الاقسام الثلثة شرع في القسم الرابع من المعتلات وقال النوع الرابع
من الانواع السبعة المعتل العين واللام وهو ما يكون عينه ولامه حرفي علة
وقدمه لكثرة ابحاثه بالنسبة الى ما يليه ويقال اللفيف المقرون لالتقاء احد
حرفي العلة فيه بالاخرى ولاقتران كل واحد منهما بالآخر من غير فصل بحرف صحيح
بخلاف ما يجيء بعده قال بعض الافاضل وقد يقال هو ماخوذ من اللف بمعنى
الخلط فسمي به لانه قد خلط الحرف الصحيح بحرف العلة من طعام لفيف اذا كان مخلوطا
من جنسين والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون

دفع لما اورده السلمي منه وهو ما وقع في قوله خرج ابتداء

فيه رد على ابن الناج وامثاله للفاضل السلمي منه

العين واللام واويين كقوو وثانيها ان يكون يائيين كحيى وثالثها ان واللام
يا كشوى ورابعها ان يكون العين يا واللام واو وهذا القسم لم يجئ في
الكلام قال الاندلسي في المحصل علم ذلك باستقراء ابنية الفعل وقال التفتازاني
فبقي ثلثة ولا يكون الامر بابضرب يضرب وعلم يعلم والتسمية فيما يكون الحرفان
واويين كسر العين نحو قوى ليقلب الواو الاخيرة يا دفعا للثقل وانما جاء في هذا
النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لان العبرة في هذا الباب باللام ولذا
لا يعل انتهى قال الجلبي فيه نظر لانه يعلم منه ان مجئ يفعل بالكسر منحصر فيما اذا كان
العين واوا واما اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واوا وبالعكس
وليس كذلك لما مر انه لم يجئ ما يكون العين يا واللام واوا قال سيبويه ليس في
الكلام مثل حيوة اي ليس في الكلام ما عينه يا ولامه واو وكان في هذا النوع
من الاعتدال لان اليا اخف والنطق باخر الكلمة بعد النطق باولها لكون المتكلم
خارجا في الابتداء تعبا في الانتهاء فبدأ بالاثقل وعقب بالاخف الضعيف
تنزيلا على حال المتكلم تنزلا ولا يخفى ما فيه من الاعتدال قال ابن الحاجب وشوى
اليا من الواو بكون العين واوا نحو شوى لانه لم يجئ عينه ولامه واوين الا ما شذ
من نحو القوى والصوى وانت خبير بما فيه من المخالفة لما نقلنا اولا وفي بعض
الشروح للمفصل ما يشير الى هذا حيث قال ولو ثبت ما عينه ولامه واوان
كالقوة والحوة لقلت قوى وحوى بقلب الواو الثانية يا لانكسار ما قبلها

187

قبلها ويمكن ان يجاب عن النظر بان مراد العلامة التفتازاني انه انما جاء في هذا النوع
يفعل بالكسر حال كون العين فقط واوا واما اذا كانت اللام ايضا واوا كما جاز ه
ابن الحاجب فلا يجئ من يفعل بالكسر بل يفعل بالفتح نحو قوى يقوى فتقول في فعل
مفتوح العين مما عينه واو ولامه يا شوى اللحم اي طبخه في التنور يشوى شيا
اصل شوى اجتمعت الواو واليا وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت
اليا في اليا مثل رمى يرمى رميا في قلب اللام الفا في الماضي وحذف الحركة في المضارع
المفرد وغيره اعني حذف اللام في مثال فعلوا مطلقا وفي مثال فعلت وفعلنا اذا
انفتح العين على ما مر وانما لم يكن عينه كالاجوف كما كان لامه كالناقص لئلا يجتمع
اعلالان متواليان في حرفين متواليين في كلمة واحدة ولم يكن لامه كالصحيح لانه محل
التغيير وتقول في فعل مكسور العين مما فيه المعتلان واوان قوى يقوى قوة اصله
قوو ادغمت الواو الاولى في الثانية لوجود شرط الادغام وهي ضد الضعف وجمعها
قوى وقوى الضعيف قوة وتقوى بمعنى قال التفتازاني والاصل في قوو يقوو
قوو يقوو وقاعلا اعلاله رضى يرضى ولم يدغم لان الاعلال في مثل هذه الصورة
واجب والادغام جائز ان يقال رضو مثل بخلاف الادغام اذ يجوز ان يقال حيى بلا ادغام
فقدم الواجب فلم يبق سبب الادغام ولان قوى اخف من قو بالادغام واعتل اجتماع
الواوين في القوة بالادغام فانه موجب للخفة ونظيره الجود والبق ولم يعل العين
لئلا يلزم في المضارع بقاء يا مضمومة وقيل لئلا يلزم اجتماع الاعلالين

وتقولة في فعل مكسور العين مما عينه واو واللام ياء روي يروي ريا ايضا
بكسر الراء وفتحها اصله رويا ولم يقلب العين من روي الفا لان لم يلزم اجتماع الاعلالين
لئلا يلزم في المضارع انقلاب يروي كيخاف بياء مضمومة وهم رفضوا ذلك ولان
فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ولم يقلب في مفتوح العين فلم يقلب
في المكسور فقوي يقوى وروي يروى مثل رضي يرضى رضا في جميع احكامه
الا انه يجوز فتح الراء في مصدره واعلاله مثل اعلال شبا فقول التفتازاني في
جميع احكامه بل مخالفة نظر وعليك انه لا يعل العين اصلا ولم يأت اسم الفاعل
من روي مثل من شوي اشار اليه بقوله فهو ريان اصله رويان اجتمعت الواو والياء
والسابق منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ريان تقول
لامرأة واحدة امرأة ريا اصله رويا فاعل كيا اعل صح ريان مثل عطشان وعطشى اي
ريان صفة مشبهة موضوعة للمذكر على وزن فعلان وريا صفة مشبهة موضوعة
للمؤنث على وزن فعلى كما ان عطشان وعطشى صفتان مشبهتان موضوعتان
للمذكر والمؤنث يقال عطشانة ايضا وورد في حديث بركة التي شربت بوله عليه السلام
وساق القاضي عياض في الشفاء ذلك حيث قالت فقمت وانا عطشانة فشربته وانا
لا اعلم وحكى صاحب العين امرأة عطشانة ذكره التقريب ومثل سكرانة في لغة بني
اسد وهو المستعمل الآن واذا عرفت هذا فقد ظهر لك عدم اصابتهم في قولهم
لا يقال عطشانة للمؤنث الواحدة وقال في جامع اللغة الريان ضد العطشان وهي

هي ريا ومنه قيل للممتلئ شحما ولحما الا ان العطشان اذا شرب الماء يمتلئ جوفه وامرأة
ريا وروي من الماء بالكسر روي كرضي وريا ايضا بكسر الراء وفتحها وارتوى وتروى
كله بمعنى وروي من الماء شرب شربا وريا ورويت على اهلي ولاهلي ريتهم بالماء ورويت
القوم اذا سقيتهم الماء ومنه من اين ريتكم اي من اين ترتوون الماء وسمي يوم التروية
لانهم كانوا يرتوون فيه من الماء لما بعد وماء رواء بالفتح اي عذب وروي كرضي
وهو الذي للوالدة ري وعين رية كثيرة الماء والروي سحابة عظيمة القطر
شديد الوقع تنبيه هنا فائدة مهمة يجب حفظها وهي ما قال الامام ابن الجماد
في الفرق بين العطش والغلة والغليل والصدى والظماء والاوام والاوار و
النهل والهيام والجواد بمعنى تقول رجل عطشان وصديان وصد وصاد وظمآن
وناهل وهائم واروى كاعطى يعني اذا نقل روي الى باب الافعال صار اعلاله كا
علال اعطى بعد قلب الواو واعطى ياء ولم يعل بالنقل والقلب للزوم التقاء الساكنين
الالف المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الياء فلا بد من حذف احدهما فاذا حذف يؤدي
الى اللبس وتوالي الاعلالين وهما غير جائزين وتقوله في فعل مكسور العين
مما الحرف فيه ياءان حيي على اصله اورده صاحب جامع اللغة وغيره من اللغويين
في الياء فحي قال ان اصله حيو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فقد
لحظ الخطا فاحشا كرضي بلا اعلال العين لما تقدم وجاز عدم الادغام
نظرا الى انه قياس ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع لما يلزم ما تقدم من يحيي

من يحيي مضموم اليا وهو مرفوض ويجوز حي بالادغام في لغة بعضهم نظرا
الى اجتماع المثلين قال في جامع اللغة الادغام اكثر ويجوز في الحا الفتح على الاصل
والكسر بنقل حركة اليا اليه وهو نظير ما تقدم تقديره في كسر فا مست وظلت
فيقال هنا من ادغم بنقل حركة اليا الى ما قبلها كسر الحا ومن حذف الكسرة من غير نقل
ابقى الفتحة هذا وجملة القول في ادغام ما عينه ولامه يا انه اما ان يكون
الثانية ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة لم يجز الادغام نحو حييت وان كانت متحركة
فان ما قبلها مفتوحا قلبت الفا نحو احيا وان كان غير مفتوح وحركتها اعرابية
فلا ادغام ايضا نحو رايت محييا لان عروض الحركة كعروض التسكين فنحو
يحييك كلاهما مانع من الادغام او بنا واليا متطرفة فالفك والادغام نحو
حيي قال في الافصاح والاظهار في عيي اكثر في كلامهم فتامل ذكره الفاضل
الغزني قال الفاضل الدواني حي بالادغام لاجتماع المثلين وفي الصحاح الادغام
اكثر لان الحركة لازمة فان لم تكن الحركة لازمة لم يدغم كقوله تعالى اليس ذلك
بقادر على ان يحيي الموتى واما جواز فكه فبناء على ان كل ما يدغم في الماضي يدغم في
المضارع ولا يجوز الادغام في المضارع لما يلزم من يحيي مضموم اليا وهو مرفوض
كما عرفت وقد يكسر الحا في الماضي بنقل حركة اليا اليه لكن المشهور فتحها ونقول
في مضارع حي وحيي يحيى بلا ادغام لئلا يلزم اليا المضمومة كما مر ويقلب
اللام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ونقول حيوة في المصدر اصله حيية

حيية على وزن فعلة بسكون العين نقلت حركة اليا الثانية الى الاولى و
قلبت اليا الثانية الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار حياة
قال التفتازاني وتكتب بصورة الواو على لغة من يميل الالف الى الواو وكذلك
الصلوة والزكوة والربوا كذا ذكره صاحب الكشاف فيه والحق ان يقال ذلك
يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقلته وفي غيره بالالف كحياة لانها وان كانت
منقلبة عن اليا لكن الالف المنقلبة عن اليا اذا كان قبلها يا تكتب بصورة الالف
الا في يحيى وريى وقال الآمدي بعضهم كلها ان الالف المنقلبة عن اليا تكتب
بصورة اليا اذا لم يكن قبلها يا وتكتب بصورة الالف اذا كان قبلها يا الا في يحيى
وريى لكنه لم يصب لان ما ذكره جاز في الآخر وفي غيره تكتب بصورة الالف
سوا كانت منقلبة عن الواو واليا نحو قال وباع اقول منشو هذا الاعتراض
عدم التقيد بالسباق والسياق تامل حق التامل يظهر لك حقيقة الحال
بعون الله الملك المتعال فان قلت لم يدغم احدى اليائين في حيية في
الآخر قلت لانه لو ادغم لقيل حية فيلتبس بالصفة المشبهة للمونث حية حيان
حيا فهو حي في النعت قال التفتازاني ولم يقل حاي لما ذكر في روي من ان
المعنى على الثبوت ولم يقل حيي بلا ادغام حملا على الفعل لان اسم الفاعل فرع
الفعل في الاعلال دون الادغام وعلى تقدير حمله عليه فالحمل على ما هو الاكثر
اعني الادغام اولى اقول فيه بحث وحيا في فعل الاثنين من حي بالادغام وحييا

فيه من حيي بلا ادغام فهما حييان في تثنية حي وحيوا في فعل جماعة الذكور
من حيي بالادغام قال الشاعر عيوا بامرهم كما عيت ببيضتها الحمامة بتشديد
عيوا اي تحيروا فهم احياء في جمع حي ويجوز في جمع فعل جماعة الذكور
حيوا على وزن فعوا بالتخفيف اي بحذف احدى اليائين لكن ضموا لالتقاء
الساكنين بعد نقل ضمة الياء الى ما قبلها قال الشاعر وكنا حسبناهم فوارس
كهمس حيوا بعد ما ماتوا من الدهر اعصرا بتخفيف احدى اليائين من حيوا
هذا اذا لم يتصل به الضماير المتحركة اما واما عند اتصالها فلا يدخل الادغام
ولا التخفيف ح واما عند لحوق تا التانيث فيجوز الادغام كما في البيت الاول
ويجوز عدمه كحييت والامر من يحيى احي بحذف الالف والياء للوقف كارض
من يرضى وفي جميع التصاريف بفتحه في الحاق النون الثقيلة والخفيفة تقول
احيين احيوا احيي بالياء الساكنة بعد الياء المفتوحة احييا احيين
وبالنون الثقيلة احيين لحيان احيون بحذف اللام وضم الواو على وزن
افعون احيين بكسر الياء الثانية على وزن افعلن احيينا احيينان و
بالتخفيف احيين احيين احيين وتقول في افعل احيي بقلب الثانية
الفا فلما انقلب الياء الفا لم يبق مقتضى الادغام وكذا في حايى واستحيى ولكن
جاز الادغام في الماضي المبني للمفعول من الافعال والاستفعال لم يكثر كثرة حي
لكون ما قبل المثلين هنا الفا يحيى بحذف حركة الياء الثانية في حال الرفع

الرفع دون النصب لخفة الفتحة ولم يدغم الياء حملا على الاصل قال الله تعالى
اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى ولانه لو ادغم لوقع الضمة على الياء ومصدر
احيا بقلب الياء همزة كاعطى يعطي اعطاء وفي فاعل حايى يحايي محاياة
كما جي يعيى وفي استفعل استحيى يستحيي استحياء استح في الامر كلاهما بعينه
ومنهم من العرب من يقول استحى يستحي استح بحذف العين بعد نقل حركة
الى الفاء واعلال اللام بمقتضى القياس قال الحافظ جلال الدين السيوطي في الاشباه
والنظائر يستحيي بيائين في لغة الحجاز واما تميم فيقول يستحي بياء واحدة قال
في التسهيل فيحذفون احدى اليائين قال ابو حيان اما التي هي لام الكلمة و
اما التي هي عين الكلمة اما حذف لام الكلمة فلان الاطراف محل التغيير فلما حذف
بقي يستحي كحال المجزوم ثم نقل حركة الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت
الياء واما حذف عين الكلمة فقيل نقل حركة الياء التي هي عين الى الحاء فالتقى
ساكنان الياء التي هي عين والياء التي لام فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين
فعلى التقدير الاول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني وزنها يستفل وذلك
اي الحذف لكثرة الاستعمال لا للاعلال كما قالوا لا ادر اصله لا ادري فحذف
الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة فيما لا ادري والتشبيه بلا ادري في الحذف
لكثرة الاستعمال لا في حذف اللام فليكن هذا اخر الكلام في شرح المعتل العين
واللام مبنيا فيه المرام على وجه ليس فيه ابهام وبالله العون في كل مقام وعليه

قال الاخفش يستحي بياء واحدة في لغة بني تميم
والاصح في لغة الحجاز وانما قال حذفوا الياء
لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كما قالوا
في لا ادري لا ادر ص ر دبكر

كل سلام والنوع الخامس من الانواع السبعة المعتل الفا واللام وهو
الذي فاؤه ولامه حرفا علة ويقال له اللفيف المفروق لافتراق حرفي
العلة وافتراقهما وكل واحد منهما اما واو وهو مستعمل اما ياء كيديت اي
النعمة واما واو وياء كوقيت واما عكسه فمستعمل ايضا فبقي اثنان من اربعة فيكون
باعتبار القسمة الناقص فيكون مضارعه يفعل بالكسر فيقول وقى يقي
بحذف الواو التي هي الفاء من المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة كما يحذف
من يعد ولم يقل كيعد لمخالفة حكم لامه ولم يقل كيرمي لانه يخالفه حذف
الفاء واما حكم اللام منه فحكمه من يرمي بقي هنا فائدة مهمة وهي ما قاله الفاضل
الدواني من انه تقول في افتعل من وقى يقي اتقى يتقي مثل اتعد يتعد والاصل
اوتقى يوتقي واوتعد يوتعد فادغم هذا مثل ذلك ثم لما كثر استعماله
على لفظ الافتعال توهموا ان التاء من نفس الكلمة فجعلوه اتقى يتقي بفتح
التاء فيهما مخففة ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم يلحقونه به فقالوا
تقى يتقي مثل قضى يقضي وفي الامر تق تقيا تقوا اتقي تقيا تقين فبنوه
على المخفف واستغنوا عن الالف بحركة الحرف الثاني في المستقبل وهو يتقي
كذا في الصحاح والمغا حذفوا الواو من الفاء في قولهم يتقي بفتح التاء حملا له
على يقي ولكن مع شانه لما امكن التخفيف بالادغام بقلب الواو تاء ثم الادغام
فالعدول الى التخفيف بالحذف خلاف القياس وبقوله في الامر قياسا كان حل

يا رجل على وزن ع فيصير على حرف واحد لان الفاء محذوف وقد حذف حرف العلة رعة
ولام الفعل فلم يبق غير العين ويلزم من اي الامر منه لحوق الهاء في الوقف نحو
قه لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان سكنت الحرف الواحد للوقف او الوقف على
المتحرك ان لم تسكن وكلاهما ممتنع تحقيق المقام وتوضيح المرام ما قاله شارح الجمل
لابي القاسم الزجاجي من ان كل فعل معتل اللام والفاء اذا ادى الاعتلال الى ذهاب
فائه ولامه فبقي على حرف واحد فانك لا تزيد فيه في الخط هاء وسبب ذلك ان الخط
مبني على الوقف والعرب اذا وقفت على ما حذف فاؤه ولامه من الافعال وبقي على
حرف واحد لم يقف عليه الا بالهاء مثل قه وشه وسبب الحاقهم الهاء اياه في الوقف
شيئان احدهما انه لا بد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه فالابتداء لا يكون
الا بالمتحرك والوقوف لا يكون الا على ساكن وحرف واحد لا يمكن ان يكون متحركا
ساكنا في حال واحدة والآخر انهم لما انتهكوا الفعل بحذف فائه ولامه الزموه
الهاء في الوقف لتكون عوضا من المحذوف واعلم ان حرف العطف اذا دخل على ق
وش ونحوهما ففي كتبه مذهبين احدهما ان تكتب بالهاء كما كان يفعل به
قبل دخول حرف العطف والآخر ان ينظر الى حرف العطف فان كان على حرف
واحد كفاء العطف وواوه كتب بغير هاء وان كان حرف العطف على ازيد من حرف
واحد نحو ثم كتب بالهاء وهذا المذهب الاخير هو الذي اخذ به ابو القاسم الزجاج
وسبب ذلك عند من اخذ بهذا المذهب ان حرف العطف اذا كان على حرف واحد

حكمت له العرب بحكم الجزء مما دخلت عليه لشدة اتصاله به فلما صار كالجزء
من الفعل لم يحتج الى ادخال الهاء لتكون عوضا من المحذوف ولان حرف العطف قد
صار كالعوض من ذلك المحذوف واذا كان حرف العطف على ازيد من حرف واحد
لم يشتد اتصاله بما دخل عليه فلم يصر بذلك كالجزء مما دخل عليه فاحتيج في الخط
الى الحاق الهاء ليكون عوضا من المحذوف ومما يدل على ان حرف العطف اذا كان
على ازيد من حرف واصله لم يجعل كالجزء مما دخل عليه اتجارتهم الفصل بينه ثم وما
دخلت عليه بالقسم في فصيح الكلام ولا يحسن ذلك فيما هو من حروف العطف على
حرف واحد الا ترى انهم يقولون قام زيد ثم والله عمرو ويقبح ان يقال قام
زيد و والله عمرو وقال والصحيح عندي من المذهبين الاول بدليل انهم لا يقفون
على ما يدخل عليه حرف العطف سواء كان حرف العطف على واحد او على اكثر والخط
مبني على قياس الوقف في قوله في التاكيد بالنون قال في جامع اللغة وكذا المثنى
توكيدا او اكد مبني والواو افصح والاول ان يقول في التوكيد قين باعادة
اللام المحذوفة لان حذفه لكونه في حكم المجزوم فاذا وكد زال الحكم قيان
قن في فعل جماعة الذكور بحذف الواو لالتقاء الساكنين وضم القاف للدلالة على
المحذوف قن في فعل الواحدة بحذف الياء لالتقاء الساكنين وكسر القاف
للدلالة على المحذوف قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن ونقول من باب
علم يعلم وحي الفرس على اصل اذا وجد في حافره وجع يوجي كرضي يرضى

يرضى في جميع الاحكام الاتي قلب الواو ياء ولما كان في امره مخالفة ما ذكره فقال
ايج كارض بقلب واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ايجيا ايجوا ايجي ايجيا
ايجين وبالثقيلة ايجين ايجيان ايجون ايجين ايجيان ايجينان
وبالخفيفة ايجين الى اخره فاعرفه بالفكر الثاقب لا الفاتر واستغن
بالملك النقاد والنوع السادس من الانواع السبعة المعتل الفاء والعين وهو
ما يكون فاؤه وعينه حرف علة ويقال له اللفيف المقرون لالتقاء حرفي
العلة فيه قدمه على المعتل التام باعتبار كثرة وجود الحرف الصحيح هنا وفي
ذلك ومقتضى القسمة العقلية ان يكون هذا النوع اربعة اقسام ما يكون فاؤه
وعينه واوان وما يكون فاؤه وعينه ياءان وما يكون فاؤه واو وعينه ياء
وعكسه لكنه لم يجئ ما يكون الفاء والعين واوين لكونه في غاية الثقل اذا عطف
بالواو ويجتمع ثلاث واوات لحشية نباح الكلب فبقي ثلاثة اقسام اشار اليها
بقوله كيين على وزن فعل في اسم مكان قال الفاضل التفتازاني في الرموز
يين محركة علم او واد وقال مولانا دده يين بلا تنوين لانه غير منصرف للعلمية
والتانيث المعنوي اقول من دقق النظر يظهر له عدم المخالفة بين كلامهم
وان كانت موجودة بحسب الظاهر ويوم في اسم زمان وجمعه ايام والاصل
ايوام فادغم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما على الاخرى بالسكون
وربما عبروا عن الشدة باليوم فقالوا يوم ايوم بالاشتقاق افعل منه كما

قالوا الليلة ليلا لاشتقاق فعلا منها وقد يقلب فيقدم الميم ويؤخر الواو
بالسطر فيها فيقال يمى ذكره الجلال الدواني في الخلاص قال بعض الافاضل وهو
المدة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الثاني الى غروبها شرعا والوقت
لغة ليلا كان او نهارا طويلا كان او قصيرا ذكره في تفسير الكواشي وقال الامام
عبد العزيز البخاري في شرح الكشف الكبير للامام البزدوي اعلم ان لفظ
اليوم يطلق على بياض النهار بطريق الحقيقة اتفاقا وعلى مطلق الوقت
بطريق الحقيقة عند البعض فيصير مشتركا وبطريق المجاز عند الاكثر وهو
الصحيح لان حمل الكلام على المجاز اولى من حمله على الاشتراك لان المجاز في الكلام
اكثر فيحمل على الاغلب ولانه لا يؤدي الى ابهام المراد لان اللفظ ان خلا عن قرينة
فالحقيقة معينة وان لم يخل عنها فالذي يدل عليه القرينة وهو المجاز
متعين بخلاف الاشتراك فانه يؤدي الى الاخلال في الكلام بعد ابهام المراد
قال بعض الافاضل وقد يعبر عن الشدة في الاكثر من المجاز ذكره في ايام العرب
كذا اي في وقايعها وفي الحديث لا يحضر من الاجر يوما بالناس اذا وقعة
احد بقيت هنا فائدة مهمة وهي الفرق بين اليوم والنهار قال الفاضل
الامجد مولانا احمد ابن الكامل الهمام شيخ الاسلام مولانا ابو السعود رحمهما الله
الملك الودود في كتابه المسمى فتح العلام في تخطئة العلماء العظام في الصحاح
النهار ضد الليل واليوم مرادف قال صاحب القاموس النهار ضياء ما بين

مبحث يوم

193

بين طلوع الفجر الى الغروب او طلوع الشمس الى غروبها وقال الراغب هو الوقت
الذي ينتشر فيه الضوء وهو في الشرع ما بين طلوع الفجر الى غروبه وفي الاصل
بين طلوع الشمس الى غروبها وقد يعبر عن مدة في الزمان وزاد عليه ابن هشام
في شرح بانت سعاد معنيين آخرين الاول ان يكون لهما المدة القتال نحو
يوم حنين ويوم بدر والثاني ان يكون لهما الدولة نحو وتلك الايام
نداولها بين الناس الاية ولا يخفى ما فيه فان العلامة البيضاوي بين
بع له معنى آخر في تفسير قوله تع لا يرجون ايام الله وهو ان يكون الايام بمعنى الوقائع
فيمكن ان يكون في يوم حنين ويوم بدر بمعنى الوقعة ايضا اي في وقعة
حنين ووقعة بدر بل اضافتهما الى البدر وحنين اولى من اضافة مدة
القتال اليهما على انه يمكن ان يكون اليوم فيهما بمعنى مدة من الزمان وباضافته
اليهما يتعين كونه مدة القتال الواقع فيهما وان العلامة المزبور حمل
اليوم في قوله تع وتلك الايام نداولها بين الناس الاية على معنى اوقات النصر
والغلبة كالتزام تداولها وعلم مما ذكر ان اليوم في قوله تع ليجمعنكم الى يوم
القيمة وفي امثاله بمعنى الوقعة على ما صرح به البيضاوي او بمعنى مدة من
الزمان على ما يتوقف وقد عثرت على نص من قبل الزمخشري في الاساس على ان اليوم قد
يكون بمعنى الشدة والعرب يقولون ايام ذو ايام اي ذو شدة وعد المعنى السابق
من المجاز فبذلك ظهر لك ان اليوم في مثل الاية المذكورة جدير بان يحمل

عليه وويل قال الجلي هو اسم بير في النار كلمة عذاب وقال الدواني ويل كلمة واد
في جهنم لو ارسلت فيها الجبال لذابت من حرها قال عطاء بن يسار وقيل هو
كلمة عذاب يقابل ويح وهو كلمة رحمة وقال الزبيدي هما بمعنى واحد وقال صاحب
الراموز في جامع اللغة وقوله في قوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب ان في الاصل
مصدر لا فعل له فيدل على عدم التنافيين كلامية تناقص بحسب الظاهر ولكن
دفعه سهل بان المراد بالمثبت ان يكون الفعل من غير لفظه وبالمنفي ان يكون الفعل
من لفظه ولا يخفى هذا على ابن التاج فقال اما قاله وما ذا بعد الحق الا الضلال
والظاهر انه لو لا نادر ضد اخذوه لكونه غلب الجوهري قال الصفهندي والقائل
ان يقول لقد بني فعل من اليوم في باب المفاعلة لقولهم عاهلته مياومة و
المياومة مصدر فلا بد له من الفعل فتقول ياوم يياوم مياومة وما
قلتم انه لا يبني منها الفعل منقوض بما ذكرناه ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ان
المياومة في عاملته مياومة مصدر لكن لا يبنى منها الفعل كما ذكرتم بل الفاذ كرت
مياومة بعد عاملته لبيان الفعل وما قلتم ان المياومة مصدر ولا بد للمصدر
من ان يبني منه الفعل منقوض بويح وويل فانهما مصدران مع انه لم يجئ فعل
منهما كما عرفت الكلام في قولهم في قوله فانهما مصدران مخالف لما نقلنا عنه آنفا
وهو انه لم يبين من هذا النوع ومن النوع الالى فعل فلم اورد هما في هذا المختصر
مع ان مباحثه مقصورة على الفعل وما يشتق منه قلت لان التقسيم العقلي

194

الفعل المعتلات يقتضي ايرادهما فاوردهما على الغرض الاصلي من ايرادهما
ذكر عدم مجيء الفعل منهما فيهما والنوع السابع من الانواع السبعة
المعتل الفاء والعين واللام وهو ما يكون فاؤه ولامه حرف علة قال
الجلي في الكبير ويقال له المعتل المجموع لكون حرف العلة في جميع اصوله من
الفاء والعين واللام ومعتل الطرفين لوقوع حرف العلة فيهما وقال
في الصغير ويقال له ايضا اللفيف المقرون من الطرفين قال الفاضل التفتازاني
والقسمة تقتضي ان يكون تسعة اقسام وقال الغزي هذا الكلام المستقيم
او جبه نظره الى مجرد ضرب الفاء والعين واللام في الحروف العلة والحق
انه لم يعتبر الالف لعدم اصالتها انحصرت الاقسام في ثمانية حاصلة من
ضرب الواو والياء في هما عينا وضرب الاربعة الحاصلة فيهما لاما وان
اعتبرت انتهت الاقسام الى سبعة وعشرين وقال الجلي في تحقيق المقام وتوضيح
المرام الاول من الاقسام التسعة ان يكون الفاء والعين واللام واوا والثاني
ان يكون ياء والثالث ان يكون الفاء والرابع ان يكون الفاء واوا والعين و
اللام ياء والخامس ان يكون الفاء ياء واللام والعين واوا والسادس ان
يكون الفاء واللام واوا والعين ياء والثامن ان يكون الفاء والعين واوا
واللام ياء والتاسع ان يكون الفاء والعين ياء واللام واوا هكذا
و و و ي ي ي ا ا ا و ي ي و و ي و و و ي ي ي و والظاهر

قوله والقسمة تقتضي ان يكون تسعة اقسام
الاول ان يكون الفاء والعين واللام واوا و
الثاني ان يكون ياء والثالث ان يكون الفاء و
الرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام
ياء والخامس ان يكون الفاء ياء والعين و
اللام واوا والسادس ان يكون الفاء و
اللام ياء والعين واوا والثامن ان يكون
اللام ياء والعين واوا واللام واوا
ان يكون الفاء والعين واللام ياء
والتاسع ان يكون الفاء والعين ااا و و ي
هكذا و و و ي ي ي و و ي
ي و و ي و ي
ي ي و
والظاهر انه ان اعتبرت
الالف تزيد الاقسام على التسعة والثمانية وكان كلمة با
لم تعتبر لانه تزيد على الثمانية
لتسعة لاجل نظره الى ضرب الثلاثة في الثلاثة ويكون
سبعة وعشرين
[illegible]

اذا اعتبرت الالفين بل الاقسام على التسعة وانه لم تعتبر لا تزيد على الثمانية
فكان حكمه بالتسعة لاجل نظره الى ضرب الثلثة في الثلثة ولم يجئ في الكلام من
هذا النوع الا مثالان وذلك واو وي بلا كسر الحرفين وهما واوه ويه بغير افصاح
الهاء في التلفظ وانما الهاء على تقدير الوقف كما هو قاعدة الوقف قال الكمالي
وقال الدواني في الخلاصة والتفتازاني في شرح هذا الكتاب وهما واو وي
المسميان للواو والياء وبيان الحروف مسميات لاسمائها فان آ مسمى للهمزة وب
مسمى للباء وج مسمى للجيم الى الآخر لما روي عن الخليل انه لما سأل اصحابه كيف تنطقون
بالجيم من جعفر قالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤل عنه والجواب
جه لانه المسمى اعلم ان تركيب الثامن ياءات بالاتفاق ويجعلون لامه همزة بتخفيف
انتهى اقول وفيه نظر لان كون تركيب الثامن ياءات ليس بمتفق عليه بل مختلف فيه
كما صرح به الفاضل الاصفهندي حيث قال واصل يايي قلبت الياء المتوسطة
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لا لام الفعل والتغيير بها انسب لانها محل العوارض
والتغييرات لكن القياس هاهنا لم يجوز لانه لو قلبت الفا فالياء المتوسطة
ايضا متحركة وما قبلها مفتوح فلا بد من قلبها الفا ايضا فيؤدي الى اجتماع
الالفين وتوالي الاعلالين بخلاف لو قلبت الياء المتوسطة الفا فانه لا يلزم
توالي الاعلالين واجتماع الالفين وذهب بعضهم الى ان الف الياء منقلبة
عن الواو واصل يا يوي قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم تقلب

ولم يقلب الياء التي هي لام الفعل الفا لانه لو قلبت اياها فالواو فيه متحركة وما
قبلها مفتوح فلا بد من قلبها الفا فيلزم ايضا اجتماع الالفين وتوالي الاعلا لين
بخلاف ما قلبت الواو الفا فلا يلزم ح اجتماع الالفين ولا توالي الاعلالين
والحق ان الف الياء منقلبة عن الياء لا الواو بدليل قولهم بينت الياء اي
كتبتها واعلم ان الف الواو منقلبة عن الواو على ما قاله الاخفش وعن الياء
على ما قاله ابو علي الفارسي وغيره والاول اقرب لان الواوي اكثر من اليائي
فالحمل عليه اولى ويدل عليه ايضا قطعا قولهم في التصغير وية بقلب فانه همزة
لكونها اول واوين مصدرين اذ لو كان عينه ياء لقيل في التصغير ويية
قال الجيلي في العرب حروفها واو الا الواو والف الواو منقلبة عن الواو
او اصل الواو ووو قلبت المتوسطة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لئلا
يلزم توالي الواوات في كلمة واحدة والقياس قلبت الواو التي هي لام الفعل
لانها محل العوارض والتغييرات القياس مهجور للمعترض في الياء من اراد
التفصيل فليراجع شرح الجيلي **فصل في بيان المهموز** او في المهموز فالمهموز
على الوجه الاول فهو وكذا على الثاني وهو اسم مفعول من الهمزة قال
البيضاوي الهمز الكسر كالهزم واللمز الطعن كاللهز فشاعا في الكسر من
اعراض الناس والطعن فيهم انتهى فقد ظهر من ذلك ضعف ما قاله الشاه ح
الديناني في شرح المقصود من انه المهموز اسم مفعول من الهمز وهو

اللمس حيث اطلق اللمس ولم يفصل بينهما والمهموز عندهم ما يكون احد
حروفه الاصلية همزة سواء بقيت بحالها كسأل او قلبت كسال او حذفت
كسل والانواع العقلية لمسبوعة كانواع المعتل لكن لما تقل تعدادها بقي المهموز
الفاء والعين واللام حكم اللفظ المهموز الخالي عن التضعيف وحروف العلة
في تصاريف فعله حكم تصاريف الفعل الصحيح الخالي عن الهمزة والتضعيف
وحروف العلة لان الهمزة حرف صحيح بدليل قبولها الحركات الثلث بخلاف
حروف العلة كما مر قيدنا المهموز بالخالي عن التضعيف وحروف العلة
احترازا من اطلاق اللفظ لان المطلق يفهم منه الكمال وكمال لفظ المهموز
في الخلو عنها وقصد الى اخراج المضاعف المهموز والمثال المهموز و
الاجوف المهموز ونحو ذلك لان احكامها بينة فيما يجي قال التفتازاني
والاولى ان يقال حكم المهموز في التصاريف حكم مماثله من غير المهموز ان مضاعفا
فمضاعف وان مثالا فمثال الى غير ذلك وانما كان هذا اولى لان عبارة
المتن تدل على ان حكم المهموز حكم الصحيح في التصرف واحتمال الحركات والحكم
المضاعف والمثال والاجوف وعبارة التفتازاني تشمل الجميع فلهذا قال
والاولى لكنها اي الهمزة قد تخفف بالحذف والقلب الى الالف وبالواو و
بالياء وبين بين وهو جعلها بين همزة وبين حرف من جنس حركتها
اذا وقعت الهمزة غير اول اي غير اول الكلام فيبتدأ بها لان الهمزة في اول

في اول الكلمة قد تخفف اذا اتصلت بكلمة اخرى نحو جا احدهم على ما نذكره ان
شاء الله تعالى بخلاف اول الكلام فانها لا تخفف فيه لانها لو خففت بجعلت
بين بين اذ هو الاصل فيه وهو قريب من الساكن فيمتنع الابتداء به وحمل
القلب والحذف عليه لان في الابتداء بالساكن يحتاج الى اجتلاب الهمزة
تكون الابتداء بحرف شديد مطلوبا عندهم واما حذف الهمزة في خذ وكل
ومر فلان الحذف خارج عن القياس كما يجي ان شاء الله تعالى وقيل حذفها لازم عند
فقد الاحتياج اليها وانما تخفف الهمزة لانها حرف شديد على اللسان لخروجه
من اقصى الحلق فخففت دفعا لشدتها اما بالقلب وهو الابدال او بجعلها
بين بين وهو جعل الهمزة وبين حرف حركتها ويقال له التسهيل ايضا و
اما بالحذف فلهذا التغيير جعل المهموز من غير السالم والتفصيل ان الهمزة
لا يخلو ان يكون واحدة او اثنين فان كانت واحدة فاما ساكنة او متحركة فان
كانت ساكنة فتبدل بحرف من جنس حركة ما قبلها على ما يجي ان شاء الله تعالى سواء
كانت الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة واحدة كما في راس وبير و
لوم او في كلمتين كما في قوله تعالى الى الهدى ائتنا والذي اؤتمن ويقولون ائذن لي
اذ لا يمكن جعلها بين بين لسكونها ولا الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وان كانت
متحركة فاما ان يكون ما قبلها متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فتلك الهمزة
المتحركة اما ان تكون متطرفة وقف عليها او لا يكون كذلك فان لم يكن كذلك

فمنها الهمزة المتحركة التي سكن ما قبلها ولا تكون متطرفة ووقف عليها فنقول
فنقول الساكن الذي قبل الهمزة اما ان يكون في الكلمة التي فيها الهمزة او في غيرها
فان كان في تلك الكلمة فذلك الساكن اما صحيح او حرف علة فان كان حرف علة فاما
ان يكون واوا او ياء او الفا فان كان واوا او ياء فاما ان يكونا زائدتين او اصليين
فان كانتا زائدتين فاما ان تكونا لغير الالحاق او للالحاق فان كانتا لغير الالحاق
قلبت الهمزة الى ذلك الحرف وادغم ذلك الحرف في تلك الهمزة المنقلبة كخطية
بالتشديد في خطيئة بالمد وكمقروة بالتشديد في مقروءة بالمد وانما
تعين الابدال لانه لا يمكن بين بين لان ما قبل الهمزة ساكن وبين بين قريب
من الساكن فيلزم التقاء الساكنين والحذف ونقل حركتها الى ما قبلها لكراهتهم
تحريك حرف لا اصل له في الحركة مع الاستغناء عن تحريكه بالقلب الذي هو اولى منه
وان كان الساكن الذي قبل الهمزة الفا واردت تخفيفها فان كانت مفتوحة
جعلتها بينها وبين الالف نحو سال وان كانت مضمومة جعلتها بينها وبين
الواو نحو تساول وان كانت مكسورة جعلتها بينها وبين الياء نحو قايل
وذلك لامتناع الحذف ونقل الحركة لان الالف لا تقبل الحركة وامتناع القلب
والادغام لان الالف لا يدغم ولا يدغم فيها وان كان ذلك الساكن حرفا صحيحا
او واوا او ياء اصليتين او زائدتين للالحاق نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها
وحذفت الهمزة نحو مسلة في مسئلة وخب في خبء وجيل في جيئل فان قلت

فان قلت لم جوزتم تحميل الحركة على حرف العلة قلت لطرو الحركة واما نحو مراة
وكماة بنقل حركة الهمزة الى الساكن الصحيح قبلها ثم قلب الهمزة الفا فشاذ
عند سيبويه ومطرد عند الكسائي والفراء هذا اذا كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة
وان لم يكن فينقل حركة الهمزة الى الساكن وحذفت سواء كان الساكن حرف علة
او صحيحا ابو يوب في ابو ايوب وابتغي مره في ابتغي امره ومن بوك في من ابوك
ومن لحمر في الاحمر ويجوز اثبات الهمزة بطرو حركة ما بعدها فيقال الحمر
باثبات همزة الوصل واذا جيء في اوله بمن يجب ان يقال من لحمر بفتح النون لان اللام
كالساكن فلو لم يحرك النون التقى ساكنان فيقال فلحمر بحذف الياء لالتقاء السا كنين
ويجوز سكون النون على الاول فيقال من لحمر واثبات الياء فيقال في لحمر اعتدادا
لحركة اللام وعلى هذا الاقل ورد قراءة ابي عمرو ونافع عادلولى في عاد الاولى
لان القياس انه اذا نقلت حركة الهمزة وحذفت الهمزة ان يقال عاد نلولى
لان التنوين ساكنة ولام التعريف ساكنة في الحكم فيجب كسر التنوين لالتقاء
الساكنين وان كانت الهمزة متطرفة يوقف عليها فلا يخلو اما ان يكون
قبلها الف او لا فان لم يكن قبلها الف يعمل اولا بما يقتضيه التخفيف لو كانت
موصولة ثم توقف كما هو مقتضى الوقف في مثله من سكون او روم او اشمام
سواء كان قبلها حرف صحيح او حرف علة فيوقف على هذا الخب بالسكون
والروم والاشمام لانه اذا خفف الخبء صار الباء مضمومة واذا وقف على الحرف

والفرق بين الاشمام والروم ان الاشمام [illegible] والروم [illegible]

المضموم جاز فيه الاسكان والروم والاشمام وكذا برئ ومقرو لانهما يبقيان
بعد التخفيف على ياء وواو مشددتين مضمومتين في مثل جاز ذلك الثلثة
هذا اذا لم يكن قبل الهمزة المتطرفة المتحركة الموقوف عليها الف فان كان قبلها
الف كقراء فقد عرفت ان تخفيفها حال الوصل انما هو بجعلها بين بين
فاما ان تحافظ على ذلك في حال الوقف او لا فان لم تحافظ ووقفت
بالسكون تعين ان يكون تخفيفها بابدالها الفا اذ لا يتصور هناك نقل
حركة الهمزة الى ما قبلها حتى يكون تخفيفها بالنقل والحذف فان الغرض
انه وقف بالسكون ولا يمكن جعلها بين بين لسكونها وسكون ما قبلها فتعين
ان يكون تخفيفها بقلبها الفا واذا قلبتها الفا يجتمع الفان الالف التي كانت
قبل الهمزة والالف المنقلبة عن الهمزة فيجوز القصر بحذف احديهما
للساكنين ويجوز المد لابقائهما لامكان الجمع بينهما بتطويل المد وان اردت
المحافظة على بين بين الذي كان في حال الوصل تعين الوقف بالروم لتعذر
بين بين مع الاسكان والاشمام واذا وقفت بالروم تعين ان يكون تخفيفها
بجعلها بين بين كما كان تخفيفها حال الوصل كذلك وان كان قبلها متحرك
فاقسامها تسعة لان الهمزة اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى
التقادير ما قبلها اما مفتوح او مكسور او مضموم فاذا ضربت الثلثة في
الثلثة يصير تسعة وامثلها سال ومائة وموجل وسئم ومستهزئين وسئل

قسيم من قولنا ان كان قبلها ساكن منه

وسئل وروف ومستهزئون ورؤس والقياس فيها ان يجعل بين بين لما
فيه تخفيف الهمزة مع بقية من اثارها لكون دليلا على ان اصل الكلمة الهمزة
لكن في الحالتين منها لا يمكن جعلها بين بين وذلك اذا كانت الهمزة مفتوحة
وما قبلها مضموم نحو يوجل او مكسور نحو مائة لانهم لو جعلوها بين بين
يقرب من الالف وقبلها الضمة او الكسرة وهو متعسر فابدلوها بحرف حركة
ما قبلها وهو الواو في موجل والياء في مائة وان كانت الهمزة اثنين فاما
ان تكونا في كلمة واحدة او في كلمتين فان كانتا في كلمة واحدة فالثانية اما ان
تكون ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة وجب قلبها حرفا من جنس حركة
ما قبلها على ما يجي في المبني وان كانت متحركة فاما ان تكون الهمزة التي قبلها
ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة فلا ان تكون الهمزة الثانية في موضع اللام
او لا فان لم يكن في موضع اللام كسال يثبت الهمزة الثانية لانه لا يمكن تخفيفها با
لابدال لعدم الفرق بينها وبين ما اذا كانت في موضع اللام ولا بين بين لئلا يلزم
التقاء الساكنين وان كان في موضع اللام قلبت ياء نحو قراي في قرآء من قراء
وخص التغيير باللام لانه اولى به من العين وبالقلب الى الياء لانها اكثر من الواو
واخف وان كانت متحركة وجب قلب الهمزة الثانية ياء ان انكسرت الهمزة
التي قبلها او تكسرت الثانية نحو جاء فان اصل جاء جايي بهمزتين اولاهما منقلبة
عن عين الكلمة والثانية لام الفعل فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار

جائز ثم اعل اعلال غاز خلافا للخليل فانه يعمل فيه بالقلب كما يجي ونحو
ايمة فان اصلها ائممة اجتمعت الهمزتان اولاهما للجمع والثانية فا الكلمة فا
لقياس ان يقلب كما في آمن لكنه لما وقع بعدها المثلان ادغموا ثم قلبوا الهمزة
الثانية ياء لانكسارها وانما لم يجعلوا الثانية في المثالين بين بين لان
في ذلك ملاحظة الهمزة فيلزم اجتماع الهمزتين وما نقل عن القراء من
جعل الثانية في ائمة بين بين فهو شاذ وان كان فصيحا وان لم تكن الهمزة الثانية
ولا التي قبلها مكسورة وجب قلب الثانية واوا نحو اوادم جمع آدم واصل
آدم بالهمزتين بعدهما الف فقلبوا الثانية واوا كاويدم اصل ايدم فقلبوا
الثانية واوا واما الحذف في اكرم فهو على خلاف القياس وان كانتا في كلمتين
فلا يخلو اما ان يكون الثانية مفتوحة وما قبلها مفتوح او مضموم او
مكسور او مجزوم نحو جا احدهم من تلقا احد بدا احدهم لم يبدا احد او يكون
مكسورة وما قبلها احد تلك الاربعة نحو جا ابل من تلقا ابل يبدا ابل
لم يبدا ابل او تكون مضمومة وما قبلها احد تلك الاربعة جا اولئك من تلقا
اولئك يبدا اولئك لم يبدا اولئك فيجوز ابقا الهمزتين على حاليهما من
غير تغيير لان اجتماعهما عارض ويجوز تخفيفهما لما يلزم من الثقل في اجتماعهما
ويجوز تخفيف احديهما فاختار ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال
من اجتماعهما فعلى ايهما وقع التخفيف جاز لكنه قد ابتداهم ابدلوا من

من اول المثلين في نحو دينار وديوان حرف اللين وكان ذلك للتخفيف
فكذا في الهمزتين واختار الخليل تخفيف الثانية لان الثقل انما يحصل عند
الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الاستثقال اذا عرفت ذلك فلنبين
كيفية التخفيف فيهما او في احديهما فنقول اذا اجتمعتا واريد تخفيفهما
جميعا فوجهان احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف
لو انفردت ثم تخفيف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع
والثاني ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو
انفردت ولو اريد تخفيف احديهما لم يخل اما ان تكونا متفقتين اولا فان لم
تكونا متفقتين اولا فانلم تكونا متفقتين خففت ايتهما شئت على حسب ما
تقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت وجا في نحو شيا الى الواو ايضا
في الهمزة الثانية مع جواز التخفيف وان كانتا متفقتين فان كانت الاولى
اخر كلمة جاز حذف احديهما او تسهيل الاخرى على القياس المتقدم وجاز
ان تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة فتقلب في جا اهلها
الفا وفي تلقا ابائهم ياء وفي يبدء اولئك واوا وان لم تكن الاولى اخر الكلمة جاز
ان تخفف ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو
انفردت وجاز في مثل اخاام الالف بين الهمزتين قال ذو الرمة فيا ظبية
الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم بزيادة الالف بين الهمزتين

فى آانت قال ابن درستويه زادوا الالف بينهما هى بان اجتماعهما وقال الاكثرون

ابدلت تلك الالف فى الخط كراهة اجتماع ثلث الفات اعلم ان انواع المهموز ثلثة

بالعقل والاستقراء احدها مهموز الفا نحو اخذ والثانى مهموز العين نحو

سأل والثالث مهموز اللام نحو قرأ ثم مهموز الفا يجى من جميع ثلاثى

المجرد الا من حد حسب لكنه ترك مثال حد علم نحو ارج الطيب اى فاح باب ارج

اعتمادا على ذكره من حد ضرب فانه هذا مثل فى التصريف ومهموز العين

من حد سأل نحو رأى يرى ومن حد علم نحو يئس ييئس ومن حد حسن نحو لؤم

بلؤم لكنه ترك ذكر المثالين لعدم التغيير فيهما ومهموز اللام من حد ضرب

نحو هنأ يهنأ ومن حد فتح نحو سبأ اى اشترى ومن حد علم نحو صدئ اى

وسخ ومن حد حسن نحو جرؤ اى صار شجاعا ولا يجى فى المضاعف الا مهموز الفا

نحو من حد ضرب نحو اد يئد وفى المثال الا مهموز العين او اللام لان الهمزة

لا تقع موقع حرف العلة نحو وأب يئب اى دفن فى القرحة ووجأ اى

دق وفى الاجوف الا مهموز اللام وفى الناقص الا مهموز الفاء وصح العين وفى

اللفيف المقرون الا مهموز الفا وفى المفروق الا مهموز العين وعلى هذا

المزيد من الثلاثى والرباعى مجردا كان او مزيدا كما شرع فى الامثلة فقال

انت امل يأمل على اصلها اى رجا يرجوا قال فى القاموس الامل كجبل و

نجم وشبر الرجاء وجمعه امال امل املا وامله رجاه وما اطول امله بالكسر امله

املا وتأميلا وتأمل تثبت فى الامر والنظر قال مولانا ده فى صدد حاشية

على شرح التفتازانى الرجاء بالمد هو الطمع فيما يمكن حصوله ويرادف الامل و

يفرق بينه وبين الرجاء بمعنى الخوف باستعمال الاول فى الايجاب والنفى كقوله

تع ويرجون من الله ما لا يرجون والثانى فى النفى فقط نحو ما لكم لا ترجون

لله وقارا وبينه وبين التمنى بانه فى ممكن فحسب والتمنى فى الممكن والمستحيل وقال بعضهم

لا يختص الرجاء بمعنى الخوف بالنفى لقوله تع وارجوا اليوم الاخر وقال ابن

الجزرى الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمنى ويتعارضان والتوقع اقوى

اقوى من الطمع ويستعمل فى المتوقع وفى المضموع فيه عسى كنصر ينصر فى سائر

التصاريف والامر اومل والاصل اأمل بهمزتين الاولى للوصل والثانية

فاء الفعل فقلبت الثانية واوا لسكونها وكون ما قبلها همزة مضمومة وذلك

لان الهمزتين اذا التقتا حال كونهما فى كلمة واحدة انما قال اذا التقتا لان

الهمزة الساكنة التى قبلها حرف غير همزة لا يجب قلبها بحرف من جنس حركة

ما قبلها بل يجوز نحو رأس ويؤس ودئم قال الجلبى انما قال فى كلمة واحدة

لو كانتا فى كلمتين لا يجب نحو جاء احدكم بل يجوز فيه الامران وفى هذا الكلام

نظر لان الهمزة اذا ساكنة يكون الفا فلا يصح قولهم ان الهمزة الثانية فى

مثل آمن قلبت الفا اذ لا معنى لقلب الالف الفا وقال بعض الشراح انما قال

ثانيتهما ساكنة احترازا عن ان يكون ثانيتهما متحركة نحو قوله تع صفراء فاقع

الشارح مريد رد على المصنف على ما فهمه

لونها وفيه نظر ايضا اذ ليس فيها ايضا اجتماع الهمزتين قال التفتازاني
قوله ثانيتهما ساكنة جملة حالية وجاز خلوها عن الواو لكونها عقيب
حال غير جملة كقوله والله يبعثك الملك المابر داك بتبجيل وتعظيم وقال
الحلبي يحتمل ان يكون الحال الاولى وهي قوله في كلمة جملة ظرفية مقيدة
بالفعل على ما هو الاصل وترك الواو لان الظرف اذا كان عاملا في ضمير ذي
الحال يكون بغير واو البتة لانخراطه في سلك المفرد فترك الواو لا لكونها
عقيب حال غير جملة بل لكونها من قبيل فوه الى في قال مولانا دده للنحاة
في الجملة الاسمية الواقعة حالا حال اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في
الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت في تاويل مفرد بحيث يفهم منها معنى ذلك
المفرد بلا ملاحظة لتفاصيل اجزائها نحو فوه الى في اي مشافها و
بعضكم لبعض عدو اي متعادين وبعضهم اذا كان ضمير ذي الحال في صدر
الجملة وبعضهم جوز حذفها اذا كانت واقعة بين حال مفردة كالمثال
المذكور في شرح التفتازاني وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبئ
عن التشبيه نحو كان وبعضهم اوجب في نحو جاءني ونحو يسرع قال التفتازاني
وانما قال وثانيتهما ساكنة لانهما لو التقتا في الكلمة ولم تكن الثانية ساكنة
فلا حكام اخر لا تليق بهذا الكتاب وفيه نظر لانه ينتقض بنحو ائمة اصلها
اأممة كاحمرة فانه لم تقلب الثانية الفا كما في آمن بل نقل حركة الميم اليها و قلبت

وقلبت ياء فقيل ايمة ويمكن الجواب بانه شاذ انتهى وفي الكواشي زعم بعضهم
ان النحاة لا يجيزون اجتماع الهمزتين في ايمة للثقل وفيه نظر لصحة نقلها عن
النبي عليه السلام بل التواتر فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب مستعملة على الاصل
وهو اقيس وان ثقل وزعم ايضا ان من قرأ بهمزتين محققتين يلزمه ان
يقرأ آدم بهمزتين محققتين وهذا لا يلزم لان القراءة سنة متبعة فلا يعدل
الا ما نقل وزعم الزمخشري ان تصريح بالياء ليس بقراءة ومن صرح بالياء فهو لاحن
محرف وفيه نظر لان اكثر القراء يقرؤون بهمزة بعدها ياء مكسورة خفيفة
ولان الزجاج قال في ايمة عند النحاة لغة واحدة بهمزة وياء والقراء يقرؤن
بهمزة وياء وبهمزتين واعترض عليه الطيبي بان معنى قوله وليس بقراءة ان احدا
من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير وقال التفتازاني
في شرح الكشاف ما ذكره الزمخشري خلاف ما ذكره النحاة واختاره في مفصله
وقال ابو شامة رأي النحاة ابدال الهمزة ياء في ايمة نص عليه ابو علي في الحجة ثم قال
لم يوافق الزمخشري النحاة واختار مذهب القراء في الكشاف وما في المفصل فهو
حكاية قول النحاة كذا حققه الفاضل البهشتي في حاشيته على شرح التفتازاني
قال الفاضل الجاربردي قول ابن الحاجب وفي فصيح التسهيل اعتراض على قول
النحويين انه وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها او انكسرت فانه قد صح عن القراء
وجعل الهمزة الثانية بين بين في نحو ائمة وقد صح تخفيف الهمزة ايضا في قولهم

اولى من قول النحاة لما مر من انه مما نقله القراء اولى لانهم ناقلون عمن ثبتت عصمته
من الغلط وهم اعدل من النحاة فالمصير الى قولهم اولى ويمكن ان يجاب عنه بان مراد
النحاة من قولهم قلب الهمزة الثانية ياء ملتزم ان القياس يقتضي ذلك وما خالفه
شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهذا لا ينافي مجيء خلافه في القراءة السبع بجواز
ان يكون مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للاستعمال ومثل ذلك مقبول واقع في
الفصيح من الكلام فان النحاة قالوا الشاذ على ثلثة اقسام شاذ عن القياس
وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا فالاولان مقبولان والثالث مردود ومثال
الاول كالقود والصيد وكقوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان اي غلب فان القياس
قلب حرف العلة في هذه الصور الفا والاستعمال بخلافه ومثال الثاني قول الشاعر
وام اوعال كها او اقربا والاستعمال كهي لان الكاف مختص بالظاهر وام اوعال اسم
هضبة ومثال الثالث قول الشاعر يستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة
اليتقصع اي يستخرج الصياد اليربوع الذي يتقصع بالشيحة من نافقائه وهي
احدى جحرته والشيحة نبت يقال له بالفارسية درمنه وقوله اليتقصع اي يدخل
في قاصعائه وهي احدى جحرته ايضا فادخل اللام في الفعل وهذا خلاف القياس
والاستعمال وجب قلبها اي قلب الهمزة الثانية الساكنة بحركة ما قبلها اي بجنس
حركة الهمزة التي قبلها كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق فان كانت حركة
ما قبلها فتحة تقلب بحرف فيها الفتحة وهو الالف كامن اصله اامن قلبت الثانية

الثانية الفا وان كانت ضمة تقلب بحرف فيه الضمة وهو الواو نحو اومن مجهول آمن
اصله اؤمن بهمزتين وان كانت كسرة تقلب بحرف فيه الكسرة وهي الياء نحو ايمانا مصدر
امن واصله اءمانا وما قال الشيخ اكمل الدين في شرح الوصية الايمان في اللغة عبارة
عن التصديق مطلقا قال الله تعالى خبرا عن اخوة يوسف عليه السلام وما انت بمؤمن
لنا اي بمصدق لنا وعند المتكلمين هو تصديق محمد عليه السلام فيما جاء به من عند
الله تعالى فان فيه تصديق ما يجب التصديق به كالايمان بالله تعالى وملائكته وكتبه
ورسله واليوم الاخر وغير ذلك مما يجب الايمان على التفصيل فمن صدق الرسول
فيما جاء به من عند الله تعالى فهو مؤمن بينه وبين الله تعالى والاقرار شرط اجراء احكام
الاسلام عليه هذا هو المروي عن ابي حنيفة واليه ذهب الشيخ ابو منصور الماتريدي
وابو الحسن الاشعري والقاضي ابو بكر الباقلاني وابو اسحق الاسفرايني ظاهر كلام
الامام ابي حنيفة في كتاب الوصية يدل على ان الايمان عبارة عن مجموع الجزئين
الاقرار والتصديق ثم قال اذا عرفت ان الايمان عبارة عن التصديق فمن جعله
عبارة عن مجرد الاقرار كالكرامية او عن الاقرار بشرط المعرفة والتصديق كعبد
الله ابن سعيد القطان او عن المعرفة وحدها كجهم ابن صفوان من المعتزلة فقد
حرف الاسم عن المفهوم اللغوي بلا ضرورة ولو جاز ذلك لجاز في كل اسم لغوي
وفيه ابطال اللغة ورفع الوصول الى الدلائل السمعية ايضا فان التنزيل يدل
على ذلك اما ان الاقرار ليس وحده بايمان فيدل عليه قوله تعالى في حق المنافقين

والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اثبت لهم الكذب ولا شك في قيام الاقرار
بهم وقوله تع الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان فانه يدل على ان موضع الايمان
القلب لا اللسان وكذلك قوله تع ولما يدخل الايمان في قلوبكم وقوله اولئك كتب
في قلوبهم الايمان وكان الكرامية انما قالوا ذلك لما راوا من اجراء احكام الاسلام
على الذين شهدوا باللسان ولا كلام فيه انما الكلام في اعتباره في حق اعتبار الاخرة
وهم في احكام الاخرة كفار لقوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين
مرة فلن يغفر الله لهم وقوله تعالى ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار وقد قال
الله تعالى في حقهم من الذين قالوا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم ولو لم يكن بالقلب
ايمان لم يكن لهذا القول فائدة كمن يقول اللحم ولم يؤمن يداك ورجلاك واما انه
ليس المعرفة وحدها بايمان فيدل عليه قوله تع الذين اتيناهم الكتاب يعرفونه كما
يعرفون ابناءهم فان اهل الكتاب كانوا يعرفون النبي بنعته ومبعثه ولهم معرفة جلية
يميزون بينه وبين غيره بالوصف المعين المشخص كما يعرفون ابناءهم لا يشتبه
عليهم ابناؤهم من بين الصبيان عن ابن عباس رضي الله عنهما لما قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة قال عمر بن خطاب لعبد الله بن سلام قد انزل الله عز وجل
على نبيه عليه السلام الذين اتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون ابناءهم فكيف
يا عبد الله هذه المعرفة فقال عبد الله بن سلام يا عمر لقد عرفته فيكم حين
رايته كما اعرف ابني اذا رايته مع الصبيان يلعب وانا كنت معرفة بمحمد عليه السلام

السلام مني بابني فقال عمر رضي الله عنه وكيف ذلك يا ابن سلام قال لاني اشهد ان محمدا
رسول الله حقا ويقينا وانا لا اشهد بذلك على ابني لاني لا ادري ما احدث النساء
فلعل والدته قد خانت فقبل عمر راسه وقال وفقك الله يا ابن سلام فقد صدقت
او اصبت ومع ذلك ما كانوا مؤمنين حيث لم يصدقوا وقال الله تع وجحدوا
بها واستيقنتها انفسهم وقال فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين
واعلم ان تحقيق قولنا الاقرار شرط اجراء الاحكام هو ان الله تعالى خلق الانسان
ضعيفا لا يستقل بامر معاشه محتاجا الى التعاضد والتعارض والتعاون والتعاوض
لا يتيسر الا بتعريف ما في نفسه من المقاصد والحاجات لصاحبه بطريق كالاشارات او امثلة
او كتابة او الفاظ علامات للمقاصد الباطنة وكان الالفاظ اسهل لانها اصوات
مقطعة هي كيفيات مسموعة حادثة من اخراج النفس الضروري الممتد من الة
النفس دون تكلف اختياري يحدث عند الحاجة وتنعدم عند عدمها وافيد
لانها يعبر بها عند الموجود والمعدوم والمعقول والغائب وليس لكل مثال
فانعم الله تعالى على العباد ولطف بهم باحداث الموضوعات اللغوية بان وضع
الالفاظ بازاء المعاني وفهمهم عليها وباحداث قدرتهم عليها على الخلاف
الرايين ليتوصلوا بها الى تحصيل مقاصدهم ولكن حقيقة الايمان وهو التصديق
القلبي امرا باطنا لا يطلع عليه وقد رتب الله تعالى للعباد عليها مصالح كالارث
والتزويج والابتداء بالتسليم ورده وحقن الدماء والاموال وغير ذلك

فجعل الاقرار دليلا على ما في الباطن ليعلم به ويترتب عليه المصالح المتعلقة بو
جوده فاذا قلبت الثانية بجنس حركة ما قبلها فان كانت الهمزة الاولى من الهمز
تين المنقلبة ثانيتهما واوا او ياء همزة وصل يعود الهمزة الثانية اى تصير
او ترجع الهمزة المنقلبة الى واو او ياء همزة خالصة فهمزة ليعود او حال
من فاعله تامل حق التامل فلا تكن من القاصرين عند الوصل اى وصل تلك
الكلمة بكلمة ما قبلها يعني عند سقوط همزة الوصل في الدرج لانه لا يجتمع حينئذ
التقاء الهمزتين فلا يبقى علة القلب فتعود المنقلبة اعلم ان المراد بالهمزة
الثانية الواو والياء لكن اطلق عليهما الهمزة لكونهما في الاصل همزة و
لصيرورتهما همزة حالا ان قوله الاولى يقتضي الثانية فقال في مقابلته هذا اذا
انفتح ما قبلها اى ما قبل الثانية بعد حذف همزة الوصل كقوله تع الى
الهدى ائتنا اعلم ان قول المصنف تعود الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح
ما قبلها لا يلزم منه عدم العود عند غيره لعدم الحصر غاية انه بين عود
الثانية وعند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصارا فلا يكون قوله
اذا انفتح ما قبلها قيدا احترازيا اذا عرفت هذا ظهر لك فيما قال الفاضل
التفتازاني رحمه الله قوله اذا انفتح ما قبلها نظر بل هو وهم محض لان الهمزة
الثانية تعود عند سقوط همزة الوصل سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر
لزوال العلة اعني اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح قوله تع الى الهدى ائتنا

ائتنا الاصل ايتنا بيا فلما سقط همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال
ما انضم ما قبلها قوله تع ومنهم من يقول ائذن لي والاصل ايذن بيا فلما سقطت
الهمزة الاولى عادت الهمزة الثانية ومثال ما انكسرت ما قبلها قوله تع فليؤد
الذي اؤتمن والاصل اوتمن بالواو فعند سقوط الهمزة الاولى عادت
الثانية وكذا في المنقلبة واوا تقول في اومل يا زيد أمل ويا قطام أملي
باعادة الهمزة ولم يجئ مما تكون الاولى همزة وصل قلبت الثانية الفا لان
همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا في مواضع معدودة قد عينا انتهى وفيه نظر
لان فتح همزة الوصل ليس الا في اللام التعريف وايمن ولفظة مواضع جمع
كثرة تتناول ما فوق العشرة بلا قرينة وما دونه الى الثالثة بقرينة فلا
يطلق على ما دونها وحذفوا الهمزة في خذ وكل ومر على غير قياس يعني ان
القياس يقتضي ان يكون الامر من تاخذ وتاكل مر اوخذ واوكل واومر كاومل
من تامل لكنهم لما اشتقوا الامر حذفت الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال
ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف
غير قياسي وفي نظم هذه الثلثة في سلك واحد تسامح لان هذا الحذف
واجب في الاستعمال المشهور في خذ وكل بخلاف مر لانهما اكثر استعمالا كذا
حقق التفتازاني قال الجاربردي واما الامر من تامل فلم يبلغ مبلغهما في
الكثرة ولا قصر في القلة فجعلوا له حكما متوسطا فجوزوا فيه ومر ومر ولكن

في الابتداء يكون من لانهم يستغنون عن همزة الوصل فلم يلزم الاستثقال انما
قلنا في الاستعمال المشهور لان سيبويه قد نص على ان العرب تتم وتقول اوكل وحكى
الفارسي وابو الفتح اوخذ اوكل قالا الا ان ذلك في غاية الشذوذ استعمالا
وقد يجيء امر على الاصل عند الوصل كقوله تع وأمر اهلك بالصلوة اصله
او من حذف همزة الوصل واعيدت الثانية فقيل وأمر قال التفتازاني وهذا
افصح من مر لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء في الحديث فمر برأس التمثال
ومر بالستر ومر برأس الكلب انتهى ولفظة رأس الكلب في مر برأس الكلب
زائدة على الحديث ولعلها غلط من الناسخ او من التفتازاني لصغر سنه حين
صنف الشرح على هذا المتن قال مولانا زاده في صدر حاشيته على هذا الشرح التفتازاني
وكان الشارح يوم تأليفه هذا الشرح ابن ست عشر سنة وفي تلك السنة
ولد الشريف الجرجاني ذكره الخطيب ابن قاسم في حاشية روضته ومن مصنفاته
المطول شرح التلخيص في المعاني قد صنفه حين كان من الطلبة ولذا ذكره
الاقسرائي في شرح ايضاح المعاني بقوله قال بعض الطلبة حيث نقل اعتراضاته
في المطول والمختصر الذي اختصره منه بعد سنين وشرح المفتاح في المعاني
والارشاد وشرح الكافية في النحو وشرح الشمسية في المنطق وشرح العقائد
والمقاصد وشرحه في الكلام وشرح البزدوي والتلويح وحاشية مختصر
ابن الحاجب في الاصول وشرح غاية القصوى في فقه مذهب الشافعي و

205

وشرح الفرائض للامام السجاوندي في وشرح الجامع الكبير الا الخلاطي
في فقه الحنفية وشرح الكشاف واخر تصنيفه اعلم انك قد عرفت ان لفظة
رأس في مر برأس الكلب زائدة على الحديث فلا احتياج الى التاويل الذي
قال مولانا زاده وهو معنى برأس الكلب بقتل الكلب العقور كما يقال اعتق
كذا وكذا رأسا وتملكه ويقال امر حسن ما دام رأسك سالما وذكر الرأس
لمشاكلة رأس التمثال او المراد القتل بضرب رأسه لكونه اسهل وانه يأزم من
المهموز الفاء وهنا يهمز من المهموز اللام كضرب يضرب اي كحكم صحيح الفاء
واللام في جميع منصرفاته الفعلية والاسمية يقال ازر الرجل قوي قال في جامع
اللغة الازر القوة في فتره بعاون فلم يصب في الصحاح آزرت فلانا اي
عاونته والعامة تقول آزرته انتهى وهو يشير الى ان الذي بمعنى عاون انما
هو آزر بالمد لا ازر لان معناه قوي كما عرفت اعلم انه قد وقع في بعض النسخ
أرز براء مهملة ثم زاء معجمة باب ضرب مثلثة الراء ارزا انقبض وتجمع و
ثبت فهو آرز وارز وأروز والحية لاذت بجحرها ورجعت اليه وثبتت في مكانها
والليلة بردت كذا في القاموس وعليه مشى الجلال الدواني في الخلاصة حيث
قال ارز من باب ضرب يقال ارز الاسلام الى المدينة باب زاي تقضيم اليها وتجمع
بعضها الى بعض فيها ومنه قوله عليه السلام ان الاسلام ليأرز الى المدينة كما تأرز
الحية الى جحرها انتهى ومشى عليه المصنف ههنا ايضا حيث معنى ارز انقبض

وانضم من النخل ومنه ازرت الحبة الى حجرها اذا رجعت اليه كلا النسختين صحيحتان
اعلم ان بين كلام صاحب القاموس وكلام الدواني مخالفة وكذا بين كلامهما
وكلام الصفي هندي مخالفة والوجه الوجيه ما قاله صاحب القاموس فانه يقدم
على الدواني وامثاله في اللغة وهنؤ الطعام صار هنيئا وبابه ظهر وهنئ
ايضا بالكسر وهنأ الطعام من باب ضرب وقطع وهنئا ايضا بالكسر وهنئ
الطعام بالكسر تهنأ به وكل امر اتى به بلا تعب فهو هنئ والهنيئة ضد النوبة
وهناه بكذا تهنئة بالمد كذا في مختار الصحاح وقد تقلب الهمزة هنا
الفا كما في قوله راحت بمسلمة البغال عشية فارعي فزارة لا هناك المرتع و
من جوز هذا يقتضي مضارعه عليه صرح به جار الله العلامة في تفسير سورة طه و
الامر من تاذن ابن راصلا اذ قلبت الثانية ياء كما في ايمن خصصه بالذكر لما فيه
من قلب ليس في اهنئ ومن غفل عن هذه النكتة اللطيفة قال والمناسبات
يقول ابن زواهنئ وصكم ادب يادب من مهموز الفاء وكرم يكرم اي الحكم
الصحيح الفاء غير المهموز في جميع متصرفاته الفعلية والاسمية ادب بالضم
ادبا فهو اديب والتادب اي تادب والادب العجيب ومصدر قولك ادبهم
من باب ضرب ودعاهم الى طعامه والادب الداعي اليه وادبهم الى طعامه مؤدبة
مثل ادب وكليم الطعام المادبة بالضم والفتح ومنه الادب لانه يادب
الناس الى المخاطب مداي يدعوهم اليها وتركيبه يدل على الجمع والدعاء

والدعاء كذا في جامع اللغة قال عماد الدين الكاشي الكريم كيفية نفسانية
تقتضي ايصال النفع الى الغير بالمال او الغير كالعفو وقال السيد عبد الله
الكريم نقيض اللوم وهو جامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس
وهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة فهو
عفو وقيل الكرم بمعنى الجود والبر وهو ايثار الغير بالخير بالبذل والعفو و
يكون ذلك ملكة للنفوس الزكية بملاحظة لطف وحسن عقلا كثرها وتقود
ها فبعد من الكيفيات النفسية الخلقة والامر اودب والاصل ادب فقلبت
الهمزة الثانية واوا ولذا ذكره في سال يسال كمنع يمنع اي مثل فتح يفتح
ولم يقل كفتح يفتح رعاية للتناسب بين سال ومنع والامر سل كامنع بلا
تغيير فان قلت فاذا لم يكن فيه تغيير فلم ذكره قلت ليفرع عليه قوله ويجوز في مثال
سال يسال ان تقول سال بقلب الهمزة الثانية الفا للتخفيف لكنه على الشذوذ
لان القياس في مثل جعلها بين بين على ما عرفته ومنه قول حسان رضي الله
عنه سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تصب سال
في مضارعه بالالف المنقلبة عن الهمزة كما يشير اليه عبارة المتن لكن في اخذ
الامر منه تكلفا وهو نقل الهمزة الثانية الى السين ثم قلبها الفا ثم حذف
الالف لالتقاء الساكنين قال الدواني في الخلاصة قوله دفع التكلف سهل
بان يقال انه ماخوذ من تسال الامر سال وحذف الالف بعد حذف حرف

المضارع لالتقاء الساكنين بل التكلف في كلامه كما لا يخفى على من دقق النظر
قال الدواني نقول في مضارع سال يسيل بحذف الهمزة للتخفيف ونقل
حركتها الى ما قبلها على القياس كما في مسلة سل في امره بنقل حركة الهمزة
الثانية الى ما قبلها ثم حذفها والاستغناء عن همزة الوصل كذا ذكره الجوهري
والجاربردي ولكنه مخالف لما قاله المصنف الوجه الوجيه ما قاله الجوهري
والجاربردي لان فيما قاله المصنف تكلفا بيناه آنفا اقول قد عرفت
ان التكلف في كلامه فليتق اذ يقال في حقه فالخطا في مقالته لابن خالته
خالته قال ابن مالك ليس سال في قراءة من قرا سال سائل بعذاب مخففا
من سأل وانما هو مثل هاب وسال معتل العين مرادف سأل مهموز العين
لانهم يقولون سلت تسال نحو هبت تهاب وقال ابو البقاء سال سائل
مثل خاف يخاف ومصدره المساولة وهو واوي ذكره الجاربردي قال
الغزي في حاشيته على شرح الجاربردي حكى وجه آخر وهو من سال يسيل بمعنى
جرى واصله سيل فقلبت ياؤه الفا كباع وقال ابن يعيش في شرح الملوكي قوله
تع فيما قراه ابن عامر ونافع سال سائل انه من السيل لا من السؤال والسائل
واد في جهنم على ما ورد في التفسير قال الفاضل التفتازاني فان قلت لم ابقوا
همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة كما قالوا في
الامر من يجار ويراف اجار واراف ثم نقلوا حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفوها

207

وحذفوها ثم القوا همزة الوصل فقالوا جر وارف لعدم الاعتداد بالحركة
العارضة قلت لان سل اكثر استعمالا فاحبوا فيه التخفيف بحيث يكون بخلاف ذلك
او قلت سل مشتق من تسال بالالف فحذف حرف المضارعة والكسر الآخر ثم حذفت
الالف لالتقاء الساكنين فبقي سل وليس كذلك جر وارف فان التخفيف انما هو
في الامر دون المضارع انتهى اقول فيه لان عدم حذف الهمزة في اجر وارف شاذ
لا يقاس عليه فان القياس ان تحذف الهمزة للاستغناء عنها بمجيء الحركة الى ما بعدها
واما ثانيا فان قولهما لعدم الاعتداد بالحركة العارضة فمخالف لما ذكر في كتب
القوم كما لا يخفى على المتتبع فصدور مثل هذا الوهم منهما عجيب من عين الحذاق
وغريب من العنقا اعلم انه يرد اعتراض آخر على الدواني وهو لا يخفى على من يراجع
الى فتامل حق التامل وفيه رد الدواني وآباء يجيء نوب من مهموز الفا معتل
العين الواوي وساء يسوء سوءا من مهموز اللام ومعتل العين الواوي
كصان يصون اي كحكم الاجوف الواوي قال مولانا داده اعلم ان سا لازم ومتعد
يقال سوءة فتى مثل سرية فرو ويقال هو رجل سوء بلا اضافة ورجل سوء باضافة فتح
كاضافة حمار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة حيث اريد ان الصدق خاص
فصار الرجل منسوبا اليه كانه اصل له ولا يقال رجل سوء بالضم في الكتابة كالكره
والكره والضعف والضعف من سا الآن المفتوح غلب في ان يضاف اليه ما يراد ذمه
من كل شيء والسوء بالضم يجري مجرى الشر الذي هو نقيض الخير وقيل بالفتح ضد

وبالضم البلاء والمكروه والدمار والهلاك وقيل بالضم اسم مصدر وقال المولى
الفاضل ابو السعود الكامل السوء في الاصل مصدر ساءه يسوءه سوءا ومساءة اذا
حزنه يطلق على جميع المعاصي سواء كانت من اعمال الجوارح او افعال القلوب لاشتراك
كلها في انها تسوء صاحبها والفحشاء اقبح انواعها واعظمها مساءة وقال في
القاموس ساءه سوءا وسواء وسواءة وسواية ومساءة ومساية ومسائية ومساء
ومسائية فعل به ما يكره فاستاء هو والسوء الاسم منه والبرص وكل آفة والنار
ومنه ثم كان عاقبة الذين اساؤا السوءى في قراءة ورجل سوء ورجل السوء بالفتح
والاضافة والسوءى ضد الحسنى والنار واساءه افسده والية احسن والسوأة الفرج و
الفاحشة والخلة القبيحة كالسوء والسيئة الخطيئة وساء سواء كسحاب فجر و
النعت اسوأ وسوآء وسوء عليه صنيعه تسويئا عابه عليه وقال اساءة وبنو سوأة
بالضم حي وسوآءة كخرافة اسم الشيء ويكسر اللبن ينزل قبل الدرة يكون في اطراف
الاخلاف وساها حلبتها وتساسأ تا ارسلت اللبن من غير حلب وفي الامور اختلفت
وفلان تخوأ اقر بعد انكاره وحكم جا يجي من الاجوف اليائي المهموز اللام كحكم
يكيل اي كحكم الاجوف اليائي الغير المهموز اللام فاصل جاء جيئ كالجيئ و
كيل قلبت الياء فيهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فصار جا وكال واصل
يجي يجيئ ويكيل يكيل نقلت حركة الياء الى ما قبلها فصار يجيئ ويكيل بقال
كالزند وهو العود الذي يقدح به النار اذا لم يورى نارا لم تخرجها ولما لم

لم يغير الهمزة في امرهما وكان الاعلال في اسم الفاعل منهما مخالفا لاعلال صائن
وكائل ترك الامر منهما وذكر اسم الفاعل منهما وقال فهو جاء وجاء والاصل جاو
وجائي بتقديم الواو والياء على الهمزة بالاتفاق لكونهما من الاجوف المهموز اللام
فقال سيبويه واصحابه قلبت الواو والياء همزة كما في صائن وبايع فقيل جاءئ و
جائئ بهمزتين ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم اعل اعلال غاز
ورام وقال الخليل اصلهما جاو وجائي قلبت العين الى موضع اللام واللام الى موضع
العين فصار جاوء وجائي بتقديم الهمزة عليهما ثم اعل اعلال غاز ورام فيكون
وزنهما فالع عند سيبويه وقال عند الخليل ورجح ابو علي الفارسي قول الخليل بقلة
التغيير ولما في قول سيبويه من اعلالين ليسا فيه وهما قلب العين همزة وقلب اللام ياء و
القلب قد غلب في كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج اليه كشاك وناء يناء والاصل ناي
ينأى وآيس والاصل يئس ونحو ذلك وههنا قد احتيج اليه لاجتماع الاعلالين
الا كان اعل القياس اولى من اعلال واحد على خلاف القياس حتى قال ابن الحاجب قول سيبويه
اقيس لان القلب خلاف الاصل وقول الخليل لا يقوم عليه دليل فوجب المصير الى قول
سيبويه وتقوى قول سيبويه بوجه آخر وهو ان الاصل في اسم الفاعل ان يعل باعلال
فعله وسيبويه وان قصر المسافة في قلب الواو والياء همزة لكنه في الحقيقة قلب الواو والياء
الفا كما في فعله ثم همزة لم تخرجها من الالف ولكن اعترف سيبويه بحسنه حيث قال
فكلا القولين حسن يعني قوله وقول الخليل وحكم لم يلم الحج اي داوي يكون من

الناقص الواوي المهموز الفا كدعا يدعو اي كحكم الناقص الواوي غير المهموز
الفا اصل ايسا يسو قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واصل ايسو يأسو
استثقلت الضمة على الواو فحذفت فصار يأسو وحكم اتى يأتي من الناقص اليائي
المهموز الفا كرمى يرمي اي كحكم الناقص اليائي الغير المهموز الفا والامر منه ايت
اصله ائت قلبت الثانية ياء كايمان ولذا ذكره ومنهم من العرب من يحذف الهمزة
الثانية ثم يستغني من همزة الوصل وتقول ت يا رجل كق وفي الوقف ته كقه تشبيها له
بحذف كلام وحكم وأى يأى من اللفيف المفروق المهموز العين كوفى يفي وأى
كحكم اللفيف المفروق الغير المهموز العين في جميع تصرفاته في قاموس اللغة وأى
يأى وأيا وعد وضمن قال والوأى العدد من الناس والوهم والظن بتحريك الهمزة
السريع المشديد من الدواب والحمار الوحشي وهي وآة والوئية الدرة والقدر
والقصعة الواسعة كالوأية والجوالق الضخم والناقة الضخمة البطن والمرأة
الحافظة لبيتها واتاني وكستوي التعدد كستوعد والتوالي الاجتماع قوله امر
من تأى حذفت منه حرف المضارعة وحذفت الياء للجزم فصار على حرف واحد
قال مولانا اده واوى يأوي ايا واوي يا على فعول وإواء على فعال بالكسر كذا
اي انضم اليه واوى له اي رحمه وتحقيقه يرجع اليه نقلبه ذكره الطيبي والماوى
كل مكان يأوي اليه ليلا او نهارا وقال صاحب القاموس اوية منزلي واليه اويا
واويا واويت وتأويت واتويت عدت واوية واوية انزلته

انزلته بنفسي والماوي والماوى والماواة المكان وتاوت الطير تأويا تجمعت
وطير اوي متاويات واوى له اوية واية وماوية رق كأيتوى اقول ان كلام الفاضل
الطيبي وصاحب القاموس مخالف ظاهره فلابد من التوجيه كشوى يشوى شيا فال
التفتازاني واصل ايا اويا والغاية في ذكره اذ ليس فيه امر زايد وكافاويه انه
فالحكمة في التصاريف حكم شوى يشوى والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم
انه مصدره ايضا كمصدره في الاعلال فاشار اليه والامر من تأوى ايو كاشو من
تشوى والاصل اء وقلبت الثانية ياء لما ذكره ولا يخفى عليك ان الياء في ايت
واين وايو ونحو ذلك تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج لما تقدم
نحو قوله تعالى فأووا ونحو فعل جماعة الذكور نقول ابوا ايو يا ايووا والاصل اءووا
بهمزتين فلما اتصل به الفاء سقطت همزة الوصل وعادت همزة المنقلبة فصار
فأووا وقس على هذا وفاى اى بعد بناء كرعى يرعى بالتدبر في هذه الابحاث
ومقابلته بما تقدم في المعتلات وما مر من الاعلالات عند التوكيد وغيره والا ظنها
تخفى عليك بان اتقنت ما تقدم والا فالاعادة مع تأديته الى الملال لا يفيدك
وهكذا فيلس برى اي فيلس برى ان يكون كسناى وبرعى لانه من بابهما لكن العرب
قال في مختار الصحاح العرب جيل من الناس والنسبة اليه عربي وهم اهل الامصار
والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي والاعراب ليس جمعا لعرب
بل هو اسم جنس والعرب العاربة الخلص منهم واكرم لفظه كليل الابل وربما قالوا

لو ب العرب تعرب اي تشبه بالعرب والعرب كالعجم انتهى كلامه ملخصا
اجتمعتا اي اتفقت على حذف الهمزة التي هي عين الفعل من مضارعه اي رأى
قال التفتازاني رحمه الله والاولى الظاهر ان يقول على حذف الهمزة منه لان بحثه
انما في يرى وهو مضارع وانما عدل الى ذلك لئلا يتوهم ان الحذف مخصوص بيرى
فعلم من عبارته ان الحذف جار في المضارع مطلقا فافهم وقال الغزي انما قال
ظاهر البنية على ان قوله في مضارعه هو الاولى بحسب التحقيق وذلك لما فيه من
التنبيه من الامر على ان ذلك الحذف جار في مضارع رأى مطلقا اي سواء اسند الى
مفرد او مثنى او غيرهما لا مختص بيرى كما يتوهم او للاعتنا باسقاط لفظ المضارع
ولغموض هذا التقدير او بالفهم فقال يرى يريان يرون ترى ترى تريان ترين
ترى ترين ترون ترين تريان ترين ارى نرى والاصل يرأى نقلت حركة الهمزة
الى ما قبلها وحذفت الهمزة فقيل يرى وهذا خلاف ملتزم تخفيفا لكثرة استعماله
ولم يلتزم الحذف في نأى لعدم كثرة استعماله وما قيل في تعليله انه انما حذف الهمزة
من يرى للزوم اجتماع الهمزتين في مضارع المتكلم نحو اأرى لا ينافي الرأي جائز غير
حصين في غاية السماجة ولم يجد مثل ذلك في كلام العرب ولان هذه العلة موجودة
حصين
في مضارع المتكلم من نأى لان انأى ايضا جائز غير حصين والا فما الترجيح حتى يصار
اليه والفاضل الصفهندي نقل التعليل الذي رددناه عن البعض ولم يرده
عليك انه ارتضاه ولكن ارتضاءه ليس بمرضي كما لا يخفى قال صاحب المكتوبات

المكتوبات قد يستعمل يرأى في ضرورة الشعر كقوله الم تر ما لاقيت والدهر
اعصر ومن يتمل العيش يرأ ويسمع والقياس يرى وكقوله اري عيني ما لم ترأياه
اياه كلانا عالم بالترهات وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه ايضا فقال
صاح هل ريت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في العلاب والقياس رأيت
بالهمزة قال الزمخشري قرئ ارايت بحذف الهمزة وليس بالاختيار لان
حذفها مختص بالمضارع ولم يصح عن العرب ريت ولكن الذي سهل من امرها
وقوع حرف الاستفهام في اول الكلام لانه يكثر همزة اخرى بعدها وتقول
في خطاب المؤنث لفظ الواحدة والجمع بعد الاعلال وتخفيف الهمزة لانك
تقول ترين يا امرأة وترين يا نسوة لكن وزن الواحد تفين لان عينه
ولامه محذوفتان ووزن الجمع تفعلن لان عينه محذوف وفاؤه ولامه مثبتة
فاذا امرت منه اي بنيت الامر من ترى قلت ره وفي بعض النسخ فقد قلت كلاهما
صحيح وما وقع في بعض النسخ فقلت بالفاء بغير قد فهو من الكاتب لان
الجزاء اذا كان ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه على الاصل ره كدع
وعلى الحذف بحرف واحد ويلزمه الحاق الهاء في الوقف اي هاء السكت
عنده لانه لو سكن لزم الابتداء بالساكن والا لزم الوقف على المتحرك
فيلزم الهاء لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد قال الفاضل
الجاربردي الوقف في اللغة مصدر وقفت الناقة وقفا اي حبستها

فوقفة هي وقوفا وفي الصناعة قطع الكلمة عما بعدها اي على تقدير ان
يكون بعدها شيء وانما قلنا المراد هذا لانه قد توقف الواقف ولا يكون
بعد ذلك شيء وقال بعضهم الوقف قطع الكلمة عن الحركة واورد عليه انه
ليس بواضح لانه قد لا يكون متحركا وجوابه قريب مما مر في التعريف الاول
لكن يرد على التعريف الثاني انه ليس بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع فلانه
لو حرك الكلمة وقطع عما بعدها يسمى وقفا ولهذا يقال وقف خطأ
في ترك حكمه وهو خارج عن هذا التعريف واما غير مانع فلانه لو سكن اخر
الكلمة ووصل ما بعدها فانها من غير سكتة نون لو فعله ولا يسمى هذا وقفا
مع ان الحد يشمله بقيت هنا فائدة مهمة وهي ما قال الامام المطرزي في
في المغرب وهو كل كلمة اذا وقف عليها لا تسكن اخرها الا ما كان منونا
فانك تبدل من تنوينه الفا حالة النصب نحو رايت زيدا فتقول ده ربا
روري ربا ربن والراء مفتوحة في الجميع اذ لا داعي الى العدول
عنه بالتاكيد الافصح وبالتوكيد لما مر رين بالفتح اللام المحذوفة كما مر
في اغزون ربان رون بضم الواو دون الحذف كما في اغزن لان الضمة هنا
تدل عليه لان ما قبله مفتوح رين بكسر ياء الضمير دون الحذف لذلك ربان
ربنان وبالخفيفة رين رون رين رهن وراء في اسم الفاعل اصله رائي
على وزن فاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء

فيه رد على المصنف منكم

لالتقاء الساكنين رائيان في تثنية راؤون في جمعه اصله رائيون استثقلت الضمة
على الياء فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت لاجتماع الساكنين ووزنه فاعون كراع
راعيان راعون ورائية رائيتان رائيات كراعية راعيتان راعيات وذلك
مرئي اصله مرؤوي اجتمعت الواو والياء وان سبقت منهما ساكنة فقلبت الواو ياء
وادغمت في الثانية ثم ابدلت الضمة كسرة للمناسبة وبنا باب فعل منه اي من راى
مخالف لاخواته ايضا يعني كما كان يرى مخالفا لاخواته نحو بناى في التزام حذف
الهمزة منه دون الاخوات كذلك بناء باب الافعال مطلقا سواء كان ماضيا او مضارعا
او امرا او غير ذلك مخالف لاخواته من نحو بناى في التزام حذف منه دون الاخوات
وذلك لكثرة الاستعمال فتقول ارى في الماضي يري في المضارع والاصل اراى
يرائي كاعطى يعطي فنقلت حركة الهمزة فيهما الى الراء ثم حذفت الهمزة للتخفيف
فصار ارى يري ثم اعل اعلال الناقص اراءة واراية واراء اصلها اراى
كاكرام حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا فصار ارايا فقلبت
الياء همزة لتطرفها بعد الف زائدة صار اراءة ان عوضت العين بالتاء والا فاراء
وان عوضت قبل قلبه همزة فلا تقلب الياء همزة لعدم تطرفها اللقاف فيكون مصدره
مستعملا على ثلثة اوجه بهمزة وتاء بعد الف وبياء وتاء او همزة فهو مرء في اسم الفاعل
اصله مرائي حذفت الهمزة كما ذكرناه واعل اعلال رام فقيل مر على وزن
مف مريان اصله مرايان اصل مرايا نمرون اصله مريون على وزن مفعلون

نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فالتقى ساكنان هما الياء
والواو فحذفت الياء دون الواو لما مر غير مرة قال ابن التاج اعلم ان الفاضل التفتازاني
والكامل الجرجاني اشتبه ههنا امر عند نقلهما لفظة ارتوا وشرحاها بان اصله
ارتايت كاعطيت كما تقدم وقلبت الياء الفا وحذفت فقيل ارتوا على وزن افت
لكنهما افتريا على المصنف الفاضل وهو برئ عنه فهو من قبيل شعر قد اصبحت
ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع ويمكن ان يجاب عنه بانهما وجداها في النسخ
الموجودة عندهما لكن اصلحاها واسناد الافتراء عليهما ان يليق لعلو شانهما
ولكن المناسب لهما الاحالة على قلم الناسخ لعدم المناسبة لذكرها هنا مرئية
اسم فاعل المؤنث اصلها مرئية نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت
فصار مرية مريتان مريات الاصل مرايتان مرايات وكذلك مري في اسم المفعول
اصله مرأي بفتح الهمزة حذفت كما تقدم وقلبت الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينهما وبين التنوين ووزنه مفا وانما كتبت بالياء لكون
اصل الالف المحذوفة ياء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازني ان يكتبه
بالالف وقياس سيبويه ان يكتب بالالف في النصب وبالياء في الرفع والجر مريان
بفتح الراء اصله مرايان نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة و
لم تقلب الياء الفا لان الف التثنية تقتضي فتح ما قبلها دائما ولو قلبت وحذفت
فقيل مران لزم الالتباس عند الاضافة نحو مرا زيد مرون بفتح الراء اصله

فيه رد على ابن التاج منه

فيه رد على التفتازاني والجرجاني

212

اصله مرأيون على وزن مفعلون نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت
الهمزة تخفيفا ثم قلبت الياء الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار مرون
مراة للمؤنث اصلها مرأية نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا
ثم قلبت الياء الفا فصار مراة مراتان فاصلها مرايتان حذفت الهمزة ثم قلبت الياء
الفا فصار مراتان مريات اصله مرايات حذفت الهمزة ولم يقلب الياء الفا للزوم
الالتباس الجمع بالمفرد وتقول في الامر ارء بناء على الاصل المفروض اريا اروا ارى
اريا ارين وبالتاكيد والافصح للامر مر بالتوكيد ارين اريان ارن
ارن اريان ارينان وبالنهي اي بالنهي لاتر لاتريا لاتروا لاترى لاتريا لاترين
وبالتاكيد لاترين لاتريان لاترن لاترن لاتريان لاترينان وتقول في
افتعل من الاجوف المهموز الفاء والناقص المهموز الفاء ايتان من الاول وهو
الرجوع اصله ائتول قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ذكره الجرجاني والصفهندي في
التفتازاني والدواني لفظة ايتال باصلح فبين كلامهما وكلام الجرجاني و
الصفهندي مخالفة فلابد من التامل كاختار لحكم الاجوف من باب الافتعال
في الاعلال وايتلى من الالو وهو التقصير اصله ائتلو قلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لوقوعها خامسة وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كاقتضى قال التفتازاني خص هذا بالذكر لئلا يتوهم انه لما قلبت

فيه رد على المصنف

الهمزة ياء صار مثل ايتب فيجوز قلب الياء تاء وادغام التاء في التاء كاتعد واتسر فقال
تقول ايتال كاختار وايتلى كاقتضى من غير ادغام لا كاتعد واتسر بالادغام لان الياء
هنا عارضة غير مستقرة وتحذف في اكثر المواضع اعني عند حذف همزة الوصل في الدرج
وقولهم قال ائتزر في ايتزر خطأ فاما اتخذ فليس من تخذ بمعنى اخذ فلذلك ادغم
والا لوجب ان يقال ايتخذ انتهى كلامه هذا مخالف لما ذكر في الصحاح وجامع اللغة
ومختار الصحاح من ان الاتخاذ افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمزة التاء
ياء وقلبت الياء تاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء اصلية فبنوا
منه فعل يفعل فقالوا تخذ يتخذ اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قاله الفاضل
الدواني وهو فان قلت قد قال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا بالادغام قلت
ليس ذلك من اخذ حتى يرد علينا بل افتعل من تخذ يتخذ بمعنى اخذ ياخذ ومنه
قراءة من قرأ لتخذت بالتخفيف فالتاء في تخذ اصل كما في تبع ولهذا يقال
في اتخذ مثلا على خلاف التاء التي تبنى على ما بيناه فاذا كان تاؤه اصلا فلو
ذهبت به الى الافتعال يجتمع تاءان اولاهما ساكنة فادغم فقيل اتخذ ولو كان
الواجب ان يقال ايتخذ بالياء هذا اخر الكلام في المهموز فلنشرع في الفصل
الذي يختم به الفصل وهو **فصل** في بيان اسم الزمان والمكان ويجوز
عدم تقدير البيانين الظرفية والمظروفية بين الالفاظ والمعاني مجازية فيجوز
ان يكون كل منهما ظرفا للاخر كما عرفت فقس على الوجه الاول فقد فهم كذلك

فيه رد على التفتازاني منه

فيه رد على الدواني منه

الى هنا كلام الفاضل الدواني منه

في الظرف الحقيقي منه

213

وكذلك على الثاني اعلم انه جمعهما في فصل واحد لزيادة المناسبة بينهما معنى
فان كلا منهما ظرف للفعل ولاشتراك صيغتهما وهو اسم وضع لزمان او مكان
باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد بشيء مخصص او بزمان قال الفاضل
الجاربردي في شرح الشافية فاذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج المطلق
او زمان الخروج المطلق ومن ثم لم يعملوا اسم الزمان والمكان في مفعول ولا ظرف
فلا يقولون مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق الى التقييد
واما قول النابغة كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع بان
المضاف محذوف والتقدير كان موضع مجر الرامسات فالمجر مصدر مضاف
الى الفاعل ناصب لذيولها والرامسات الرياح التي تثير التراب وتدفن الاثار
من الرمس وهو الدفن والقضيم جلد ابيض يكتب فيه نمقته تنميقا زينته بالكتابة
وامرأة صناع اليدين اي حاذقة ماهرة بعمل اليدين ومعنى البيت تشبيه
الموضع الذي جرت فيه الرياح بالرق الذي زينته الصوانع بالنقش
والكتابة وانما تاولوا هذا البيت بما ذكرنا لانهم لو لم يقدروا المضاف فاما
ان جعلوا المجر مصدرا او اسم مكان لا سبيل الى الاول والا لم يستقم الاخبار بقوله
قضيم لان الرق لا يصح تشبيهه بالجر ولا الى الثاني والا لم يكن لنصب ذيولها
وجه ملائم انتهى اعلم ان عدم جواز اعمال اسم الزمان والمكان عند المتقدمين
والمتأخرين من النحاة قد جوزوا اعمالهما في الظرف وعللوه بان الظرف

فيه رد عليه منه

[illegible] منه

فيه رد عليهما منه

فيه رد على الجاربردي منه

يكفيه رايحة الفعل ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية المطول وفيما قاله
الجاربردي بحث يعرف بادنى تأمل فنقول بناء اسم الزمان والمكان من يفعل
بكسر العين على مفعل بكسر العين ليوافق حركة عين فعل الزمان والمكان
حركة عين فعل المضارع كالمجلس في السالم والمبيت في غيره اصله مبيت اعل
بالنقل ومن يفعل بفتح العين وضمها على مفعل بفتح العين اما في مفتوح
العين فللتوافق واما في مضمومها فلرفضهم مفعلا في الكلام الا مكرما ومعونا
ومن رجح الفتح على الكسر لخفته ذكره التفتازاني قال الغزي هذا الاستثناء مقيد
بالافصح لعدم اختصاص المطلق فيما ذكره لانه قد جاء مهلك بضم اللام مصدر
هلك وميسر بضم السين قرا عطا بن ابي رواح ومجاهد كما نقله ابن عطية
فناظرة الى ميسرة على الامر في ناظر وضم السين وكسر الراء ذكر ابن القطاع انه جاء
مالك بالهمزة وضم السلام بمعنى الرسالة وقال الشاعر ابلغا النعمان عني مالكا
انه قد طال حبسي وانتظاري انتهى وقال الغزي في حاشية شرح الجاربردي
لم اجد القراءة في فناظرة الى ميسرة بكسر الظاء وضم السين والاضافة لاحد و
المنقول عن عطا ابن ابي رباح انه قرا بالضم والاضافة ثم عزى انه قرا فناظرة
على فاعلة وقد خرجها ابو اسحق على انها مصدر نحو ليس لوقعتها كاذبة و
عنه فناظرة على الامر اي سامحه بالنظرة والصبر للغريم وعن مجاهد ايضا
انه قرا بالضم والاضافة لكنه قرا فنظرة بسكون الظاء وهي لغة تميمية وفي

مصدر بمعنى اعانة منه

مصدر بمعنى الكرامة منه

وفي الايات قراءات اخرى والمشهور منها فنظرة الى ميسرة بكسر السين و
ضمها من غير اضافة وقال شيخ الاسلام في المناهج الكافية اما مهلك بالضم
مصدر هلك وميسر بالضم بمعنى السعة ومالك بمعنى الرسالة فغير فصيح
وانما لم يجعل معونا مما جاء على مفعول كميسور للزوم كثرة التغيير وهو
حذف الواو ونقل الحركة واذا جعل مفعلا لا يلزم الا النقل كالمذهب
من يذهب بالفتح والمقتل من يقتل والمشرب من يشرب بالفتح لكن
من يعلم يعلم وانخرم على الفاضل الامدي والمقام من يقوم اجوف و
الاصل مقوم نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الواو الفا لتحركها
في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فصار مقاما قال المولى الشهير بابن برزن
سائلا للعلامة مولانا ابو السعود رحمه الله الملك الودود عن الفرق بين المقام
بفتح الميم والمقام بضمها يا وحيد العصر يا شيخ بستبغي فرق المقام والمقام
فاجاب العلامة المشار اليه بان الاول موضع قيام الشيء اعم من ان يكون قيامه
فيه بنفسه او باقامة غيره ومن ان يكون ذلك بطريق المكث فيه او بدونه والثاني
موضع اقامة الغير اياه او موضع قيامه بنفسه ممتدا فان كان الفعل الناصب
ثلاثيا فمقتضى المقام هو الاول وكذا ان كان رباعيا ولم يقصد بيان كون المقام
موضع قيام المضاف اليه باقامة غيره او موضع قيام الممتد واما اذا قصد
ذلك فمقتضاه الثاني كما اذا قيل اقيمت تاء القسم مقام الواو وتنبيها على انها

فيه رد على الفاضل الامدي منه

خلف عن البا التي هي الاصل من احرف القسم ومقامات الكلمة كلها وان كانت منوطة
بوضع الواضع لكن مقامها المنوط باصل الوضع لكونها مقاما اصليا لها
قد ينزل منزلة موضع قبلها بانفسها وجعل مقامها المنوط لكونه بالاستعمال
الطاري المخالف للاصل جاريا مجرى المقام الاضطراري لذوات الاختيار هذا اذا
كان المقام ظرفا اما اذا كان مصدرا ميميا فالفعل الناصب رباعي فحينئذ ضم الميم
واما قوله تعالى وانبتها نباتا حسنا فمحمول على انه مصدر من الرباعي قد حذف منه
الزايد او على انه مصدر الثلاثي مترتب على الفعل المذكور والمعنى انبتها فنبت
نباتا حسنا كما في قوله قال وعضة دهر يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا
او مجلف انتهى واجاب الفاضل مولانا احمد بن ابي السعود عن الفرق المذكور بان قال
هو انه اذا قيل اقيم الفلان مقام الفلاني مثلا نظر الى الفلان الثاني ان كان المقام
له في نفس الامر يقال مقام بالفتح سواء قرئ الفعل اقيم او قام وان كان المقام
لغير الفلان الثاني في نفس الامر يقال مقام بالضم سواء قرئ الفعل اقيم او قام كالبا
في حرف القسم لانها اصل في القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو فاذا
قيل التاء اقيمت مقام الواو يقال مقام بالضم لان المقام ليس للواو بل للتاء في نفس
الامر لان الواو بدل من البا واذا قيل التاء اقيمت مقام البا فهو بالفتح لان المقام
للبا في نفس الامر لانها اصل في القسم وعلى هذا ظهر فساد ما قيل من ان الفعل
اذا قرئ من الثلاثي يكون مقام بالفتح واذا قرئ من المزيد يكون بضم الميم ولما

قائل المولى الشهير بابن السيدي

ولما كان هنا مظنة سؤال بانا نجد اسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعل
اشار الى جوابه بقوله وشذ المسجد قال صاحب جامع اللغة سجد خضع ومنه
سجود الصلوة وهو وضع الجبهة على الارض ولا خضوع اعظم منه وبابه دخل
والمسجد بكسر الجيم وفتحها معروف انتهى كلامه متخلصا وقال مولانا ده وهو
اسم البيت للعبادة يسجد فيها ولذا قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح
لا غير قال الامام المطرزي في المغرب المسجد بيت للصلوة والمسجدان مكة والمدينة
شرفهما الله تعالى ونورهما والجمع المساجد ولنا قوله ويجعل الكافور في مساجده
فيها مواضع السجود من بدنه انها جمع مسجد بفتح الجيم لا غير قال السرخسي في شرح
الكافي يعني بها جبهته وانفه ويديه وركبتيه وقدميه علم بذكره القدوري رحمه
الله تعالى الانف والقدمين الى هنا كلامه قيل وفي ذكرهم المسجد نظر لانهم ارادوا
به البيت المبني للعبادة كما مر فليس مما نحن فيه لعدم اعتبار وقوع الفعل او محل
السجود فهو بالفتح فقط على القياس ويجلب بالاختيار الاول ولكن شذوذ ال
الكسر في المسجد بعد وقوع الفعل فيما قبله كذا في شرح الشافية لشيخ الاسلام و
المشرق بكسر الراء من يشرق بالضم لمكان شروق الشمس او زمانه والمغرب بكسر الراء
من يغرب بالضم لمكان الغروب او زمانه ولو قدم ذكر المشرق على المغرب لكان احسن
ايضا لكن اخره عنه لنكتة والمطلع بكسر اللام من يطلع بالضم لمكان طلوع الشمس او زمانه
ولو قدم على المغرب لكان احسن ايضا لكن اخره عنه لنكتة تعرف بالتامل لا يخفى

قال الفاضل مولانا محمد الشهير بجوى زاده في شرح المقصود المستجم بالقبول اعلم ان
قولهم ان المطلع شاذ المجيئه بكسر العين يخالف ما ورد في التنزيل بل هي مطلع الفجر
على قراءة من قرأه بفتح اللام وقراءة الفتح اكثر قال البيضاوي وقرأ الكسائي على
غير قياس والمجزر مكان نحر الابل قال التفتازاني انه من يجزر مفتوح العين وفيه
نظر لقول الجوهري جزرت الجزور واجزرها بالضم انتهى ولقول صاحب جامع
اللغة ومختار الصحاح وباب نصر انتهى مع مخالفته للقياس ايضا على ما لا يخفى
والمرفق مكان الرفق ضد العنف والمفرق مكان الفرق ومنه مفرق الرأس كوسط
الرأس لانه موضع فرق الشعر والمسكن مكان السكون والمنسك مكان النسك
قال في جامع اللغة النسك العبادة والناسك العابد وقد نسك ينسك نسكا كرشد
ونسك تعبد ونسك من باب ظرف صار ناسكا والنسيكة الذبيحة والجمع نسك بضمتين
ونسائك وقد نسك لله نسكا كرشد والمنسك بفتح السين وكسرها يقع
على المصدر والزمان ثم سميت امور الحج كلها مناسك وكل ما يتقرب به الى الله
نسك ومنسك تقلع الناسك ما هو مأخوذ من النسيكة وهي سبيكة الفضة
المصفاة كانه صفى نفسه لله تعالى ونسك الشيء غسله بالماء وطهره فهو منسوك
والمنبت بكسر الباء من ينبت بالضم لمكان النبات او زمانه والمسقط بكسر القاف من يسقط
بالضم لموضع السقوط يقال هذا مسقط رأسه اي موضع ولادته فانه جاء في
الكل بكسر العين وان كان القياس في كلها الفتح لان كلها من يفعل بالضم علم انه

انه وقع الاختلاف في بعضها وفي عددها فعند الامام الاعظم ابو نوح
المفرق والمحشر والمجمع منها وترك المرفق فعددها عنده اثنى عشر والمصنف
وصاحب مراح الارواح ترك المحشر والمجمع وعد المرفق والمفرق منها فعددها
عندهما احد عشر فلو اتى بكلمة نحو وقال وشذ نحو المسجد اشارة الى ما تركه
لكان اولى كما لا يخفى ثم قال والمصنف ترك المفرق والمحشر والمجمع فعددها
عنده عشرة فلم يصب كما لا يخفى عدم علم من يرجع النسخ فمنشؤه عدم المراجعة
الى النسخ واعلم انه حكي اي روي الفتح في بعضها اي فتح العين في بعض هذه
المذكورة على ما هو القياس وهو المسجد والمسكن والمحشر والمطلع والمنسك
والمرفق والمفرق ثم قصره على المسجد والمسكن والمطلع فقد قصر واجيز في كلها
قال الفراء الفتح في الجميع جائز وان لم نسمعه واللاون كلها بفتح الميم وقال ابن
السكيت في اصلاح المنطق الفتح جائز في الكل لكنه لم نسمع في كلها بل في بعضها
هذا الذي ذكرناه انما يكون اذا كان الفعل صحيح الفاء واللام واما غيره اي
صحيح الفاء واللام فمن المعتل الفاء اسم الزمان والمكان مكسور عينه ابدا
سواء كان مكسور العين او مفتوحها او مضمومها كالموعد والموضع
والموسم والموجل والميسر بالكسر كلها اما في الواوي فلان الكسر مع الواو اخف
من الفتح معها اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بشهادة الوجدان ولما
في اليائي فكذلك اذا التلفظ بكسر العين فيه اسهل منه بفتحها قال شيخ الاسلام في شرح

فيه رد على المصنف منه

فيه رد عليه منه

وجاء في المثال الفتح شاذا نحو موزون وموجل وقال ابن السكيت وزعم الكسائي
انه سمع موجلا بالفتح وسمع الفراء موضعا بالفتح قال على ما رواه الكسائي شعر
فاصبح العين ركودا على الاوشاز ان يرسخن في الموحل ونحو ذلك شاذ ومن
المعتل اللام اسم الزمان والمكان مفتوح عينه ابدا سواء كان الفعل مفتوح العين
او مضمومها او مكسورها واويا كان او يائيا بقلب اللام الفا كالمرمى والماوى
مثل بمثالين تنبيها على ان الحكم واحد فيما عينه ايضا حرف علة وفيما ليس كذلك
وروى ماوي الابل وماق العين بالكسر فيهما قال التفتازاني قال الاندلسي
ذكر الفراء ماوي الابل ذكره غيره ماق العين قال السيرافي وذلك غلط عندي
لان الميم اصلية وفي الصحاح موق العين طرفها مما يلي الانف واللحاظ طرفها
الذي يلي الاذن والجمع اماق وامآق مثل آبار وآثار وماق العين لغة في موق
العين وهو فعلي وليس بمفعل لان الميم من نفس الكلمة وانما زيدت في آخره الياء
للالحاق فلم يجدوا نظيرا يلحقونه به لان فعلي بكسر اللام نادر لا اخت لها فالحقوه
بمفعل فلهذا جمعوه على ماقي على التوهم وقال ابن السكيت ليس من ذوات الاربع
مفعل بكسر اللام الا حرفان ماق العين وماوي الابل قال الفراء سمعتهما والكلام
كله مفعل بالفتح نحو رميته مرمى ودعوته مدعى وغزوته مغزى وظاهر هذا
القول انه يتناول على ما ذكرنا وهو الالحاق بمفعل غلط لان الميم اصلية على
ما عرفت انتهى فايراد ماق العين من هذا القبيل منظور فيه الا ان يحمل على ما

217

فورد على التفتازاني وعلى من تبعه حذوه منه

ماذكره ابن السكيت وهو ايضا غلط لو لم يؤول على ما عرفت ذكره مولانا
زاده والفاضل الحلبي قال الفاضل التفتازاني ولي ههنا نظر لانهم يقولون
معتل الفاء بكسر ابدا ومعتل اللام بفتح ابدا فلم يعلم ان معتل الفاء واللام كيف
حكمه ابفتح ام بكسر اما مرددت في ذلك حتى وجدت في تصانيف بعض المتأخرين
انه مفتوح العين كالناقص نحو موقى بفتح القاف وفي كلام صاحب المفتاح
ايماء الى ذلك وقال الفاضل البركلي بعد نقل كلام التفتازاني وفهم من كلام الجوهري
ايضا وانا اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم يؤيده ولان حكم طوى
مثل محيى من حيي وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه وقال والدي اثبت ضبط
هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع ما نتلوا عليك من الكلام حتى يشير
اليك بالبنان الانام اعلم ان القياس المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد
منحصر على وزنين مفعل بالكسر وهو مصدر المثال الواوي المحذوف فاؤه في
مستقبله والزمان والمكان من المثال الواوي ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل و
مفعل بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك في المرام
فانه غير مشهور في كتب الامام فانه من مزال الاقدام وقد ضل فيه اكثر الاقوام انتهى
وقال امامنا الاعظم والهمام الافخم ابو حنيفة في المقصود ان اللفيف المفروق كالمعتل
الفاء قال صاحب المظهر المعتل الفاء مفعل بفتح الميم وكسر العين ابدا والمعتل اللام
مفعل بفتح الميم والعين ابدا واللفيف المفروق كالمعتل الفاء واللفيف

المقرون كالمعتل اللام وقال صاحب الكلس اسم الزمان والمكان من المفرو وقيل

هو كالمثال وقيل هو كالناقص قول الوطبلوجية جواز الوجهين فتح العين وكسرها

رعاية لما ذهب اليه العلما العظام والفضلا وقد تدخل على بعضها تا التانيث

والظاهر ان ادخال التا فيها ليس بقياس مطرد بل هو مقصور على السماع مثنيان

شا الله تعالى كالمنطقة قال الجاربردى الكسر فى المنطقة شاذ لان مضارعه مضموم

العين والقياس الفتح ومظنة الشى موضعه الذى يظن كونه فيه والمعبرة

بالفتح للموضع يعبر فيه والمشرقة للموضع الذى تشرق فيه الشمس ولنذ المقبرة بالضم

لان القياس الفتح لكونها من يفعل مضموم العين قال الفاضل الجاربردى عند قول

ابن الحاجب والمقبرة فتحا وكسر ليس بقياس اما الفتح فلانه لم يرد بها موضع وقوع

الفعل ولا زمانه بل اريد المكان المخصوص والفتح لمكان الفعل او زمانه واما الضم

فظاهر لان مضارعه مضموم العين فالقياس الفتح لكن قيل انما يكون الضم غير قياسية

لو اريد بها مكان الفعل اما لو اريد بها المكان المخصوص فلا وانا التوصل لكون

المقبرة فتحا غير قياسية خارج عن الغرض قال ابن الحاجب فى شرح المفصل وقد تدخل

على بعضها تا التانيث مع جريها على القياس كالمزبلة والمقبرة ومع مخالفة

كالمظنة واما ما جا على مفعلة بالضم فليس غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة

قارورة وسبها وذكر فى شرح الهادى ان ما جا على مفعل يراد بها انها موضوعة

لذلك ومتخذة فانا قالوا المقبرة بالفتح ارادوا مكان الفعل انا ضموا ارادوا

نبه رد على العلام منه

البقعة التى من شانها ان يقبر فيها اى التى متخذة لذلك فقوله هذا مخالف لما قاله

صاحب القاموس فى الوزن المثلثة حيث قال المقبر مثلث البا مفتوح الميم مكان فيه

القبور وهى مدات الاموات وكذا المشرقة الموضع الذى تشرق فيه الشمس المهتا

لذلك فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل فجعل خروج صيغة ما هو الجارى

على الفعل ليدل على اختلاف معناه وبنا اسمى الزمان والمكان مما زاد على الثلثة ثلاثيا

مزيدا فيه كان او رباعيا مجردا او مزيدا فيه كاسم المفعول لان لفظ اسم المفعول

اخف من لفظ اسم الفاعل لان الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان

اسما الزمان والمكان مفعول فيهما من حيث المعنى فكان استعمال لفظ المفعول له اليق

ذكره الجاربردى كالمدخل والمقام والمدحرج والمنطلق والمستخرج والمحرنجم

ولما كان هنا موضع بحث يتعلق باسم المكان اراد ان يقول واذا كثر الشى بالمكان قيل

فيه مفعلة بفتح الميم والعين واللام وسكون الفا حال كونها مبنية من الثلاثى المجرد

اى اذا كان الاسم مجردا بنى لخفته وان كان مزيدا فيه لم يبن لكثرة حروفه بل يرد الى

المجرد ان امكن رده فيبنى فيقال ارض وهو مؤنثة والجمع ارضات وارضون

بفتح الرا فيهما او بسكنت فى الثانية وقد يجمع على اروض وارض واراضى على

غير قياس وكل ما سفل فهو ارض مسبعة اى كثيرة السبع ومأسدة اى كثيرة الاسد

ومذابة اى كثيرة الذئب وهو يهمز ويلين واصل الهمزة والانثى ذئبة

وهى اعنى المسبعة والمأسدة والمذابة من المجرد ومبطخة اى كثيرة البطيخ قال

في جامع اللغة المطبخ والمطبخة بالكسر والمطبخ اكثر عندهم المطيخ والمبطخة
موضع البطيخ وضم الطا لغة فيها ومقثاة اي كثيرة القثا قال في جامع اللغة
القثا الخيار الواحدة قثاءة والمقثاة والمقثوة موضعهما اعني مبطخة
ومقثاة من المزيد فيه حذفت احدى الطائين والياء من بطيخ والالف من قثاء و
وجدت في بعض النسخ المطبخة بتقديم الطاء على البا قال التفتازاني وهو سهو
لكن توجيهها ان تكون من الطبيخ لغة في البطيخ قال في ديوان الادب الطبيخ لغة
في البطيخ وهو لغة اهل الحجاز وفي حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله
عليه السلام كان ياكل الطبيخ بالرطب وقال الغزي في نسخة من مسند الحميدي حدثنا
سفيان يعني ابن عيينة عن هشام ابن عروة عن ابيه عن عائشة كان النبي عليه السلام يجمع
بين البطيخ والرطب وفي اصل اخر قديم بتقديم الطا وهو الذي رواه اسحاق
بن اسرائيل وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن منصور وعباس بن الفضل عن ابن
عيينة وكلها عند المستغفري الا اخرها فعند ابي نعيم كلاهما في الطب ورواه
ابو داود في سننه من حديث ابي اسامة عن هشام بلفظ كان ياكل الطبيخ بالرطب
ومثله في الاطعمة للدارمي من رواية سهل بن سعيد وفي صحيح ابن حبان ما لفظه
اخبرنا محمد بن عبد الرحمن الشامي قال اخبرنا احمد بن حنبل قال اخبرنا وهب
بن جرير قال اخبرنا ابي قال سمعت حميد الحدث عن انس بن مالك ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان ياكل الطبيخ بالرطب الشك من احمد انتهى والذي عن الثلاثي سواء
في البطيخ صح

سواء كان رباعيا مجردا كثعلب او مزيدا فيه كعصفور او خماسيا كجحمرش وعضرفوط
فلا يبنى من ذلك الفعل بل يقال كثير الثعلب والعصفور الى ذلك ومما يكتب
هذا الموضع اسم الالة فنقول واما اسم الالة وهو اي الالة باعتبار ما يعالج به
ما يعالج به اي المبني ذلك الاسم الفاعل المفعول لوصول الاثر من الفاعل اليه
اي الى المفعول مثلا المنحت يعالج به النجار الخشب لوصول الاثر الى الخشب قال السعد
التفتازاني قوله وهو راجع الى الالة وان كان مونثا لان ما يعالج الى اخره عبارة عنها
وهو مذكر فيجوز ان يقال الالة هي ما وهو ما ولا يجوز ان يكون راجعا الى الاسم
الالة لان التعريف انما يصدق على الالة لا على اسمها الا على تقدير مضاف محذوف
اي كاسم الالة اسم ما يعالج وهو ليس بصحيح ايضا لانه يدخل القدوم واه ثاله
وليس كاسم الة في الاصطلاح وقد علم من تعريف الالة انها انما يكون للافعال
العلاجية ولا تكون للافعال اللازمة اذ لا مفعول لها فيجيء بجوابا اما
اي اما اسم الالة فيجيء على مثال مفعل ومفعلة ومفعال بكسرها بكسر الميم فرقا
بينه وبين المصدر والمكان مثال الاول محلب في بعض شروح الشافية انه
بالحاء المهملة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الالة عليه
وصححه بعضهم بالجيم المعجمة وهو منجل الحصاد سمي بذلك لانه ينجل النبات
اي يقطعه ومثال الثاني مكسحة اي مفعلة وهي اسم لما يكتسح الثلج وغيره و
مثال الثالث مفتاح على مفعال اسم لما يفتح به ومصفاة هي ايضا على مثال

مطلب اسم الالة

باعتبار ما يفعل به منه اي العجوز الكبيرة منه

اي لعدم تقدير مضاف منه

اي في التعريف مع انه ليس باسم الالة جامد منه

وان كان اسم الة في اللغة

مكسحة لان اصلها مصفوة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لكنه
ذكرها البتة لئلا يتوهم خروجها حيث لم يكن على وزن مكسحة ظاهرا وقالوا
مرقاة بكسر الميم على هذا على انها اسم آلة كالمصفاة لانه اسم لما يرقى به اى يصعد
وهو السلم اصلها مرقية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قال الفاضل
التفتازاني وانما ذكرنا الان فيها بحثا وهو انه جاءت بفتح الميم وهو من صيغ
اسم الآلة ومعناهما واحد ومن فتح الميم وقال المرقاة اراد المكان اى مكان الرقود
دون الآلة قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطهرة ومرقاة ومرقاة ومسقاة
ومسقاة فمن كسرها شبهها بالآلة التى يعمل بها ومن فتحها قال هو موضع يعمل فيه فجعله مخالفا
بفتح الميم وتحقيق هذا الكلام المرقاة والمسقاة والمطهرة لها اعتباران
احدهما انها اى محال ومواضع لوقوع الفعل منها امكنة فان السلم مكان الرقود
من حيث انها الرقى فيه وقال الفاضل اللقاني قوله انها امكنة ظاهر فى مطهرة
لان المطهرة ان كان المراد بها اناء يتطهر به فصحيح وان كان المراد انا فيه ماء
يتطهر بالاغتراف منه فلا يصح كونه اسم آلة ولا مكان التفتازاني والآخر انها
الآلات لان السلم آلة الرقى فمن نظر الى الاول فتح الميم ومن نظر الى الثانى كسرها فالمكسور
والمفتوح انما يقال لشىء واحد لكن النظر مختلف فافهم وقال صاحب المفتاح
وعندى انه مفعال هو الاصل مكلوا منقوص منه لعوض كمكسحة وبغير عوض
كمستقبل لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان ان الاصل مفعل

اى مفتعل بكسر الميم اسم الة وفتح الميم اسم مكان منه

لصدور الفعل على الفاعل منه

اى آلة لصدور الرمى عن الرامى منه

اى انها امكنة لوقوع الفعل منه

اى انها الات لصدور الفعل عن الفاعل منه

مفعل وما عداه متفرع منه بزيادة وقال الغزى قيل الاصل فى اسم الآلة ان
يكون على مفعال واما مفعل ومفعلة فمنقوص منه لكن الاول بلا عوض والثانى
بعوض والدليل على ذلك تركهم الاعلال فى مخيط بمعنى الخياط لكونه فى تقدير
مخياط انتهى وفيه نظر لان الحذف خلاف الاصل والدليل المذكور مع قصوره
مع الاحتمال الشنادة الصحيح الى اشتراك الصيغتين فى المعنى كما صح نحو اجتوروا
حملا على تفاعلوا ويؤيده وجوب الاعلال فى نحو مرقاة ومصفاة فافهم
قال التفتازاني ولما قال اى صيغ الآلة هذه المذكورات وقد جاءت اسماء الآلات
مضمومة الميم والعين فاشار اليها بقوله وشذ مدهن للاناء الذى يجعل فيه
الدهن انتهى الاولى ان يقال الوعاء الدهن لان المدهن وعاء الدهن اعلم ان
دخول الفاء فى جواب لما غير جائز الا قليل فلو قال اشار اليها لكان اصوب واولى
ومسعط للذى يجعل فيه السعوط وهو بالفتح دواء يصب فى الانف ومنخل
لما ينخل به وهو احد ما جاء من الادوات على مفعل والمنخل بفتح الخاء لغة فيه كذا فى
مختار الصحاح ومدق لما يدق به قال فى مختار الصحاح المدق والمدقة
ما يدق به وكذا المدهن بضمتين وهو ما جاء من الادوات يعمل بها على مفعل
بالضم ومكحلة للاناء الذى يجعل للكحل ومحرضة للذى يجعل الاشنان على
كونها مضمومة الميم والعين والقياس كسر الميم وفتح العين قال التفتازاني
وفيه نظر لانها ليست من اسم الآلة يبحث عنه بل هى اسماء موضوعة للآلات

فيه رد عليه منه

فيه رد على التفتازاني منه

فيه رد آخر عليه

مخصوصة فلا وجه للشذوذ وقال سيبويه لم يذهبوا بها الى الذي يجئ
عنه مشتق وهذه الاسما جوامد مذهب الفعل ولكنها اسما لهذه الادعية
الا المنخل والمدقق فانهما اسما الالة فيصح ان يقال انهما من الشواذ وقال
الحلبي وهذه مثل الكلمات التي على وزن المفعول وليس المراد به المفعول وهي اربع
كلمات المغفور والمغثور وكلاهما بالغين المعجمة وهما مثل الصمغ يقع على الشجر
فيصلاوة والثالثة المغرود وهي ايضا بالغين المعجمة وهو نوع من الكماة
والرابعة المعلوق بالعين المهملة وهي مثل العلاق وهو ما يعلق به الشئ قال
الجوهري لا نظير لهذه الاربعة وجاء مدق ومدقة بكسر الميم وفتح العين
كما نقلنا عن مختار الصحاح على القياس وجاء المحرضة عليه ايضا في الصحاح المحرضة
بكسر الميم وفتح الراء كذا في شرح الهادي انه مشهود في كلام المصنف كلام اعلم ان
هذه الكلمات لو كسرت على الاصل جاز نقله الفاضل اليمني عن ابن درستويه
هذا تنبيه على كيفية بناء المرة يجوز فيه الوجوه المذكورة في التنبيه في صدر
الكتاب اذ ثبت ضبط هذا المقام فاستمع لما نتلو عليك من الكلام اعلم
ان الفعل الذي يراد بناء المرة منه اما ان يكون ثلاثيا او رباعيا اما الثلاثي
فاما ان يكون مجردا او مزيدا فيه اما المجرد فاما ان يكون في مصدره التاء او لا
فالمرة من مصدر الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه على وزن فعلة بالفتح اي بفتح
الفاء وسكون العين تقول ضربة ضربة في السالم وقتلة قومة في غيره اي

فيه رد على المصنف وعلى الشراح لاتباعهم منهم

221

اي ضربا واحدا وقياما واحدا وانما بني على فعلة لان الاصل في مصادر الا
فعال الثلاثية فعل بفتح الفاء وسكون العين فيبنى منها على الفتحة التي
هي اصل وانما زيدت التاء في اخره ليدل على المرة الواحدة وانما اختص الاخر
بزيادة التاء لانه محل الزيادة والنقصان وشذ عن ذلك اتية اتيانة ولقية
لقاءة لانهما من الثلاثي الذي لا تاء في مصدرهما اذ مصدرهما اتيان ولقاء والقياس
اتية ولقية والمرة مما اي من المصدر الذي زاد على الثلاثي رباعيا كان او ثلاثيا
مزيدا فيه يجئ على المصدرية المستعمل لكن بزيادة الهاء اي تاء التانيث الموقوف
عليها هاء في اخر المصدر كالاعطاءة والانطلاقة والاخراجة والدحرجة
المفرق بينه وبين المرة اعلم انه اذا كان للفعل مصدران احدهما اشهر في الاستعمال
من الاخر والمرة تبنى للاشهر تقول كذب تكذيبة ولا تقول كذابة هذا الحكم
في الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي كلها الا في المصدر واحد وهو ما فيه تاء
التانيث منهما اي من الثلاثي والرباعي فالوصف بالواحدة وانجاء المرة
من هذين النوعين على مصدرهما المستعمل مع وصفهما بالواحدة للفرق بينهما
نحو رحمة رحمة واحدة ودحرجة دحرجة واحدة فلا يجتلب تاء اخرى في
اخر مصدرهما لئلا يجتمع التاءان في كلمة واحدة قال صاحب جامع اللغة
رحمه رحمة ومرحمة وهي الرقة والتعطف وقد ترحم عليه وتراحموا
تعاطفوا ورحم بعضهم بعضا والرحموت من الرحمة يقال رهبوت خير

من رحموت اى لان ترهب خير من ان ترحم والفعلة بالكسر اى بكسر الفا للنوع
من الفعل او يجى النوع من المصدر الثلاثى الذى لا تا فيه على فعلة بكسر الفاء
كما قال الصرفيون المفعل للموضع والمفعل للآلة والفعلة للمرة والفعلة
للحالة تقول هو حسن الطعمة والجلسة اى حسن النوع من الطعم والجلوس
قال المؤلف الفاضل والمصنف الكامل فى شرح الهادى المراد من النوع الحالة
التى عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة اذا كان ركوبه حسنا يعنى
ان ذلك عادته فى الركوب وهو حسن الطعمة والجلسة يعنى ان ذلك لما كان موجودا
منه صار حالة له ومثل القعدة الحالة وقت الاعتدار والقتلة للحالة التى قتل
عليها والميتة للحالة التى مات عليها قال الجاربردى هذا فى الثلاثى المجرد الذى
لا تا فيه واما غيره فالنوع منه كالمرة بلا فرق فى اللفظ والفارق القراين الخارجة
تقول رحمة واحدة للمرة ولطيفة او نحوها للنوع وكذا دحرجة واحدة و
دحرجة لطيفة او نحوها وانطلاقة واحدة للمرة وحسنة او قبيحة للنوع
وكذا البواقى هذا اخر ما كتبناه على تصريف الزنجانى واكثر ما ذكرناه من التوجيهات
والتعليلات والتحقيقات والاعتراضات مما منشاؤه خاطرى ومطلعه
باطنى من انتحال كانتحال غيرى فليس الخبر كالمعاينة وقد وقع الفراغ من تسويده
فى يوم الثلثا فى وقت بعد الظهر فى شهر شوال الشريف لسنة الف واثنى
واربعين من الهجرة النبوية عليه افضل الصلوة واكمل التحيات و

وهذا الفعل ليس مرتبا من بعض الاجزاء الا الجزء ... مصحح

قوله والفعلة للحالة التى عليها الفاعل عند صدور الفعل منه

قوله للنوع اى للوصلة من بين الفعل

بكسر الفاء وسكون العين منه

بفتح الفاء وسكون العين منه

هو من مفعول وفاعل على لغة المتكلم لهما
الفعل لدخول ذلك اى الركوب الحسن
وفهم كون ذلك عادة من صيغة
فعلة لان الجملة الاسمية وتمام قوله
وهو حسن الجلسة

وبسأل الله تعالى ان يجعلنى ومن يلتفت الى كتابى من زمرة المصطفين
الاخيار ولا يجعلنا من الذين يعدونهم من الاشرار ويوفقنى به مكانا
عليا ويجعل لى به لسانا ذكيا ويبوئنى فى اعلى عليين مع النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين بالنبى واله اجمعين
امين يا رب العالمين وارجو من الله العزيز العلام ان يعطيه
رواجا بين العين الانام كمن يرقم على الماء وتوسن على
الهواء انه قريب مجيب وما
توفيقى الا بالله توكلت
واليه انيب

خيلوه يازسون شرحنى انك كراما كاتبين ○ كيم دعا ابله كاره تصحيح ابله صاحبين ○
جوق شكر اللهه كه قلدى فتح باب ○ جونكه مراد مجه بازلدى بو كتاب ○
بونى يا ندم بادكار او لمق ايجون ○ اوقيانه اخوان دعا قلمق ايجون ○
الخط باقى ○ والعمر فانى ○ والعبد عاصى ○ والرب عافى
تم الامر فى واحد ونصف عاما ○ اللهم اجعل بفضلك نفعه عاما ○
الحمد لله على توفيق الاتمام ○ والصلوة والسلام على نبيه سيد الانام ○ وعلى اله واصحابه العظام ○
سوده الفقير الحقير ○ المعترف بالعجز والتقصير ○ زيد محمد بن مصطفى
الراجى عفو ربه الصمد خمس شهر جمازى الاخر وقت الظهر يوم
چهارشنبه من شهور سنة اثنى وخمسين ومائة والف من هجرة من له العز والشرف
تاريخ سنة ١١٥٢

ساكن بمدينه بيلوبول وبمدرسه ...

فان قيل ما المنسوب والمنسوب اليه في قولك رجل بغدادي فقيل المنسوب بغدادي
والمنسوب اليه هو بغداد والرجل ليس المنسوب والمنسوب اليه بل هو موصوف بالمنسوب
الذي هو بغدادي شرح شافيه واعلم ان ضمير المؤنث يرجع الى المذكر باعتبار
النفس وضمير المذكر يرجع الى المؤنث باعتبار الشخص لان الشخص مذكر والنفس مؤنث شرح لباب
شيا فشيا منصوب على المصدرية اي اطلاقا منه رجا مكة شريف لا محالة
مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي يحول اليه مرحبا منصوب بعامل
مضمر اي لقيهم مرحبا كعوز مشاريق وخبر لا محذوفة اي لا محالة موجود حسن چلبي
الفرق بين ظ والظا وهو انه اذا ذكر الظا بالالف واللام يكون معناه
هكذا الظا لكن له احتمال الخ واذا ذكر بغير الالف واللام يكون معناه
كذلك لا احتمال لغيره عبد الرحيم

